



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة زيان عاشور الجلفة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه

الطور الثالث

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

العنوان

أثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية

خلال الفترة (1990-2020)

من إعداد

عزيري سعاد

نوقشت وأجيزت بتاريخ 2024/02/14 أمام اللجنة المكونة من:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
شيبوط سليمان	أستاذ	الجلفة	رئيسا
قشام إسماعيل	أستاذ	الجلفة	مشرفا ومقررا
كبير مولود	أستاذ	الجلفة	مدعوا
عمراني طلال	أستاذ محاضر أ	الجلفة	عضوا مناقشا
العقاب محمد	أستاذ	الجلفة	عضوا مناقشا
حيدوشي عاشور	أستاذ	البويرة	عضوا مناقشا
عبادة عبد الرؤوف	أستاذ محاضر أ	غرداية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

1438

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بشكره تدوم النعم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد ﷺ، اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا.

يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير والعرفان إلى كل من قدم لي يد المساعدة في إنجاز هذه الرسالة المتواضعة وأخص بالذكر أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور قشام إسماعيل الذي شرفني بتأطره وتوجيهاته القيمة وحسن معاملاته، والشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور كبير مولود.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم وقبولهم تقييم هذا البحث ومناقشة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من الزملاء الأفاضل الدكتور بن حامد كمال، والأستاذ بالعايب عبد العزيز والدكتور حاكمي إبراهيم الذين لم ييخلوا عليا بمساعداتهم.

الإهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على سيدنا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أهدي ثمرة جهدي إلى روح أُمي الغالية رحمها الله وأسكنها فسيح جناته ورزقها جنة الفردوس الأعلى مع الأنبياء والشهداء والصالحين.

إلى أبي العزيز وزوجته حفظه الله ورزقه الصحة والعافية.

إلى زوجي العزيز حفظه الله.

إلى جميع إخوتي وأخواتي وأزواجهم وزوجاتهم وأولادهم كل باسمه.

إلى كل أفراد العائلة الكريمة (عزيري وابن شعبان).

وإلى جميع صديقاتي والزملاء والزميلات ومن ساعدني في إنجاز هذا العمل.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي واسقاط ذلك على الجزائر وبعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2020) ولتحقيق ذلك تطرقنا في الجانب النظري إلى مختلف الأدبيات النظرية للمرتكزات الأساسية للتطور النقدي والنمو الاقتصادي وتحديد العلاقة بينهما، وتحليل تطور متغيرات التطور النقدي المتمثلة في المعروض النقدي الموسع $M2$ ، التضخم، الائتمان الممنوح للقطاع الخاص وسرعة دوران النقود، ومؤشر النمو الاقتصادي والمتمثل في الناتج المحلي الإجمالي PIB في الجزائر وبعض الدول النامية من عينة الدراسة (مصر، الأردن وماليزيا) أما في الدراسة القياسية فقد اعتمدنا على نماذج بانل باستخدام طريقة العزوم المعممة GMM لدراسة أثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية والمتمثلة في (مصر، الأردن ماليزيا، السودان، نيجر، مالي، نيجريا، غانا، كينيا والبرازيل، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة موجبة بين الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع $M2$ ومعدل النمو الاقتصادي PIB ؛
 - وجود علاقة موجبة بين معدل التضخم INF ومعدل النمو الاقتصادي PIB ؛
 - وجود علاقة سالبة بين القروض الممنوحة للقطاع الخاص Cbp_y ومعدل النمو الاقتصادي PIB ؛
 - وجود علاقة موجبة بين سرعة دوران النقود V ومعدل النمو الاقتصادي PIB .
- الكلمات المفتاحية:** تطور النقود، عرض النقود، سرعة تداول النقود، التضخم، الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، النمو الاقتصادي، بيانات بانل.

Summary:

The present study aims at analyzing and the impact of monetary development on the Algerian and some developing countries' economic growth over the period (1990-2020). To achieve this, we tackled the theoretical side to various theoretical literature on the basic foundation of monetary development, economic growth, and determining the relationship which rules them, and analyzing money development variables represented by the expanded money supply M2, inflation INF, credit granted to the private sector C_{bp_y} , and the money velocity circulation V, and the economic growth rate PIB, In the gross domestic product in Algeria and some developing countries from the study sample (Egypt, Jordan and Malaysia).As for the standard study, we relied on panel models using the generalized moments method (GMM) to study the impact of monetary development on the economic growth in Algeria and some developing countries (Egypt, Jordan, Malaysia, Sudan, Niger, Mali, Nigeria, Ghana, Kenya and Brazil). The study reached the following results:

- There is positive relationship between the monetary mass in the broad sense M2 and the economic growth rate PIB.
- There is positive relationship between the inflation rate INF and the economic growth rate PIB.
- There is a negative relationship between loans granted to the private sector C_{bp_y} and the economic growth rate PIB.
- There is positive relationship between the speed of money circulation v and the economic growth rate PIB.

Keywords: development of monetary, money supply, velocity of monetary circulation, inflation, credit granted to the private sector, economic growth, Panel data.

Résumé:

La présente étude tend à mesurer l'impact de l'évolution monétaire sur la croissance économique. Et ainsi, faire une projection sur l'Algérie et quelques pays en voie de développement pendant la période allant de 1990 à 2020. Pour se faire, nous avons abordé du point de vue théorique les principes fondamentaux de l'évolution monétaire et de la croissance économique, tout en précisant la relation existante entre eux. En outre, nous avons réalisé une analyse exhaustive des modifications des variantes de l'évolution monétaires qui consistent en l'offre monétaire élargie $M2$, l'inflation INF , les crédits attribués au secteur privé Cbp_Y , la vitesse de circulation de la monnaie, l'indice de la croissance économique représentée par le PIB (*produit interne brut*) en Algérie et quelques-uns de pays en voie de développement (Egypte, Jordanie et Malaisie.)

Concernant l'analyse évaluative, nous avons fait à la modélisation en Panel, en employant la méthode des généralisée GMM pour mesurer l'impact de l'évolution de la monnaie sur la croissance économique en Algérie et dans certains pays en voie de développement tels que l'Egypte, Jordanie, la Malaisie, Soudan, Niger, Mali, Nigéria, Ghana, Kenya et Brésil. L'étude a abouti aux conclusions suivantes :

- La présence d'une relation positive entre la masse monétaire au sens large $M2$ et l'indice de croissance économique PIB .
- La présence d'une relation positive entre l'indice d'inflation INF et l'indice de croissance économique PIB .
- La présence d'une relation négative entre les crédits attribués au secteur privé $CBPY$ et l'indice de croissance économique PIB .
- La présence d'une relation positive entre la vitesse de circulation de la monnaie V et l'indice de croissance économique PIB .

Mots clé : évolution monétaire, offre monétaire, vitesse de circulation monétaire, inflation, crédits attribués au secteur privé, croissance économique, panel data.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	قائمة المحتويات
.I	شكر وتقدير
.II	الإهداء
.III	ملخص باللغة العربية
.IV	ملخص باللغة الإنجليزية
.V	ملخص باللغة الفرنسية
VII	فهرس المحتويات
VII	فهرس الجداول
VII	فهرس الأشكال
أ	مقدمة
الفصل الأول: المرتكزات النظرية للتطور النقدي	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: ماهية عرض النقود
3	المطلب الأول: مفهوم العرض النقدي ومقابلاتها
15	المطلب الثاني: النظريات المفسرة لعرض النقود
30	المطلب الثالث: فعالية البنك المركزي في إدارة وتنظيم عرض النقود
48	المبحث الثاني: الإطار النظري لظاهرة التضخم
48	المطلب الأول: ماهية التضخم
56	المطلب الثاني: مقاييس ومؤشرات التضخم
62	المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للتضخم
65	المبحث الثالث: التغيرات الحاصلة على مستوى المصارف والعملات
65	المطلب الأول: بروز العوامة المالية والمصرفية
72	المطلب الثاني: ظهور الصيرفة الالكترونية
79	المطلب الثالث: اتجاه المصارف نحو الاندماج والشمولية

فهرس المحتويات

96	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: التأسيس النظري للنمو الاقتصادي	
98	تمهيد
99	المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي
99	المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي
107	المطلب الثاني: طرق قياس وتقدير النمو الاقتصادي
113	المطلب الثالث: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي
116	المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي
116	المطلب الأول: نظرية النمو الاقتصادي لدى الكلاسيك
123	المطلب الثاني: النمو الاقتصادي لدى الكينزيين
131	المطلب الثالث: النمو الاقتصادي لدى نيو كلاسيك
146	المبحث الثالث: التحليل الرياضي لنماذج النمو الداخلي
147	المطلب الأول: نموذج "ROMER" للنمو الاقتصادي
154	المطلب الثاني: نموذج "Lucas" ورأس المال البشري (1988)
159	المطلب الثالث: نموذج "Barro" لتراكم رأس المال العام
164	المطلب الرابع: نموذج "AK" والانتقادات الموجهة لنظريات النمو الداخلي
167	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لأثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2020)	
169	تمهيد
170	المبحث الأول: دراسة تحليلية لتطور النقدي والنمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية خلال فترة (1990 - 2020)
170	المطلب الأول: تحليل الوضعية النقدية في الجزائر وبعض الدول النامية
186	المطلب الثاني: دراسة تحليلية لتطور معدلات التضخم في الجزائر وبعض الدول النامية
194	المطلب الثالث: تحليل تطور نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر وبعض الدول النامية
199	المطلب الرابع: تحليل تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر وبعض الدول النامية

فهرس المحتويات

208	المبحث الثاني: التعريف بالنماذج المتبعة في الدراسة
208	المطلب الأول: طريقة التحليل بالمركبات الأساسية
212	المطلب الثاني: الإطار النظري لتحليل بيانات البانال
222	المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2020)
222	المطلب الأول: تحليل العلاقة بين التطور النقدي والنمو الاقتصادي لدول عينة الدراسة باستخدام طريقة ACP
229	المطلب الثاني: قياس أثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي لدول العينة باستخدام بيانات البانال الساكن.
237	المطلب الثالث: التقدير باستخدام النموذج الديناميكي
244	خلاصة الفصل الثالث
246	الخاتمة
252	قائمة المراجع
271	الملاحق

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
10	ميزانية البنك المركزي	01-01
11	ميزانية الجهاز البنكي	01-02
11	الميزانية الموحدة للنظام البنكي	01-03
61	طرق وكيفية قياس التضخم	01-04
95	أهم خدمات البنوك الشاملة	01-05
107	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	02-01
223	التعريف بالدول محل الدراسة وترميز المتغيرات	03-01
223	اختبار كايزر - ماير - أوكلن	03-02
224	اختبار بارتليت (Bartlett)	03-03
224	تحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة	03-04
225	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الدراسة	03-05
226	القيم الذاتية ونسب الكثافة	03-06
228	إحداثيات المتغيرات على المعلم (F1 F2)	03-07
230	تقدير نموذج التجانس الكلي	03-08
231	تقدير نموذج الأثر الثابت	03-09
232	تقدير نموذج الأثر العشوائي	03-10
233	اختبار Fisher	03-11
233	نتائج مضاعف لاغرنج LM Breusch-Pagan و Hounda	03-12
234	نتائج اختبار هوسمن	03-13
237	نتائج الأثر الثابت الخاص بكل دولة	03-14
238	نتائج تقدير النموذج بطريقة مقدر النظام SYS-GMM	03-15
239	نتيجة اختبار القيود زائدة التمييز (Test de Sargan)	03-16
239	نتائج تقدير النموذج بطريقة مقدر الفروق DYN-GMM	03-17

فهرس الجداول

240	نتيجة اختبار القيود زائدة التمييز (Test de Sargan)	03-18
240	نتيجة اختبار الارتباط المتسلسل للأخطاء	03-19
241	نتائج تقدير النموذج بطريقة DIF-GMM	03-20
243	نتيجة اختبار القيود زائدة التمييز (Test de Sargan)	03-21
243	نتيجة اختبار الارتباط المتسلسل للأخطاء	03-22

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
10	مكونات العرض النقدي	01-01
18	أثر تغير عرض النقود على المستوى العام للأسعار.	01-02
19	العلاقة بين الاحتفاظ بالأرصدة النقدية $L1$ والدخل الحقيقي (Y) حسب معادلة الأرصدة.	01-03
22	مخطط توضيحي لنموذج الكنزي بسيط	01-04
23	منحنى الطلب على النقود بدافع المعاملات $Md1$.	01-05
24	منحنى الطلب على النقود بدافع الاحتياط $Md2$	01-06
24	منحنى الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط Md	01-07
25	الطلب على النقود بدافع المضاربة	01-08
26	التمثيل البياني للطلب على النقود عند كينز	01-09
73	دور البنوك التجارية في التجارة الإلكترونية	01-10
75	المعاملات المصرفية الإلكترونية	01-11
78	أنواع البطاقات البنكية الإلكترونية	01-12
81	أنواع الاندماج المصرفي	01-13
91	وظائف البنوك الشاملة	01-14
109	نموذج التدفق الدائري للدخل	02-01
117	مبادئ النمو الاقتصادي عند Smith	02-02
120	تصورات "مالتوس" حول النمو الاقتصادي	02-03
121	الفكر الاقتصادي الكلاسيكي والنظام الرأسمالي في الأجل الطويل	02-04
137	توازن منحنى "Solow-Swan"	02-05
138	تحرك مخزون رأس المال في نموذج سولو	02-06
141	نموذج "سولو" في حالة التقدم التقني	02-07
163	محددات النمو حسب نظرية النمو الداخلي	02-08
165	نموذج "AK" (Rebelo) 1991	02-09
170	تطور معدلات نمو الكتلة النقدية $M2$ في الجزائر خلال الفترة	03-01

فهرس الأشكال

	(1990-2020)	
174	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	03-02
177	تطور معدلات نمو العرض النقدي M2 في مصر خلال الفترة (1990-2020)	03-03
178	تطور معدل نمو العرض النقدي M2 في الأردن (1990-2020)	03-04
180	تطور معدل نمو عرض النقود M2 في ماليزيا (1990-2020)	03-05
182	تطور الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية مع الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (1990-2020)	03-06
183	تطور معدل سرعة تداول النقود في الجزائر للفترة (1990-2020)	03-07
185	تطور سرعة تداول النقود في مصر، الأردن وماليزيا للفترة (1990-2020)	03-08
186	تطور مسار التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	03-09
189	تطور معدلات التضخم في مصر (1990-2020)	03-10
191	تطور معدل التضخم في الأردن في الفترة (1990-2020)	03-11
193	تطور التضخم في ماليزيا (1990-2020)	03-12
195	تطور نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (1990-2020)	03-13
196	تطور نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر والأردن وماليزيا (1990-2020)	03-14
199	تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل النمو الاقتصادي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	03-15

فهرس الأشكال

202	تطور معدل النمو الاقتصادي في مصر في الفترة (2020- 1990)	03-16
204	تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الأردن خلال الفترة (1990-2020)	03-17
206	تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في ماليزيا في الفترة (1990-2020)	03-18
217	خطوات اختبار نموذج (Hsiao) للتجانس.	03-19
227	التمثيل البياني للقيم الذاتية	03-20
228	التمثيل البياني للمتغيرات الدراسة	03-21
236	اختبار التطابق	03-22

مقدمة

ازداد الاهتمام بظاهرة النمو الاقتصادي من قبل مختلف الدول خاصة النامية منها، فحظيت هذه الظاهرة باهتمام الكثير من الاقتصاديين وهو ما نتج عنه العديد من النظريات ونماذج للنمو الاقتصادي التي حاولت إعطاء تفسير لهذه الظاهرة الاقتصادية ومعرفة مختلف محدداتها وكيفية قياس معدلات هذا النمو بالإضافة إلى كيفية المحافظة على النمو الحقيقي والمستقر في الأجل الطويل، الذي ينتج عنه زيادة الطاقة الإنتاجية أو الإنتاج الفعلي من السلع والخدمات والتي تعتبر من أهم أسس تحقيق التنمية الاقتصادية التي تتطلب إحداث تغييرات هامة من الجانب الاقتصادي والهيكلية.

ويعد وجود قطاع مالي متطور أحد أهم المتطلبات لتحقيق النمو الاقتصادي، فقد شهد القطاع النقدي والمصرفي تطورات ضخمة نتيجة للتقدم والتغيرات المتسارعة في مجالات عدة، فالنظام المالي يلعب دورا رئيسيا في تعزيز النمو الاقتصادي باعتباره يضم كافة المؤسسات المالية المسؤولة عن خلق وتحويل النقود، وتعبئة المدخرات المالية وحشدها في شكل ائتمان وأدوات استثمارية ومن ثم توجيهها نحو القطاعات الإنتاجية والأنشطة الاقتصادية الأكثر كفاءة وربحية، ويشمل تطور النظام المالي كافة القنوات التي تستطيع النظم المالية من خلالها تعبئة الموارد المالية بالقدر الذي يحتاجه الاقتصاد وتوجيهها إلى استثمارات أعلى كفاءة وإنتاجية تساهم في تعزيز معدل تراكم رأس المال، وتوفير السيولة وتحويل المخاطر وتسهيل العمليات المالية وإدارة عدم تماثل المعلومات والحد من معدلات التضخم وإبقائها في مستويات دنيا مما يساهم في زيادة الثقة في الاقتصاد.

وفي السنوات الأخيرة برزت العديد من الأبحاث والنماذج النظرية التي تؤكد وجود العلاقة بين تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، تكون فيه الوساطة المالية على درجة عالية من الكفاءة بحيث تساهم في رفع معدلات الادخار وبالتالي توفير موارد مالية إضافية للاستثمار وتراكم رأس المال وتحسين العائد وخفض المخاطر مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية الاستثمارات، وبالتالي فإن فعالية النظام المالي تتوقف على مدى تطور النشاط المالي والمصرفي الذي يلعب دورا هاما في تنمية أي اقتصاد لاسيما اقتصاديات الدول النامية وذلك من خلال قيام الوسطاء الماليين بدور الوساطة بين وحدات الفاض ووحدات العجز وبالتالي المشاركة في خلق وتوفير السيولة اللازمة للأطراف الاقتصادية المختلفة. كما ترتبط درجة تطور الأنظمة المالية بالسياسات المتبعة من طرف الحكومات في تسير أنظمتها المالية،

حيث أن معظم البلدان النامية أخضعت أنظمتها المالية لمجموعة من القيود والضوابط خاصة على النشاط البنكي وذلك من خلال إتباع سياسة توجيه الائتمان وتحديد أسقف معدلات الفائدة الدائنة والمدينة، فالعديد من الدراسات بينت أن الائتمان الممنوح للقطاع الخاص يعتبر مؤشر جيد للنمو الاقتصادي فهو يأتي في مقدمة المؤشرات المستخدمة في قياس العمق المالي، ويعبر عن مدى مساهمة البنوك المحلية في منح القروض والتسهيلات للقطاع الخاص، وكلما ارتفعت نسبة الاستفادة منها دل ذلك على كفاءة النظام المصرفي في تعبئة الادخار وتسهيل عمليات التبادل وجمع المعلومات ومراقبة المدرين وتنويع المخاطر وهو ما يسمح بإقامة العلاقة بين التنمية المالية

والنمو الاقتصادي كونه يعتبر تجسيدا للعلاقة بين التمويل والاستثمار، كما يساهم في تطوير القطاع الحقيقي مما يؤدي إلى تنشيط عجلة الاقتصاد واستدامة النمو.

فالجزائر تسعى كغيرها من الدول النامية الى تحقيق معدل نمو اقتصادي يتوافق مع متطلبات التطور الاقتصادي لذا انتهجت إصلاحات اقتصادية موسعة في إطار ما يعرف بسياسة الإنعاش الاقتصادي، وذلك بغية ترقية وبعث الاستثمارات في القطاع الحقيقي وتنويع مصادر دخل الاقتصاد الوطني وإخراجه من التبعية للمحروقات، ونحاول ومن خلال هذه الدراسة تحديد العلاقة بين التطور النقدي والنمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية وذلك من خلال طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى يمكن أن يساهم التطور النقدي في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول
النامية خلال الفترة (1990-2020)؟

1- الأسئلة الفرعية

من خلال هذه الإشكالية ومن أجل الإحاطة بكل جوانبها المتعددة ارتأينا طرح مجموعة من الأسئلة
الفرعية التالية:

- ماهي أهم مؤشرات التطور النقدي في الدول محل الدراس؟
- ماهي أهم العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- هل يؤثر التطور النقدي إيجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر والدول محل الدراسة خلال الفترة (1990-2020)؟
- هل تؤدي الزيادة في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي؟

2- فرضيات الدراسة

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة قمنا بسرد مجموعة من الفرضيات التالية:

- يعتبر عرض النقود M2، التضخم، الائتمان الممنوح للقطاع الخاص وسرعة دوران النقود من أهم مؤشرات التطور النقدي في الجزائر والدول محل الدراسة؛
- تعتبر تغيرات أسعار النفط من أهم العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي للجزائر؛
- يؤثر التطور النقدي إيجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر والدول محل الدراسة خلال الفترة (1990-2020)؛
- تؤدي الزيادة في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى ارتفاع النشاط الاقتصادي وبالتالي زيادة الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي مما يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

3- أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من الأهمية التي تكتسيها السياسة النقدية والتي كانت وما تزال من الأدوات الكلية المهمة بيد الحكومة في البلدان النامية والمتقدمة لتصحيح أوضاعها الاقتصادية، إضافة إلى أهمية دور هذه السياسة في تطور القطاع النقدي، وبالتالي قدرة هذا القطاع على حشد وتوجيه هذه المدخرات نحو الاستثمارات، وانعكاس كفاءة التمويل على معدل الناتج المحلي الإجمالي والدخل الفردي، ولأهمية النمو الاقتصادي في الاقتصاد فإن التأثير عليه وتحريكه بمعدلات مناسبة من قبل السياسات النقدية سيكون له أثر انعكاس كبير على الأداء الاقتصادي، وبناء على هذه الأهمية كان لا بد من دراسة التطور النقدي والمالي ودوره في تحفيز النمو الاقتصادي، وإيضاح العلاقة السببية والسلوكية القائمة بين التطورات النقدية وأثرها على النمو الاقتصادي.

4- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تطور النظام المالي والنقدي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية خلال الفترة من 1990 إلى غاية 2020، حيث يساعد هذا التطور في عملية توفير رؤوس الأموال وإتاحتها للمستثمرين من أجل المساهمة في عملية التنمية والنمو الاقتصادي. كما تتمثل أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- دراسة وتحليل الأوضاع والتطورات النقدية في الجزائر وبعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2020)؛
- دراسة طبيعة العلاقة بين التطور النقدي والنمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية من خلال إيضاح وتحديد العلاقات السببية والسلوكية القائمة بينهما؛
- التعرف على واقع النمو الاقتصادي في ضوء السياسات المنتهجة في الجزائر وبعض الدول النامية؛
- اقتراح نموذج قياسي من أجل تقدير أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2020).

5- أسباب اختيار موضوع البحث

تعود دوافع اختيار هذا الموضوع دون غيره من المواضيع إلى ما يلي:

5-1. الأسباب الذاتية

- صلة موضوع البحث بطبيعة التخصص المدروس: الاقتصاد النقدي والبنكي؛
- الفضول العلمي للبحث في مثل هذه المواضيع؛
- إثراء الرصيد المعرفي بموضوع حساس؛

5-2. الأسباب الموضوعية

- الجدل القائم في الأدبيات النظرية والتجريبية حول طبيعة العلاقة بين التطور النقدي والنمو الاقتصادي والذي يعطي أهمية كبيرة لدراستها وإعادة اختبارها في الجزائر وبعض الدول النامية؛
- دراسة وتحليل وبيان التطورات النقدية في الجزائر وبعض الدول النامية وقياس أثرها على النمو الاقتصادي.

6- منهج البحث

للإجابة على الإشكالية المطروحة سلفا واختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بوصف المفاهيم النظرية للتطور النقدي والنمو الاقتصادي وبيان طبيعة العلاقة بينهما وتحليل تطور الإحصاءات الاقتصادية في الجزائر وبعض الدول النامية، والمنهج الاستقرائي (الإحصائي الاستدلالي) بغرض اختبار الفرضيات والتعليق على نتائج الاختبار.

7- صعوبات الدراسة

- صعوبة جمع البيانات الإحصائية لبعض الدول النامية، حتى وإن وجدت من المصادر الرسمية الدولية فهي لا تتوفق مع المصادر المحلية الرسمية؛
- تضارب في الإحصائيات بين المصادر الرسمية المحلية فيما بينها وأيضاً فيما بينها وبين المصادر الرسمية الإقليمية والدولية مما صعب علينا الاختيار من بين المصادر من جهة، ومن جهة أخرى صعب التفسير الاقتصادي للتطورات الحاصلة في الدول النامية.

8- حدود الدراسة

يعالج الإطار المكاني للدراسة حالة النظام النقدي في الجزائر وبعض الدول النامية بما يتضمن تحليل مؤشرات تطوره وتأثيره على النمو الاقتصادي، بينما يغطي الإطار الزمني الفترة الممتدة من 1990 إلى 2020 وهي الفترة التي شكلت مرحلة الإصلاح الجاد للنظام المالي في الجزائر انطلاقاً من سنة 1990 التي شهدت صدور قانون النقد والقرض.

9- الدراسات السابقة

تمثلت أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة أو أحد الجوانب المتعلقة به في:

- دراسة عبد الرزاق سلام بعنوان "أثر التطورات المالية والنقدية في نهاية القرن العشرين على اقتصاديات الدول العربية"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2005-2006، تطرقت هذه الدراسة إلى التطورات المالية والنقدية في عقد التسعينات وذلك من

خلال الإجابة على إشكالية الدراسة المتمثلة في: ما هو مستقبل اقتصاديات الدول العربية في ظل التطورات المالية والنقدية التي عرفها العالم في نهاية القرن العشرين؟ والتي تمثلت أساسا في العولمة المالية والتطورات على مستوى المصارف والعملات، فالعولمة المالية هي الارتباط والاتصال المتبادل بين مختلف الأسواق المالية والتي ساعد على انتشارها إزالة الحواجز بين الأسواق والقيود التنظيمية والطفرة التكنولوجية التي عرفها العالم، كما تطرقت إلى الوضع المالي والنقدي في الدول العربية بغية التعرف فيما إذا كان هذا الوضع يمكن من تحقيق تكامل مالي ونقدي بين الدول العربية مما يجنبها الوقوع في الأزمات المالية والآثار السلبية المترتبة عن هذه التطورات، كما درست مستقبل اقتصاديات الدول العربية ووضع الحل الأمثل لمواكبة هذه التطورات. ومن بين النتائج المتوصل إليها هو أن العولمة المالية يمكن أن تحقق المزيد من المنافع والإيجابيات للدول المتقدمة وتحمل الدول النامية ومنها العربية مزيدا من التكاليف، كما أن التحديات الخارجية كثيرا ما تخلق الفرص للوحدة الداخلية، كما تباينت الدول العربية في الاستجابة لظاهرة العولمة المالية، وأن مواجهة التطورات المالية والنقدية تفرض على الدول العربية إقامة تكامل مالي ونقدي فيما بينها.

- **دراسة طالب عوض ومالك ياسين المحادين تحت عنوان "أثر التطور النقدي في النمو الاقتصادي في الأردن"**، مجلة دراسات في العلوم الإدارية، المجلد 38، العدد 2، 2011، الأردن، حيث هدفت هذه الدراسة بشكل أساسي إلى استقصاء أثر التطور النقدي على النشاط الاقتصادي في الأردن، وتم تطبيق اختبار جرينجر للسببية لتحديد اتجاه العلاقات السببية بين متغيرات التطور النقدي ومتغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بالإضافة إلى أن الدراسة استخدمت النموذج القياسي الديناميكي مع فترات إبطاء مناسبة لقياس أثر المتغيرات النقدية في المدى القصير والطويل على النمو الاقتصادي، حيث جاءت النتائج متفقة مع النظرية الاقتصادية إذ دلت نتائج اختبار جرينجر للسببية على وجود علاقة سببية بين متغيرات التطور النقدي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كما أن نتائج النموذج الديناميكي أوضحت وجود تأثيرات إيجابية للمتغيرات النقدية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
- **دراسة عتو شارف، إجري خيرة، بعنوان "التطور النقدي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2011 دراسة قياسية باستخدام طريقة التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ"**، الملتقى الدولي الأول حول نماء النظام البنكي والنمو الاقتصادي، 2014. تمركز هذا البحث إلى دراسة وتحليل العلاقة بين النظام النقدي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2011، وقد تم استخدام مجموعة من المتغيرات بما يتوافق وواقع الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على الدراسات التجريبية.

توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير موجب لكل من القروض الممنوحة للاقتصاد، أسعار الصرف الحقيقية، وتأثير سالب لكل من الكتلة النقدية والتضخم على نمو الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل، أما بالنسبة لنموذج تصحيح الخطأ فقد توصلت النتائج إلى أن هناك تأثير موجب ومعنوي للقروض الممنوحة للاقتصاد، وتأثير سلبي ومعنوي للتضخم واختلفت تأثيراتها بين المدى الطويل والقصير.

■ **دراسة العوادي ساعد، بعنوان "تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على ظاهرة النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2015، أطروحة الدكتوراه ل. م. د في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كلي ومالية دولية، جامعة البليدة، 2016.** استهدفت هذه الدراسة تحديد تأثير أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية على النمو الاقتصادي بصفة عامة، مثلما تم عرض مختلف النماذج القياسية التي تناولت هذا الموضوع، فمن أجل معرفة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على النمو الاقتصادي في الجزائر تم الاستعانة بالدراسة القياسية حيث تم استعمال نماذج VAR ونماذج SVAR، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها هو نجاعة نماذج VAR على مستوى الاقتصاد الجزائري التي يمكن أن تستعمل في بناء نماذج كلية من أجل التنبؤ ومنه بناء سياسة اقتصادية، أما بالنسبة لاختبار مدى ملائمة نماذج النمو للاقتصاد الجزائري فقد بينت الدراسة أنه يمكن الاعتماد على نموذج MRW الذي بين أثر رأس المال البشري والمادي والعمل على النمو الاقتصادي.

■ **دراسة حسيبة مداني، بعنوان "أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي"، أطروحة دكتوراه، تخصص: اقتصاد مالي، جامعة جلالى ليايس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2016-2017، تهدف هذه الدراسة إلى اختبار أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1980-2015، حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن للسياسة النقدية والمالية أثر إيجابي ضعيف نسبيا على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل وعلى المدى القصير، ومن خلال مقارنة أيهما أكثر تأثيرا نجد أن أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي أكبر مقارنة بأثر السياسة النقدية.**

■ **دراسة إهام إبراهيم هيبه، بعنوان "تأثير الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في مصر"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2017، تختبر الدراسة تأثير الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في مصر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، على السلاسل الزمنية السنوية التي تغطي الفترة من 1983 إلى 2015، حيث يمثل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية PIB المتغير التابع، بينما يمثل كلا من الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص (BCPS)، والمعروض النقدي بمعناه الواسع ($M2$) المتغيرات المستقلة، وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة إيجابية ومعنوية كبيرة في الفترة القصيرة، أما في فترة الإبطاء السابقة فقد أظهرت النتائج (BCPL-1) و ($M2-1$) لها تأثير سلبي ومعنوي على الناتج المحلي الإجمالي، وذلك راجه لقلة الاستثمارات المنفذة من قبل القطاع الخاص، لذا**

يجب إعطاء أهمية لتوجيه الائتمان خاصة المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر لما لها من دور كبير في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال الإنتاج والخدمات اللوجستية.

■ دراسة كريمة رباط، عبد القادر بربش، بعنوان "أثر الائتمان المصرفي الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة (1990-2015)"، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 07، العدد 1، 2018، حاولت هذه الدراسة بيان تطور القروض المقدمة للقطاع الخاص ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR، مع استعراض دراسة تحليلية لمختلف المؤشرات القائمة على الائتمان الخاص، ومن النتائج التي توصلت إليها هي أن الجزائر سجلت نموا في حجم القروض المقدمة للاقتصاد عامة والقطاع الخاص تحديدا والتي لم تمثل سوى نسبة قليلة من الناتج الداخلي الخام، مع تحسن تدريجي في حصة القروض الخاصة من إجمالي الادخار، وقد بين تقدير نموذج VAR عدم وجود علاقة سببية بين النمو الاقتصادي والقروض المقدمة للقطاع الخاص في الجزائر.

■ دراسة فتيحة بن عليّة تحت عنوان " تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1970-2015)، أطروحة دكتوراه، تخصص: اقتصاد كلي مطبق، جامعة الجزائر-3، الجزائر، 2019/2018، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة فعالية أدوات السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية خاصة النمو الاقتصادي وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية المتمثلة في "ما مدى تأثير أدوات السياسة النقدية في تحقيق هدف النمو الاقتصادي في الجزائر؟"، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها أن متغيرات السياسة النقدية تؤثر بقدر محتشم على متغيرة الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الجزائري مما جعلنا نستنتج أن هناك قدرة ضعيفة تكاد تنعدم للسياسة النقدية في التحكم في معدلات النمو في الجزائر وذلك لأن أسباب هذا الأخير ليست نقدية فقط، إنما هي هيكلية والمتمثلة في العوامل الخارجية كتأثير أسعار النفط باعتبار الجزائر بلد ريعي يعتمد بنسب كبيرة على إيرادات النفط التي تتحكم في معدلات النمو.

■ دراسة السعيد هتهات تحت عنوان "النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH في الفترة 1990-2020"، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، تخصص: دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2021، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على التضخم في الجزائر في الفترة 1990-2020 وهذا على ضوء النظرية الاقتصادية وواقع هذه المؤشرات في الاقتصاد الوطني، واختبار علاقة التكامل المشترك للظاهرة التضخمية مع كل من الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام، الانفاق الحكومي، الأجور، حجم الواردات، سعر الصرف، معدل البطالة، سعر البترول والمديونية الخارجية، وهذا بالاعتماد على المناهج القياسية لجوهانسون وARDL

وتقدير نماذج تصحيح الخطأ الشعاعي المقيد التي تفسر هذه العلاقات التوازنية في الأجل الطويل وألية الوصول إليها في الأجل القصير، وقد أفضت الدراسة إلى تحديد مصادر التضخم الداخلية والخارجية في الجزائر، كما هدفت أيضا إلى مساهمة للسياسة النقدية في الجزائر نحو استراتيجية استهداف التضخم من خلال دراسة تنبؤية في تحليل السلسلة الزمنية الشهرية لمعدلات التضخم لأسعار الاستهلاك في الفترة (جانفي 1990 - جانفي 2021) حيث اقترحت نموذج $ARIMA(11,1,5)$ مدعم بصيغة (1.1) GARCH لتفسير عدم التباين الشرطي للخطأ، الذي أعطى تقديرات بارتفاع الأسعار بنسب متفاوتة بين أشهر الفترة (فيفري 2021 - جانفي 2023) وهذا ما يعطي صورة لمستقبل الظاهرة التضخمية على المدى القصير.

■ دراسة أحمد محي الدين محمد التلباني، تحت عنوان "العلاقة بين سرعة دوران النقود وكلا من التضخم والنمو الاقتصادي المصري" مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد السادس عشر، العدد الخامس عشر، 2022، استهدفت الدراسة توضيح وقياس العلاقة بين سرعة دوران النقود وبين نمو الاقتصاد المصري ومعدل التضخم خلال الفترة (1990 - 2020) تعرضت الدراسة إلى معرفة العوامل المحددة لسرعة دوران النقود في مصر ومحاوله معرفة درجة استجابة سرعة دوران النقود خلال فترة الدراسة لتغيرات النمو الاقتصادي ومعدل التضخم واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الاحصائي في قياس إجمالي الناتج القومي كمؤشر للنمو الاقتصادي، ومعدل التضخم من ناحية والعرض النقدي كمتغير خارجي من ناحية أخرى، وصولا إلى قياس سرعة دوران النقود، وقد تم الاعتماد على اختبار السببية لدراسة العلاقة بين المتغيرات، كما تم تقدير نموذج قياسي لتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة وذلك بإخضاع السلاسل الزمنية للمتغيرات لاختبارات السكون، من خلال اختبار جذر الوحدة، وتطبيق تحليلات التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، ثم تطبيق نموذج ARDEL وفيه يتم تقدير معلمات النموذج في الأجلين القصير والطويل.

واستنتجت الدراسة أنه ثمة علاقة سببية بين كلا من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم من ناحية، وبين سرعة دوران النقود من ناحية أخرى، وهذه النتائج جاءت متفقة مع معظم النظريات التي تم عرضها في الإطار النظري للدراسة، كما أوضحت أن اللوغاريتم الطبيعي للمتغيرات معدل التضخم، وسرعة دوران النقود جاءت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول لها، وفي ظل إدراج كل من الحد الثابت والاتجاه الزمني معا بالدالة، باستثناء اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي جاء مستقرا عند مستواه الأصلي، كما دلت اختبارات التكامل المشترك على وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، ترتبط فيها تغيرات النمو الاقتصادي ومعدل التضخم، بعلاقة طردية مع التغيرات في سرعة دوران النقود.

- دراسة بن زروق إيمان، بعنوان "أثر معدلات التضخم على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)"، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد التاسع والثلاثون، 2022، هدفت الدراسة إلى البحث فيما إذا كان معدل التضخم قد أثر على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، بينت الدراسة العلاقة القائمة بين نمو التضخم والنمو الاقتصادي التي قامت بها مختلف النظريات الاقتصادية، ثم تطرقت إلى توضيح المفاهيم المتعلقة بكل منهما في الجزائر، كما استخدمت في الجزء التطبيقي السلاسل الزمنية للمتغيرين لدراسة الأثر المحتمل لمعدل التضخم على معدل النمو الاقتصادي باستخدام نموذج VAR، وتم التوصل في النهاية إلى أن معدل التضخم لا يؤثر على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.
- دراسة عدوان علي، بن سماعين حياة، بعنوان "دراسة تحليلية لواقع الكتلة النقدية في الجزائر في ظل قانون النقد والقرض خلال الفترة (1990-2020)"، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 1، 2022. تسلط هذه الدراسة الضوء على الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)، انطلاقاً من قانون النقد والقرض، وأهم مبادئه ومختلف التعديلات التي أدخلت عليه بحثاً عن البعد الاستراتيجي لهذا القانون أمام الرهانات التي تواجه الاقتصاد الجزائري القائم على المحروقات، وذلك بتحليل مكونات الكتلة ومقابلاتها خلال فترة الدراسة. وخلصت الدراسة إلى أن قروض النظام المصرفي الموجهة للدولة لاسيما تلك الممنوحة من طرف بنك الجزائر هي التي تساهم في توسع الكتلة النقدية.
- دراسة ليندة بخوش، بعنوان "أثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1990-2020)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومؤسسات مالية، 2022، شملت الدراسة تحليلاً لتطور نظام المالي الجزائري بجانبه المصرفي والسوقي وقد توصلت الدراسة إلى أن مؤشرات التطور المصرفي شهدت نوعاً من التحسن، في حين بقيت مؤشرات بورصة الجزائر تسجل معدلات جد هامشية ما يعني غيابها عن أي دور في تمويل النشاط الاقتصادي، ولتقييم أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة ARDL على بيانات سلاسل زمنية تتضمن 31 مشاهدة، وأشارت نتائج الأجل القصير إلى أن التطور المالي يؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي بفجوة واحدة وبالتالي تحقق فرضية قيادة العرض، بينما أشارت نتائج الأجل الطويل إلى تأثير عكسي للتطور المالي على النمو الاقتصادي.

10- موقع الدراسة من الدراسات السابقة

من خلال تتبعنا للدراسات السابقة يتضح لنا أن موضوع التطور النقدي لم يتم التطرق إليه إلا نادراً، وتكمن الإضافة التي جاءت بها هذه الدراسة في كون أن أغلب الدراسات السابقة اكتفت بالتطرق إلى دولة

واحدة عربية أو أجنبية، بينما سعت دراستنا إلى قياس اثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول النامية منها العربية والأجنبية، واعتمدنا في تحليلنا للدراسة على طريقة التحليل بالمركبات الأساسية (ACP) من أجل تحليل ووصف معطيات كل دولة على حدى، أما من الجانب القياسي تم الاعتماد على أسلوب إحصائي قياسي متمثل في بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) لمعالجة بيانات محل الدراسة وصياغة نموذج قياسي يعبر عن العلاقة السببية الارتباطية بين متغيرات الدراسة، كما أن الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة في إطارها الزمني إذ شهدت هذه الفترة أحداث متسارعة في اقتصاديات الدول محل الدراسة خاصة الجزائر، وتم توظيف طريقة المربعات الصغرى المدججة ونماذج الآثار العشوائية والفردية، يدخل هذا ضمن التحليل الساكن لبيانات بانل، أما من جانب التحليل الديناميكي بينت نتائج التقدير أن هناك مشاكل قياسية لذلك تم التفكير في طريقة تقدير أخرى تناسب النماذج الديناميكية من نوع الانحدار الذاتي، حيث تم ادخال متغير معدل النمو الاقتصادي المبطن بسنة واحدة ضمن المتغيرات التفسيرية لأن استخدام طريقة التقدير بالمربعات العادية *OLS* لا تعالج المشاكل القياسية، فيكون هناك تحيز في المقدرات، لذلك يتم استخدام الطريقة الأكثر كفاءة والتي تتمثل في طريقة العزوم المعممة *GMM*.

11- هيكل الدراسة

بغية الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات التي تمت صياغتها، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول رئيسية سبقتهم مقدمة عامة، خصص الفصل الأول والثاني للدراسة للجانب النظرية اما الفصل الثالث تضمن الدراسة التحليلية والقياسية في الجزائر وبعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2020)، بالإضافة إلى خاتمة عامة احتوت على اختبار الفرضيات وأهم النتائج والاقتراحات التي تم التوصل إليها وذلك وفقا لما يلي:

الفصل الأول بعنوان "المرتكزات النظرية للتطور النقدي" يتضمن ثلاث مباحث تطرقنا في المبحث الأول إلى مفهوم المعروض النقدي ومقابلاتها وأهم النظريات النقدية في الفكر الاقتصادي بالإضافة إلى فعالية البنك المركزي في إدارة وتنظيم عرض النقود، أما المبحث الثاني خصص لدراسة ظاهرة التضخم وأهم مقاييس ومؤشراتها الاقتصادية والآثار الاقتصادية المترتبة عن هذه الظاهرة، وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى التغيرات الحاصلة على مستوى المصارف.

أما الفصل الثاني جاء بعنوان "التأصيل النظري للنمو الاقتصادي" تناول هذا الفصل مفاهيم النمو الاقتصادي وطرق قياسه وتقديره والعوامل المحددة له في المبحث الأول، كما تطرقنا في المبحث الثاني إلى النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي أما في المبحث الثالث تطرقنا إلى التحليل الرياضي لنماذج النمو الاقتصادي.

والفصل الثالث تم عنونه " بدراسة تحليلية قياسية لأثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2020)، حيث تتمثل عينة الدراسة المختارة في كل من الجزائر، مصر، الأردن، ماليزيا، غانا، النيجر، نيجريا، شمل المبحث الأول على الدراسة التحليلية لتطور النقدي والنمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية خلال فترة (1990-2020)، أما المبحث الثاني تم التطرق فيه إلى التعريف بالنماذج المتبعة في الدراسة وفي المبحث الثالث ترقنا إلى الدراسة القياسية لأثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2020).

وفي الأخير تطرقنا إلى خاتمة الدراسة حيث نتناول فيها ملخص الأهم ما جاء في البحث والنتائج المتوصل إليها من الجانب النظري والتطبيقي، إضافة إلى التوصيات المقترحة وآفاق البحث التي تفيد الدراسة من جوانبها المختلفة.

الفصل الأول

المرتكزات النظرية للتطور النقدي

تمهيد:

شهد القطاع النقدي والمصرفي في كثير من دول العالم المتقدم والنامي تطورات ضخمة لم تشهدها قطاعات أخرى خلال ربع القرن الماضي. وقد تحقق ذلك نتيجة للتقدم والتغيرات المتسارعة في مجالات عدة منها الاتصالات وتقنية المعلومات وبرامج الحاسب الآلي، والتنافس الهائل في تقديم وتنويع الخدمات المصرفية والمالية، وسرعة وضخامة انتقال رؤوس الأموال وانفتاح الأسواق على بعضها، وتبني المعايير الدولية للرقابة والشفافية، وقد تفاعلت القطاعات المصرفية مع تلك المتغيرات بشكل إيجابي، وانتشار الوعي المصرفي لدى الأفراد والمؤسسات وبذلك يخدم القطاع المصرفي والنقدي الاقتصاد المحلي بفاعلية عالية من خلال تقديم أحدث وأشمل الخدمات، كما تسعى إلى المحافظة على استقرار الوضع النقدي في الاقتصاد بضمان تحقيق توازن عادل بين السيولة المحلية وتوفر المعروض من السلع والخدمات في الاقتصاد، وهذا أمر جوهري لتحقيق نمو اقتصادي قابل للاستمرار، والحيولة دون حدوث ضغوط تضخمية. وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل استعراض أبرز التطورات التي شهدتها هذا القطاع خلال الفترة الماضية إضافة إلى النظرة المستقبلية له لذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

■ المبحث الأول: ماهية عرض النقود

■ المبحث الثاني: الإطار النظري لظاهرة التضخم

■ المبحث الثالث: التغيرات الحاصلة على مستوى المصارف

المبحث الأول: ماهية عرض النقود

نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم المعروض النقدي ومقابلاته وإلى أهم النظريات النقدية التي تشكل الأساس الذي قام عليه الجدل بين المدارس الفكرية المختلفة حول مدى تأثير المعروض النقدي على النشاط الاقتصادي، كما نتطرق إلى مدى فعالية البنك المركزي في إدارة وتنظيم عرض النقود.

المطلب الأول: مفهوم العرض النقدي ومقابلاتها

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفاهيم عرض النقود ومكوناته ومقابلاته كما نتطرق إلى أهم النظريات المفسرة لعرض النقود ومدى فعالية البنك المركزي في إدارة وتنظيم عرض النقود.

أولاً: مفهوم العرض النقدي

اختلفت الآراء في تعريف عرض النقود، يرى "كينز" أنه "لابد من توسيع دائرة عرض النقود لتشمل أذونات الخزينة وكذلك الودائع المصرفية لأجل"¹.

يعرف العرض النقدي على أنه "تلك العملات النقدية المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، والتي يتم تحديدها من طرف السلطات النقدية"؛

كما يمكن تعريفها على أنها "الكمية النقدية المتمثلة في جميع وسائل الدفع المتاحة"²، والتي تنحصر في مجموعة من العناصر يصطلح عليها بالمجموعات النقدية"³، ويتم نشرها من البنك المركزي.

ويعرفها صندوق النقد الدولي على أنها "مجموع البنكنوت المتداول بالإضافة إلى الودائع الجارية لدى البنوك التجارية ويستبعد من دائرة النقود كلا من العملات المساعدة والودائع لأجل وودائع التوفير حيث يدخلها في دائرة شبه النقود"⁴.

يتضح من التعاريف السابقة أن عرض النقود يتمثل في كافة أشكال النقود التي تكون بحوزة الأفراد والمؤسسات والتي تختلف أشكالها بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي والنظم المصرفية في البلد، وهذا التطور هو الذي أفرز عدة مفاهيم للعرض النقدي.

¹ - رشاد العصار، رياض الحلبي، "النقود والبنوك"، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 54.

² - بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 49.

³ - محمد شريف المان، "محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية"، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 45.

⁴ - أنس البكري، وليد الصافي، "النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق"، دار المستقبل للنشر، الأردن 2010، ص 72.

ثانياً- مكونات عرض النقود

تتمثل العناصر المكونة للعرض النقدي فيما يسمى بالمجمعات النقدية التي يتم نشرها من طرف السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي، وعموماً نجد هذه المجمعات مرتبة حسب معيار درجة السيولة. وهي كما يلي¹:

- القاعدة النقدية B أو M_0 أو H ؛
- الكتلة النقدية بالمفهوم الضيق M_1 ؛
- الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع M_2 ؛
- السيولة الكلية للاقتصاد M_3 .

إن هذه المجمعات النقدية تسمح للسلطات النقدية بتثبيت التطور النقدي السنوي، ضمن حدود متوافقة مع توقعات تطور الناتج الوطني الاجمالي، وذلك من أجل تدارك المخاطر التضخمية والاختلال الحاد في المبادلات الخارجية، على أن يسمح ذلك باستمرار النمو الداخلي.

1- القاعدة النقدية B أو M_0 . يشار إليها على أنها نقود عالية القوة وتتصف بالسيولة الكاملة يتكون من النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي والمتمثلة في الأوراق النقدية مضاف إليها العملة المساعدة وتخضع لرقابة السلطة النقدية على الإصدار وعلى حركة الأصول الأجنبية، ويعتمد على هذا المجمع في تفسير عملية خلق النقود وفق علاقة المضاعف بين الكتلة النقدية M والقاعدة النقدية B بحيث: $M = m * B$ ويكون

$$m > 0 \quad 1 > m$$

تشير هذه المعادلة إلى أن أي تغيير يحدث في عرض النقود يكون راجعاً بالأساس إلى حدوث تغيير في حجم القاعدة النقدية (B) أو حدوث تغيير في حجم المضاعف النقدي (m) أو في كليهما².

تتكون القاعدة النقدية من جزء متداول متمثلاً في الرصيد النقدي الذي يوجد في حيازة الجمهور ويرمز له بالرمز E ، وجزء غير متداول متمثلاً في الاحتياطات المصرفية ويرمز لها بالرمز R .

وبذلك يمكن صياغة المعادلة الخاصة بالقاعدة النقدية كما يلي:

$$H = E + R$$

¹ - Gérard bramoullé, Dominique Auge, "Economi Monétaire", Paris Dalloz, Paris, 1998, p36.

² - محمد سعيد السمهوري، "اقتصاديات النقود والبنوك"، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة العربية الأولى، عمان، الأردن، 2012، ص 235.

2- المجمع النقدي M_1

يطلق على هذا المجمع بالتعريف الضيق للنقود M_1 ، ويستند أساسا إلى وظيفة النقود "كوسيط للتبادل"، ويعرف على أنه "مجموع وسائل الدفع المتداولة في دولة ما خلال مدة زمنية معينة¹، كما تعرف بالمتاحات النقدية التي تحتفظ بها مختلف الوحدات الاقتصادية بشكل أرصدة نقدية"². "يتكون M_1 من النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي C مضافا إليه أرصدة الحسابات الجارية DD والمتمثلة في الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية وكل الحسابات (حسابات لدى الخزينة العمومية والحسابات الجارية البريدية) التي يمكن تداولها عن طريق الشيكات". ويمكن التعبير عن العرض النقدي بالمعادلة التالية:

$$(M_1) = \text{النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي} + \text{الحسابات المصرفية الجارية} \quad (01) \text{ أو } M_1 = C + DD \dots \dots$$

وعلى هذا الأساس يمكن توضيح مكونات العرض النقدي M_1 كما يلي:

2-1. المتاحة النقدية: تتكون من العناصر التالية:

2-1-1. الأوراق النقدية: وهي تلك الأوراق النقدية التي يصدرها البنك المركزي ولها قيمة قانونية، يتحدد حجمها باحتساب كل ما هو موجود لدى لبنك المركزي وخارجه عند الأفراد أو المؤسسات أو البنوك أو الإدارات³.

بدأت النقود الورقية كنقود نائبة يصدرها البنك المركزي لتتوب في التداول عن كمية من المعادن النفيسة (الذهب والفضة)، التي أودعت لديه ثم تطورت هذه النقود إلى نقود ورقية ائتمانية لا يكون لكل قيمتها مقابلا معدنيا في البنك ثم تحولت هذه الأخيرة إلى نقود ورقية إلزامية وهي غير قابلة للصرف بالذهب وتستند قيمتها إلى قوة القانون الذي يلزم الأفراد التعامل بها، ويتم الاصدار وفقا لحاجة المعاملات من أجل ضمان التناسب بين كمية النقود الورقية المصدرة وكمية التدفقات السلعية.

2-1-2. القطع المعدنية (نقود التجزئة): أخذت النقود المعدنية في بداية الأمر أشكالا معينة من النحاس والبرنز، وبعد ذلك تم الانتقال إلى استخدام المعادن النفيسة لصك النقود والتي تمثلت أساسا في الذهب والفضة التي يمكن استخدامها كنقود بدلا من السلع الأخرى، وذلك نظرا لتمتع هذه المعادن النفيسة بالعديد من المزايا

¹ - سامي خليل، "اقتصاديات النقود والبنوك"، شركة كاضمة للنشر، الكويت، 1982، ص 57.

² - أكرم حداد، مشهور هذلول، "النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري)"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 02، 2008، ص 89.

³ - مُجّد شريف المان، مرجع سابق، ص ص 203-204.

المرغوب وجودها في الوحدات النقدية المتداولة (الندرة، النسبية الصلابة وسهولة الصهر). وتنقسم النقود المعدنية إلى قسمين أساسيين وهما¹:

- **نقود معدنية رئيسية أو كاملة:** أخذت النقود المعدنية في البداية شكل النقود المعدنية الكاملة حيث كانت القيمة النقدية القانونية للمعدن المتداول مساوية تماما للقيمة السلعية المعدنية، مثلا إذا كان لدينا دينار من الذهب فإن هذه المساواة بين القيمتين تعني أن القيمة السوقية لما يحتويه هذا الدينار من الذهب (أي قيمة الدينار كمعدن وليس كنقود) كانت مساوية تماما للقيمة النقدية لهذا الدينار عند تداوله على أساس أنه نقود وليس كونه معدن، وكان هذا هو الشرط الضروري لاستمرار تداول النقود المعدنية المصنوعة من مسكوكات الذهب والفضة، أما إذا كانت القيمة السوقية لما تحتويه من معدن أكبر من قيمتها المتداولة كنقود فإن ذلك يؤدي إلى اختفاء وحدة النقد المعدنية من التداول بسرعة نتيجة قيام الأفراد بسحب النقود المعدنية من السوق وبيعها كمعدن والحصول على ثمن يفوق قيمتها النقدية القانونية.

- **نقود معدنية مساعدة أو مكاملة:** تكون قيمتها الاسمية كقند أكبر من قيمتها النقدية كمعدن، تصنع عادة من البرونز، الحديد، النحاس وهي تستخدم بصفة عامة لتسوية المعاملات اليومية الصغيرة.

2-2. النقود المصرفية أو نقود الودائع²: يتمثل هذا النوع من النقود في الحسابات الجارية أو الودائع تحت الطلب التي يملكها الأفراد أو المؤسسات لدى الجهاز المصرفي ويشكل هذا النوع من النقود تطور آخر من أشكال تطور النقود المتداولة لإنجاز المعاملات الاقتصادية كما أنه يحتل أهمية كبيرة خاصة في الدول المتقدمة، ويشير هذا النوع من الحسابات المصرفية إلى أن الأفراد والمؤسسات يحتفظون بنقودهم كوديعة لدى البنوك مقابل دفعها لهم أو لطرف ثالث كليا أو جزئيا عند الطلب، وهذا النوع من الودائع البنكية في العادة لا يدر أي عائد نقدي ولكن يكون الهدف منه هو رغبة الأفراد والمؤسسات في الحصول على مزايا مختلفة والتسهيلات العديدة التي تقدمها البنوك للعملاء الذين يحتفظون بودائعهم لديها. وينقسم هذا النوع من الودائع إلى:

- الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية وهي تشكل النسبة الأكبر من الودائع؛
- الودائع لدى الخزينة العمومية؛
- وودائع الأفراد والمنشآت لدى البنك المركزي؛
- وودائع في الحسابات الجارية البريدية³.

¹ - محمد سعيد السمهوري، مرجع سابق، ص ص 40-41.

² - نفس المرجع، ص 45.

³ - مفتاح صالح، "النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر (1990-2000)", أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 37.

3- المجمع النقدي $M2$

يعرف هذا المجمع بالسيولة المحلية الخاصة أو مجموع وسائل الاحتفاظ المؤقت للقوة الشرائية، ويشمل العرض النقدي بالمعنى الواسع $M2$ على المجمع $M1$ إضافة إلى أشباه النقود TD التي تأخذ مختلف صور الودائع لأجل (الودائع ذات أجل استحقاق محدد، الودائع بإشعار، الودائع المخصصة، سندات الصندوق والودائع الدفترية....) مضاف إليها الودائع الادخارية الخاصة لدى البنوك التجارية، أي العنصر التي يمكن تحويلها نقود أو حسابات جارية بدون أو بأقل حد ممكن من الخسارة، وبالتالي فإن المجمع $M2$ يعتبر المجمع النقدي الأفضل لكونه يؤثر على الحركة الاقتصادية والتضخم، فهذا المجمع يمثل أوسع مجمع نقدي يمكن للسلطة النقدية أن تراقبه وتتحكم فيه.

وعليه يمكن التعبير عن المعنى الواسع للعرض النقدي $M2$ بالمعادلة التالية¹:

$$M2 = M1 + TD \dots \dots \dots (02) \quad \text{أو بـ} \quad M1 = M2 + \text{أشباه النقود}$$

$$M2 = \text{العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي} + \text{الودائع الجارية} + \text{الودائع لأجل}$$

وعلى هذا الأساس يمكن التطرق لمكونات العرض النقدي $M2$ كما يلي:

3-1. العرض النقدي بالمعنى الضيق $M1$: (تطرقنا إليه سابقا)

3-2. أشباه النقود TD : وهي الأصول السائلة غير النقدية التي لا يمكن استخدامها مباشرة كوسيلة للتبادل ولكن يمكن تحويلها بسهولة كنفد، تتكون من بعض ديون والتزامات المؤسسات المالية وتضم الودائع لأجل، وودائع الادخار، سندات الدول ذات الأجل القصير وعقود التأمين وغيرها من الأصول وتأخذ أشباه النقود صور الودائع التالية²:

3-2-1. الودائع لأجل: تعرف الودائع لأجل بأنها أموال يودعها الزبون في البنك مع امتناعه عن طلبها قبل انقضاء أجل معين، وهي وودائع يتفق على استحقاقها بين المصرف والعميل ويتلقى صاحبها فائدة من المصرف، وميزة هذه الودائع بالنسبة للبنك كونها لا ترتبط بأي خطر للسحب كما هو الحال بالنسبة للودائع تحت الطلب وبالتالي فإن البنوك تكافئ هذه الودائع وذلك بمنح فوائد لأصحابها أعلى من سابقتها وهناك عدة أنواع من الودائع لأجل ومنها:

¹ - علية عبد الباسط عبد الصمد، "دور نمو عرض النقود في نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2012 (دراسة استشرافية مع ماليزيا)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، شعبة: علوم اقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، نوقشت وأجيزت بتاريخ: 2018/04/15، ص5.

² - طاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 06، الجزائر، 2005، ص 27.

- **الودائع ذات أجل استحقاق محدد:** وهي مبالغ لا يجوز سحبها كاملة أو جزء منها إلا بعد أجل معين وهذا الأجل يكون محددًا مسبقًا وتفقًا عليه بين العميل والبنك، ونظرًا لهذه الميزة فإن البنك يكافئ أصحاب هذه الودائع بفائدة معينة¹.
- **الودائع بإشعار:** وهي الودائع التي لا يمكن لصاحبها أن يسحب منها أي مبلغ قبل تاريخ الاستحقاق إلا بعد أن يتم إخطار البنك بذلك².
- **الودائع المخصصة:** وهي ودائع تقدم للبنك من أجل استعمالها في عملية معينة مثل ما تودعه الشركات من أجل دفع أرباح مساهمتها أو دفع أجور عمالها.
- **سندات الصندوق:** يتم إصدارها من قبل البنوك وتستحق بعد أجل محدد والحصول على فائدة محددة، يقوم المكتتب مقابل هذه السندات بإيداع مبلغ نقدي يمكن سحبه في هذا الأجل.

3-2-2. الودائع تحت الطلب على الدفتر: هي ودائع الادخار والحسابات الدفترية الموجودة لدى البنوك التجارية، تدفع عليها فوائد وتسحب بواسطة الدفتر عند الطلب وبدون استعمال الشيك ولا يستعمل في عملية الدفع مباشرة لتسوية المعاملات إذ يتوجب على صاحبه القيام بعملية السحب ومن ثم تسوية معاملاته³.

3-2-3. الأصول المالية ذات تاريخ استحقاق قريب: تضم كل من:

- السندات الخاصة (سند الأمر، السفتجة، الكمبيالة، سند الرهن)، وكذا سندات الصندوق.
- السندات العامة وتشمل سندات الخزينة قصيرة الأجل، أو ما يعرف بأذونات الخزينة وهي تستخدم في حالة وقوع الخزينة في ذائقة مالية إضافة إلى السندات بالحساب الجاري

ويستند مفهوم العرض النقدي بالمعنى الواسع $M2$ على اعتبارات أساسية، ينطلق الاعتبار الأول من أهمية وظيفة النقود باعتبارها مستودعًا للقيمة والتي تتجسد في مختلف الأصول كالودائع لأجل وودائع التوفير التي يمكن تحويلها بسرعة إلى ودائع جارية، أما الاعتبار الثاني فهو اعتبار إحصائي، إذ يتم توسيع مفهوم العرض النقدي بناء على المدى الذي يؤثر به العرض النقدي على سلوك المتغيرات الكلية للاقتصاد كالناتج الوطني الإجمالي والتضخم⁴، أما الاعتبار الثالث فهو يسمح بضبط العلاقة الإحلالية المباشرة بين النقد والسلع والخدمات، كما

¹ - خالد أمين عبد الله، اسماعيل ابراهيم الطراد، "إدارة العمليات المصرفية (المحلية والدولية)"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2006، ص151.

² - حسين أحمد عبد الرحيم، "اقتصاديات النقود والبنوك"، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة ط1، 2007، ص 73.

³ - طاهر لطرش، مرجع سابق، ص 27.

⁴ - نصر الدين بوعمامة، "محددات العرض النقدي وسبل التحكم فيه (دراسة حالة الجزائر)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، تخصص: النقود والمالية، قسم: علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2017، ص 19.

الفصل الأول: _____ المرتكزات النظرية للتطور النقدي

يسمح للجهة المخولة (البنك المركزي) بمراقبته والتحكم في مسار تطوره بشكل وثيق نظرا لتواجده على مستوى الجهاز البنكي¹.

4- العرض النقدي بالمعنى الأوسع (المجمع) $M3$

ويسمى بإجمالي السيولة المحلية أو السيولة العامة فهو يشمل إضافة إلى العرض النقدي بمعناه الواسع $M2$ مجموعة من الأصول المالية التي تصدرها المؤسسات المالية غير المصرفية S ، والمتمثلة في الودائع الموجودة لدى صناديق التوفير والاحتياط، وكذا سندات الخزينة العمومية والمكتتبة من طرف الخواص والمؤسسات غير المالية. ويمكن التعبير عن المعنى الأوسع للعرض النقدي $M3$ بالعلاقة التالية:

$M3 = M2 + S$ = الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع $M2$ + التوظيفات قصيرة الأجل لدى المؤسسات المالية غير المصرفية

$$M3 = M2 + S \dots \dots \dots (03) \quad \text{أي}$$

تجدر الإشارة إلى أن مفهوم العرض النقدي لا يتوقف عند مفهوم محدد ومتفق عليه من قبل كل الاقتصاديين، وإنما توجد مفاهيم أخرى للعرض النقدي أكثر اتساعا من المفاهيم السابقة في بعض الدول، حيث يرجع هذا التباين في المفاهيم وعدم استقرارها إلى اختلاف النظم الاقتصادية والمالية، والتي تختلف معها الأدوات المالية والنقدية المتاحة لتداول العرض النقدي في كل بلد. ففي فرنسا مثلا يرمز للعرض النقدي بالرمز $M4$ ، وفي الأرجنتين بالرمز $M5$ حيث أن:

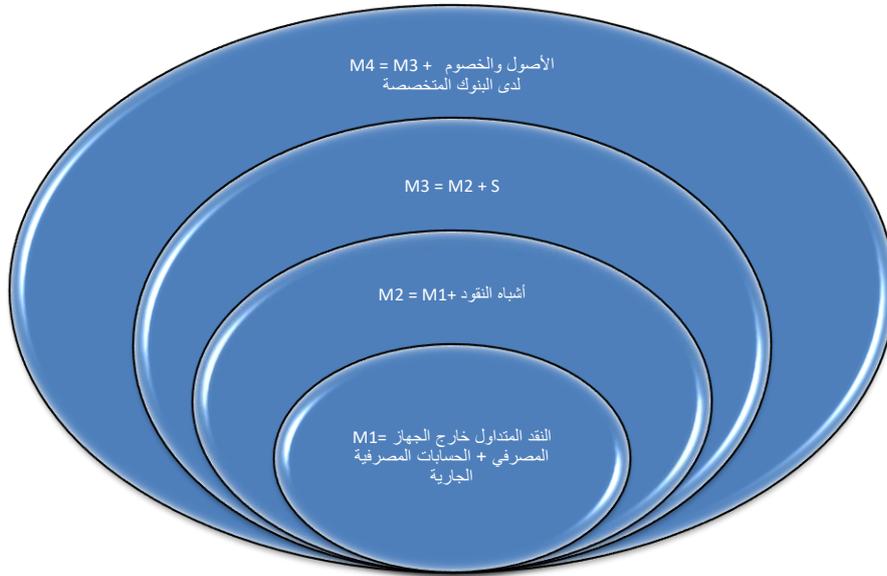
$$M4 = M3 + \dots \dots \dots (04) \quad \text{الأصول والخصوم لدى البنوك المتخصصة} + M3$$

$$M5 = M4 + 100\,000 \dots \dots \dots (05) \quad \text{شهادة ودائع قابلة للتفاوض} + M4$$

ولتوضيح ما سبق يمكن تلخيص مختلف مفاهيم العرض النقدي في المخطط التالي:

¹ - محمد شريف إلمان، مرجع سابق، ص 60.

الشكل رقم (01-01): مكونات العرض النقدي



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعلومات السابقة.

ثالثاً: مقابلات عرض النقود

تعتبر كمية النقود المتداولة التزاماً على المؤسسات المالية سواء المصدرة لها والممثلة في البنك المركزي أو المؤسسات التي تحوزها ممثلة في البنوك التجارية والخزينة العمومية ومؤسسات البريد، غير أن وضع الأرصدة المالية تحت تصرف الوحدات الاقتصادية لا يتم إلا بوجود موارد ومنتجات حقيقية مقابلة لها، تتمثل في الأصول والديون التي تقابل عملية إصدار العملة سواء في شكلها النقدي أو شبه النقدي، أي أن للعرض النقدي أجزاء مقابلة تفسر سبب إصداره، ولتوضيح ذلك نستعين بميزانية البنك المركزي والجهاز البنكي كما يلي:

الجدول رقم (01-01): ميزانية البنك المركزي

الأصول	الخصوم
- الذهب والعملات الأجنبية <i>OD</i>	- الأوراق النقدية <i>B</i>
- قروض للخزينة العمومية <i>CTP</i>	- الاحتياطات الاجبارية
- إعادة تمويل الاقتصاد <i>REF</i>	<i>RO</i>

المصدر: وسام ملاك، "النقود والسياسات النقدية الداخلية"، دار المنهل للطباعة والنشر، لبنان، ط1، 2000، ص161.

الجدول رقم (01-02): ميزانية الجهاز البنكي

الأصول	الخصوم
- الاحتياطات الاجبارية RO	- الودائع بأنواعها D
- القروض C	- إعادة تمويل الاقتصاد
	$.REF$

المصدر: نفس المرجع، ص 161.

عندما يتم دمج هاتين الميزانيتين نحصل على الميزانية الموحدة للنظام البنكي والتي يظهر من خلالها العرض النقدي مع العناصر المقابلة له،¹ يشمل (البنك المركزي والقطاع البنكي) أي مجموع أصول ميزانية البنك المركزي والجهاز البنكي = مجموع الخصوم لميزانية البنك المركزي والجهاز البنكي.

$$B + RO + D + REF = OD + CTP + REF + RO + C \dots \dots \dots (06)$$

وباستبعاد الموجودات والالتزامات المتبادلة بين أجزاء النظام المصرفي يصبح لدينا:

$$B + D = OD + CTP + C \dots \dots \dots (07).$$

حيث يمثل $B + D$: العرض النقدي، و $OD + CTP + C$: مقابلات العرض النقدي.

الجدول رقم (01-03): الميزانية الموحدة للنظام البنكي

الخصوم	الأصول
العرض النقدي	مقابلات العرض النقدي
- الأوراق النقدية B	- الذهب والعملات الأجنبية OD
- الودائع D .	- قروض المقدمة للخبزينة العمومية CTP
	- القروض المقدمة للاقتصاد C .

المصدر: وسام ملاك، المرجع السابق، ص 161.

تشير الميزانية الموحدة للنظام البنكي الموضحة في الجدول (01-03) إلى أصول وخصوم هذا النظام تجاه مختلف الوحدات الاقتصادية من دون مؤسسات الجهاز البنكي، فالعرض النقدي الذي يمثل جزء من أصول

¹ - ساسي فطيمة، "أثر تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص - دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر 1990-2012"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والسواق المالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص:

مختلف الوحدات الاقتصادية غير المالية يظهر في جانب الخصوم، أما جانب الأصول فيشير إلى ما يقابل هذا العرض من النقود والتي تتحدد في:

1- مقابل خارجي: يتمثل في العمليات التي تخص العملة الصعبة وهي شراء ديون على الخارج في شكل ذهب أو عملات أجنبية على خارج ذمم على الخارج التي يحتجزها البنك المركزي وتمثل في:

- الذهب: هو أصل حقيقي يمثل قدرة شرائية معترف بها من طرف جميع الاقتصاديات مهما اختلفت أنماط تنظيمها والتشريعات المعمول بها، ويقوم حائزي هذا الذهب بالتنازل عنه لصالح البنك المركزي، فيصبح ملكا له أو أصلا من أصوله، ويعطي مقابل ذلك نقودا قانونية إلى هذه الجهة، أي أن البنك المركزي قام بتنفيذ هذا الأصل، أي أصدر مقابل الحصول عليه نقودا قانونية¹.

يتكون الرصيد الذهبي من مجموع السبائك والقطع النقدية الذهبية لدى البنك المركزي، وقد كان يستعمل لتغطية إصدار النقود القانونية، غير أنه تقلص هذا الدور ليقصر فقط على التسويات الدولية، أي في مواجهة المدفوعات الخارجية عند حدوث عجز في ميزان المدفوعات أو في حالة حدوث أزمات اقتصادية².

- العملات الأجنبية: تعتبر العملات الأجنبية أصلا حقيقيا وإن كانت تظهر في شكلها النقدي، باعتبارها تشكل قوة شرائية تجاه الاقتصاديات الأخرى، وعندما يحصل البنك المركزي على عملات أجنبية تصبح حقا له، ويقوم بتنفيذها، أي إصدار نقود قانونية مقابل ذلك.

يؤثر رصيد الذهب والعملات الأجنبية على إصدار النقد المحلي إذ يؤثر على وسائل الدفع الداخلية نتيجة عملية التصدير والاستيراد للسلع والخدمات، ففي حالة ما قام بلد ما بعمليات التصدير أو جلب أموال خارجية الاستثمار فإنه يحصل على عملات أجنبية عن طريق حساب خاص بالبنك المركزي مقابل السلع المصدرة وبما أن العملات الأجنبية لا تستعمل في المبادلات الداخلية فإن على البنك المركزي إصدار ما قيمة ذلك بالعملة الوطنية وبالتالي فإن التصدير يسبب في إصدار عملة وطنية جديدة، أي أن هناك علاقة تربط الدولة اقتصاديا مع العالم الخارجي تكون من خلال عمليات التصدير والاستيراد للسلع والخدمات، حيث يكون فيها التحصيل من الرصيد الذهبي والعملات الأجنبية نتيجة لتلك العمليات أثر في إصدار النقد المحلي للدولة³، فإذا تحقق رصيد إيجابي من هذه العملات نظير تلك العمليات فسوف يكون هناك إصدار جديد للنقود القانونية من قبل البنك المركزي تعادل قيمة ذلك الفائض وبالتالي زيادة في كمية عرض النقود⁴، أما إذا انخفض الرصيد الاحتياطي للعملات

¹ - طاهر لطرش، مرجع سابق، ص: 40،

² - مصطفى رشدي شبيحة، "النقود والمصارف والائتمان"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر 1999، ص: 57.

³ - مروان عطوان، "أسعر صرف العملات، أزمة العملات في العلاقات الدولية"، دار الهدى للنشر، الجزائر، 1998، ص: 67.

⁴ - طاهر لطرش، مرجع سابق، ص: 40.

الأجنبية نتيجة لعملية الاستيراد سوف يكون هناك امتصاص للعملة المحلية نتيجة لقيام البنك المركزي بتحويل العملة المحلية إلى عملة أجنبية لإتمام عملية الاستيراد، الأمر الذي ينجم عنه في المقابل انخفاض في كمية العرض النقدي.

2- القروض المقدمة للخزينة العمومية

تقوم الخزينة العمومية بتسيير ميزانية الدولة من خلال بنود نفقات واليرادات العامة فهي تمثل الصندوق المالي للدولة، وتسعى الدولة إلى تحقيق التوازن بين عناصر الميزانية التي تسييرها، ولكن في حالة حدوث عجز في تغطية هذه النفقات بالإيرادات العامة خاصة مع توسع نشاط الدولة فإن ذلك يحدث اختلالاً في توازن ميزانيتها، تلجأ الخزينة العمومية إلى البنك المركزي لمنحها الائتمان اللازم لسد هذا العجز ومواجهة هذا الاختلال فتقدم له الخزينة مقابل ذلك سندات تعترف فيها بمديونيتها له تسمى بأذونات الخزينة فيقدم البنك المركزي مقابل ذلك نقوداً قانونية، وبما أن نشاط الدولة امتد ليشمل جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية فإن موارد الدولة أصبحت غير كافية لتمويل عملياتها¹، فتلجأ إلى السوق النقدية وإلى الأفراد من الجمهور لجلب الموارد النقدية اللازمة، وتحصل هذه المؤسسات البنكية والمالية والجمهور على السندات الحكومية وأذونات الخزينة مقابل حصولها على نقود الودائع، وبما أن هذه السندات تتمتع بالسيولة العالية ومضمونة فإنه يمكن خصمها لدى البنوك التجارية وإعادة خصمها لدى البنك المركزي، وبالتالي سيتحول جزء منها إلى نقود قانونية مما يؤدي إلى زيادة عرض النقود. وعليه فإن القروض المقدمة للخزينة العمومية تشمل علي²:

- **التسيقات المقدمة من طرف البنك المركزي:** عندما تواجه الخزينة العمومية عجزاً تلجأ إلى البنك المركزي لتقدم له سندات تعترف فيها بمديونيتها له تسم بأذونات الخزينة، ويقوم البنك المركزي مقابل ذلك بإصدار قيمة هذه السندات نقوداً قانونية.
- **السندات التي تكتتب فيها المؤسسات البنكية:** وهي سندات تكتتب فيها البنوك وتمثل في احتفاظ كل بنك على جزء معين من النقود لفائدة الخزينة، مما يساعد في تمويل نفقاتها من جهة والضغط على البنوك في تصرفاتها الاقراضية من جهة أخرى.
- **السندات التي يكتتب فيها الجمهور (عائلات ومشروعات):** وتمثل في ودائع العائلات والمشروعات لدى الخزينة العمومية وفي الحسابات البريدية، والودائع في الحسابات المقترحة لدى الخزينة نفسها، والسندات المكتتب فيها من طرف الجمهور تمول عن طريق الأموال المدخرة، وبالتالي فهو لا يتسبب في خلق نقد جديد.

¹ - وسام ملاك، "اقتصاديات النقود"، شباب الجامعة، عمان، 1999، ص 66.

² - أحمد هني، "العملة والنقود"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص ص: 103-104.

3- القروض المقدمة للاقتصاد

يقصد به الائتمان المقدم من طرف البنوك التجارية لتمويل العمليات الاقتصادية من استثمار وإنتاج وتسويق واستهلاك، يقدم هذا الائتمان إلى الأفراد والمؤسسات سواء في صورة قروض مباشرة أو خصم كمبيالات أو فتح حسابات وفي جميع هذه الحالات تكون هناك عملية خلق نقود الودائع مقابل تقديم الائتمان، مما يؤدي إلى زيادة حجم عرض النقود، كما يمكن للبنوك التجارية أن تلجأ إلى البنك المركزي عندما تكون بحاجة إلى سيولة من أجل إعادة خصم بعض الأوراق التجارية أو الاقتراض منه مباشرة، فيصدر البنك المركزي نقوداً قانونية جديدة لتلبية احتياجاتها وفي كلتا الحالتين يتغير حجم المعروض النقدي بالزيادة، والائتمان المقدم للاقتصاد قصير الأجل أكثر تأثيراً على عرض النقود لأنه عادة ما يغطي بالودائع تحت الطلب، وهناك من يدخل في حساب عرض النقد الائتمان المتوسط والطويل الأجل المرتبطان بالودائع للأجل والودائع الادخارية، لما لها من أثر على الحركة الاقتصادية والتضخم¹.

تقوم البنوك التجارية بالتوسع النقدي من خلال إنشاء أو خلق نقود الودائع، وهي عبارة عن نقود كتابية تظهر من خلال التسجيلات المحاسبية للودائع والقروض، وهي تعكس تداول الأموال باستعمال الشيكات وليس تداولاً حقيقياً².

والقاعدة التي ينطلق منها البنك التجاري في إنشاء نقود الودائع لا تختلف كثيراً عن تلك التي يستعملها البنك المركزي في إصدار النقود القانونية، أي أن البنك التجاري لا يستطيع إنشاء نقود الودائع إلا إذا تحصل على نوع معين من الأصول وهي النقود القانونية ذاتها، ويعتمد ميكانيزم إنشاء نقود الودائع على القاعدة الشهيرة بأن الودائع تسمح بالإقراض كما أن القروض تخلق الودائع، وأثبتت الخبرة العلمية أنه في ظل الظروف الاقتصادية العادية تكون المسحوبات من النقود القانونية إلى مجموع ودائع البنك ثابتة إلى درجة كبيرة، وعادة لا تتجاوز هذه النسبة 10%، وتعتمد البنوك التجارية على ابقاء جزء كبير من الودائع تحت الطلب دون سحب³.

¹ - مصطفى رشدي شيحة، المرجع السابق، ص 64.

² - صالح مفتاح، مرجع سابق، ص: 61.

³ - صلاح الدين حسنى السبي، "قضايا مصرفية معاصرة"، دار الفكر العربي، ط1، مصر، 2004، ص: 17.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لعرض النقود

ترجع أهمية قيام النظريات النقدية في كونها تشكل الأساس الذي قام عليه الجدل بين المدارس الفكرية المختلفة حول مدى تأثير المعروض النقدي على النشاط الاقتصادي، فقد افترض التحليل النقدي الكلاسيكي أن النقود لا تمارس أي تأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية إلا من خلال التقلبات في الأسعار، فالنقود ليس لها أي تأثير في النشاط الاقتصادي فهي حيادية، وبعدها برز اتجاه آخر للمفكر الاقتصادي "كينز" الذي حاول تحليل الأسعار والدخل والإنفاق من خلال النظرية الكنزوية، حيث أنه حافظ على الأفكار الأساسية للعلاقة الكمية بين النقود والأسعار، فهو يعترف بتأثير النقود على الدخل والإنفاق والعمالة وقيمة النقد الخارجية، كما اعطى للنقود الدور النشط والايجابي فلم تعد مجرد أداة للمبادلة أو مخزن للقيمة، كما ساهم في إحداث نظرية كاملة للتوازن الاقتصادي الكلي، وأخيرا ظهر تيار نقدي آخر تمثل في النظرية المعاصرة التي تقرر بفعالية كمية النقود في التأثير على النشاط الاقتصادي واعتباره الوسيلة الوحيدة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أولا: النظرية النقدية الكلاسيكية

ركزت النظرية الكلاسيكية على دراسة العلاقة بين التغيرات في كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار، فحاول أنصار هذه النظرية حصر أسباب تقلب مستوى الأسعار في عامل واحد وهو تغير عرض النقود، وقد انصب تحليل المدرسة الكلاسيكية أكثر على جانب العرض باعتباره المحدد لكمية النقود، حيث أن أصحاب هذه المدرسة اعتبروا النقود سلعة مادية كأى سلعة أخرى وعليه تتحدد قيمتها طبقا لتكلفة إنتاجها والكمية المعروضة منها.

1-نظرية كمية النقود: ظهرت نظرية كمية النقود على يد الاقتصادي الفرنسي "جان بودان" الذي حاول البحث عن تفسير يوضح العلاقة بين ارتفاع المستوى العام للأسعار والزيادة في كمية النقود، وبالتالي أجريت في هذا الشأن العديد من الدراسات والتي توصلت إلى أن أي زيادة في كمية النقود يؤدي إلى الزيادة في المستوى العام للأسعار بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه.

1-1. فرضيات النظرية الكلاسيكية:

تقوم هذه النظرية على مجموعة من الفرضيات التي تعتبر بمثابة الدعائم التي بني عليها التحليل الكلاسيكي وهي¹:

أ- إرتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود: هذه النظرية تفترض أن أي تغير في كمية النقود المعروضة سيحدث تغيير بنفس النسبة والاتجاه في المستوى العام للأسعار، فأى زيادة في كمية النقود المعروضة سيؤدي إلى زيادة مماثلة على المستوى العام للأسعار، أي أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود M والمستوى العام للأسعار P وذلك بافتراض ثبات حجم المعاملات \bar{T} وسرعة دوران النقود \bar{V} .

ب- ثبات سرعة دوران النقود: تقوم هذه الفرضية على أساس أن النقود ماهي إلا مجرد وسيط للتبادل *Medium of Exchange* فهي تعتبر كمخزن للقيمة *Store of Value*، و أن الهدف الأساسي لطلب الأفراد على النقود هو الاحتفاظ بها بهدف استعمالها لإتمام المبادلات السلعية وإشباع حاجاتهم من السلع والخدمات كما افترض الكلاسيكيون أن طلب الأفراد على النقود يعتمد على عدة عوامل ترتبط بدرجة تطور الاقتصاد، وتطور النظام المصرفي والسوق المالي، وبالعادة والتقاليد المرتبطة بطريقة دفع الأجور والرواتب وإتمام المبادلات وهي في مجملها عوامل مرتبطة بالطريقة التي تعمل بها المؤسسات الاقتصادية في المجتمع *Institutionnel Factor*، وهي تتمتع بالاستقرار والثبات النسبي في الزمن القصير، وأن طلب الأفراد على النقود وسرعة دورانها (V) هي أيضا تتمتع بالثبات النسبي في الزمن القصير².

فالمقصود بسرعة دوران النقود (V) هو متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها وحدة من وحدات النقود من يد إلى أخرى لتسوية المبادلات التجارية والاقتصادية خلال فترة زمنية معينة.

ج- ثبات حجم الانتاج عند مستوى التشغيل الكامل: يقوم هذا الافتراض على وجود آلية ذاتية *Built-in Mechanisme* في الاقتصاد تضمن دائما حدوث التوازن في مستوى الانتاج عند التشغيل الكامل، وهذه الآلية تتمثل في مرونة الأسعار والأجور *Flexible Waage and Price* التي تضمن دائما عودة الاقتصاد إلى مستوى التوازن عند حدوث أي اختلال، فعندما يحدث انخفاض مستوى الطلب الكلي فإن ذلك يؤدي إلى فائض في العرض وبالتالي ابتعاد الاقتصاد عن وضع التوازن فوفق للنظرية الكلاسيكية فإن هذا الفائض في العرض يؤدي إلى حدوث انخفاض في مستوى الأسعار مما يؤدي إلى زيادة الطلب، وحدث انخفاض في مستوى الأجور مما يشجع قطاع الأعمال على توظيف العمالة العاطلة، وحدث انخفاض في مستوى سعر الفائدة مما يشجع قطاع

¹ - ناظم مُجّد نوري الشمري، "النقود والمصارف والنظرية النقدية"، دار الزهران للنشر، الأردن، 1999، ص: 243.

² - مُجّد سعيد السمهوري، مرجع سابق، ص: 268-269.

الفصل الأول: _____ المرتكزات النظرية للتطور النقدي

الأعمال على الاستثمار، وهذه الزيادة في الطلب على سلع الاستهلاك والتوظيف والاستثمار والتي سببتها المرونة في الأسعار والأجور تضمن دائما عمل الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل وإعادة التوازن إليه بعد حدوث أي اختلال، وبناء على ذلك افترض الكلاسيكيون أن مستوى الإنتاج يكون ثابتا في الزمن القصير.

وعلى أساس هذه الفرضيات قام فيشر ومارشال بصياغة معادلتيهما (للتبادل والأرصدة) على التوالي:

■ معادلة التبادل:

قام الاقتصادي الأمريكي "ارفينج فيشر" (*fischer Irving*) بصياغة معادلة التبادل عام 1911¹، والتي حاول من خلالها تأكيد وجود علاقة طردية بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار، ويمكن توضيح هذه المعادلة رياضيا على النحو التالي²:

$$M \bar{V} = P \bar{T} \dots\dots\dots (02)$$

ومعناها أن التغيير في كمية النقود أو في سرعة التداول أو في الاثنين معا يؤدي تغيير مناسب في مستوى الأسعار أو حجم الانتاج أو في الاثنين معا.

حيث أن: P : المستوى العام للأسعار؛ M : عرض النقود؛ T : حجم المعاملات؛ V : سرعة تداول النقود.

واستنادا إلى الفرضية التي قام عليها التحليل الكلاسيكي خاصة فيما يتعلق بثبات حجم المعاملات T وثبات

$$P = M \bar{V} / \bar{T} \dots\dots\dots (03)$$

سرعة تداول النقود V تصبح المعادلة على الشكل التالي:

يتضح من المعادلة (03) أن المستوى العام للأسعار يتغير بتغير كمية النقود في نفس الاتجاه وبنفس النسبة³، أي أن كمية العملة (العرض النقدي) هي التي تسبب حركة الأسعار في الارتفاع أو الانخفاض، وهنا تجدر الإشارة إلى أن معادلة التبادل لفيشر هي معادلة لعرض النقود، حيث يبحث فيما يمكن أن يحدث إذا زادت كمية النقود ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي⁴:

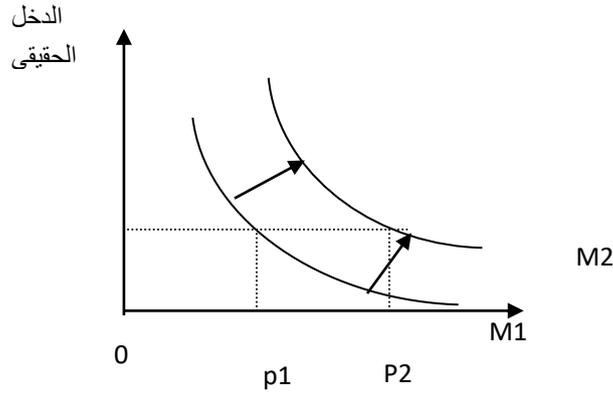
¹ - أكرم حداد، مهشور هذلول، "النقود والمصارف، مدخل تحليلي ونظري"، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص: 104.

² - محمود سحنون، "الاقتصاد النقدي والمصرفي"، بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2003، ص: 46.

³ - أجمد هني، "العملة والنقود"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص: 46.

⁴ - H. temmar, les explications théoriques de l'inflation, O P U, Alger, 1984, p 79.

الشكل رقم (01-02): أثر تغير عرض النقود على المستوى العام للأسعار.



المصدر: ناظم مُجّد نوري الشمري، مرجع سابق، ص: 249.

يوضح الشكل بأن انتقال منحنى عرض النقود إلى الأعلى أي من M1 إلى M2 سوف يؤدي إلى تغير مستوى الأسعار من المستوى P1 إلى المستوى P2 مع بقاء مستوى الدخل الحقيقي ثابت في اقتصاد يعمل عند مستوى التشغيل الكامل، وبالتالي فإن هذه النظرية توضح بأن السلطات النقدية تستطيع أن تؤثر في مستوى الدخل الوطني والمستوى العام للأسعار فقط في الأجل القصير من خلال التحكم في كمية النقود، بينما في الأجل الطويل فإن التغير في كمية النقود فلن ينعكس إلا على المستوى العام للأسعار.

■ **معادلة الأرصدة النقدية - كامبريدج:** قام الاقتصادي الإنجليزي "ألفريد مارشال" (*Alfred maréchal*) بصياغة هذه المعادلة وجاءت استكمالاً لنظرية المبادلات "لفيشر" بعد الانتقادات التي وجهتها لها، فيما يخص إغفال دور النقود كمخزن للقيمة، وأن هناك علاقة ميكانيكية بين كمية النقود والإنتاج.

وجاءت معادلة الأرصدة التي تنظر إلى النقود على أنها جزء من ثروة الأفراد وأنهم يحتفظون بجزء منها بدافع الاحتياط، كون أن هذه النقود تحتزن قوة شرائية فهي تكتنز لفترة من دافع سلوكية للأفراد.

واشتق مارشال معادله انطلاقاً من معادلة التبادل لفيشر وهي على النحو التالي:

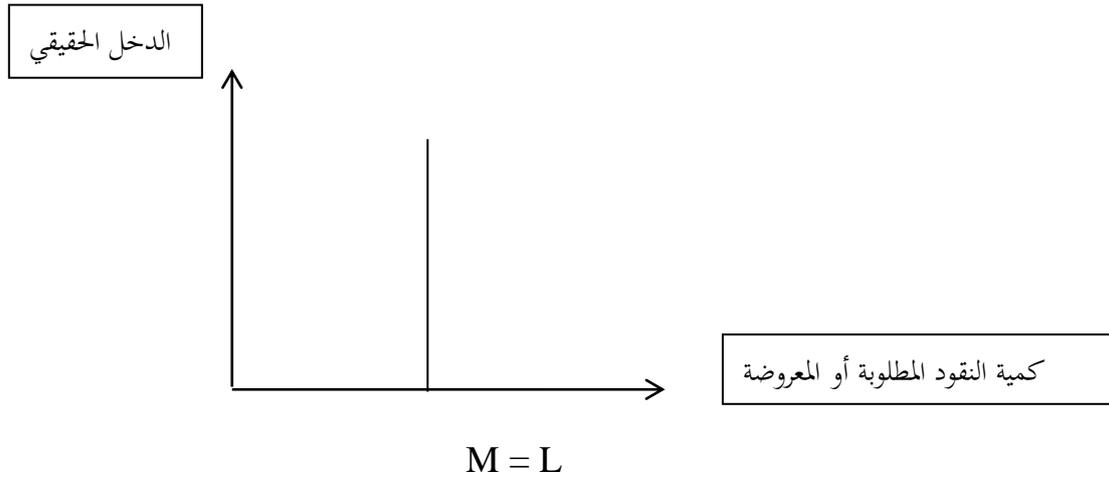
$$P = M\bar{V}/\bar{Y} \dots \dots \dots (04) \quad \text{الصيغة الرياضية لمعادلة الأرصدة النقدية لمارشال¹ :}$$

حيث أن P: المستوى العام للأسعار، M: عرض النقود، Y: حجم الدخل الحقيقي، V: سرعة تداول النقود.

ومن هذه الصيغة النهائية المعادلة الأرصدة لمارشال يتضح أنها نفس معادلة فيشر للتبادل مع إحلال الدخل الحقيقي (Y) محل حجم المعاملات (T).

¹ - مُجّد سحنون، مرجع سابق، ص 52.

الشكل رقم (01-03): العلاقة بين الاحتفاظ بالأرصدة النقدية $L1$ والدخل الحقيقي (Y) حسب معادلة الأرصدة.



المصدر: ضياء مجيد الموساوي، مرجع سابق، ص 91.

2-تقييم النظرية الكلاسيكية: يمكن تقييم النظرية التقليدية من جانبيين أساسيين، من جانب الإيجابيات باعتبارها أولى النظريات التي حاولت تفسير ارتفاع المستوى العام للأسعار والبحث في أسباب تقلباته، ومن جانب السلبيات للوقوف على أهم النقائص والأخطاء التي وقعت فيها النظرية.

2-1. إيجابيات النظرية الكلاسيكية:

- نبهت هذه النظرية إلى ضرورة تحليل الآثار المحتملة لزيادة كمية النقود (عرض النقود) بصفة خاصة والتحليل الاقتصادي بصفة عامة¹؛

- جاء بحث النظرية الكلاسيكية في تأثير عرض النقود على الأسعار متفقا تماما مع تحليل الواقع الاقتصادي الذي كان سائدا في تلك الفترة؛

- كانت النظرية الكلاسيكية موفقة إلى حد بعيد في استعمال المعطيات الحسابية والبيانية في التعبير عن المفاهيم والظواهر الاقتصادية التي ترجمتها في صيغة معادلات رياضية «معادلة التبادل ومعادلة الأرصدة النقدية».

2-2. تقييم النظرية النقدية الكلاسيكية

تعتبر النظرية النقدية الكلاسيكية خطوة مهمة في التحليل النقدي، نظرا للأفكار المهمة التي جاءت بها كالتنبية إلى خطورة الدور الذي يؤديه الإفراط في خلق الموجات التضخمية والارتفاع الكبير في الأسعار، إلى جانب تبيان أهم أسباب التفضيل النقدي وأثره على الاقتصاد، ولم تخلوا النظرية النقدية الكلاسيكية من

¹ - أجمد فريد مصطفى، سهير محمد سيد حسن، السياسة النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 109.

الانتقادات الموجهة لها من طرف الاقتصاديين بسبب عدم واقعية بعض فرضياتها وأهم هذه الانتقادات نذكر ما يلي:

- تفترض النظرية أن المستوى العام للأسعار هو متغير تابع للتغير في كمية النقود ولا يمكن لمستوى الأسعار أن يتغير نتيجة لعوامل أخرى، وهذا غير صحيح حيث أنه يمكن لمستوى الأسعار أن يتغير نتيجة لفشل موسم زراعي،¹ أو إرتفاع مستوى أسعار البترول، وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار كما حدث مؤخرا فالتضخم لا يكون تضخما نقديا أو تضخم بالطلب؛

- فرضية ثبات حجم الانتاج عند مستوى التشغيل الكامل وأن حجم الانتاج مستقلا عن التداول النقدي فهي بذلك تهمل أهمية الجانب النقدي في التأثير على تغيرات كميات الانتاج وكل النشاط الاقتصادي؛

- انتقاد مبدأ حيادية النقود الذي ينحصر أثره في التأثير على الأسعار دون أن يتعدى تأثيرها إلى النشاط الاقتصادي.²

- وقوف النظرية الكلاسيكية عاجزة أمام أزمة الكساد العالمي لسنة 1929 الإصدارات النقدية الجديدة لامتناس ارتفاع الأسعار لكن النتيجة كانت عكس ذلك، وهو زيادة عرض النقود مع ارتفاع الأسعار.

وعليه يمكن القول أن هذه الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية قد فتحت مجالا واسعا للبحث والتعديل أمام "كينز" و"فريدمان".

ثانيا: النظرية النقدية الكينزية

1- الفرضيات الكينزية: تمثلت أهم الفرضيات التي بني عليها التحليل الكينزي فيما يلي:

- وجه "كينز" اهتمامه بدراسة الطلب على النقود عن طريق نظرية تفضيل السيولة والبحث في العلاقة بين مستوى الانفاق الوطني والدخل الوطني فعارض "كينز" الاعتقاد الكلاسيكي بأن النقود لا قيمة لها ولا منفعة لها في حد ذاتها وهي مجرد وسيط للتبادل وأن التغيرات النقدية وأن التغيرات النقدية لا أهمية لها في تفسير تغيرات النشاط الاقتصادي، وأثبت بأن الأفراد يفضلون الاحتفاظ بالنقود لذاتها وهو ما يعرف (بتفضيل السيولة) وحدد ثلاث دوافع للاحتفاظ بالنقود وهي دافع المعاملات دافع الاحتفاظ ودافع المضاربة؛

¹ - عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، الجامعة المفتوحة، الأردن، 1994، ص 77.

² - Pierre-bruno rifini, the théories monétaire, édition semil, paris, 1996, p54.

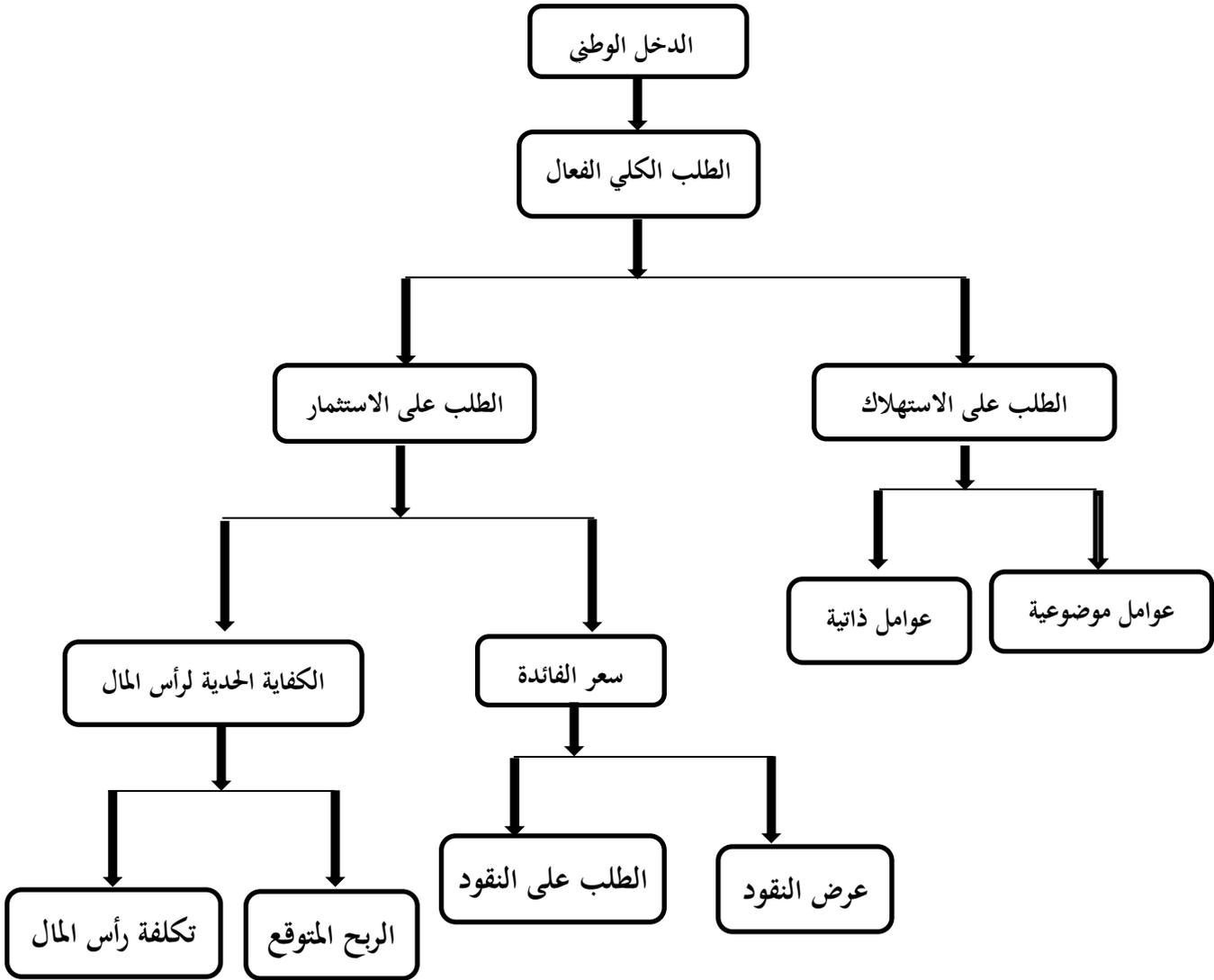
- جاء "كينز" بالنظرية العامة للتوظيف فهي تعالج كل مستويات التشغيل بينما النظرية الكلاسيكية قامت بدراسة حالة خاصة فقط وهي حالة التشغيل الكامل وتؤمن بأنها الحالة العامة كما جاءت هذه النظرية لتفسير التضخم والبطالة حيث أن كلا منهما ينجم أساسا عن تقلبات حجم الطلب الكلي الفعال؛

- رفض "كينز" في تحليله للأوضاع الاقتصادية قانون "ساي" وبين عدم وجود قوانين طبيعية تعمل على إعادة التوازن الكلي كلما حدث اختلال، كما أقر بحدوث التوازن عند أي مستوى من مستويات التشغيل وبذلك طالب بضرورة تدخل الدولة لعلاج أسباب الأزمات التي قد تعترض الاقتصاد الوطني؛

- اهتم بالتحليل الكلي للمعطيات الاقتصادية ولم يولي اهتماما كبيرا بالجزئيات، فالظواهر العامة التي يستخدمها في تحليله تدور حول المجاميع، كحجم التشغيل العام، الدخل الوطني الانتاج الوطني، الطلب الكلي والعرض الكلي، الاستثمار الكلي والادخار الوطني؛

- الاهتمام بفكرة الطلب الكلي الفعال لتفسير أسباب عدم التوازن التي وقع فيها النظام الرأسمالي في أزمة الكساد وما نتج عنها من انخفاض في الاسعار وانتشار البطالة فوفقا لذلك فإن حجم الانتاج وحجم التشغيل ومن ثم حجم الدخل يتوقف بالدرجة الأولى على حجم الطلب الكلي الفعال، حيث أن هذا الأخير ينقسم إلى الطلب على السلع الاستهلاكية والطلب على السلع الاستثمارية ويتوقف الطلب على السلع الاستهلاكية على عوامل ذاتية وأخرى موضوعية، في حين يتوقف الطلب على السلع الاستثمارية على سعر الفائدة ومعدل الكفاية الحدية لرأس المال، والمخطط الموالي يوضح كل ذلك من خلال النموذج الكنزري البسيط .

الشكل رقم (01-04): مخطط توضيحي لنموذج كنزي بسيط



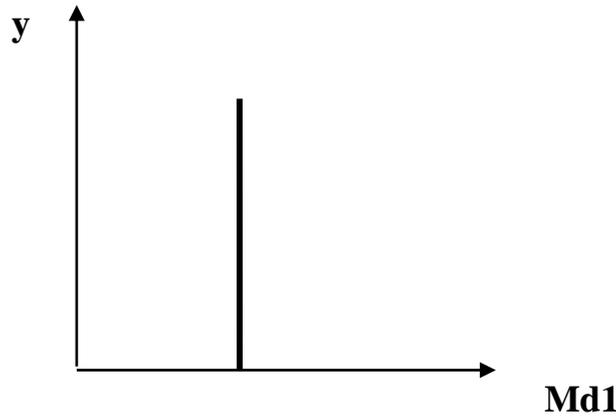
المصدر: بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص36

2- نظرية تفضيل السيولة: قسم كينز الطلب على النقود إلى قسمين: الأول يرتبط بتحقيق دافع المعاملات وهذا الجزء من الطلب يخضع لنفس المتغيرات التي تحكم النظرية الكمية، أما الجزء الثاني يتمثل في الطلب على النقود باعتبارها شكلا من أشكال الاحتفاظ بالثروة، لأن الأفراد عندما يطلبون النقود كجزء من الأصول المكونة لثروتهم إنما يطلبونها لخاصية تميزها عن الأصول الأخرى لأنها أصل كامل السيولة، لذلك حاول كينز البحث عن سبب احتفاظ الأفراد بالنقود في صورته السائلة أو على صورة ودائع لا تدر منها عائدا في الوقت الذي يمكنهم الحصول على عائد إذا ما استخدمت في شراء أصول مالية كالسندات، وبالتالي وتوصل كينز إلى أن هناك ثلاثة دوافع لطلب الأفراد على النقود وهي¹:

¹ - عقيل جاسم عبد الله، "النقود والمصارف"، مجدلاوي للنشر، عمان، 1999، ص130.

1-2. **دافع المعاملات:** يقصد به رغبة الأفراد والأعوان الاقتصاديون في الاحتفاظ بمقدار معين من النقود في شكل سائل لمواجهة نفقاتهم اليومية. فهو عبارة عن دالة في الدخل ذات ميل موجب ولا علاقة له بتغيرات سعر الفائدة ويمكن كتابة ذلك رياضياً كما يلي: **(05) $Md1 = f(y)$** ويمكن توضيح ذلك بيانياً كما يلي:

الشكل رقم (05-01): منحنى الطلب على النقود بدافع المعاملات **Md1**.



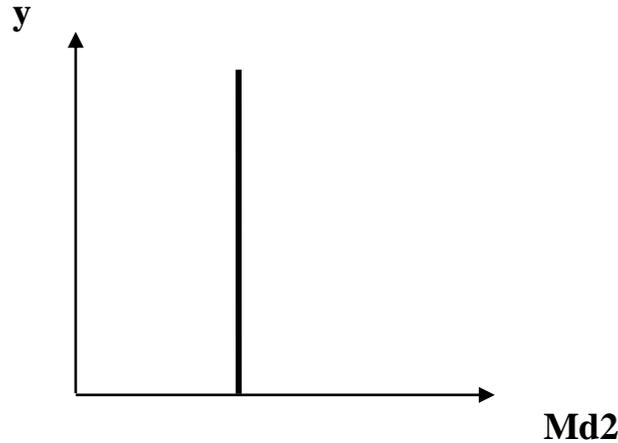
المصدر: أكرم حداد، مهشور هذلول، مرجع سابق، ص: 107.

2-2. **دافع الاحتياط:** يقصد به رغبة الأفراد الاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة لمواجهة الظروف المستقبلية غير المتوقعة، أو للتعامل مع الحوادث طارئة كالمرض أو الوفاة أو أي ظروف أخرى تتطلب توفر سيولة نقدية لمواجهةها، ويتوقف حجم الطلب على النقود بدافع الاحتياط على مستوى الدخل باعتبار أن العوامل الأخرى لا تتغير عادة في المدى القصير، وعليه يعتبر الطلب على النقود بدافع الاحتياط دالة لمتغير الدخل، أي أن هناك علاقة طردية بين مستوى الدخل وبين الطلب على النقود بدافع الاحتياط¹.

وعليه يمكن كتابة ذلك رياضياً كما يلي: **(06) $Md2 = f(y)$** ويمكن توضيح ذلك كما هو مبين في الشكل الموالي:

¹ - معتوق سهير محمود، "النظريات والسياسات النقدية"، الطبعة الأولى، دار المصرية اللبنانية، 1989، ص 85.

الشكل رقم (06- 01): منحني الطلب على النقود بدافع الاحتياط $Md2$.



المصدر: أكرم حداد، مهشور هذلول، مرجع سابق، ص108.

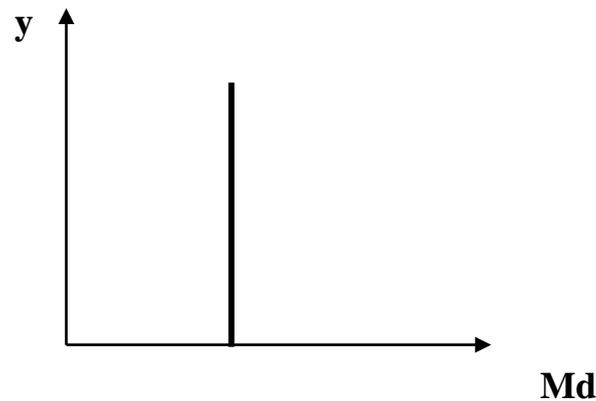
يكون الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط عبارة عن دالة متزايدة في الدخل إذ يمكن صياغة

ذلك رياضياً كما يلي: (07) $Md = f(y)$ حيث أن $Md = Md1 + Md2$ مع $F(y) > 0$

ويأخذ الطلب على النقود لغرض المعاملات والاحتياط شكل خط مستقيم موازياً للمحور الرئيسي العمودي مما يعبر عن عدم استجابة هذا النوع من الطلب لتغيرات سعر الفائدة ويمكن توضيح ذلك بيانياً في الشكل الموالي:

الشكل رقم (07- 01): منحني الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط Md .

$$Md = F(Y) = F(Y_1) + F(Y_2)$$



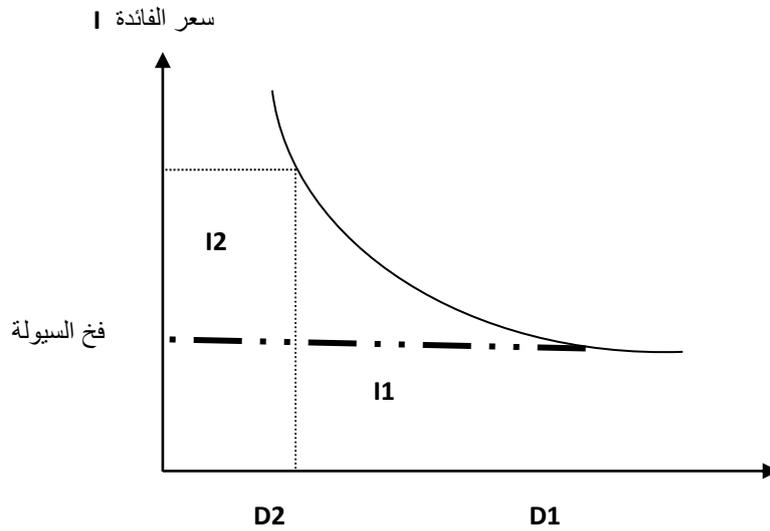
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الشكلين (1) و(2).

الفصل الأول: _____ المرتكزات النظرية للتطور النقدي

دافع المضاربة: يتمثل هذا الدافع في رغبة الأفراد الاستفادة من الظروف التي يوفرها السوق بغية تحقيق الربح في المستقبل¹، من خلال ارتفاع سعر الفائدة أو انخفاضه على الأصول المالية وعلى هذا الأساس قام كينز بتقسيم الموجودات إلى نقود وسندات، وهو ما جعله يركز دراسته في الطلب على النقود لغرض المضاربة والذي ينصب أساساً على أسعار الفائدة السائدة في السوق^(*).

يزداد التفضيل النقدي لغرض المضاربة عندما تصل أسعار الفائدة إلى مستويات يعتبرها المضارب منخفضة، وينخفض هذا التفضيل عندما تصل أسعار الفائدة إلى مستويات مرتفعة وهذا ما يصطلح عليه كينز بفخ السيولة² أي "تفضيل لانتهائي للسيولة عند الحد الأدنى لسعر الفائدة" وهو ما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم (08 - 01): الطلب على النقود بدافع المضاربة



المصدر: أحمد فريد مصطفى، مرجع سابق، ص 132.

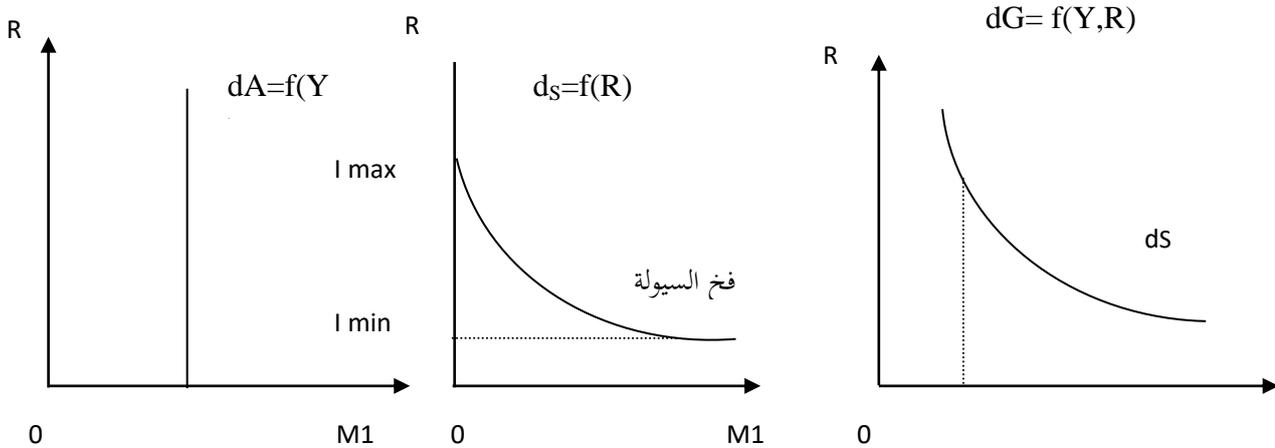
يرى كينز أن الطلب على النقود يرتبط عكسياً مع سعر الفائدة إذ يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى انخفاض الطلب على النقود كما يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى زيادة الطلب على النقود مع ثبات العوامل الأخرى. ويمكن تمثيل دالة الطلب على النقود في الشكل الموالي.

¹ - إسماعيل محمد هشام، "النقود والبنوك"، دار الجامعات العربية، دون سنة النشر، ص 163.

^(*) - هناك ثلاثة أسعار للفائدة وهي: سعر الفائدة على السند ويكون ثابت، سعر الفائدة السوقي وهو في الغالب تابع لسعر الفائدة البنكية وسعر الفائدة المتوقع الذي يبني عليه المضارب أعماله.

² - أحمد أبو الفتوح علي الناقية، "نظرية النقود والأسواق المالية"، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص 273.

الشكل رقم (09-01): التمثيل البياني للطلب على النقود عند كينز



منحنى (أ): الطلب على النقود بدافع المعاملات منحنى (ب): الطلب على النقود بدافع المضاربة منحنى (ج): الطلب الكلي على النقود والاحتياط

المصدر: بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص 56.

ثالثا: النظرية النقدية المعاصرة:

تعتبر النظرية النقدية الحديثة إحدى أعمال مدرسة شيكاغو وتنسب إلى الاقتصادي الأمريكي "فريدمان" (*Friedman Milton*)، حيث تبني هذا الأخير في تحليله النهج الكلاسيكي ولكن بأكثر شمولية، مستعينا بالتحليل الكينزي الذي أخذ ببعض جوانبه في تحليل التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها تلك الفترة.

1. عوامل نشأة النظرية النقدية الحديثة وفرضياتها: ساهمت عوامل وظروف عديدة في ظهور النظرية النقدية الحديثة، وكان أبرز هذه العوامل هو عجز الفكر الاقتصادي الكينزي (مبادئ النظرية الكينزية) في تفسير وعلاج الأزمات التي أصابت النظام الرأسمالي بعد الحرب العالمية الثانية، والمتمثلة في ظاهرة الكساد التضخمي.

1-1. ظروف نشأة النظرية النقدية الحديثة: إن أهم ما ميز ظهور النظرية النقدية الحديثة هو¹:

- عرف الاقتصاد الرأسمالي بعد الحرب العالمية الثانية أزمة اقتصادية تمثلت في ظاهرة التضخم المصحوبة بالركود الاقتصادي، الذي عجزت النظرية الكينزية على إيجاد حلول لها، الأمر الذي أدى إلى ظهور فكر اقتصادي معاصر، قائم في أساسه على طروحات ونظريات المدرسة التقليدية، ولكن بأدوات تحليلية أكثر واقعية؛

¹ - أحمد فريد مصطفى، سهير محمد سيد حسن، مرجع سابق، ص 113.

- توسع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي القائم على زيادة حجم الإنفاق العام (التوسع في السياسة المالية)، ما جعل الاقتصاد عاجزا على استيعاب الكم الهائل من النقود المعروضة، والتي ترجمت بالارتفاع المستمر في الأسعار ومعدلات البطالة؛

1-2. أسس وفرضيات النظرية النقدية الحديثة: بنيت النظرية النقدية الحديثة على مجموعة من الأسس والفرضيات أهمها¹:

- العلاقة السببية ليست تناسبية بين المستوى العام للأسعار والتغيرات في كمية النقود المتداولة؛
- استقلال العوامل المؤثرة على عرض النقود عن تلك المؤثرة على طلبها، بمعنى أن كمية النقود المعروضة منفصلة تماما عن الطلب على النقود؛

- استقرار دالة الطلب على النقود، حيث أن التقلبات في الطلب على النقود تكون صغيرة عن تلك التقلبات في العرض النقدي الذي يتغير باستمرار وبأكثر من تغير الطلب؛

- استنادا إلى فرضيات المدرسة النقدية، فإن عرض النقود يعتبر متغيرا خارجيا، يؤثر على الدخل والإنفاق في الفترة القصيرة، أما في الفترة الطويلة فتأثيره ينحصر في مستويات الأسعار، وهو ما يمكن التحكم فيه بتوجيهه والتحكم في العرض النقدي من طرف السلطة النقدية؛

- اعتبر النقديون أن الطلب على النقود تحكمه الاعتبارات التي تحكم الطلب على أي سلعة من السلع والخدمات، وأن حجم الطلب على النقود يتوقف على ما يحوزه الفرد من الثروة، والعوائد في البدائل الأخرى للنقود.

2- الصياغة الحديثة لنظرية كمية النقود: تعتمد السمة الرئيسية لصياغة فريدمان الجديدة على تقديم النظرية الكمية على أنها نظرية الطلب على النقود، فإجمالي الطلب على النقد يتوقف على طلبات الأعوان الاقتصاديين من كميات حقيقية من النقود، باعتبار أن النقد يمثل أحد الأشكال التي يتم اختيارها لحيازة الثروة، والكمية الحقيقية من النقد تتساوى مع كميته الاسمية المتوازنة مع مؤشر الأسعار.

وعليه يمكن تلخيص مضمون الصياغة الحديثة للنظرية الكمية للنقود وفق ما جاء به فريدمان في النقاط التالية²:

¹- عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2004، ص 119.

²- محمود سحنون، مرجع سابق، ص 73.

الفصل الأول: _____ المرتكزات النظرية للتطور النقدي

■ بدأ اهتمام النظرية النقدية الحديثة للطلب على النقود انطلاقاً من مكونات الثروة عند الأفراد، وأن العامل المحدد للطلب على النقود، هو إجمالي الثروة عند الأفراد وأن أي تغيير فيها، أو في كيفية توزيعها يؤثر في الطلب على النقود.

■ اعتبر فريدمان أن الطلب على النقود جزءاً من نظرية الثروة أو رأس المال التي تهتم بتكوين الميزانية أو محفظة الأصول، فميز بين حائزي الثروة النهائيين الذين تعتبر النقود بالنسبة لهم شكل من أشكال الثروة يتم حيازتها وبين المشروعات التي تمثل النقود بالنسبة لهم سلعة رأسمالية.

إذن مفهوم الثروة حسب فريدمان هي القيمة الرأسمالية لجميع مصادر الدخل، والنقود هي جزء من هذه الثروة فهي تتحدد بالدخل الدائم الذي يعبر عن القيمة المتوقعة للدخل المتوقع الحصول عليه من وراء الثروة في الأجل الطويل وعناصرها هي:

- النقود؛
- الأصول المالية والنقدية (الأسهم والسندات)؛
- الأصول العينية والطبيعية (السلع المادية والانتاجية)؛
- العنصر البشري (رأس المال البشري)؛
- الأذواق.

وعليه يمكن التعبير عن دالة الطلب على النقود عند فريدمان رياضياً بالدالة التالية:

$$Md = F(p, rb, re, \left(\frac{1}{p} \cdot \frac{dp}{dt}\right), W, Y, G) \dots \dots \dots (07)$$

حيث أن P: تمثل المستوى العام للأسعار؛ rb: سعر الفائدة على السندات؛ re: تمثل أرباح الأسهم؛ $\left(\frac{1}{p} \cdot \frac{dp}{dt}\right)$: التغيرات المتوقعة في المستوى العام للأسعار؛ W: نسبة الدخل من الثروة؛ y: الدخل النقدي الإجمالي و G: الأذواق والتفضيلات الخاصة بالمستهلكين.

وعليه فإن دالة الطلب على النقود تمثل بحسب ما يقرره فريدمان تفسيراً لسلوك الأفراد في تنظيم المنفعة التي تتوقف على اعتبارات عديدة، بما في ذلك الدخل (الدخل الدائم أو المتوقع)، الذي يعد المصدر الأساسي لتغيير دالة الطلب على النقود، حيث أن: الدخل الدائم = معدل سرعة دوران التغيير في عائد عناصر الثروة مضروب (كمية النقود المعروضة).

$$Y = V (rb, re, (1/p \cdot dp/dt), W, G) M \dots \dots \dots (08)$$

$$M = Y / V (rb, re, (1/p \cdot dp/dt), W, G) \dots \dots \dots (09)$$

وهي المعادلة النهائية لدالة كمية النقود التي توصل إليها فريدمان¹.

3-تقييم النظرية الحديثة لكمية النقود: نرى في تقييم النظرية الحديثة لكمية النقود أنه من الأفضل إبراز النقاط الأساسية في تحليل فريدمان سواء ما توافق فيه أو اختلف مع سابقه (الكلاسيك، كينز)، أو فيما أضافه فريدمان على التحليلين السابقين، حيث يمكن إبراز أهم هذه النقاط في:

3-1. مقارنة تحليل فريدمان مع سابقه²:

- يعتقد الكلاسيك والنقديين أن دالة الطلب على النقود مستقرة بينما يرى الكينزيون في كونها متباينة؛
- يرى "فريدمان" أن هناك أكثر من سعر فائدة مؤثرة في الاقتصاد، بينما يفترض "كينز" سعر فائدة واحد والذي يعبر عن أسعار الفائدة الأخرى؛
- وافق "فريدمان" "كينز" فيما يخص رفض فرضيتي الكلاسيك، القائمتين على أساس ثبات حجم الإنتاج (التشغيل التام)، وثبات سرعة دوران النقود؛
- لجأ "فريدمان" إلى ضبط معدل التغير في كمية النقود وإتباع سياسة نقدية وهو نفس خطى الكلاسيك في حين يرى "كينز" تفعيل السياسة المالية وزيادة عرض النقود؛
- يشترك النقديون مع الكلاسيك في أهمية معدل النمو النقدي في تفسير التغير في الأسعار والإنتاج، في حين يرى كينز أن النمو النقدي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني من خلال الزيادة في الاستثمار والتشغيل.

3-2. تقييم ما تميز به فريدمان عن سابقه³:

- أعاد فريدمان الاتجاه الكمي لنظرية كمية النقود، كما وجدت لها صدى في بعض السياسات الاقتصادية في الدول الرأسمالية؛
- أعاد فريدمان الأهمية للسياسة النقدية بعد تراجعها أثناء التحليل الكينزي الذي ركز على السياسة المالية؛
- طبقا لفريدمان فإن النقود يمكن اعتبارها أصلا على قدر المساواة مع الأصول الأخرى، وبذلك فإن الطلب على النقود (حيازة النقود)، شأنه في ذلك شأن الطلب على أي سلعة من السلع، وهذا غير أكيد خاصة فيما يتعلق بالسلع صعبة التسييل إلى النقود؛

¹- ناظم مُجّد نوري الشمري، مرجع سابق، ص ص: 328-330.

²- توماس ماير وآخرون، ترجمة للسيد أحمد عبد الخالق، "النقود والبنوك والاقتصاد"، دار المريخ لنشر، الرياض 2002، ص 441.

³- أحمد فريد مصطفى، سهير مُجّد السيد حسنين، مرجع سابق، ص 136.

وفي الأخير يمكن القول أن تحليل فريدمان للطلب على النقود، إنما تعتبر محاولة علمية لتفسير الظواهر الاقتصادية الكلية، وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية (الاستقرار النقدي والاقتصادي).

المطلب الثالث: فعالية البنك المركزي في إدارة وتنظيم عرض النقود

لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي لأي بلد لا بد أن يتوفر على سلطة نقدية مركزية، التي تسعى إلى زيادة فعالية السياسة النقدية من خلال قدرتها في التأثير والتحكم على العرض النقدي وإدارته بما يتفق والأهداف الاقتصادية المطلوب تحقيقها.

أولاً: دور البنك المركزي في استقرار عرض النقود

إن معرفة اتجاه تطور عرض النقود في الاقتصاد مهمة جداً بالنسبة للسلطات النقدية، من أجل منع أي آثار قد تنجم عن زيادته أو نقصانه عن الحجم الأمثل، لذا يعتبر تحديد دور البنك المركزي في استقرار العرض النقدي أمراً ضرورياً للموازنة بين العرض النقدي ومتطلبات النشاط الاقتصادي من ذلك.

1- البنك المركزي كسلطة نقدية

يحتل البنك المركزي مركز الصدارة في الجهاز المصرفي، وهو عبارة عن الهيئة التي تتولّى إصدار النقود بما يضمن سلامة النظام المصرفي، والإشراف على السياسة الائتمانية للدولة¹.

1-1. تعريف البنك المركزي: هو مؤسسة عامة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية واستقلال مالي إذ تصدر الجهاز المصرفي وتتولى إصدار النقود القانونية باحتكار كامل وتسعى من خلال الوظائف التي تقوم بها إلى تحقيق أهداف المصلحة العامة للدولة بالتحكم في المعروض النقدي والإشراف على السياسة النقدية وعلى سلامة أسس النظام المصرفي والسير الحسن للسياسة الائتمانية في البلاد بما يتوافق مع حاجات ومتطلبات الاقتصاد الوطني.

1-2. وظائف البنك المركزي: من أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية تتمثل في²:

■ **وظيفة الإصدار النقدي:** تعتبر وظيفة إصدار النقود القانونية وأوراق البنكنوت، أولى وظائف البنك المركزي وكان انفراده بامتياز لإصدار أوراق النقد من العوامل الأساسية التي ميزته عن البنوك التجارية واستنداً لهذه الوظيفة زادت مكانته عندما أصبحت أوراق النقد المصدرة عملة قانونية ذات قوة إبراء غير محدودة وعندما استخدمتها البنوك كاحتياطي مقابل ودائعها.

¹- عقيل جاسم عبد الله، مرجع سابق، ص 223.

²- تادرس قريصة، مرجع سابق، ص 145.

- **وظيفة بنك البنوك (المقرض الأخير):** تمثل هذه الوظيفة علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية، فباعتبار أنه يقع على قمة هرم الجهاز المصرفي فهو يمثل بذلك سلطة رقابية على جميع البنوك المدرجة ضمن الجهاز المصرفي وتتلخص سلطته فيما يلي:
 - تلتزم البنوك التجارية بإيداع جزء من رصيدها النقدي لدى البنك المركزي يعادل نسبة معينة من التزاماتها، قصد حفظ حقوق المودعين وتحقيق رقابة فعالة على البنوك فيما يخص خلق الودائع؛
 - الاشراف على عمليات المقاصة بين البنوك حيث يقوم البنك المركزي بدور الوسيط بين البنوك التجارية لتسوية الديون والحقوق الناشئة عن تعديل المعاملات عن طريق غرفة المقاصة؛
 - الاحتفاظ بالاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية وكذا ودائعها، حيث يتلقى البنك المركزي الاحتياطيات القانونية للبنوك التجارية في حساباتها ولا يجوز التصرف فيها من جانب هذه البنوك.
- **وظيفة تقديم الاستشارة للحكومة (بنك الحكومة):** يعتبر البنك المركزي وكيل الحكومة ومستشارها المالي في جميع عملياتها المالية وتتلخص أهم خدماته في:
 - مسك حسابات المصالح والمؤسسات الحكومية، حيث أن الحكومة تودع كل أو بعض أموالها لديه وتسدد ديونها بشيكات مسحوبة عليه، مع تقديم مختلف أنواع القروض للحكومة أو الخزينة في حالة الحاجة إلى ذلك؛
 - تقديم الاستشارات المالية والنقدية للحكومة بهدف اتخاذ القرارات المناسبة والمساهمة في صنع القرارات المالية للدولة والعمل على تطبيقها؛
 - يتولى البنك المركزي مهمة إصدار القروض العامة نيابة عن الحكومة ويقوم بإجراء عمليات الاكتتاب وإصدار سندات القروض ودفع فوائدها وتلقي أقساط استهلاك القروض بتكليف من الحكومة؛
 - تسيير احتياطي الدولة من الصرف الأجنبي، حيث أصبح البنك المركزي بنكا للرقابة على التحويل الخارجي في الكثير من البلدان عندما يكون ميزان المدفوعات للدولة في حالة فائض.
- **وظيفة الاشراف على الائتمان وتوجيهه:** تعتبر هذه الوظيفة من الوظائف الحديثة للبنوك المركزية ، إذ أنها ترتبط بعملية خلق نقود الودائع من طرف البنوك التجارية، حيث يمارس البنك المركزي رقابة توجيهية على أعمال البنوك التجارية التي تتنوع أهدافها ووظائفها بتنوع الأعمال الاقتصادية داخل الدولة، ويكون ذلك عن طريق إجراء الفحص الدوري، ومراجعة أعمال الإدارة، والتحقق من كفاية رأس المال والأموال الخاصة، كما يمكنه حسب بعض التشريعات الاطلاع على الحسابات المدينة، وأن يؤثر في السياسة الائتمانية للدولة بأدوات معينة سواء مباشرة أو غير مباشرة¹.

¹ - منير إبراهيم هندي، "إدارة البنوك التجارية"، الطبعة الثانية، جامعة طنطا، مصر 1996، ص 81.

2- الرقابة والاشراف على أعمال البنوك

يعد وجود سلطة نقدية مركزية ضمن إطار الهيكل المالي والنقدي للدولة أمراً ضرورياً لاسيما من أجل تحقيق سياسة نقدية رشيدة، لذا بدأت البنوك المركزية منذ تأسيسها بتولي مهام إصدار النقد ومن ثم الرقابة بجميع أنواعها على نشاط الجهاز المصرفي وتوجيهها، وفي هذا الإطار ظهرت لجنة بازل للرقابة والاشراف المصرفي بسويسرا سنة 1974، وقد وضعت هذه اللجنة معياراً للرقابة على أعمال البنوك يسمى معيار كفاية رأس المال في جويلية عام 1988، أو ما يسمى بنسبة كوك¹.

2-1. ماهية الرقابة البنكية

يعتبر الجهاز المصرفي شديد التأثير بالبيئة المحيطة به سواء على مستوى المحلي أو العالمي، الأمر الذي يلح على ضرورة توفير إجراءات رقابية تتناسب وهذه المخاطر، وهو ما يساعد على إدارة البنوك وتقوية النظام المصرفي على المستوى المحلي والدولي وزيادة تنافسيته، وذلك بتحسين الأساليب الفنية للرقابة المصرفية².

تعتمد سلامة الاقتصاد الوطني وفعالية السياسة النقدية في أي بلد على مدى سلامة الجهاز المالي وذلك من خلال خلق قطاع مصرفي قوي قادر.

2-1-1. تعريف الرقابة البنكية:

تعرف الرقابة البنكية على أنها "مجموعة من الإجراءات والأساليب التي تقوم بها السلطة النقدية لضمان تنفيذ السياسة النقدية المرسومة بشكل صحيح وتقييم أداء القطاع المصرفي والحفاظ على سلامة عمله، الأمر الذي يوفر نظام مالي سليم يساهم بشكل فعال في تطور الاقتصاد الوطني وازدهاره، حيث أن عملية الرقابة على نشاط القطاع المصرفي ضرورية جداً وجديدة بالاهتمام والملاحظة، وذلك للحفاظ على حسن تطبيق الأنظمة التي يخضع لها وإنجاز الوظائف التي تقع على عاتقه والتأكد من تحقيقه للأهداف المرسومة له"³.

كما تعرف على أنها "تطبيق عملي لواقع الرقابة في المجال المصرفي وذلك بهدف مقارنة عمليات وموجودات البنك وتنظيمه مقارنة بالقوانين المسطرة من طرف أعلى سلطة نقدية وهي البنك المركزي"⁴. وتتضمن الرقابة

¹ - Mohamed Tahar Bouhouche, " **Bale2 : Gestion des risques cycle économique ; le nouveau ratio de solvabilité** ", Media Bank, no 69, Décembre 2003/ Janvier 2004, p25.

² - Dwight Venere, " **How can monetary Policy be conducted in the union?**", conference at the IMF at Washington D.C, 16-17/09/2002. IMF publications, 2002, pp: 01-06.

³ - عقبة رضا، ريم غنام، "دور مصرف سوريا المركزي في الرقابة على المصارف الأخرى وألية تفعيله"، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 27، العدد 02، سوريا، 2005، ص ص: 02-03.

⁴ - عقيل جاسم عبد الله، "النقود والمصارف"، الجامعة المفتوحة، ط2، عمان الأردن، 1999، ص 241.

مجموعة العمليات التي يقصد منها التأكد من أن التنفيذ قد تم وفق النصوص القانونية والأنظمة والتعليمات الصادرة عن الجهات المسؤولة¹.

2-1-2. أهمية الرقابة البنكية

تنبع أهمية الرقابة البنكية من طبيعة الخدمات المالية التي يقدمها هذا القطاع باعتباره الوسيط بين المدخرين والمستثمرين، وارتباطه الوثيق مع بقية الأنشطة الاقتصادية وإسهامه في الحفاظ على الثقة بالنظام النقدي، وتكمن أهمية الرقابة المصرفية في مجموعة من النقاط أهمها:

- الحرص على حقوق المودعين وإمكانية تسديد الالتزامات في مواعيدها؛
 - العمل على توجيه الاستثمارات التي تقوم بها البنوك؛
 - إمكانية الوقوف على نوعية موجودات البنك وتقييمها ومعرفة درجة المخاطرة التي تتحملها خاصة القروض والسلفيات والحسابات الجارية المدينة ومن ثم محاولة الحد من هذه المخاطر؛
 - التأكد من مدى التزام البنوك وتقيدها بالتعليمات الصادرة من البنك المركزي؛
 - تخضع البنوك لرقابة كبيرة بخلاف غيرها وذلك للأسباب التالية:
- تحتل البنوك مركزا مهما في نظام الدفع الذي يستخدمه كل الأفراد والحكومة والفعاليات الاقتصادية الأخرى؛
 - تقبل البنوك الودائع التي تشكل جزءا من ثروة المجتمعات المالية؛
 - تلعب البنوك دورا هاما في التوزيع الأمثل للموارد، وذلك بالقيام بدور الوسيط بين المودعين الذين لديهم فائض في الأموال وبين المقترضين الذين هم بحاجة إلى الأموال.
- ونظرا لما ينطوي عليه من مخاطر فإنه يمكن القول بأن المبرر الأساسي للرقابة على البنوك هو الحد من المخاطر البنكية، التي تؤدي إلى ضياع الودائع وبالتالي الحفاظ على ثقة الجمهور في الجهاز المصرفي².

2-1-3. المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة: تشمل هذه المبادئ خمسة وعشرين مبدأ، والتي أوصت بها لجنة "بازل" حول الرقابة البنكية الفعالة، ويمكن تصنيفها حسب الأقسام التالية¹:

¹- عبد الكريم طيار، "الرقابة المصرفية"، دروس العلوم الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة، ص 37.

²- شقيري نوري موسى وآخرون، "إدارة المخاطر"، دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، ص 280.

2-1-3-1. الشروط التمهيديّة لرقابة بنكية فعّالة: لا بد أن يعين نظام الرقابة البنكية الفعّالة مسؤوليات وأهداف واضحة لكل هيئة مشاركة في مراقبة المؤسسات المصرفية، فعلى كل منها أن تهيئ استقلالية عملية وموارد مناسبة.

لذا فإن الإطار القانوني الملائم يعد ضرورياً لتغطية كل من: ترخيص المؤسسة والمراقبة على أساس مستمر ودائم، وعلى سلطات التقرير احترام القوانين ومسائل الأمن والاستقرار، والحماية القانونية للسلطات الاحترازية زيادة على ذلك، فلا بد من تنظيمات أو إجراءات تعمل على إدارة مبادلة المعلومات بين المؤسسة السابقة وحماية سرية هذه المعطيات.

أ- الاعتماد وهيكل الملكية: ويضم المبادئ التالية:

- إن الأنشطة المرخصة للمؤسسات المعتمدة والخاضعة للرقابة الاحترازية باعتبارها بنوكاً يجب أن تعرف بوضوح، كما أن استخدام كلمة "بنك" لأسباب اجتماعية يجب أن يراقب بقدر الإمكان؛
- لا بد أن تكون السلطة التي تمنح الاعتماد قادرة على تحديد معايير الكفاءة أو الأهلية، ورفض الترخيصات للمؤسسات غير المؤهلة؛
- على سلطات الرقابة البنكية أن تكون قادرة على فحص ورفض كل اقتراح يسعى إلى تحويل حصص مهمة من الملكية للغير أو مساهمات رقابة البنوك المتواجدة؛
- على سلطات الرقابة البنكية أن تكون قادرة على تحديد معايير فحص عمليات التملك الكبيرة أو استثمار البنك، والتيقن من أن هذه الانتماءات أو هياكل المؤسسة لا تتعرض لمخاطر مفرطة.

ب- المتطلبات الاحترازية: تشمل المبادئ الآتية:

- على سلطات الرقابة البنكية أن تعين للبنوك متطلبات الأموال الخاصة الدنيا التي تعكس المخاطر التي تتعرض لها، وتحدد تركيب أو عناصر أموالها الخاصة، مع الأخذ بعين الاعتبار قدرتها على امتصاص الخسائر، وبالنسبة لتلك البنوك التي تعمل على المستوى الدولي، فإن متطلبات الأموال الخاصة هذه لا بد ألا تقل عن المعايير المحددة في اتفاقية بازل؛
- على سلطات الرقابة البنكية أن تكون قادرة على التيقن من أن البنوك تتبع سياسات وإجراءات مناسبة لتقييم نوعية أصولها وملائمة احتياطياتها ومؤوتتها المخصصة للخسائر على القروض؛
- على السلطات الاحترازية إعداد معايير تشترط على البنوك أن تقرض المؤسسات والأفراد حسب ظروف وشروط السوق، ويجب أخذ إجراءات ملائمة لمراقبة المخاطر أو للحد منها؛

¹ - Mme NOUY : "Les principes fondamentaux du comité de Bale pour un control bancaire efficace", séminaire sur la maitrise et la surveillance des ris

- على سلطات الرقابة البنكية التيقن من أن البنوك مجهزة بسياسات وإجراءات مناسبة لتعريف ومتابعة ومراقبة خطر الدول وخطر التحويل في أنشطتها الدولية للإقراض والتوظيف، وأيضاً لإنشاء احتياطات ملائمة لمواجهة هذه المخاطر؛
- على سلطات الرقابة البنكية التأكد من أن البنوك مجهزة بسياسات وإجراءات وتطبيقات مناسبة، خاصة المعايير الدقيقة والصارمة للتعرف على الزبائن، والتي تضمن درجة عالية من الأخلاق المهنية في القطاع المالي، وتمنع من أن يستعمل البنك من طرف عناصر إجرامية.

ج- الرقابة البنكية المستمرة: وتحتوي على المبادئ التالية:

- لا بد أن يتضمن نظام الرقابة المصرفية الفعالة في وقت واحد مراقبة ميدانية ومراقبة مستمرة؛
- على سلطات الرقابة البنكية أن تحصل على عقود متناسبة مع إدارة البنك ومعرفة معمقة بأنشطتها؛
- على سلطات الرقابة المصرفية أن تخصص وسائل تنظيم وفحص وتحليل - على أساس فردي ومتمين - التقارير الاحترازية والدراسات الإحصائية المقدمة من طرف البنوك؛
- على سلطات الرقابة البنكية أن تراجع - بكل استقلالية - المعلومات الاحترازية من خلال القيام بتفتيشات ميدانية أو باللجوء إلى مدققين خارجيين.

د- المتطلبات الخاصة بالمعلومات: على سلطات الرقابة البنكية التأكد من تقييد كل بنك بدفاته وسجلاته بطريقة ملائمة، طبقاً لاتفاقيات وممارسات محاسبية متماسكة، ويقدم عرضاً حقيقياً ونظامياً لوضعيته المالية وكذلك مردودية نشاطاته، كما يكون على البنك أن يقوم بانتظام بنشر حالات مالية تعكس بصدق هذه الوضعية.

هـ- القدرات النظامية للسلطات الاحترازية: على سلطات الرقابة البنكية أن تمتلك أدوات ملائمة حتى تستخدم إجراءات تصحيحية عندما لا تعبى البنوك المتطلبات الاحترازية (كالمعايير الدنيا للأموال الخاصة)، أو تخالف التنظيم، أو عندما تهدد حقوق المودعين بأي طريقة.

2-2. دور السلطة النقدية في الرقابة على كفاءة أداء البنوك: تسعى السلطة النقدية للتثبيت مما إذا كانت كل المؤسسات المالية والبنوك العاملة في الاقتصاد تسير وفقاً لما تنص عليه أحكام القانون المصرفي، الذي يدخل ضمنه التشريع والعادات المصرفية وقواعد المهنة وغيرها من القواعد القانونية التي تنظم سير العمل المصرفي¹.

وتعتمد فعالية الرقابة المصرفية إلى حد كبير على نوعية الرقابة والاشراف، والتي قد تكون نوعية أو كمية، مباشرة أو غير مباشرة، أو إدارية وقانونية، وبطرق مختلفة على أنها تمارس بعدة طرق وأساليب كمنح التراخيص،

¹ - موسى مبارك أحلام، "ألية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية - دراسة حالة بنك الجزائر"، مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2005، ص 39.

إرسال مذكرات وتعليمات من البنك المركزي، مراجعة وتحليل التقارير الدورية، أو التفتيش على البنوك مباشرة بالوقوف على المركز المالي للبنك وتبع سياسته الائتمانية، ويقوم البنك المركزي بالرقابة من أجل تحقيق أهداف السياسة النقدية ورفع كفاءة إدارة البنوك ومحاربة ظاهرة غسيل الأموال¹.

يستخدم البنك المركزي عدة مؤشرات للرقابة على أداء البنوك، أهمها مجموعة المعايير الخمسة وتسمى *(CAMEL Rating)*، وتتمثل هذه المعايير في ملاءة وكفاية رأس المال، جودة الأصول، كفاءة إدارة البنك، الربحية، والسيولة². وزيادة عن هذه المؤشرات تستعمل بعض المؤشرات الوصفية مثل: التوسع، عدد الفروع، نوعية العملاء، جودة القروض، جودة العاملين، ومتى أمكن التأكد من سلامة توجه السياسة النقدية.

■ **تقييد أسعار الفائدة:** يقوم البنك المركزي بتحديد أسعار الفائدة التي يجب على البنوك أن تطبقها سواء المتعلقة بالقروض المقدمة لمختلف القطاعات، أو تلك التي تخص الفوائد الواجب دفعها للعملاء على الودائع الأجلية، ويستعمل ضبط أسعار الفائدة بشكل كبير في الدول التي لا تسود فيها حرية السوق وتبع عادة التخطيط في إدارة اقتصادياتها.

■ **تحديد أوجه توظيف موارد البنوك:** بمعنى اشتراط الحصول على تصديق البنك المركزي على القروض التي تتجاوز حدا معيناً، بحيث يمكن للبنك المركزي منح مصادقته على القروض التي يرغب في تنفيذها ويجب هذا التصديق على القروض غير المستحقة، كذلك يمكنه منع البنوك من استثمار أموالها في بعض الأنشطة غير المرغوب فيها وإصدار تشريعات صريحة تنص على عدم السماح للبنوك بمزاولة بعض هذه النشاطات.

فمن الملاحظ أن سلطة البنك المركزي في تحديد أوجه استعمال أموال البنوك تكون واضحة في البلدان المتخلفة التي تعاني من اقتصاديات غير متوازنة، بينما البنوك المركزية في الدول المتقدمة لا تلجأ إلى مثل هذه الأساليب إلا في حالات نادرة³.

2-3. دور السلطة النقدية في الرقابة على الائتمان

2-3-1. تعريف الائتمان المصرفي: يعرف الائتمان بأنه الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء كان طبيعياً أو معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن البنك من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة واقتصاديات البنوك"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2001، ص 186.

² - Luca Errico, and Mitra Farahbaksh, "Islamic Banking : issues in prudential regulation and supervision", IMF working paper, no:98/30, IMF, Washington, March 1998, p:15.

³ - نعمة الله نجيب وآخرون، "مقدمة في اقتصاديات النقود والصرافة والسياسات النقدية"، الدار الجامعية، مصر 2001، ص 226.

وتعرف القروض المصرفية بأنها "تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر، وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية، ويحتوي على مفهوم الائتمان والسلفيات¹.

2-3-2. أسس منح الائتمان: يجب أن يتم الائتمان المصرفي استنادا إلى قواعد وأسس مستقرة ومتعارف عليها تتمثل فيما يلي²:

- **توفر الأمان لأموال المصرف:** وذلك يعني اطمئنان البنك إلى أن المنشأة التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك.
- **تحقيق الربح:** والمقصود بذلك حصول البنك على فوائد من القروض التي يمنحها تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة، وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية.
- **السيولة:** يعني احتفاظ البنك بمركز مالي يتصف بالسيولة، أي توفر قدر كاف من الأموال السائلة لدى البنك لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير، وهدف السيولة دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للبنك وهو أمر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية، ويبقى على إدارة البنك الناجحة مهمة الموازنة بين هديفي الربحية والسيولة.

2-3-3. معايير منح الائتمان: يعتبر نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ **5C'S** أبرز منظومة ائتمانية لدى محلي ومناحي الائتمان على مستوى العالم، والتي طبقا لها يقوم البنك كمانح ائتمان بدراسة تلك الجوانب لدى عميله المقترح كمقترض أو كعميل ائتمان، وفيما يلي استعراض لهذه المعايير³:

- **الشخصية:** تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني، وهي الركيزة الأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وبالتالي فإن أهم مسعى عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة، فكلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في الأوساط المالية، وملتزما بكافة تعهداته وحريصا على الوفاء بالتزاماته كان أقدر على إقناع البنك بمنحه الائتمان المطلوب والحصول على دعم البنك له، وقياس العامل المعنوي كالأمانة والنزاهة بدرجة دقيقة، ويتم التغلب على هذه الصعوبات من خلال الاستعلام الجيد وجمع البيانات والمعلومات عن العميل، لمعرفة مستواه المعيشي

¹- عبد الحميد عبد اللطيف، "البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص103.

²- فلوح صافي، "محاسبة المنشآت المالية"، منشورات جامعة دمشق، الطبعة الثامنة، سنة 1999، ص13.

³- الزبيدي، حمزة محمود، "إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني"، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص148.

وموارده المالية ومدى التزاماته وقدرته للوفاء بديونه مع البنوك التي يتعامل معها والمشاكل المالية التي يعاني منها، ويتم ذلك عن طريق الاتصال بالبنوك التي سبق للعميل التعامل معها.

● **القدرة:** تعني قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته ودفع مختلف الفوائد والمصروفات والعمولات، ويعتبر هذا المعيار من أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي يتعرض لها البنك عند منح الائتمان، وعليه لا بد للبنك عند دراسة هذا المعيار من التعرف على الخبرة الماضية للعميل المقترض وتفصيل مركزه المالي، وتعاملاته المصرفية السابقة سواء مع نفس البنك أو مع بنوك أخرى ومساعدة متخذي القرار الائتماني من خلال استقراء العديد من المؤشرات التي تعكسها القوائم المالية الخاصة بالمقترض، فكلما كانت نتائج الدراسة إيجابية زاد اطمئنان متخذي القرار إلى قدرة المقترض عن سداد القرض وفق شروط ومواعيد متفق عليها سابق.

● **رأس المال:** يعتبر رأس مال العميل أحد أهم أسس القرار الائتماني، وعنصرا أساسيا من عناصر تقليل المخاطر الائتمانية باعتباره يمثل ملاءة العميل المقترض وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له، فهو بمثابة الضمان الإضافي في حالة فشل العميل في التسديد، هذا وتشير الدراسات المتخصصة في التحليل الائتماني إلى قدرة العميل على سداد التزاماته بشكل عام تعتمد في الجزء الأكبر منها على قيمة رأس المال الذي يملكه، إذ كلما كان رأس المال كبيرا انخفضت المخاطر الائتمانية، فأرأس المال العميل يمثل قوته المالية ويرتبط هذا العنصر بمصادر التمويل الذاتية أو الداخلية للمنشأة والتي تشمل كل من رأس المال المستثمر والاحتياطات المكونة والأرباح المحتجزة، حيث أنه لا بد أن يكون هناك تناسب بين مصادر التمويل للعميل وبين الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية.

● **الضمان:** يقصد بالضمان مجموعة الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف البنك كضمان مقابل الحصول على القرض، ولا يجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون، فهذا الأصيل سيصبح من حق المصرف في حالة عدم قدرة العميل على السداد، وقد يكون الضمان شخصا ذا كفاءة مالية وسمعة مؤهلة لكي تعتمد عليه إدارة الائتمان في ضمان تسديد الائتمان، كما يمكن أن يكون الضمان مملوكا لشخص آخر يوافق أن يكون ضامنا للعميل. وعموما فإن هناك العديد من الآراء تتفق على أن الضمان لا يمثل الأسبقية الأولى في اتخاذ القرار الائتماني، أي عدم جواز منح القروض بمجرد توفر ضمانات كافية، إنما الضمان بصفة عامة تفرضه مبررات موضوعية ومنطقية تعكسها دراسة طلب القرض.

● **الظروف المحيطة:** يجب على المانح للائتمان أن يدرس مدى تأثير الظروف العامة والخاصة المحيطة بالعمل طالب الائتمان على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله، ويقصد بالظروف العامة المناخ الاقتصادي العام في المجتمع، وكذلك الاطار التشريعي والقانوني الذي تعمل المنشأة في إطاره خاصة ما يتصل بالتشريعات النقدية والجمركية والتشريعات الخاصة بتنظيم أنشطة التجارة الخارجية استيرادا وتصديرا، حيث تؤثر هذه الظروف العامة على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، أما الظروف الخاصة فهي ترتبط بالنشاط

الخاص الذي يمارسه العميل، مثل الحصة السوقية لمنتجات المشروع أو خدماته التي يقدمها، شكل المنافسة، دورة حياة المنتج أو الخدمة التي يقدمها العميل، موقع المشروع من دورة حياته بمعنى هل هو في مرحلة التقديم أو الولادة، أو في مرحلة النمو، أو في مرحلة الاستقرار، أو في مرحلة الانحدار.

2-3-4: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني: هناك مجموعة عوامل مترابطة ومتكاملة تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني في أي بنك وهي¹:

-العوامل الخاصة بالعميل: تقوم هذه العوامل على: الشخصية؛ رأس المال؛ القدرة على إدارة نشاطه والوفاء بالالتزامات؛ الضمانات المقدمة؛ الظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل؛ تقييم مدى التزام العميل للحصول على الائتمان المطلوب؛ وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية التي يمكن أن يتعرض لها البنك عند منح الائتمان فعملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخاذ قرار ائتماني سليم.

- العوامل الخاصة بالبنك: وتشمل على العوامل التالية:

- درجة السيولة التي يتمتع بها البنك وقدرته على توظيفها؛

- نوع الاستراتيجية التي يتبناها البنك في اتخاذ قراراته الائتمانية فيما يتعلق بمنح الائتمان من عدمه؛

- الهدف العام الذي يسعى البنك إلى تحقيقه خلال المرحلة القادمة التي تلي عملية منح الائتمان؛

- القدرات التي يمتلكها المصرف وخاصة الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي والتكنولوجيا المطبقة وما يمتلكه البنك من تجهيزات الكترونية حديثة.

-العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني: ويمكن حصر هذه العوامل فيما يلي:

- الغرض من عملية التسهيل في منح الائتمان؛

- المدة الزمنية التي يستغرقها القرض أو التسهيل؛

- مصدر السداد الذي سيقوم العميل المقترض بسداد البلغ منه؛

طريقة السداد المتبعة، أي هل سيتم سداد القرض أو التسهيل دفعة واحدة، أم سيتم سداده على أقساط دورية وذلك بما يتناسب مع طبيعة نشاط العميل ومع إيراداته وموارده الذاتية وتدفقاته الداخلة؛

¹- نَجْد مطر، " الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني"، دار وائل للنشر، الأردن، 2003، ص 353.

- نوع التسهيل المطلوب وهل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض في البنك أم يتعارض معها؛
- مبلغ القرض أو التسهيل فكلما زاد المبلغ عن حد معين كان البنك أكثر حرصاً في الدراسات التي يجريها إذ يؤثر عدم سداد القروض بمبالغ ضخمة على سلامة المركز المالي للبنك.

تسعى السلطات النقدية عند أداء وظيفتها الرقابية للتأكد من أن المنظمات البنكية، سواء كانت مملوكة للدولة أو خاصة أو فروعاً لبنوك أجنبية تتقيد في أعمالها بأحكام البنك المركزي وقرارات مجلس إدارته وكذا التوجيهات والتعاليم المبلغة إليها من الأجهزة المختصة في البنك المركزي¹.

وتعتمد فعالية الرقابة المصرفية على مدى كفاءة تطبيق النظام عملياً، وهذا بدوره يعتمد إلى حد كبير على نوعية الرقابة والاشراف، ولا شك أن ذلك يتطلب بناء قدرات ومهارات إشرافية كفأه. وفي هذا الإطار تحرص البنوك المركزية عامة على تهيئة المناخ المناسب للنشاط المصرفي وتعزيز الإطار الرقابي وتدعيم إمكانيته من خلال توفير مجموعة من الأسس أهمها:

- تطوير قواعد الرقابة بما يسمح بتقوية الوحدات المصرفية فيها، بإصدار اللوائح والتوجيهات المصرفية بما يتفق مع المعايير والممارسات الدولية؛
- مراجعة السياسات الائتمانية داخل كل بنك بهدف علاج القصور فيها وكذا التأكد من تطبيق ضوابطها بالنظر إلى مدى مساهمتها في تدعيم الرقابة؛
- التدقيق في اختيار مراقبي الحسابات المكلفين بمراجعة ميزانيات البنوك ووضع برامج فعلية للتفتيش والرقابة على أعمال البنوك التجارية تتضمن مراجعة الحسابات والقرارات والمعاملات وإعداد تقارير عن وحدات الجهاز المصرفي لتحديد مدى كفاية المخصصات ونظم الرقابة الداخلية، مما يساعد في تحديد أخطاء البنوك؛
- العمل على زيادة فاعلية جهاز الرقابة كما وكيفا مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تناسب عدد العاملين بجهاز الرقابة وخبرتهم مع حجم العمل وحجم الجهاز المصرفي؛
- تقوية الدور الرقابي لمجالس إدارة البنوك من خلال مناقشة تقارير جهاز الرقابة بالبنك المركزي مع مجالس الإدارة وتفعيل دور أعضاء هذه المجالس غير التنفيذيين في المراجعة والتفتيش على وحدات البنك التجاري.

ثانياً: آليات البنك المركزي في ضبط السيولة البنكية

¹ - جمال حميدات الجمل، "تشريعات مالية ومصرفية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، اليمن، 2002، ص 17.

يستعمل البنك المركزي عدة آليات وأدوات للتحكم في السيولة النقدية ويتم ذلك من طرف البنوك المركزية والتي تحتكر على عملية الإصدار النقدي بالإضافة إلى البنوك التجارية، كما تتدخل الخزينة العمومية في عملية خلق وإنشاء النقود.

1. البنك المركزي وإصدار النقود

مع بداية القرن الواحد والعشرين بدأت الحاجة لدور البنوك المركزية في إدارة الكتلة النقدية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي، وفي الثلاثينات من هذا القرن وتحت تأثير الكساد وصلت التيارات الفكرية الاقتصادية إلى إبراز مكانة السياسة النقدية من السياسة الاقتصادية " واعتبار البنك المركزي المسؤول عن تنفيذ السياسة النقدية"، وبناء على ذلك أصبحت البنوك المركزية تحتكر مسؤولية إصدار النقود القانونية، وقد كانت هذه الوظيفة الأولى من نوعها للبنوك المركزية وقد أطلق عليها في بادئ الأمر مصارف الإصدار.

1-1. عملية الإصدار النقدي: تقوم البنوك المركزية بعملية الإصدار النقدي على حالتين¹.

– **الحالة الأولى:** تتمثل في حصول البنك المركزي على أموال حقيقية، أو شبه نقدية أو نقدية من نوع مغاير، تمثل جميعها التزامات من قبل أشخاص اقتصادية معينة (الدولة – دولة أجنبية – مشروعات صناعية وتجارية)، يستند عليها البنك المركزي لمواجهة عملياته، خاصة ما يتعلق منها بتغطية الالتزامات بإصدار أوراق النقد التي تعتبر لازمة لإمكانية تداول وتوزيع الناتج القومي.

– **الحالة الثانية:** وهو البنكنوت المصدر أو التزامات البنك المركزي، وتعبّر عن إمكانية التداول اللازمة للاقتصاد القومي.

وقد كانت الأسباب الرئيسية لحصر إصدار الأوراق النقدية في جميع البلدان تقريبا لدى البنك المركزي تتمثل في²:

- إعطاء العملة قبولاً عاماً وبقوة القانون؛
- تأمين رقابة حكومية فعالة على العملة المتداولة وحمايتها من عملية الغش والتزوير؛
- تمكن البنك المركزي من رقابة البنوك التجارية، خاصة في مجال منح الائتمان؛
- تمكن السلطة النقدية من وضع وتنفيذ السياسة النقدية والحفاظ على سعر صرف العملة.

ويُلجأ البنك المركزي إلى إصدار النقود المركزية القانونية في حالتين³:

¹ - زكريا الدوري، يسري السمرائي، " البنوك المركزية والسياسة النقدية"، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن 2006، ص ص 112-114.

² - نفس المرجع، ص 119.

³ - محمد عزة غزلان، " اقتصاديات النقود والمصارف"، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 2002، ص 266.

-الحالة الأولى: يصدر البنك المركزي نقودا دون حاجة البنوك إلى سيولة، أي نقود مركزية غير مقترضة في حالات:

- العجز في نفقات الدولة (نفقات الاستثمار والتشغيل)، وذلك عن طريق سلف مباشرة للخزينة العامة أو عن طريق شراء سندات الدولة من البنك المركزي؛
- عند وجود فائض في ميزان المدفوعات وفائض في الميزان التجاري.

- الحالة الثانية: يصدر البنك المركزي نقودا من أجل سد أو تلبية حاجة البنوك من السيولة، وتلجأ البنوك إلى ذلك بإعادة خصم سنداها أو إلى السوق النقدي وهنا يفرضها البنك المركزي بشروط معينة.

1-2. حدود عملية الإصدار النقدي: يعتبر تعادل الإمكانيات النقدية (الأصول) مع وحدات النقد المتداولة (الخصوم) في ميزانية البنك المركزي أساسا في كل عملية إصدار، والهدف من ذلك تحقيق التوازن بين الإنتاج الحقيقي وتداول هذا الإنتاج بواسطة النقود في الاقتصاد، وإذا كان هذا التوازن يتحقق حساسيا دائما، فإن التعادل الحسابي لا يعني بالضرورة تحقق التعادل الحقيقي بين قدرات الإنتاج الوطني ممثلة في الناتج الوطني وبين أدوات الدفع النقدية ممثلة في أوراق البنكنوت¹.

ومقدرة البنك المركزي على إصدار النقود القانونية غير محددة عمليا، إلا بقدر تصور المهيمين على الاقتصاد الوطني وتنبؤاتهم الخاصة بالإنتاج والسياسة النقدية والائتمانية التي يضعونها لتحقيق أهداف معينة، وأشكال الأصول التي يجب أن تتوفر في غطاء الإصدار محددة بنص القانون، لكن غالبا ما يكون هذا التحديد بطريقة متسعة تعطي مجالا كبيرا للخيار، مع أن الحصول على الأصول المغطية للإصدار ترتبط بالقدرة الحقيقية للجهاز الإنتاجي، وتتضح خطورة عدم التوازن الحقيقي بين القدرة الإنتاجية للجهاز الاقتصادي وكمية أدوات الدفع بالنظر إلى الطبيعة القانونية والشرعية للنقود، لذلك فالهدف الأساسي لعملية الإصدار هو المحافظة على قيمة النقود، أي ربط كمية النقود بحاجة المعاملات وقدرة الجهاز الإنتاجي، من أجل استقرار وثبات الأسعار والمحافظة على القدرة الشرائية وحقوق حائزي الوحدات النقدية، وأن الحل الأمثل لتحقيق التوازن يتمثل في تحديد أهداف معينة، طويلة الأجل للسياسة الاقتصادية، واتباع سياسة نقدية متطورة لتحقيق هذه الأهداف باستخدام الوسائل العلمية للقياس والتنبؤ لمعرفة مدى التناسب بين كمية وسائل الدفع وحجم الإنتاج الحقيقي.

1-3. آلية خلق النقود من طرف البنوك التجارية: تنفرد البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات المالية بقدرتها الفائقة في خلق الائتمان، أي أنها تنفرد بتزويد الاقتصاد بنوع من النقود تمثل الشكل الثاني من وسائل الدفع التي يمكن إدخاله في حيز الرصيد النقدي في اقتصاد ما، والتي تستخدم لإنجاز المعاملات المختلفة فتقوم بخلق نقود

¹ - Khan Moshin S, "Current issues in the design and conduct of monetary policy", IMF working paper, no, 03/56, IMF, Washington, March 2003, p03.

الفصل الأول: المرتكزات النظرية للتطور النقدي

كتابية تظهر من خلال التسجيلات المحاسبية للودائع والقروض، وهي في ذلك تعكس تداول الأموال باستعمال الشيكات، لا تداولها حقيقة¹.

وتنشأ عملية خلق الائتمان عن قاعدة أساسية مفادها أن أصحاب الودائع الجارية، لن يتقدموا في وقت واحد لسحب ما أودعوه في البنك التجاري، حتى وإن تقدم المودعين بسحب ودايعهم فأن هناك دائما ودايع جديدة يقدمها مودعين جدد مما يجعل رصيد الودائع الجارية في البنك التجاري يتسم بنوع من الثبات النسبي، مما يعطي للبنك التجاري قدرة على خلق ائتمان جديد، وعليه فإن عملية خلق الائتمان تنشأ من ثبات النسبة مسحوبات المودعين وإيداعات مودعين جدد لذا لا بد من التأكد على أن هذه القدرة ليست مطلقة بل مقيدة بمجموعة من الافتراضات تتمثل في:

الوعي المصرفي لدى الأفراد؛

احتفاظ البنوك التجارية باحتياطات نقدية إجبارية؛

عدم وجود تسرب نقدي خارج النظام المصرفي؛

افتراض أن البنوك داخل الاقتصاد تعمل كمصرف واحد ضمن فروع متعددة في البلاد؛

توفر الرغبة لدى البنوك التجارية في إقراض ما لديها من أموال تزيد عن مقدار الاحتياطي النقدي المحتفظ

به.

فعملية خلق الائتمان تعتبر عملية مهمة جدا للاقتصاد فمن خلالها يمد الاقتصاد بنوعين من النقود لإتمام المعاملات²:

- النقود القانونية التي ينفرد بها البنك المركزي (العملة الورقية والمعدنية)؛
- النقود المشتقة والتي تنشأ من عملية خلق الائتمان التي تنفرد بها البنوك التجارية.

وإذا افترضنا البنك التجاري يحتفظ بكل الودائع التي يتلقاها في شكل احتياطي نقدي، فإن البنك التجاري لن يتمكن من خلق أي وديعة جديدة، لذلك فإن عملية خلف النقود من طرف البنوك التجارية تكون في حالة احتفاظها باحتياطي نقدي جزئي، ويكون ذلك وفق مضاعف القرض أو الائتمان. وتتوقف قدرة البنوك التجارية على خلق النقود على عدة اعتبارات أهمها³:

¹- طاهر لطرش، مرجع سابق، ص 45.

²- طارق مجد خليل، "اقتصاديات النقود والبنوك"، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك 2008، ص 84.

³- عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص: 100-110.

- ❖ نسبة الاحتياطي القانوني ونسبة التسرب النقدي، أي درجة تفضيل الجمهور لحيازة الأوراق النقدية، فإذا افترضنا أن بنكا تجاريا تحصل على ودیعة من شخص وكانت نسبة الاحتياطي القانوني 20% فإن البنك يمكنه أن يقرض ما يزيد عن تغطية الاحتياطي القانوني؛
- ❖ أما في حالة وجود تسرب نقدي فتتبع نفس الخطوات غير أننا نقوم بطرح نسبة التسرب النقدي من مبلغ الودائع في كل مرحلة.

1-4. تدخل الخزينة العامة في خلق النقود: يمكن للخزينة العامة التدخل في خلق النقود من خلال الحسابات الجارية التي تفتح لديها، أو من خلال الحسابات الجارية المفتوحة في المراكز البريدية، لكونها تودع في حساب خاص لدى الخزينة العامة.

وتعد عملية خلق النقود من طرف الخزينة العامة عملية معقدة، إذ هناك سقف لا يمكن تجاوزه بالنسبة للقروض التي تتلقها من البنك المركزي، سواء من حيث مبلغها أو مدتها ولكي تحصل الخزينة العامة على نقود فإنها تلجأ إلى الاقتراض من البنك المركزي عن طريق تسبيقاتها لها وشراء سندات من قبله، أو تلجأ للاقتراض من البنوك التجارية، لكن رغم أن قدرة الخزينة العامة على خلق النقود محدودة إلا أنها بدأت تتجه نحو الزيادة تدريجيا لوجوب تغطية عجز الميزانية عن طريق مصادر مختلفة.

2. أدوات التحكم في عرض النقود

تعتمد البنوك المركزية في إدارة شؤون النقد والقرض على وسائل متعددة تتمثل في الوسائل الكمية التي يتم من خلالها التأثير على الائتمان المصرفي داخل الاقتصاد، وأخرى نوعية والتي تهتم بنوع الائتمان الموجه نحو القطاعات المرغوبة ضمن برامج التنمية، ويمكن توضيح هذه الوسائل فيما يلي:

1-2. الأدوات الكمية: يقصد بها تلك الأدوات التي تمكن البنك المركزي من التأثير في الحجم الكلي للمعروض النقدي دون التمييز بين مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي وتمثل هذه الأدوات في:

1-1-2. سعر إعادة الخصم: هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق المالية للبنوك التجارية، ويمكن تغيير سعر إعادة الخصم من قبل البنك المركزي الذي يعتبر وسيلة ضمن الوسائل الأخرى التي يستطيع من خلالها أن يتحكم في حجم الائتمان وتحديد الطلب الكلي عليه، وتتوقف فاعلية أداة تغيير سعر إعادة الخصم على الظروف الأتية:

- مدى اتساع السوق النقدية؛
- مدى أهمية سعر الفائدة بالنسبة للنفقات الكلية في العمليات الصناعية والتجارية أو غيرها من أنواع النشاط الاقتصادي الذي يستخدم ائتمان البنوك في تمويله؛

- حالة النشاط الاقتصادي بوجه عام وأنواع النشاطات التي تمولها البنوك بوجه خاص؛
- مدى اعتماد البنوك التجارية على البنك المركزي في الحصول على موارد نقدية، فإذا كانت البنوك التجارية لديها فائض في الأرصدة النقدية فإن هذه السياسة تصبح ضئيلة الأثر.

وفي الجزائر تعتبر عملية إعادة الخصم الأداة الأكثر استعمالاً لإعادة تمويل البنوك والوسيلة الأكثر أهمية لتدخل بنك الجزائر لإدارة السياسة الائتمانية، خاصة أن ذلك يتوافق مع هدف السلطة النقدية في الحد من اللجوء إلى الإصدار النقدي. وتشرح النصوص القانونية المتعلقة بالنقد والقرض المواضيع التي تتم عليها عملية إعادة الخصم في النقاط التالية:

- سندات تجارية مضمونة من قبل الجزائر أو من الخارج تتعلق بعمليات تبادل حقيقي للسلع والخدمات؛
- سندات قرض قصيرة الأجل لمدة أقصاها ستة أشهر ويمكن تجديده هذه العملية على ألا تتعدى مجمل المهلة التي يحددها البنك المركزي باثنا عشرة شهراً؛
- سندات عمومية لا تتعدى الفترة المتبقية لاستحقاقها ثلاثة أشهر.

2-1-2. عمليات السوق المفتوحة: يقصد بعمليات السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بشراء وبيع السندات الحكومية في السوق المالي للتأثير على حجم النقد المتداول وعرض النقود بهدف تقليص أو زيادة قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان المصرفي حسب الحالة الاقتصادية السائدة في البلاد.

ففي حالة الركود الاقتصادي يقوم البنك المركزي بشراء السندات الحكومية لزيادة النقد المتداول ومن ثم قدرة البنوك التجارية على خلق منح الائتمان لغرض زيادة حجم الاستثمار ومن ثم زيادة معدل التوظيف وبالتالي زيادة الدخل القومي ، أما في الأوقات التي يعاني فيها الاقتصاد من معدلات تضخم مرتفعة فإن البنك المركزي يقوم ببيع السندات الحكومية وأذونات الخزينة للبنوك التجارية فيؤدي ذلك إلى انخفاض المعروض النقدي المتداول، ومن ثم تنخفض قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي وتنخفض مستويات الأسعار. وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعاً واستعمالاً خاصة في الدول المتقدمة¹، وهي أكثر الأدوات نجاعة وفعالية في التأثير على حجم المعروض النقدي.

2-1-3. الاحتياطي النقدي القانوني: يقصد به إلزام البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحالية على شكل رصيد دائم لدى البنك المركزي ولا تتقاضى مقابله أية فوائد وتمثل الحد الأدنى للاحتياطي الواجب الاحتفاظ به، أي أن البنوك التجارية تقوم بتجميد جزء من الودائع على شكل احتياطي سائل لدى البنك

¹- عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 91.

المركزي، وأعطت الكثير من الدول السلطات النقدية الحرية في تغيير نسبة الاحتياطي واستخدامها كأسلوب لمراقبة وتوجيه الائتمان¹.

ففي أوقات الركود والكساد يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاحتياطات المتوفرة لدى البنوك التجارية وبالتالي تزيد قدرتها على منح الائتمان، أما إذا كان هناك ضغط تضخمية في النشاط الاقتصادي نتيجة الإفراط في خلق النقود فإن البنك المركزي يلجأ إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني لتخفيض احتياطات البنوك التجارية وبالتالي كبح قدرتها على منح الائتمان (قلة السيولة) مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار².

2-2. الأدوات النوعية (الكيفية): يقصد بها تلك الأساليب المباشرة التي يستخدمها البنك المركزي للتحكم في أنواع معينة من القروض وتنظيم الانفاق، كما تتدخل السياسة النقدية في قطاعات معينة والتي تعاني من عدم الاستقرار أو بعض الصعوبات، كما تستخدم للتأثير على نوعية الائتمان وتوجيهه لتحقيق أغراض اقتصادية معينة ومن أهم هذه الأدوات ما يلي:

2-2-1. سياسة تأطير القرض: وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بهدف الحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان بشكل مباشر وذلك عن طريق فرض سقف أعلى للقروض الممنوحة ولا يمكن لأي بنك تجاوزه بهدف الحد من خلق نقود الودائع، وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات، ويقوم البنك المركزي بتطبيق هذه السياسة في حالة حدوث تضخم بهدف توجيه منح الائتمان، حيث يمنح الائتمان للقطاعات ذات الأولوية والتي لم تتسبب في أحداث التضخم ويقيد الائتمان عن القطاعات التي تكون سببا في إحداث التضخم.

2-2-2. النسبة الدنيا للسيولة: يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا على شكل سيولة، وهذا لحوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الاقتراض من قبل البنوك التجارية بسبب أصولها المرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية، وبذلك يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاع الاقتصادي.

2-2-3. الودائع المشروطة من أجل الاستيراد: يدفع هذا الأسلوب المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات بصورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة.

¹ علي صاري، " أثر تغيرات عرض النقود على الأداء الاقتصادي مع دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2014-1991)", أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة لويسيانا علي -البليدة- الجزائر، 2014-2015، ص 213.

² مصطفى سليمان، حسام داود، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار الميسرة، الأردن 2000، ص 244.

2-2-4. سياسة التأثير والإقناع الأدبي: يلجأ البنك المركزي إلى أسلوب التباحث والحديث المقنع مع البنوك التجارية فيما يخص السياسة والهدف الذي يريد تحقيقه في مجال منح الائتمان، ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك التجارية والبنك المركزي.

وتتوقف فعالية ونجاعة هذه الطريقة على خبرة ومكانة البنك المركزي ومدى تقبل البنوك التجارية التعامل معه وثقتها في إجراءاته، ومدى قدرة البنك المركزي على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها وإتباع سياسة مستقلة في إدارة شؤون التمويل، لذا نجد أن هذه الوسيلة قد حققت أهدافها في الدول المتقدمة دون الدول المتخلفة حديثة العهد بالنظم المصرفية.

3. فعالية أدوات السياسة النقدية

3-1. فعالية الأدوات المباشرة: قد يتسبب استخدام هذه الأدوات في اضرار بعض القطاعات باعتبارها أدوات تمييزية، فقد تؤدي إلى خفض المنافسة المصرفية، كما أن تطبيق السقوف الائتمانية يؤدي إلى إغفال التغيرات الموسمية التي يمكن أن تحدث في بعض القطاعات، كما أن سياسة تأطير الائتمان قد تدفع البعض إلى الاقتراض من الخارج، وعموما فإن استعمال هذه الأدوات قد يضر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من غيرها، لأن المؤسسات الكبيرة ذات قدرة عالية على التمويل الذاتي، كما تؤدي إلى عدم الكفاءة في تخصيص الموارد نظرا للسياسة التمييزية، مع أنه لا توجد ضمانات كافية بتخصيص التسهيلات الائتمانية المقدمة بصفة تمييزية لأغراض المحددة لها.

3-2. فعالية الأدوات غير المباشرة: تعد أداة معدل الاحتياطي القانوني سهلة التطبيق والتحكم مقارنة مع غيرها من الأدوات غير المباشرة الأخرى، خاصة مع افتراض عدم وجود تسرب نقدي وموارد أخرى تتيح للبنوك التجارية الحصول على موارد نقدية دون اللجوء إلى البنك المركزي، غير أن تحرير حركة رؤوس الأموال وتكامل أسواقها قلل من فعاليتها في الدول المتقدمة.

أما معدل إعادة الخصم فإن فعاليته تكون أكثر في ظل سيادة قاعدة الذهب وفي أوقات التضخم، ويعد فريدمان من أشد المعارضين لاستعمال أداة معدل إعادة الخصم خاصة في ظل تنوع مصادر التمويل والتخلي عن قاعدة الذهب وزيادة حرية تدفق رؤوس الأموال¹، أما عمليات السوق المفتوحة ورغم أنها أداة مرنة في إحداث أي

¹ ولد حني بننه، "دور البنك المركزي في مراقبة الكتلة النقدية، دراسة حالة موريطانيا خلال الفترة 1984-1998"، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2002، ص 51.

تغيير في القاعدة النقدية أو الاحتياطات، إلا أن نجاحها يتوقف على مدى تنظيم وتطور الجهاز المصرفي ومدى احتفاظ البنوك التجارية بمستويات من السيولة مستقرة نسبياً، وهو ما يجعل فعاليتها أقل في الدول النامية¹.

المبحث الثاني: الإطار النظري لظاهرة التضخم

يعتبر التضخم ظاهرة اقتصادية تخضع لمقاييس علمية، حيث بدأ الاهتمام بهذه الظاهرة بشكل كبير بعد التوسع في استعمال النقود الورقية في أمريكا وفرنسا خلال القرن 19م، حيث كان يتعرض العالم من حين لآخر لموجات تضخمية خصوصاً بعد الاكتشافات الحديثة لمناجم الذهب عبر مختلف أنحاء العالم. وعليه سنحاول في هذا المبحث الامام بمختلف جوانب التضخم.

المطلب الأول: ماهية التضخم

نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف التضخم والأسباب الأساسية التي تؤدي إلى إحداث التضخم وأنواعه.

أولاً: تعريف التضخم

ظهرت مجموعة من التعاريف في الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى وكان مجملها يركز على الزيادة في المعروض النقدي، وذلك لارتباط كافة حالات التضخم بالتوسع في الإصدار النقدي فيعرف "التضخم بأنه الزيادة في كمية النقود والتي تؤدي بصورة حتمية إلى الارتفاع في مستوى العام للأسعار، وأنه كمية كبيرة في النقد تطارد كمية قليلة من السلع والخدمات"².

كما عرف على أنه "الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار لدولة ما"³، وأنه "الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد"⁴، وقد عرف أيضاً على أنه الحالة التي تصبح فيها الزيادات في الدخل النقدي أكبر من الزيادات الحاصلة في كمية الإنتاج المحققة بواسطة عناصر الإنتاج⁵، كما ينظر له على أنه "حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي الناتجة من فائض للطلب النقدي عن قدرة العرض خلال فترة معينة"⁶.

¹ - Stone Mark, "Inflation Targeting Life", IMF working paper, no.03/ 12, IMF, Washington 2003, p15.

² - السعيد فرحات جمعة، "الأداء المالي لمنظمات الأعمال - التحديات الراهنة"، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000، ص 357.

³ خالد الواصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، "مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان طبعة 11، 2014، ص 249.

⁴ - البكري أنيس، صافي وليد، "النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 197.

⁵ - عزت قناوي، "أساسيات النقود والبنوك"، دار العلم للنشر والتوزيع بالفيوم، القاهرة، 2005، ص 62.

⁶ - مجدي عبد الفتاح سليمان، "علاج التضخم والركود الاقتصادي في الاسلام"، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002، ص 37.

وحسب نظرية الدخل والانفاق فإن التضخم هو "كل زيادة في معدل الانفاق والدخل مع بقاء كمية السلع والخدمات ثابتة، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية وحدوث العكس عند انخفاض في الانفاق النقدي"، كما تم تعريف التضخم وفقا لنظرية العرض والطلب على أن "زيادة الطلب عن العرض يؤدي إلى ارتفاع الأسعار"¹.

وقد اعتبر العالم الاقتصادي "أباليرنز" أن ارتفاع الأسعار المفاجئ هو الذي يسبب الضغوط التضخمية وليس السعر المتوقع، كما أن هناك من اشترط أن يكون المستوى العام للأسعار هو المقصود بالأسعار المرتفعة بحيث يشمل أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج، فأصحاب هذه النظرية بنوا تحليلهم لمفهوم التضخم على نظرية الأسعار وتغيراتها بحيث أنه لو زاد الطلب النقدي على العرض السلعي عند ثمن معين فإن الأسعار ستميل إلى الارتفاع، إلا أن هذه النظرية لم تسلم من الانتقادات الموجهة إليها كافتقارها إلى الوضوح في تفسيراتها لنشوء الظواهر التضخمية وتحليلها للمقصود من كلمة التضخم.

كما عرفه "روبنس" بأنه ارتفاع غير منتظم للأسعار، ويعرفه "مارشال" بأنه ارتفاع الأسعار، ويعرفه "فلامان" بأنه حركة الارتفاع العام للأسعار.

وبناء على التعاريف السابقة يمكن استنتاج بأن التضخم يعبر عن الحركة التصاعدية الذاتية والمتواصلة في المستوى العام للأسعار والانخفاض في القدرة الشرائية لوحدة النقد الناجمة عن اختلال التوازن بين كمية النقد المتداول وكمية الإنتاج من السلع والخدمات في الاقتصاد خلال فترة معينة.

ثانيا: أسباب التضخم

1- الزيادة في الطلب الكلي: إن الزيادة المفرطة في الطلب الكلي عن العرض الكلي للسلع والخدمات من شأنه أن يؤدي إلى ضغوط تضخمية حيث أن هذا الإفراط في الطلب الكلي للسلع والخدمات يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، حيث ينصرف طلب الإنفاق الكلي على الاستهلاك والاستثمار²، مما يتولد عنه زيادة الإنفاق العام بدرجة أكبر من إيرادات الدولة إلى فتضطر الدولة إلى إصدار كميات من النقود لسد العجز في الميزانية، مما يؤدي إلى زيادة الدخل النقدي للأفراد دون أن يقابل ذلك الزيادة في الإنتاج من الأفراد الذين تحصلوا على هذه الأرصدة النقدية، مما ينتج عنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار، ومن بين الأسباب الحقيقية التي أدت إلى زيادة الطلب الكلي والعوامل الدافعة إلى ارتفاع الأسعار نذكر منها:

- زيادة الانفاق الاستهلاكي والاستثماري؛

¹- غازي حسين عناية، "التضخم المالي"، شباب الجامعة الإسكندرية، 2004، ص 13.

²- زينب حسين عوض الله، "اقتصاديات النقود والمال"، الدار الجامعية الإسكندرية، 1994، ص ص 647-648.

- قصور البنوك في تحقيق رغبات الأفراد في الادخار؛
- العجز في الميزانية؛
- ارتفاع في معدلات الأجور.

ولمعالجة هذا النوع من التضخم تستخدم أدوات السياسة النقدية والمالية من أجل إحداث حالة انكماشية، كما يمكن للدولة سد العجز في الميزانية، من خلال اصدار السندات أو زيادة الضرائب أو الحد من القدرة الائتمانية للبنوك التجارية¹.

2- الزيادة في العرض الكلي: إن النظريات التي تركز على جانب الطلب لم تكفي لتفسير ظاهرة التضخم تفسيراً كاملاً، لذلك فقد رافق تطورها تطوراً مماثلاً في نظرية العرض، حيث أن هذا الأخير من شأنه أن يحدث ضغوطاً تضخمية ويعود هذا الانخفاض في جانب العرض إلى سياسة الانفاق العمومي وفائض النقد المتداول لتحقيق البرامج، والأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي خططتها الحكومة كما يعود هذا الاختلال إلى النقص في الثروة الإنتاجية التي يمكن للجهاز الإنتاجي توفيرها عند مستوى التشغيل التام ويرجع هذا النقص إلى عدم كفاية الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته، وقد يرجع ضعف الجهاز الإنتاجي إلى عدة أسباب نذكر منها:

- تحقيق مرحلة الاستخدام الكامل؛
- عدم كفاية الجهاز الإنتاجي؛
- النقص في العناصر الإنتاجية؛
- النقص في رأس المال العيني.

كما نشير إلى أن هناك عدة عوامل أساسية أخرى تؤثر على العرض منها عجز المشاريع على التوسع لأسباب تقنية، أو بسبب حدوث الطوارئ من شأنها تعطيل العملية الإنتاجية كالحرب، والانخفاض في احتياطي العملة الأجنبية إذا كانت تابعة من حيث المواد الأولية.

3- ارتفاع تكاليف الإنتاج: يحدث عادة ضغوط تضخمية ناتجة عن زيادة التكاليف الإنتاجية، خاصة مما يطرأ لعنصر العمل، الذي يكون ممثلاً لتكلفة متزايدة حسب آراء الاقتصاديين الرأسماليين.

إن الزيادة في نفقات العمال تترجم في أغلب الأحيان إلى زيادة في معدلات الأجور وهذا بسبب مطالبة العمال بزيادة الأجور كما أنه لا يمكن رد جميع التأثيرات إلى ارتفاع معدلات الأجور حيث أن التضخم بالتكاليف يرتبط بعدة عوامل أخرى نذكر منها²:

¹ - عبد الناصر العابدي وآخرون، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، ط 1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 136.

² - مصطفى رشدي شيحة، "الاقتصاد النقدي المصرفي"، دار الجامعة، بيروت، 1981، ص 594.

- التضخم يسبب ارتفاع أسعار السلع والمواد الأولية التي تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج لسلع معينة وبالتالي ارتفاع أسعارها؛
- ارتفاع أسعار الواردات حيث أنه إذا كانت السلع والخدمات المستوردة من الخارج داخلة في عملية الإنتاج المحلي فإن تكلفة الإنتاج تزيد وبالتالي ينخفض العرض محليا وهذا يؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار.
- ارتفاع أسعار الفائدة حيث يعد سعر الفائدة عن الأموال المقترضة أحد عناصر تكاليف الإنتاج، وبالتالي فإن التقلبات التي تطرأ على هذا الأخير لها تأثير على سعر المنتج وفقا للأهمية النسبية لهذا العنصر في هيكل التكاليف.
- زيادة حجم الأرباح التي يحصل عليها رجال الأعمال من خلال توسيع الفجوة بين سعر البيع للوحدات المنتجة وتكاليف الإنتاج.

4- استيراد معظم السلع والخدمات من الخارج: يظهر هذا بوضوح في الاقتصاديات الصغيرة والمفتحة على الاقتصاديات الأخرى، والتي تستورد معظم احتياجاتها من السلع والخدمات من الخارج، لذلك يسمى هذا النوع بالتضخم المستورد، ويعرف على أنه الارتفاع المستمر والمتسارع في أسعار السلع والخدمات المستوردة من الخارج، مما ينعكس على أسعار بيعها في الأسواق المحلية، أي أن هذه الدول تستورد التضخم كما هو موجود في العالم الخارجي، نظرا إلى أن الدول الصغيرة ذات الاقتصاديات المحدودة لا تستطيع التأثير في تحديد الأسعار، كما حدث بعد حرب 1973م، فبسبب ارتفاع أسعار السلع في الدول المتقدمة نتيجة ارتفاع أسعار النفط، ارتفعت أسعار هذه السلع في الدول المستوردة لها¹.

5- الهيكل الاقتصادي: ينظر أصحاب هذا المبدأ على أن التضخم ظاهرة تنطوي على اختلافات هيكلية اقتصادية واجتماعية، نابعة من طبيعة الاقتصاد المتخلف نفسه ومن تبعيته إلى الاقتصاد الرأسمالي ومن طبيعة التغيرات المصاحبة لعملية التنمية، أما العوامل النقدية تلعب دورا ثانويا فهي ليست إلا نتيجة لهذه الاختلافات. وتفسر الضغوط التضخمية بمجموعة من العوامل منها:

- **التخصص في إنتاج المواد الأولية:** إذ يترتب على هذا التخصص تعاظم قطاع الصادرات في الاقتصاد الوطني، حيث يصاحب حالة ارتفاع أسعار الواردات موجات تضخمية يصعب إيقافها نتيجة ارتفاع الدخل التي لا توجه إلى الادخار، بل توجه إلى الاستهلاك، ومنه زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية في الوقت الذي لا يستطيع العرض تلبية ذلك، كما أن انخفاض أسعار الصادرات من شأنه أن يحدث

¹ - هتهات سعيد، "دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر"، مذكره ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، 2005، ص 35.

آثار سلبية على الميزانية العامة نتيجة نقص حصيلة الضرائب على الصادرات، مما يدفع الحكومة إلى عملية الإصدار أو الاقتراض لسد عجز الميزانية، وبالتالي زيادة الضغوط التضخمية.

- **جمود النظام الضريبي:** حيث يترجم هذا الأمر بعدم نمو الحصيلة الضريبية بما يتناسب وحجم الانفاق اللازم لتحقيق معدلات التنمية المطلوبة مما ينتج عنه عجز في الموازنة العامة للدولة، وهو ما يسهم في زيادة عرض النقود في الاقتصاد الوطني بسبب لجوء الدولة إلى الجهاز المصرفي لتمويل هذا العجز.
- **طبيعة التنمية:** إذ ينتج التضخم الهيكلي هنا نتيجة عدم الانسجام بين معدلات نمو القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الأسعار في قطاعات معينة من الاقتصاد الوطني.
- **الهيكل السكاني:** حيث تؤدي الزيادة في عدد السكان بمعدل يفوق الزيادة في الموارد المتاحة للاستهلاك إلى ضغوط تضخمية نتيجة العلاقة الترابطية بين عدد السكان وحجم الطلب الكلي من جهة والموارد المتاحة للاستهلاك والعرض الكلي من جهة ثانية، حيث أن أي ضغوط تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي تترجم في شكل ضغوط تضخمية.

ثالثاً: أنواع التضخم: يمكن التمييز بين أنواع عدة للتضخم تبعا لعدد من المعايير نذكر منها:

1- دور الدولة في تحديد هيكل الأسعار

إذا كانت الدولة تشرف على تسعير المنتجات في الاقتصاد الوطني، فإننا لا نجد في أغلب الأحيان ارتفاعا جامحا في الأسعار، على الرغم من إمكان وجود ضغوط تضخمية في الاقتصاد، ويمكن التمييز بين نوعين من التضخم بناء على هذا المعيار:

1-1. التضخم المكبوت (الكامن): وهو نوع مستتر من التضخم لا ترتفع فيه الأسعار مع زيادة الطلب على السلع والخدمات في ضوء العرض المحدد منها، فقد لا يسمح للعوامل الاقتصادية أن تعمل بحرية في ظل سيطرة الدولة أو تدخلها في نظام التسعير الاجباري أو نظام التقنين من خلال البطاقات التموينية أو استخدام نظام التراخيص الحكومية، وقد تكون التدابير التي تتخذها الدولة عامة تشمل كافة أنواع السلع أو مقتصرة على بعضها كالسلع الغذائية أو الاستهلاكية الضرورية، ويؤدي استخدام هذا النظام من التسعير إلى تحقيق استقرار نقدي مؤقت ولكنه نادرا ما يمنع ارتفاع أسعار السلع، إذ غالبا ما يعبر التضخم المكبوت عن نفسه في ظهور السوق السوداء.

1-2. التضخم الظاهر (المكشوف): وفيه ترتفع الأسعار بصورة مستمرة ما لم يتحقق التوازن بين الطلب الكلي على السلع والخدمات والمعرض منها¹، وذلك عندما لا تتدخل السلطات الاقتصادية لتوقيف هذا الارتفاع في

¹ - نبيل الروبي، نظرية التضخم"، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 26.

المستوى العام للأسعار، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع مماثل في معدلات الأجور وتكاليف عوامل الإنتاج الأخرى.

2- حسب مدى حدة التضخم: وهنا يمكن التمييز بين عدة أنواع من التضخم:

2-1. التضخم الجامح (المفرط): يعتبر من أخطر أنواع التضخم وأكثره ضرراً بالاقتصاد الوطني، وهو عبارة عن ارتفاع حاد ومنتالي في الأسعار تصل فيها إلى حدود 50 أو 60% سنوياً وحتى أكثر من ذلك¹، حيث يؤدي إلى تضائل القيمة الشرائية لوحدة النقد بصورة مدمرة، مما يدفع الأفراد للتخلي عنها كمقياس للقيمة ووسيلة للمدفوعات الآجلة، وغالباً ما ينتهي هذا النوع من التضخم بالإطاحة بالنظام النقدي، حيث يهرب الأفراد من التعامل بالعملة الوطنية كوسيط في التبادل مما يؤدي إلى إحلال نظام نقدي جديد للعملة يعيد لها قوتها واستقرارها، وقد شهد العالم العديد من هذه التجارب، مثل ما حدث في ألمانيا عقب الحرب العالمية الأولى مما أدى إلى ارتفاع كبير في الأسعار والإطاحة فيما بعد بالنظام النقدي القائم واستبدال عملة جديدة مكان العملة القديمة، وعليه يمكن القول أن التضخم الجامح ينشأ نتيجة للتوسع غير الطبيعي في إصدار النقد نتيجة للتغير في التوقعات أو للنقص غير الطبيعي في عرض السلع والخدمات كما في حالات الحرب.

2-2. التضخم الدائم (الزاحف): وهو حركة تصاعدية للأسعار ترتفع فيه بمعدلات أقل من مستوى ارتفاعها في حالة التضخم الجامح، ويحدث هذا النوع حتى في الفترة التي يكون فيها الطلب الكلي معتدلاً²، وتكون الأسعار غير معجلة في الفترة القصيرة حيث يستمر ارتفاع الأسعار لفترة طويلة نسبياً³، كما تكون آثاره أقل خطورة نسبياً على الاقتصاد القومي ويسهل على السلطات النقدية التعامل مع هذا النوع من التضخم.

2-3. التضخم الماشي: عندما يكون الارتفاع المستمر للأسعار في حدود 5 إلى 10% سنوياً، يجب الحد منه لأنه يوجد نوع من الخطورة إذ تدخل حركة تزايد الأسعار في حلقة مفرغة قد تصل إلى معدلات كبيرة.

2-4. التضخم الراكض: في هذا النوع من التضخم تكون فيه نسبة ارتفاع الأسعار أكبر بكثير من التضخم الماشي مثل حالات التضخم التي واجهتها الهند في السنوات 1974، 1979 و1993م حيث ارتفعت الأسعار بنسب 26%، 25%، 19% على الترتيب.

¹ - ضياء مجيد الموسوي، "الاقتصاد النقدي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 215.

² - عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، "النقود والمصارف والأسواق المالية"، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص449.

³ - حسين بني هاني، "اقتصاديات النقود والبنوك"، دار الكندي، ط1، الأردن، 2003، ص167.

3- حسب طبيعة القطاع الاقتصادي: تتنوع الاتجاهات التضخمية بتنوع القطاعات الاقتصادية الموجودة، فالتضخم الذي يتفشى في سوق السلع يختلف عن الذي يتفشى في سوق عوامل الإنتاج لذلك يمكن تقسيمه إلى:

3-1 التضخم السلعي: وهو ذلك النوع من التضخم الذي يحدث في مجال السلع الاستهلاكية ويقود إلى أرباح قدرية (الفرق ما بين الأرباح العادية والأرباح المتحققة فعلا) في صناعات مواد الاستهلاك¹.

3-2. التضخم الرأسمالي: وهو التضخم الذي يحدث في مجال سلع الاستثمار وينتج عنه أرباح قدرية في صناعات إنتاج سلع التكوين الرأسمالي. ويجمع "كينز" ما بين نوعي التضخم السابقين فيما يسمى بالتضخم الربحي وهو التضخم الذي ينشأ نتيجة زيادة الاستثمار عن الادخار².

كما يشير "كينز" إلى نوعين من التضخم، التضخم الجزئي ويظهر قبل وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل كما في فترات الانتعاش³، ويظهر التضخم الكلي بعد وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، إذ تكون مرونة عرض عوامل الإنتاج مساوية للصفر، بحيث أن أي زيادة في كمية النقد ترفع معدلات الأسعار.

4- حسب طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية: نجد منها التضخم المستورد والتضخم المصدر.

4-1. التضخم المستورد: وهو التضخم الذي ينشأ بسبب تأثير العوامل الخارجية على المستوى العام للأسعار داخل الدولة.

4-2. التضخم المصدر: ينشأ نتيجة لتأثير حركة الأسعار الداخلية في دولة ما على الأسعار العالمية، ويظهر هذا النوع من التضخم بصورة واضحة في حالة الولايات المتحدة الأمريكية التي تصدر التضخم إلى كل دول العالم من خلال الدولار الأمريكي المستخدم كعملة عالمية، إذ تقوم الدولارات الأمريكية بمغادرة اقتصادها الوطني إلى دول العالم المختلفة طلبا للبضائع، وتبقى خارج الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن تكون قد قامت بإنعاش اقتصادها، لذلك تقوم الولايات المتحدة الأمريكية فيما بعد، بتأثير على كميات النقد المصدرة في الدول المتلقية للدولار، كون الدولار الأمريكي يستخدم كاحتياطي نقدي في معظم دول العالم.

5- حسب طبيعة مصدر الضغط التضخمي: يمكن تقسيم التضخم وفقا لهذا المعيار إلى نوعين:

5-1. تضخم ناتج عن الطلب: ينشأ هذا النوع من التضخم عندما يزداد الطلب المحلي على السلع والخدمات، بينما يكون عرض هذه السلع والخدمات محدودا، ويقود ذلك إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار، حيث يدفع

¹- غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص60.

²- فؤاد هشام عوض، " اقتصاديات النقود والتوازن النقدي"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1976. ص244.

³- مجدي عبد الفتاح سليمان، " علاج التضخم والركود الاقتصادي في الاسلام"، دار غريب القاهرة، 2002، ص 43.

العمال للمطالبة بزيادة أجورهم فترتفع نتيجة لذلك تكاليف الإنتاج وهذا ما يدخل التضخم في حركة حلزونية صاعدة. وبصورة عامة فإن التضخم الناتج عن الطلب يكون على ثلاثة أنواع¹:

- **التضخم الدائقي:** وهو التضخم الذي يبدأ دون زيادة سابقة في معدلات الأجور؛
- **التضخم المحفز:** هو التضخم الذي ينشأ عندما تكون الزيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات نتيجة زيادة سابقة في معدلات الأجور؛
- **التضخم المدعم:** تكون فيه زيادة الطلب ناجمة عن محاولة الدولة تخفيض معدلات البطالة، حيث تكون الزيادة في الطلب ناتجة عن:
 - عجز الإنتاج المحلي عن مواكبة زيادة الطلب المحلي وعدم القدرة على الاستيراد؛
 - التوسع في الائتمان المصرفي من أجل تحفيز الاستثمار.
 - زيادة الطلب الخارجي على المنتجات المحلية.

5-2. تضخم دفع التكاليف: ينشأ هذا النوع من التضخم عندما يكون ارتفاع المستوى العام للأسعار ناجما عن زيادة تكاليف الإنتاج وبصفة خاصة الأجور. وبشكل عام فإن تضخم دفع التكاليف يتكون من ثلاثة أنواع²:

- **النوع العدواني:** وهو يحدث في الصورة اندفاع عدواني للأجور دون زيادة سابقة في الطلب على السلع والخدمات؛
- **النوع الدفاعي:** يحدث عندما يحاول العمال زيادة أجورهم بسبب زيادة سابقة في الأسعار، محاولين بذلك الحفاظ على المستوى الحقيقي لأجورهم؛
- **النوع الإيجابي:** يحدث عندما تندفع الأجور استجابة للطلب الذي زاد على قوة العمل.

وبصورة عامة نلاحظ أن التضخم جذب الطلب وتضخم دفع التكاليف لا يمكن فصلهما عن بعضهما، إذ غالبا ما يكون أحدهما مقرونا بالآخر ومن الملاحظ أن تضخم دفع التكاليف يكون مشاهدا في الدول المتقدمة أكثر من مشاهدته في الدول النامية التي يظهر فيها تضخم جذب الطلب بصورة أكثر شيوعا.

6- الظروف الجغرافية والطبيعية: تؤدي بعض الظروف الطبيعية كالزلازل والبراكين، وانتشار الأوبئة إلى ظهور بعض الاتجاهات التضخمية في الاقتصاد والتي غالبا ما تتحول إلى تضخم، وكذلك الأمر في فترات الحروب، حيث يزداد الانفاق العام الحربي ويتناقص إنتاج السلع الاستهلاكية بسبب نقص الأيدي العاملة، كما ينخفض الاستيراد

¹- فؤاد مرسي، "التضخم والتنمية في الوطن العربي"، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1983، ص 31.

²- فؤاد مرسي، المرجع نفسه، ص 31.

بسبب عدم توفر العملات الأجنبية اللازمة لذلك. ويشهد الاقتصاد الرأسمالي العالمي تضخما يسمى بالتضخم الحركي، وهو يترافق مع الدورات الاقتصادية ويعتبر سمة من سمات النظام الاقتصادي العالمي.

المطلب الثاني: مقاييس ومؤشرات التضخم

إن أي محاولة لقياس ظاهرة التضخم تستند على المعايير التي تستخدمها العملية في إيجاد أنسب الصيغ والمعايير لقياس التضخم وقياس التغيرات التي تحدث في مستوى الأسعار، لذا سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم مقاييس ومؤشرات التضخم.

أولاً: مقاييس التضخم: تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم على عدة معايير تتمثل فيما يلي:

1-المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي(المكمش): هو مؤشر ذو دلالة مهمة لقياس التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار، وتعتبر كدليل على وجود الاتجاهات التضخمية في الاقتصاد ويتم الحصول على هذا الرقم بقسمة الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية على الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة مضروباً في مئة¹.

$$\text{ويمكن صياغة العلاقة الرياضية كما يلي: } PIB = \frac{NPIB}{RPIB} \times 100$$

حيث أن: $NPIB$: الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية، و $RPIB$: الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة.

وتعطي العلاقة الإحصائية للمكمش بالشكل التالي:

حيث: P_t^i سعر السلعة i خلال السنة t . و q_t^i : كمية السلعة i المنتجة خلال السنة t .

وإذا كان الناتج يساوي 100 هذا يعني أن هناك استقرار في المستوى العام للأسعار أما إذا كان الناتج أكبر من 100 فهذا يعني أن هناك ارتفاع في المستوى العام للأسعار. ويتضمن هذا المؤشر جميع السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد، سواء كانت استهلاكية أو وسيطية أو إنتاجية ويضم جميع أسعار الجملة أو التجزئة على سواء، ورغم أهميته فإنه يطرح مشاكل تتعلق بكون معظم الدول لا تقوم بحسابه إلا سنوياً، كما يطرح إدراج أسعار الخدمات المقدمة من قبل الإدارة حيث يقيم جزافياً، كما أنه يعكس بشكل سيئ ارتفاع أسعار النفقات الداخلية في حالة تدهور شروط التبادل.

¹ - Dombush Rudiger, Fisger Stanley, " Macroeconomics", 6th edition, MC Graw-Hill.LNC,1994, p37.

2- الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (أسعار المستهلك): يكون الرقم القياسي لأسعار المستهلك أكثر الوسائل استخداماً في قياس معدل التضخم بالنسبة لمشتريات أسرة نموذجية، وهو تقدير لتكاليف شراء مجموعة نموذجية من السلع والخدمات التي تشتريها أسر الطبقة متوسطة الدخل مقارنة بنفس التكاليف في السنة السابقة¹.

ويُقاس الرقم القياسي لأسعار المستهلك *CPI* باستعمال مؤشر لاسبير الذي يعطى وفق العلاقة التالية:

حيث أن: P_t^i : سعر السلعة i عند الاستهلاك خلال السنة الحالية t .

P_0^i : سعر السلعة i عند الاستهلاك خلال سنة الأساس 0.

Q_0 : كمية السلعة i المستهلكة خلال سنة الأساس 0.

ويختلف مؤشر *cpi* عن مؤشر *PIB_{def}* في ثلاث طرق رئيسية هي²:

- يقيس مؤشر *PIB_{def}* أسعار مجموعة واسعة من السلع تفوق تلك المقاسة بواسطة مؤشر *CPI*.

- يقيس مؤشر *CPI* تكلفة سلة من السلع المعطاة وهي نفسها من سنة لأخرى معتمدة على ما أنتج في الاقتصاد في كل سنة.

- يحتوي مؤشر *CPI* على أسعار المستوردة، بينما يحتوي *PIB_{def}* فقط على أسعار المنتجة داخل البلد.

ثانياً: مؤشرات التضخم

تعكس الأرقام القياسية التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار، أي أنها تعبر فقط عن المظهر العام للتضخم وهو ارتفاع الأسعار، دون أن تتعرض لتشخيص حالة التضخم أو لبيان الأسباب التي تؤدي إلى هذا الارتفاع في الأسعار³، وعليه يمكن التطرق لبعض المعايير التي تساعدنا على تحديد مصدر ارتفاع الأسعار وهي كالتالي:

1- معيار معامل الاستقرار النقدي (معامل الضغط التضخمي): يستند هذا المعيار على نظرية كمية النقود التي تنص على الزيادة في كمية النقود، دون روابط محكمة بينها وبين الزيادة التي تحدث في الناتج القومي الحقيقي، والمنطق الكامن وراء هذا المعيار هو أنه إذا زادت كمية النقود المتداولة بنسبة أكبر من الزيادة التي تتلاءم مع زيادة

¹- جيمس جواريتيني، ريجادو أسترووب، "الاقتصاد الكلي"، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان، عبد العظيم مجّيد، دار المريخ، الرياض، 1999، ص 214.

²- تومي صالح، "مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي"، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 64.

³- رمزي زكي، "مشكلة التضخم في مصر - أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة التضخم"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980، ص 477.

الفصل الأول: المرتكزات النظرية للتطور النقدي

النتاج القومي الحقيقي، فإن هذا سيتمثل في شكل وجود فائض الطلب، أي وجود اختلاف حقيقي بين تيار الإنفاق النقدي وبين تيار العرض الحقيقي للسلع والخدمات مما يدفع الأسعار نحو الارتفاع. ويأخذ هذا المعيار الصيغة التالية:

$$\dot{P} = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث أن \dot{P} تمثل معامل الاستقرار النقدي و $\frac{\Delta M}{M}$ تمثل معدل نمو عرض النقود و $\frac{\Delta Y}{Y}$ تمثل معدل النمو في إجمالي الناتج القومي الحقيقي.

- يشير معامل الاستقرار النقدي إلى أنه إذا تساوى معدل النمو في عرض النقد مع معدل النمو في إجمالي الناتج القومي الحقيقي، أي إذا كانت قيمة \dot{P} تساوي الصفر $\dot{P} = 0$ فإن هذا يدل على وجود استقرار في مستويات الأسعار.

- أما إذا زاد معدل نمو عرض النقد على معدل نمو الناتج القومي مما يعني أن \dot{P} موجبة، فإن هناك حالة تضخم خفيفة أو حادة على حسب القرب والبعد عن الصفر، فإن كانت \dot{P} موجبة وبعيدة عن الصفر فإن ذلك يدل على وجود تضخم حاد والعكس.

- أما إذا كانت قيمة \dot{P} أقل من الصفر، فإن ذلك يدل على أن هناك حالة انكماش خفيفة أو حادة على حسب البعد أو القرب من الصفر، فإذا كانت \dot{P} سالبة وبعيدة عن الصفر فهذا يعني وجود انكماش اقتصادي حاد والعكس.

2- الفجوة التضخمية: يهدف هذا المقياس إلى تحديد الثغرة بين المتاح من السلع والخدمات ومدى نقصها أو زيادتها عن القدرة الشرائية المتوافرة في أيدي المستهلكين، وبالتالي العمل على زيادة الحجم المتاح منها أو الحد من حجم القدرة الشرائية لدى المستهلكين.

تحدث الفجوة التضخمية في الاقتصاد في فترة معينة من الزمن إذا حدث إفراط في الطلب الكلي على السلع والخدمات أو إفراط في عرض النقود، وتتمثل في الحالة الأولى في فائض الطلب الكلي الذي هو عبارة عن زيادة الإنفاق القومي (بالأسعار الجارية) عن الناتج القومي الحقيقي (بالأسعار الثابتة)، وتتمثل في الحالة الثانية في فائض العرض النقدي، وهو عبارة عن الفرق بين العرض النقدي وبين ما يرغب أن يحتفظ به الأفراد من دخل حقيقي في شكل نقود، وعلى هذا الأساس يتم قياس الفجوة التضخمية وفق المعايير التالية:

1-2: معيار فائض الطلب: يستند هذا المعيار إلى مقارنة الطلب الكلي على السلع والخدمات بالمعروض الكلي منها وتتمثل الفجوة التضخمية في أنها عبارة عن الفرق بين الزيادة في الإنفاق الكلي بالأسعار الجارية عن الناتج

الفصل الأول: المرتكزات النظرية للتطور النقدي

القومي الحقيقي بالأسعار الثابتة¹، ويشمل الإنفاق الكلي لمجموع الإنفاق الاستهلاكي الخاص والحكومي والإنفاق الاستثماري الذي يشمل جملة من الاستثمارات مضافا إليها التغير في المخزون، بالإضافة إلى الصادرات عند أخذ القطاع الخارجي بالحسبان، وعند حساب الفجوة التضخمية حسب هذا المعيار فإننا نطرح جانب الموارد من جانب الاستخدامات التي يمكن التعبير عنها بالصيغة الرياضية التالية:

$$\text{الفجوة التضخمية} = \text{إجمالي الاستخدامات} - \text{إجمالي الموارد}$$

$$\text{الفجوة التضخمية} = (\text{الاستثمار} + \text{الاستهلاك} + \text{الصادرات}) - (\text{إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة} + \text{الواردات})^2.$$

$$IG = (C + I + X) - (RPIB + M)$$

إن هذا المقياس يستند على المنطلقات الأساسية لنظرية "كينز" في الطلب الفعال وتحديد مستوى الأسعار وهي النظرية التي تقرر أنه إذا لم يترتب على الزيادة في حجم الطلب الكلي الفعال زيادة مناظرة في حجم الإنتاج وانصب الأثر كله على زيادة النفقات زيادة تتناسب مع الزيادة في الطلب الفعال فإننا نكون قد وصلنا إلى حالة تضخم حقيقية.

يتبين لنا من كل ما سبق أنه إذا زاد مجموع الإنفاق القومي بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، فإن الفرق بينهما يتبلور في شكل فائض طلب يعكس نفسه على شكل ارتفاع في أسعار السلع والخدمات المنتجة.

وعليه نستخلص بأن الفجوة التضخمية تتأثر إيجابا بزيادة الإنفاق وسلبا بزيادة الناتج المحلي والواردات، فكلما زاد الإنفاق زادت الفجوة التضخمية والعكس كلما قل الإنفاق قلت الفجوة التضخمية، كما أن الفجوة التضخمية تقل بزيادة الناتج المحلي الحقيقي والواردات.

2-2. فائض عرض النقد كمقياس للفجوة التضخمية: وفقا لهذا المعيار تحدث الفجوة التضخمية إذا كانت الزيادة في كمية النقود المعروضة أكبر من الزيادة في حجم ما يرغب الأفراد الاحتفاظ به من دخلهم الحقيقي في شكل نقود عند أسعار ثابتة خلال فترة زمنية معينة، أي أن الفجوة التضخمية (النقدية) هي عبارة عن فائض عرض النقد خلال فترة زمنية محددة ويمكن التعبير عنها بالصيغة الرياضية التالية³:

$$IG = \Delta M - \left(\frac{M}{RPIB} \cdot \Delta RPIB \right)$$

¹ - نبيل الروبي، مرجع سابق، ص 243.

² - أحمد محمد صالح جلال، "دراسة السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية"، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسير، جامعة الجزائر، 2005، ص 31.

³ - نبيل الروبي، مرجع سابق، ص 241.

حيث أن: IG : الفجوة التضخمية؛ M : عرض النقد؛ ΔM : التغير في عرض النقد؛

$RPIB$: الناتج القومي الإجمالي الحقيقي.

$\Delta RPIB$: التغير في الناتج القومي الحقيقي.

$\frac{M}{RPIB}$: تمثل الطلب على النقود.

ولهذا المعيار أهمية خاصة عند الأفراد فعند زيادة الناتج القومي بمقدار معين فإن الأفراد يرغبون في الاحتفاظ بكمية من النقود تتناسب مع هذه الزيادة، كما يمكن المحافظة على الاستقرار النقدي وتفاذي الاختلال عندما تتناسب الزيادة في عرض النقد مع الزيادة في الناتج القومي الحقيقي.

3- معيار الإفراط النقدي: يعتمد هذا المعيار كمقياس للدلالة على حدوث ارتفاع في مستويات الأسعار المحلية حسب حجم ونسبة الإفراط النقدي، أي حساب كمية النقود الزائدة على المستوى الأمثل واللازم للمحافظة على

ثبات الأسعار، ويتم حساب هذا المعيار وفق المعادلة التالية¹: $M_{EXT} = Q_0 \cdot Y_T - M_T$

M_{EXT} : يمثل حجم الإفراط النقدي الزائد عن المستوى الأمثل لكمية النقود.

Q_0 : يمثل متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الحقيقي لكمية النقود المتداولة في سنة الأساس عند مستوى معين من الأسعار.

Y_T : يمثل الناتج المحلي بالأسعار الثابتة.

M_T : تمثل كمية النقود المتداولة في السنة.

من خلال كل ما سبق يمكن تلخيص معايير قياس ظاهرة التضخم في الجدول الموالي:

¹- أحمد مجد صالح جلال، مرجع سابق، ص98.

الفصل الأول: المرتكزات النظرية للتطور النقدي

الجدول رقم (04-01): طرق وكيفية قياس التضخم

الطريقة	التعريف	الصياغة الرياضية
الأرقام القياسية	<p>الرقم القياسي: هو مؤشر احصائي يستخدم في قياس التغير الذي يطرأ على ظاهرة من الظواهر الاقتصادية أو الاجتماعية، وتنقسم الأرقام القياسية إلى عدة أنواع منها:</p> <p>الرقم القياسي لأسعار الجملة والتجزئة ويتكون من:</p> <p>الرقم القياسي لباش؛</p> <p>الرقم القياسي لاسبير؛</p> <p>الرقم القياسي لفيشر؛</p> <p>الرقم القياسي لمارشال.</p>	<p>الرقم القياسي لاسبير: $L_{P01} = \frac{\sum p_1 \cdot q_0}{\sum p_0 q_0} \times 100$</p> <p>حيث: p_0 أسعار فترة الأساس، p_1 أسعار فترة المقارنة، Q_0 كميات فترة المقارنة.</p>
		<p>الرقم القياسي باش: $P_{P01} = \frac{\sum P_1 q_1}{\sum p_0 q_1} \times 100$</p> <p>حيث: Q_1 كميات فترة المقارنة.</p>
		<p>الرقم القياسي فيشر: $F = \sqrt{L_{P01} P_{P01}}$</p>
		<p>الرقم القياسي لمارشال: $I_{m1} = \frac{\sum p_1 (q_0 + q_1)}{\sum p_0 (q_0 + q_1)} \times 100$</p>
		<p>الرقم القياسي الضمني:</p> <p>الرقم القياسي الضمني = $\frac{\text{الناتج المحلي الإسمي بالأسعار الجارية}}{\text{الناتج المحلي بالأسعار الثابتة}} \times 100$</p>
الفجوة التضخمية	<p>وهي الطريقة المتأثرة بالتحليل الكينزي وتقيس الفرق بين حجم السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد وبين القوة الشرائية المتوفرة في أيدي المستهلكين، أي أنها تقيس الاختلال بين النمو في مخزون النقود والنمو في الناتج الداخلي.</p>	<p>$D_X = (C_P + C_G + I + \Delta S) - Y$</p> <p>$D_X$: الفجوة التضخمية (إجمالي فائض الطلب)، C_P: الاستهلاك الخاص، C_G: الاستهلاك العام بالأسعار الجارية، I: الاستثمار في الأصول الثابتة بالأسعار الجارية، ΔS: الاستثمار المخزون السلعي بالأسعار الجارية، Y: الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة.</p>
معدل الاستقرار النقدي	<p>ويتم فيه مقارنة معدل التغير النسبي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بمعدل التغير النسبي للكتلة النقدية، ويستفاد منه معرفة إذا كان الاقتصاد يعاني من تضخم أو انكماش نقدي.</p>	<p>$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$ حيث B: معدل الضغط التضخمي أو معامل الاستقرار $\frac{\Delta M}{M}$ نسبة التغير في الكتلة النقدية، $\frac{\Delta Y}{Y}$ نسبة التغير في الناتج المحلي الخام.</p>
معيار الافراط النقدي	<p>تستند هذه الطريقة إلى النظرية الكمية المعاصرة لفريدمان، حيث يتحدد هذا المعيار بمقدار الزيادة للعرض النقدي في المجتمع عن نسبة الناتج الحقيقي التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في شكل نقد سائل خلال فترة زمنية معينة.</p>	<p>$G = \frac{M}{Y} \times (Y - M)$</p> <p>حيث G يمثل حجم الافراط النقدي، Y يمثل حجم الناتج المحلي الخام الحقيقي، M يمثل كمية العرض النقدي المتداول معبرا عنها M_2</p>

المصدر: عبد المجيد قدي، "مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية وتقييمية)"، ديوان المطبوعات الجامعية،

الجزائر، 2003، ص ص: 47-49.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للتضخم

يترتب على الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار آثار اقتصادية واجتماعية تنعكس بشكل مباشر أو غير مباشرة على حجم النشاط الاقتصادي وبالتالي على التنمية الاقتصادية، وهذا ما يجعل التضخم أحد المشاكل الاقتصادية الرئيسية التي تتميز بتأثيراتها الكلية للمجتمع، وفي هذا الصدد يمكن تمييز أهم هذه الآثار فيما يلي:

أولاً: أثر التضخم على هيكل الإنتاج: إن الارتفاع في مستويات الأسعار يؤدي إلى انجذاب رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تفيد التنمية في مراحلها الأولى، على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية التي تلعب دوراً مهماً في عملية النمو الاقتصادي¹، أي أن التضخم يؤدي في الأجلين المتوسط والطويل إلى توجيه رؤوس الأموال نحو قطاعات النشاط الاقتصادي على حساب قطاعات أخرى، فارتفاع مستويات الأسعار والأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية المتخصصة في إنتاج السلع الاستهلاكية والكمالية والخدمات ستجذب إليها رؤوس الأموال والعمالة على حساب بقية القطاعات الصناعية والاستثمارية التي تتحمل عبء ارتفاع التكاليف وقلة الطلب على منتجاتها، وفي ذات الوقت لا تجد رؤوس الأموال الكافية للديمومة مما يؤدي إلى اختلال الهيكل الإنتاجي².

ثانياً: آثار التضخم على توزيع الثروة: يعمل التضخم على إعادة توزيع الثروة بطريقة عشوائية لا تمتد بصلة إلى الكفاءة في النشاط الإنتاجي والعدالة الاجتماعية، وذلك لأن أصحاب الأموال الذين زادت دخولهم الحقيقية في ظروف التضخم، يصبحون أكثر قدرة من غيرهم على زيادة ثروتهم، أما الأفراد التي تناقصت دخولهم الحقيقية كأصحاب الأراضي والعقارات فإنهم من أجل المحافظة على مستوى معيشي معين، ونمط استهلاكي اعتادوا عليه من قبل يقومون ببيع جزء من ثروتهم جراء ارتفاع قيمته النقدية، ولذلك تتحول ملكية الأصول الحقيقية من الفئات التي تناقص دخلها الحقيقي إلى الفئات التي تزايد دخلها الحقيقي³.

ثالثاً: أثر التضخم على توزيع الدخل الحقيقي: في حالات التضخم يتركز الاهتمام حول الدخل الوطني الحقيقي لأن ارتفاع الأسعار باستمرار يؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية للنقود، ومن ثم يتحول الاهتمام من كمية النقود التي يحصل عليها الفرد كدخل إلى كمية السلع والخدمات التي يتحصل عليها مقابل دخله النقدي⁴، وبذلك فإن

¹ - محمد عزت غزلان، "اقتصاديات النقود والمصارف"، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص 321.

² - مسعود ميهوب، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين (2015-1990)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017/2016، ص 07.

³ - أحمد محمد مندور، إيمان محب زكي، إيمان عطية ناصف، "مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية"، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2004، ص ص: 314-316.

⁴ - مروان عطوان، "مقاييس اقتصادية للنظرية النقدية"، دار البحث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1989، ص 189.

الدخل الحقيقي يشير إلى مقدار الرفاهية المادية التي يحصل عليها أفراد المجتمع. ويمكن تمييز عدة حالات أثناء حدوث التضخم منها:

- بقاء الدخل النقدي ثابتا مع استمرار ارتفاع الأسعار في هذه الحالة يتناقص الدخل الحقيقي باستمرار؛
- ارتفاع الدخل النقدي بمعدل يساوي معدل ارتفاع الأسعار وهذا ما يؤدي لتناقص الدخل الحقيقي لكن بمعدل أقل بالمقارنة مع الحالة الأولى؛
- ارتفاع الدخل النقدي بمعدل يساوي لمعدل ارتفاع الأسعار وفي هذه الحالة يبقى الدخل الحقيقي ثابتا؛
- ارتفاع الدخل النقدي بمعدل أكبر من ارتفاع الأسعار وفي هذه الحالة يزداد الدخل الحقيقي.

ويمكن تقسيم آثار تضخم أصحاب المداخل بالشكل التالي:

- **الأثر على أصحاب الدخول الثابتة:** وتشمل هذه الفئة أصحاب المعاشات والإعانات وأصحاب الأصول المالية التي تدر عائدا ثابتا مثل السندات والودائع المصرفية¹، حيث يستفيدون من جراء ارتفاع القدرة الشرائية للنقود إذ يعاد توزيع الدخل الوطني الحقيقي لصالحهم ويتزايد النصيب النسبي لهؤلاء في الناتج الوطني والعكس عند انخفاض القدرة الشرائية للنقود²؛
- **الأثر على أصحاب الأجور والمرتبات "الدخول المتغيرة ببطء":** وتشمل هذه الفئة العاملون من العمال والموظفين الذين يحصلون على الرواتب والأجور، وتعتبر هذه الرواتب والأجور قريبا جدا من الدخول الثابتة إلا أن لها وضعاً خاصاً، ففي حالة ارتفاع الأسعار، تميل الأجور إلى مشاركة الأسعار في الاتجاه المعاكس سواء كان ذلك في صورة زيادة مباشرة في الأجر أم في صورة علاوة، ومع ذلك لا ترتفع الأجور بسرعة ارتفاع الأسعار نفسها، لأن الأجور تتباطأ طويلاً في الارتفاع، كما تقل نسبة زيادة الأجور بدرجة ملحوظة عن نسبة ارتفاع الأسعار. وبصفة خاصة يضعف التنظيم النقابي للعمال أمام سطوة العمال، ولهذا السبب لا يحصل العمال على نصيبهم النسبي في ثمار ما قد يصاحب فترات ارتفاع الأسعار من توسع في الإنتاج. أما أصحاب الرواتب تتمتع بثبات أقل مقارنة مع الفئة الأولى، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تناقص مداخيلهم الحقيقية، ولكن عادة ما تؤدي الزيادات في المرتبات إلى تخفيف ذلك، وبالمقابل فإن المداخل الحقيقية لأصحاب المرتبات ترتفع في حال انخفاض مستوى الأسعار، وبما أن الانخفاض السريع والحاد للأسعار في النظام الرأسمالي يكون مصحوباً عادة بتدهور في

¹ - كمال البكري وآخرون، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 277.

² - أحمد زهير الشامية، "النقود والمصارف"، دار زهران، عمان، 1993، ص 95-96.

النشاط الاقتصادي والانتاجي خاصة، فقد يتعرض البعض من أصحاب هذه الفئة إلى انقطاع مداخيلهم نتيجة لتسريحهم من العمل؛

■ **الأثر على أصحاب الدخل المتغيرة "أصحاب المشاريع":** يستفيد أصحاب هذه الفئة من فترة التضخم لما يحققه لهم من زيادة في مداخيلهم الحقيقية لأن هذه المداخيل تتزايد عادة بمعدل يفوق معدل الارتفاع في الأسعار.

رابعاً: أثر التضخم على ميزان المدفوعات: يؤدي التضخم إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات، وهذا يعني أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض مقدرة الاقتصاد على التصدير وزيادة الطلب على الاستيراد وعيه يمكن التمييز بين نوعين من التضخم:

● **أثر التضخم على الصادرات:** يكون ذلك من خلال ما يباشره من زيادة في نفقات الانتاج للقطاعات المنتجة لمواد موجهة للتصدير، الأمر الذي يضعف من القدرة التنافسية لصادرات الدولة في الأسواق الخارجية ويكون الأثر واضحاً في حالة المنتجات التصديرية التي لا تتمتع فيها الدولة بوقف احتكاري في السوق العالمي كي لا تستطيع أن تنقل عبء الزيادة التي حدثت في التكاليف بفعل التضخم على عاتق المشتري أو المستهلك في الأسواق الخارجية، ولمواجهة هذا الموقف يكون إما عن طريق إعطاء دعم للسلع التصديرية أو عن طريق محاسبة المنتجين والمصدرين بأسعار صرف أعلى تكفل لهم تحقيق الدخل المطلوب لاستمرار عمليات الإنتاج والتصدير، وأياً كانت طريقة تدخل الدولة لمواجهة هذا الموقف فإن التضخم يضعف عموماً من القدرة التصديرية للاقتصاد الوطني، ويقلل من حجم الربح الحقيقي، وبالإضافة إلى ذلك فإن التضخم لما يحدثه من زيادة بعض الدخل النقدي فإنه يدفع لأفراد إلى زيادة طلبهم على السلع المحلية القابلة للتصدير، وهذا يؤدي إلى إنقاص الفائض المخصص للتصدير؛

● **أثر التضخم على الواردات:** يؤثر التضخم على الواردات تأثيراً واضحاً فخلال فترة التضخم تكون الواردات في زيادة مستمرة لأنه في ظل موجات ارتفاع الأسعار بداخل البلاد، أما المنتجات الأجنبية المناظرة تكتسب ميزة سعرية معينة لأنها تصبح أرخص نسبياً من سعر المنتجات المحلية¹، وبالتالي فإن الواردات من السلع والخدمات تدخل في جانب المدفوعات من ميزان المدفوعات، وكلما زادت كمية الواردات زادت نسبة العجز في ميزان المدفوعات، وبما أن الدول النامية تعاني من اختلال ميزان المدفوعات، فإنها تلجأ إلى سد الخلل في ميزان مدفوعاتها إما عن طريق سحب احتياطياتها من الذهب والعملات الأجنبية أو سحب احتياطياتها من صندوق النقد الدولي أو الاقتراض من الخارج.

¹ - مجدي عبد الفتاح سليمان، "علاج التضخم والركود الاقتصادي في الاسلام"، دار غريب، القاهرة، 2002، ص 43.

خامسا: أثر التضخم على أسعار الفائدة: يتم اتخاذ بعض الإجراءات من أجل تشجيع أصحاب الديون (المقرضون) من التضخم على تقديم أموالهم إلى المؤسسات المالية، من بينها آلية تحديد سعر الفائدة باعتبار معدل التضخم المتوقع، وذلك من خلال إضافة ما يعرف بعلاوة التضخم إلى سعر الفائدة بهدف تعويض الخسارة، ومن هنا يجب التمييز بين سعر الفائدة الحقيقي وسعر الفائدة الكلي، ويمكن أن يحسب هذا الأخير حسب معادلة فيشر كما يلي:

$$r = i - f$$

حيث أن i : يمثل معدل الفائدة الكلي، f : تمثل معدل الفائدة الحقيقي و r : تمثل معدل التضخم.

المبحث الثالث: التغيرات الحاصلة على مستوى المصارف والعملات

عرف العالم تطورات مالية ونقدية عميقة رسخت التدويل والتحرر من القيود وانحسار دور الدولة، واتسمت بالشمولية والسرعة وأدت إلى إعادة تبلور النظام العالمي وظهور العملة المالية التي أحدثت تطورات بارزة على مستوى البنوك والنقود فأتجهت البنوك إلى الصيرفة الإلكترونية وبروز والابتكارات المالية في العمل المصرفي أما النقود فقد عرفت تطورا كبيرا مما أدى نحو الاتحاد وهو ما ظهر جليا في ظهور اليورو وتوجه الدول العربية نحو التكتل والاندماج بين البنوك والمؤسسات المالية وتوحيد العملات.

المطلب الأول: بروز العملة المالية والمصرفية

انتشرت في حقبة التسعينات استخدام مصطلح العملة والذي يعبر في جوهره على تلاشي أثر الحدود الجغرافية والسياسية أمام حرية حركة التجارة الدولية وتدفقات رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا.

أولا: ظهور العملة المالية

1- مفهوم العملة المالية: تعرف بأنها نمو سريع في التدفقات المالية الدولية عن طريق زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإنشاء أسواق مالية تتدفق فيها الرساميل قصيرة الأجل بين الدول وبدون قيود¹، وهي التدفقات المالية المتصاعدة عبر الحدود². وتمثل الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى الانفتاح المالي مما يؤدي إلى التكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالأسواق المالية الخارجية من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال³.

¹ - حسن كريم حمزة، "العملة المالية والنمو الاقتصادي"، الطبعة الأولى، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2011، ص 43.

² - إيهان كوزي وآخرون، "العملة المالية"، مجلة التمويل والتنمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي، المجلد 44، العدد 01، مارس 2007، ص 9.

³ - كمال رزيق، عبد الحليم فضيلي، "تحديث النظام المصرفي الجزائري"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية والتحويلات الاقتصادية، جامعة الشلف، 15 ديسمبر 2004، ص 376.

فالعملة المالية هي النمو الهائل في حجم التعاملات المالية على المستوى العالمي والتي تقود نحو توحيد أسعار السلع المالية في مختلف الأسواق المالية العالمية¹.

كما تعرف على أنها عملية مرحلية لإقامة سوق مالية شاملة ووحيدة لرؤوس الأموال تتلشى في ظلها كل أشكال الحواجز الجغرافية والتنظيمية، لتسود بذلك حرية التدفقات المالية من أجل ضمان أفضل توزيع لمختلف أشكال رؤوس الأموال بين مختلف المناطق وقطاعات النشاط، أثناء البحث عن أعلى العوائد وأقل المخاطر².

من خلال ما سبق يمكن تعريف العملة المالية على أنها النمو الهائل في حجم ونوعية المعاملات المالية التي تتم في إطار سوق مالي عالمي موحد يضمن من خلال خرق كل أشكال الحواجز الجغرافية والقيود التنظيمية مما يضمن الحصول على أعلى العوائد وبأقل المخاطر.

فالعملة المالية ترصد فقط حركة رؤوس الأموال والمعاملات المالية بمختلف أنواعها والتي تتم عبر الحدود ومن أهم هذه المعاملات³:

- المعاملات المتعلقة بالاستثمار في الأسواق المالية كالأسهم والسندات؛
- المعاملات المتعلقة بأصول الثروة العقارية؛
- المعاملات الخاصة بالانتماء التجاري والمالي والضمانات والتسهيلات المالية؛
- المعاملات المتعلقة بالبنوك التجارية والتدفقات المالية الداخلية والخارجية من البلد؛
- المعاملات المتعلقة بتحركات رؤوس الأموال الشخصية؛
- المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

وهناك مؤشرين يرصدان العملة المالية وعمقها وهما:

المؤشر الأول: تطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات للدول الصناعية المتقدمة.

المؤشر الثاني: تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي.

¹ - Martin p, et H el ene R, « Globalisation and emerging markets », CPRE DP 3378, Londone, 2002, p3.

² - Dominique Polihon, « les enjeux de la globalisation Financiere », Casba, Alger, 1997, p68.

³ - عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 35.

2- عوامل تعميق العولمة المالية: هناك عدة عوامل ساعدت على تعميق ظاهرة العولمة المالية:

2-1. صعود الرأسمالية: ونعني بذلك الأهمية المتزايدة لرأس المال التي تتجسد في صناعة الخدمات المالية بمكوناتها المصرفية وغير المصرفية ونتيجة لذلك أصبح الاقتصاد العالمي تحركه مؤشرات البورصات العالمية (داوجونز، ناسداك، نيكاي، داكس وغيرها)، والتي تؤدي إلى نقل الثروة من مستثمر إلى آخر دون أية عوائق داخل البلد الواحد أو عبر الحدود الجغرافية.

2-2. بروز فوائض كبيرة لرؤوس الأموال غير مستثمرة: ضرورة البحث عن منافذ لاستثمارها على الصعيد الدولي لتدر على عوائد أفضل مما لو بقيت في داخل البلد.

2-3. ظهور الابتكارات المالية: وأهمها عقود الخيارات وعقود المبادلات وعقود المستقبلات بالإضافة إلى الأدوات المالية التقليدية من الأسهم والسندات والتي تتداول في الأسواق المالية.

2-4. سياسات التحرير المالي: كانت للمؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي الدور البارز في التحرير المالي والمصرفي، فقد ارتبطت زيادة تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود بعمليات التحرير المالي ويشمل كلا من:

- تحرير أسواق صرف العملات؛
- قطاع التأمين والمصارف؛
- حركة رؤوس الأموال؛
- البورصات.

2-5. التقدم التكنولوجي: ساعد على ربط الأسواق المالية العالمية من خلال شبكات الاتصال ونقل المعلومات بصفة آنية وفورية، كما سمح التقدم التكنولوجي بتطوير مجال الخدمات المصرفية وتنويعها وتوسيعها بشكل غير مسبوق كما ساهم في تطوير المعاملات المصرفية الالكترونية.

3- منافع ومخاطر العولمة المالية:

3-1. منافع العولمة المالية: للعولمة المالية عدة منافع تمثلت أساسا في توجيه الأموال إلى أكثر استخداماتها الإنتاجية مما يساعد على تحقيق مستويات معيشة عليا بالإضافة إلى منافع أخرى متمثلة في:

- يساعد تطور أسواق المال في الدول النامية على تعبئة المدخرات عن طريق زيادة مجموعة الاستثمارات المالية المتاحة للمدخرين لتوسيع محافظهم المالية؛

- في ظل العولمة تقوم الأسواق المالية بدور القائد والموجه للادخارات الأجنبية وتوفر للدول موارد مالية بالعملية الأجنبية دون الاعتماد الكبير على الاقتراض الخارجي وهو ما يزيد من حجم الديون؛

- توفر العولمة المالية تعبئة عالية للادخارات وتوجيهها للاستثمارات التي من شأنها أن تؤدي دورا كبيرا في تخصيص الجيد للموارد وزيادة النمو الاقتصادي، فقد أثبتت بعض الدراسات الحديثة على أهمية سوق رأس المال كأداة لتمويل المؤسسات بمساهمات رؤوس الأموال في دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، فهي توفر فرصة للمؤسسات والدول لاستبدال الديون بمساهمات رؤوس الأموال فيتم التمويل بمساهمات رأس مال المؤسسات بدل التمويل بالقروض، وهو ما يجعلها تتعد عن مخاطر تقلبات الإيرادات أو زيادة أسعار الفائدة والاستفادة من تلك الموارد التي كانت ستوجه لتسديد وخدمة القرض¹.

3-2. مخاطر العولمة المالية: خلفت العولمة المالية عدة مخاطر خاصة على الدول التي كانت اقتصاداتها تعاني من الهشاشة والدول السائرة في طريق النمو ومن أهم هذه المخاطر ما يلي:

3-2-1. المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية لرأس المال: يمس خطر التقلبات الفجائية لرأس المال الاستثمار في المحافظ المالية كون التقلبات فيه تحكمه عوامل قصيرة الأجل والسعي الدائم نحو الأرباح السريعة، كما يتأثر بالتوقعات والمعلومات التي تتوافر لدى المتعاملين مما يؤثر سلبا على الاقتصاد. ففي حالة دخول كميات كبيرة من رأس المال فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعار العملة الوطنية مما ينجر عنه ارتفاع الواردات وانخفاض الصادرات وبالتالي عجز الميزان التجاري وهذا يؤدي بدوره إلى²:

- زيادة الاستهلاك المحلي؛
- ارتفاع معدل التضخم؛
- ارتفاع أسعار الأصول خاصة أسعار الأراضي والعقارات وأسعار الأصول المالية.

أما في حالة خروج كميات كبيرة من رؤوس الأموال فإن ذلك ينجر عنه:

- تدهور أسعار الأصول العقارية والمالية وانخفاض سعر صرف العملة؛
- هبوط الأسعار وتدهور معدلات الربح وكذا تزايد العجز في ميزان المدفوعات مما يؤدي إلى فقدان ثقة المستثمرين الأجانب في السوق المحلي؛

¹ - صالح مفتاح، "العولمة المالية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني، قسم علوم الاقتصاد، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2002، ص8.

² - كمال ديب، "النظام النقدي الدولي في ظل العولمة الاقتصادية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص ص 61-62.

■ استنزاف الاحتياطات الأجنبية للبلد.

3-2-2. تكامل الأسواق المالية للدول النامية مع الأسواق المالية العالمية¹: إن تطور تكامل أسواق المال للدول النامية مع الأسواق المالية العالمية جعلت ما يحدث من أضرار في أي سوق سيلحق نفس الأضرار وبسرعة في الأسواق المرتبطة بها، وهذا ما حدث عمليا عند بداية الأزمة لعملة تايلندا في ماي عام 1997 وازدادت حدتها القصوى في جويلية 1997 عندما تخلت تايلندا عن تثبيت سعر الصرف، كما لجأت الفلبين إلى تعويم عملتها في 11 جويلية عام 1997 عندما لم تستطع المحافظة على ثبات سعر صرف عملتها وفي 21 جويلية 1997 تعرضت العملة الماليزية للاهتزاز، وفي منتصف أكتوبر انهارت عملات كل من إندونيسيا وتايلندا بنسبة 30% وماليزيا والفلبين بنسبة 20% وتعرضت سوق الأوراق المالية إلى انخفاض كبير في الأسعار، وبعد أيام قليلة انتقلت العدوى إلى أمريكا مما أدى إلى انخفاض مؤشر بورصة نيويورك بنسبة 7% كما انخفض مؤشر كل من لندن وطوكيو، كما اخفضت الأسعار في سيدني بنسبة 7,5% وفي كل من سنغافورة والسوق فرنسا بنسبة 7% وفي مانيتا بنسبة 6%.

3-2-3. مخاطر التعرض لهجمات المضاربة المدمرة: ساهمت عمليات التحرير المالي المحلي والدولي في تسهيل نشاط المضاربة عبر إلغاء الكثير من القيود التي كانت تحد من قيامها، فقد كان تداول العملات الأجنبية في أغلب البلدان للرقابة الحكومية إذ لم يكن في الإمكان تداول ومبادلة مبالغ كبيرة أو تحويلها للخارج إلا بعد موافقة السلطات النقدية والخضوع لإجراءات معقدة، أما بعد تنفيذ التحرير المالي بشقيه الداخلي والخارجي، فقد أصبحت تنتقل مبالغ ضخمة من النقود بسرعة وبجربة مطلقة من بلد لآخر، بحثا عن فرص للمضاربة واقتناص أرباح ضخمة منها مستخدمة في ذلك شبكات الربط الإلكترونية، وأصبحت الاحتياطات الدولية التي تمتلكها البنوك قليلة جدا مقارنة بالمبالغ الضخمة التي أصبحت تتعامل فيها البنوك وشركات التأمين وصناديق الاستثمار المالي وصناديق التأمينات الاجتماعية والمعاشات وهذا بسبب سرعة تداول العملات الأجنبية على الصعيد العالمي².

3-2-4. مخاطر دخول الأموال القذرة: لقد ساهمت العولمة المالية في خلق بيئة منافسة لتتنقل رؤوس الأموال عبر الدول بعد أن تم إلغاء الرقابة على الصرف وتحرير حساب رأس المال، وهذا ما استغلته بعض الفئات الاجرامية فقامت بنهبها للأموال ونقلهما من بلد إلى آخر ومن ثم غسلها باتخاذ عدة إجراءات لتغيير صفة الأموال التي تم

¹ - Prissert P, " Analyse et dynamique du marché des capitaux ", la revue banque, édition 1995.

² - عيد الصمد عبد الرحمان، "التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (ل.م.د)، قسم علوم التسيير، تخصص: مالية ونقود، 2020-2021، ص 62.

الحصول عليها بطريقة غير مشروعة لتظهر وكأنها أنشأت من مصدر مشروع وقانوني. وتتجلى أهم مصادر الأموال القدرة في¹:

- المخدرات والمؤثرات العقلية؛
- التجارة غير المشروعة في الأسلحة والذخائر؛
- الجرائم المرتبطة بمخالفة قانون أحكام البيئة²؛
- الخطف والقرصنة والإرهاب؛
- جرائم الاحتيال وتزوير النقود؛
- جرائم الرشوة والاختلاس وتجارة الأعراق والدعارة وما يرتبط بهما.

3-2-6. مخاطر التعرض لأزمات مالية مدمرة: تعتبر الأزمات المالية "أحد أكبر مخاطر العولمة والتي تمثلت في التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة أو مجموعة من الدول بسبب العوائق في أسواق الاقتراض الدولي والاضطرابات التي تعرفها العملة والبنوك التي تكون مدخلا في حدوث أزمة أسواق المال وأزمة العملة والمصارف والديون، فقد تحدث أزمة النقد الأجنبي أو أزمة العملة عندما تؤدي إحدى هجمات المضاربة على عملة بلد ما إلى تخفيض قيمتها، أو ترغم البنك المركزي على الدفاع عن العملة ببيع مقادير ضخمة من احتياطياته أو رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة مما يؤدي إلى اضعاف الحساب الجاري، وبالتالي يتجر عنه في النهاية تخفيض قيمة العملة، أما الأزمة المصرفية فتحدث عندما يؤدي اندفاع المتعاملين إلى سحب فعلي أو محتمل لودائعهم من أحد البنوك أو في حالة إخفاق البنوك وتميل الأزمات المصرفية إلى الاستمرار وقتا أطول من أزمات العملة ولها آثار اقصى على النشاط الاقتصادي، أما أزمة الديون فتحدث عندما يتوقف المقترضون عن السداد أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة ومحاولة تصفية القروض القديمة، وقد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري (خاص) أو دين سيادي (عام) كما قد تؤدي المخاطر المتوقعة بأن يتوقف القطاع العام عن السداد إلى هبوط حاد في تدفقات رأس المال الخاص إلى الداخل وإلى أزمة في الصرف الأجنبي، وتتميز هذه الأزمات بسرعة انتقالها من سوق لأخر نتيجة استخدام أحسن أساليب الاتصال وأكثرها تطورا، وكذلك راجع لتحرير عمليات انتقال رؤوس الأموال بين الأسواق المالية الدولية من مختلف أنواع القيود حتى ساعد على إضعاف صفتها الوطنية وإكسابها الصفة الدولية³.

¹ - زكي رمزي، "المخاطر الناجمة عن عولمة الأسواق المالية"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الثاني، دار الخلدونية الجزائر، 2000، ص 48.

³ - سلام عبد الرازق، "أثر التطورات المالية والنقدية في نهاية القرن العشرين على اقتصاديات الدول العربية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2006، ص 23.

3-2-7. مخاطر هروب الأموال الوطنية إلى الخارج: يعتبر هروب الأموال الوطنية إلى الخارج من أكبر المخاطر التي أفرزتها العولمة المالية وتضررت بها الدول العربية، حيث أصبح رجال الأعمال في الدول العربية يفضلون استثمار أموالهم خارج بلدانهم لمجموعة من الأسباب، بالرغم من أن هذه الدول تعاني من اختلالات كبيرة في مؤشرات اقتصادها الكلي كزيادة عجز الحساب الجاري وزيادة حجم الدين، ومما ساعد على خروج هذه الأموال هي إجراءات التحرير المالي المحلي والدولي التي نفذتها هذه الدول والتي ساهمت في استفحال هذه الظاهرة وما ينجم عنها من آثار سلبية على ميزان المدفوعات وعلى قدرة البلد على التراكم والاستثمار¹.

ثانياً: عولمة النشاط المصرفي: يعد قطاع البنوك من أكثر القطاعات المالية التي تأثرت بالعولمة ولا يقتصر الأمر على بنوك الدول الصناعية الكبرى بل مست آثارها حتى بنوك الدول المتخلفة، لذا يعد الاتجاه إلى عولمة النشاط المصرفي أحد الأوجه البارزة للعولمة المالية ونتاجاً أساسياً عنها.

1-تعريف العولمة المصرفية: تعرف العولمة المصرفية على أنها "حالة كونية فاعلة ومتفاعلة تخرج البنك من إطار المحلية إلى العالمية الكونية وتدججه نشاطياً في السوق والاقتصاد العالمي بجوانبه وأبعاده المختلفة، وبما يجعله في مركز التطور المتسارع نحو المزيد من القوة والسيطرة والهيمنة المصرفية، وخوفاً من خضوعه للتراجع أو التهميش أو الابتلاع"².

لذا يمكن القول أن لبقاء البنك واستمراره لا بد من عولمة النشاط المصرفي لديه خاصة في ظل التوسع الهائل للتحرير المالي الذي تزايدت معه شدة المنافسة على الصعيد المحلي والعالمي لذا فإن دمج نشاط البنك في السوق العالمية تعني الانتقال بمحيط نشاط البنك إلى أرجاء العالم مما يجعل أداءه أكثر فاعلية وكفاءة³.

2-أسباب توجه البنوك نحو عولمة نشاطها: تتجه البنوك نحو عولمة أنشطتها المصرفية إلى الرغبة الشديدة في التوسع والنمو والانتشار والهيمنة العالمية التي تستند إلى العديد من الأسباب نجد منها ما يلي⁴:

- زوال الحواجز والقيود بعد نجاح جولة الأرجواي والتوصل في إطار المنظمة العالمية للتجارة إلى إبرام اتفاقية تحرير تجارة الخدمات GATS بما فيها الخدمات المالية والمصرفية سنة 1997.
- اتجاه البنوك إلى تطوير إطارها المؤسسي مما يدعم التحول نحو نشاطات مصرفية شاملة ودخولها بقوة إلى ميادين عمل جديدة كالتمويل التأجيري وصيرفة أعمالها والتأمين المصرفي وغيرها؛

¹ - نفس المرجع، ص 27.

² - محسن أحمد الخضير، "مفهوم العولمة المصرفية"، مجلة اتحاد المصارف العربية، المجلد 19، العدد 222، لبنان، حزيران 1999، ص 173.

³ - محمد فرح عبد الحليم، "كيف تواجه المؤسسات المالية الإسلامية العولمة - التجربة السودانية-"، بحث منشور في الدليل الإلكتروني للقانون العربي، ص 11.

⁴ - عزت عبد الحليم، "أسباب العولمة المصرفية"، مجلة اتحاد المصارف العربية، المجلد 20، العدد 236، لبنان، 2000، ص 6.

- حركة رؤوس الأموال الدولية الكبيرة وسرعة تدفقها من مكان لآخر في مختلف دول العالم ومحاوله الاستفادة منها وتحويلها إلى أموال مستقرة موظفة توظيفاً فعلياً ومستغلة جيداً؛
- منافسة الأسواق المالية وذلك من خلال قيام بعض البنوك بعمليات ترويج ودراسة وتحليل السوق المالي لتسهيل عمليات بيع وشراء الأوراق المالية.

المطلب الثاني: ظهور الصيرفة الإلكترونية: ساهم التقدم التكنولوجي في تحول عدد كبير من البنوك إلى المعاملات الإلكترونية والتوسع في استخدام التجارة الإلكترونية وتقديم خدمات بنكية متطورة مما هدد الشكل التقليدي للبنوك.

أولاً: تعريف الصيرفة الإلكترونية وأهميتها

1- تعريف الصيرفة الإلكترونية: يقصد بالصيرفة الإلكترونية تقديم البنوك للخدمات التقليدية أو المبتكرة من خلال شبكة اتصال إلكترونية وتقتصر صلاحية الدخول إليها على المشاركين فيها وفقاً لشروط العضوية التي تحددها البنوك¹.

وعرفها البعض على أنها كافة العمليات أو الخدمات التي يتم عقدها أو تنفيذها أو الترويج لها بواسطة الوسائل الإلكترونية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، حيث تسمح البنوك للعملاء بإجراء معاملاتهم المالية باستخدام شبكة الأنترنت، وهذا ما يعرف باسم الخدمات المصرفية الإلكترونية أو الخدمات المصرفية عبر الأنترنت، حيث يمكن للعملاء بإجراء معاملاتهم المصرفية في أي مكان يتواجد فيه العميل ودون زيارة فروع البنك².

وهي مجموعة من العمليات الإدارية والمالية والتي تتم سواء داخل البنك أو بين مجموعة من البنوك وذلك باستخدام وسائل إلكترونية حديثة جاءت من أجل معالجة بطء أو قلة الكفاءة الإدارية والمالية للنشاط البنكي على النحو العام³.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الصيرفة الإلكترونية على أنها توجه البنوك في تقديم خدماتها بالاعتماد على وسائل الإعلام والاتصال الحديثة مثل الحاسوب وشبكة الأنترنت، يستطيع العميل من خلالها إدارة وإنجاز أعماله المتصلة بالبنك عن بعد وفي الوقت والمكان الذي يريده.

¹ - محمود أحمد إبراهيم الشرقاوي، "مفهوم الأعمال المصرفية وأهم تطبيقاتها"، ورقة مقدمة ضمن مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، دبي، 10-12/05/2003، ص 17.

² - مروة حمزة، "الخدمات المصرفية الإلكترونية"، على الموقع الإلكتروني: <http://www.sotor.com>، 17 أوت 2020، تاريخ الاطلاع على المقال: 22 فيفري 2021، 22:00.

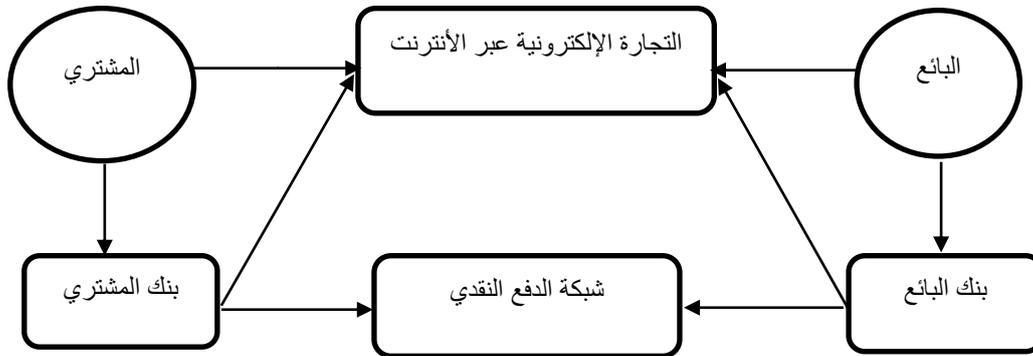
³ - بلعاش ميادة، زايد حسيبة، "واقع الصيرفة الإلكترونية في الدول المتقدمة - التجربة الفرنسية كنموذج لتجارب البلدان الرائدة في استخدام وسائل الدفع الحديثة"، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد الثامن، جامعة سكيكدة، ديسمبر 2017، ص ص: 301-302.

2- أهمية الصيرفة الإلكترونية: إن الاقتصاد وكل ما يدخل في إطار المال والأعمال يعد عصب الحياة المعاصرة والقطاع المصرفي باعتباره قلب التعاملات الاقتصادية فإن تأثيره بالتكنولوجيا الحديثة سيعود بنفع كبير على الاقتصاديات الوطنية، حيث يؤدي اعتماد الصيرفة الإلكترونية إلى دخول العصرية من أبوابها الواسعة سواء تعلق الأمر بالبنوك التجارية أو المؤسسات المالية الأخرى أو الحكومة وذلك لأهميتها الكبيرة والتي من أبرزها نذكر ما يلي:

- تؤدي الصيرفة الإلكترونية إلى تيسير التعامل بين البنوك، وبناء علاقات مباشرة وتوفير المزيد من فرص العمل والاستثمار، وهو ما يساعد على النجاح والبقاء في السوق المصرفية.

- لقد تطور دور البنوك في ظل التجارة الإلكترونية من دورها التقليدي كوسيط مالي إلى دورها كوسيط ثالث تجاري بين البائع والمشتري كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (01-10): دور البنوك التجارية في التجارة الإلكترونية



المصدر: حسين مصطفى الهاللي، "التحول نحو التجارة الإلكترونية باستخدام تكنولوجيا المعلومات"، ملتقى حول: تحول المنظمات من استخدام الأساليب التقليدية إلى تكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، 20-27 يوليو 2005، ص5.

من خلال الشكل نجد أن دور البنوك كوسيط تجاري في ظل التجارة الإلكترونية جعلها تقوم بتطوير أنشطتها وخدماتها بما يتماشى مع هذا الدور وذلك من خلال قيامها بالوظائف التالية:

- تأسيس مواقع على شبكة الأنترنت يمكن البالغين من عرض منجاتهم والمشتريين من زيارتها، كما تسهل التبادل التجاري الإلكتروني بين الشركات من خلال توفير المعلومات.

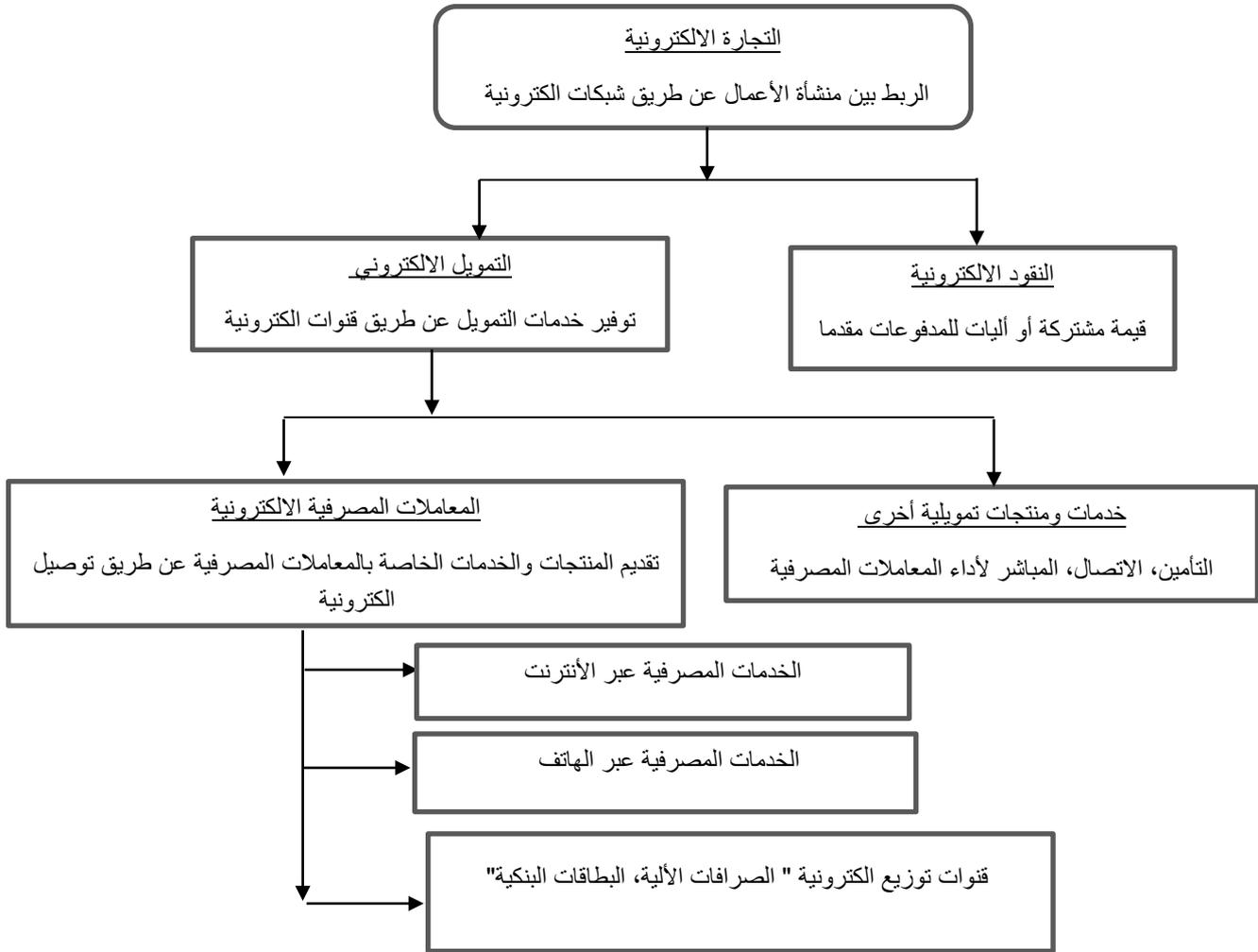
- تحصيل الفواتير بشكل الكتروني: حيث يقوم البنك بتوزيع الفواتير على مواقع العملاء عبر شبكة الأنترنت من أجل مراجعتها وسدادها، ويقوم البنك بتحصيل الأموال الكترونياً وتسليم الحسابات لأصحاب الفواتير وذلك دون أي تعامل ورقي؛

- المساهمة في توسيع دائرة التجارة الإلكترونية من خلال دمج شبكة الأنترنت وموقع البنك وماكينات الصراف الآلي مما يسهل من تطبيقات التجارة الإلكترونية؛

- إن الصيرفة الإلكترونية جزء لا يتجزأ من التجارة الإلكترونية، فهي تشمل المعاملات المالية بين المؤسسات المصرفية والأفراد والشركات ومختلف الجهات الحكومية، وذلك من خلال الشبكة المعلوماتية التي تقدم مختلف الخدمات المصرفية الإلكترونية وتقلص من التكلفة والوقت، وبتزايد عمليات الاندماج بين البنوك العالمية واشتداد المنافسة سعت البنوك إلى تحسين وتنويع الخدمة وسرعة تقديمها خارج الحدود مع انخفاض تكلفتها، مما أدى في السنوات الأخيرة إلى ارتفاع عدد البنوك المعتمدة على الوسائل الإلكترونية ووسائل الدفع الحديثة كالبطاقات البنكية بأنواعها المختلفة الشبكات الإلكترونية، التحولات الإلكترونية، بالإضافة إلى الاستخدام الواسع لشبكة الأنترنت والتي أصبحت على قدر كبير من الأهمية في تسوية المعاملات المختلفة وبالتالي تسهيل تدفقات التجارة العالمية؛
- تمكن الصيرفة الإلكترونية من استقطاب شريحة أوسع من العملاء للبنك، حيث تنفرد البنوك الإلكترونية بقدرتها على الوصول إلى الزبائن دون التقييد بمكان أو زمان معين، إذ تتيح لهم إمكانية طلب الخدمة في أي وقت وعلى طول أيام الأسبوع بما يوفر الراحة للعميل، ويتوافق مع عمليات التجارة الإلكترونية؛
- تسمح الصيرفة الإلكترونية بتخفيض النفقات التي يتحملها البنك بجعل تكلفة إنشاء موقع للبنك عبر الأنترنت لا تقارن بتكلفة إنشاء فرع جديد للبنك وما يتطلب ذلك من مباني وأجهزة وكفاءات بشرية إدارية؛
- يساهم البنك في تسويق منتجاته وخدماته من موقعه على شبكة الأنترنت كما يحسن من جودة الخدمات المصرفية المقدمة وهو ما يساعد على امتلاك ميزة تنافسية تعزز من مكانته في السوق المصرفية، وتؤهله إلى مستوى المعاملات التجارية العالمية.

ثانياً: خدمات الصيرفة الإلكترونية: تشير الخدمات المصرفية الإلكترونية أو خدمات الصيرفة عبر الأنترنت إلى الأنظمة التي تتيح للعملاء الوصول إلى حساباتهم البنكية والمعلومات العامة حول المنتجات والخدمات المصرفية من خلال جهاز حاسوب شخصي أو أي جهاز ذكي آخر، ويمكن توضيح كيف تتم المعاملات المصرفية الإلكترونية من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (11-01): المعاملات المصرفية الالكترونية



المصدر: نصولي صالح، "تحديات المعاملات المصرفية الالكترونية"، التمويل والتنمية، واشنطن، سبتمبر 2002، ص 48.

من خلال الشكل نجد أن خدمات الصيرفة الإلكترونية متنوعة باختلاف الأداة المستعملة في تقديمها فنجد

منها:

1-المصارف الإلكترونية: ظهرت المصارف الإلكترونية نتيجة النمو المتسارع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وساهمت بشكل فعال في تقديم خدمات متنوعة وبتكاليف منخفضة، مختصرة للوقت والمكان، وهي بمعناها الواسع ليست مجرد فرع لبنك قائم على تقديم خدمات مالية فحسب، بل يعتبر موقعا ماليا تجاريا وإداريا واستشاريا شاملا له وجود مستقل على الخط يتم التعاقد معه للقيام بخدمات أو تسوية معاملات أو إتمام الصفقات على المواقع الإلكترونية¹.

ويمكن التمييز بين ثلاث صور أساسية للمصارف الإلكترونية وهي:

¹ - طارق طه حسين، "إدارة البنوك في بيئة العولمة والأنترنت"، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 265.

- **الموقع المعلوماتي:** وهو المستوى الأساسي للبنوك الإلكترونية أو ما يمكن تسميته بصورة الحد الأدنى من النشاط الإلكتروني المصرفي من خلاله يقدم البنك برامجه ومنتجاته وخدماته المصرفية¹.
- **الموقع التفاعلي (الاتصالي):** يسمح هذا الموقع بنوع من التبادل الاتصالي بين البنك وعملائه كالبريد الإلكتروني وتعبئة طلبات أو نماذج على الخط أو تعديل معلومات القيود والحسابات².
- **الموقع التبادلي:** في هذا المستوى يمارس البنك خدماته وأنشطته في بيئة إلكترونية، حيث تشمل هذه الصورة السماح للزبون بالوصول إلى حساباته وإدارتها وإجراء الدفعات النقدية والوفاء بقيمة الفواتير وإجراء كافة الخدمات الاستعلامية وإجراء الحوالات بين حساباته داخل البنك أو مع جهات خارجية.

2- الصيرفة الإلكترونية عبر الهاتف (الهاتف المصرفي): تشكل هذه القناة جسرا للتفاعل الشخصي عالي المستوى بين البنك وعملائه، حيث تتيح هذه التقنية اتصال سريع بين العميل ورجال البنك كما تسمح للعميل الاستفادة من العديد من الخدمات كتحويل الأموال بين الحسابات ودفع الفواتير وغيرها، حيث تساهم هذه التقنية في تحرير العميل من ضغوط الوقت والمسافة³.

3- الصيرفة عبر شبكة الأنترنت: تسمح هذه الخدمة لعملاء المؤسسات المصرفية القيام بالمعاملات المالية من خلال الدخول إلى الصفحة الإلكترونية التي تشغلها المؤسسة المصرفية عبر الأنترنت، حيث تسمح هذه الخدمة المريحة الأمانة للعملاء الذين لديهم بطاقات للسحب الألي من الدخول لمعلوماتهم المصرفية من أي مكان وعلى مدار الساعة سواء من المنزل أو المكتب، وذلك بأن يفتح العميل الإلكتروني للبنك ويدخل الموقع المخصص للخدمة المصرفية ثم يدخل رقم البطاقة والرقم السري وهناك بعض البنوك التي تتطلب معلومات إضافية لمزيد من السرية والحماية.

4- الصيرفة عبر الهاتف النقال: ساهمت الهواتف النقالة في تقديم الخدمات المصرفية بسرعة فائقة، فقد ظهر ما يسمى بالبنوك الخلوية التي تقوم على فكرة تزويد الزبائن بالخدمات المصرفية في أي مكان وفي أي وقت، وتشمل هذه الخدمات الاستعلام عن الأرصدة والاطلاع على عروض المصارف وأسعار العملات، كما تشمل خدمات تحويل الأموال والدفع النقدي وفتح الحسابات، كما تعد البنوك الخلوية مكانا لتوظيف البطاقات الذكية، حيث

¹ - بريش عبد القادر، "التحرير المصرفي ومتطلبات الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 147.

² - طارق طه، "إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات"، دار الجامعة الجديدة، عمان، 2007، بدون طبعة، ص 454.

³ - أمنة بن جدو، سمية دقيش، "ممارسات خدمات الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية - دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA"، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد: 04، العدد 02، 2020، ص 85-101.

أتاحت هذه البطاقة فرصة تخزين وإدارة التوقع الرقمية والإلكترونية ومختلف وسائل التعرف والتثبيت والموثقية المرتبطة بالأعمال المصرفية¹.

5- الصرافات الآلية: تعتمد خدمات الصرافات الآلية على وجود شبكة من الاتصالات تربط فروع المصرف الواحد كلها، وفي هذه الحالة يقوم الصراف الآلي بخدمة أي عميل من أي مصرف مشترك والتي تتطلب الوصول إلى بيانات حسابات العملاء فوراً ويقوم العميل باستخدام بطاقة بلاستيكية أو بطاقة ذكية تصدر عن المصرف، للحصول على الخدمات المختلفة للصراف الآلي²، فهذا الأخير يتيح للعملاء التعامل مع حساباتهم من طرف البنك، في أي وقت سواء في مواعيد العمل الرسمية أو غيرها وخلال العطل وعلى مدار 24 ساعة³، ومن أهم مزايا خدمة الصراف الآلي تحقيق سرعة المعاملات وسهولة التعامل مع الآلة حلاً لمشاكل الازدحام والانتظار، وإمكانية تحويل المبالغ من حسابات العميل وكذا إمكانية سداد الالتزامات الشهرية والنصف السنوية⁴. ومن أشهر الصرافات الآلية: الموزع الآلي للأوراق (D.A.B) ويسمى آلات الصرف الداخلية، الشباك الآلي للأوراق (G.A.B)، ونهائي نقطة البيع (T.P.V)⁵.

ثالثاً: وسائل الدفع الإلكترونية: هي تلك الأموال التي يتم التعامل بها بطريقة الكترونية بعيداً عن الطرق التقليدية لتبدل النقود وتشمل عدة أنواع منها:

1- البطاقات البنكية: هي عبارة عن بطاقات بلاستيكية يستطيع حاملها استخدامها في شراء معظم احتياجاته أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون الحاجة إلى حمل مبالغ كبيرة من الأموال التي قد تتعرض إلى السرقة أو الضياع. وتنقسم البطاقات البنكية إلى قسمين رئيسيين وهما البطاقات الائتمانية والبطاقات غير الائتمانية وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

¹ زيدان مجّد، "دور التسويق في القطاع المصرفي حالة بنك الفلاحة والتنمية الفلاحة"، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص: 87-88.

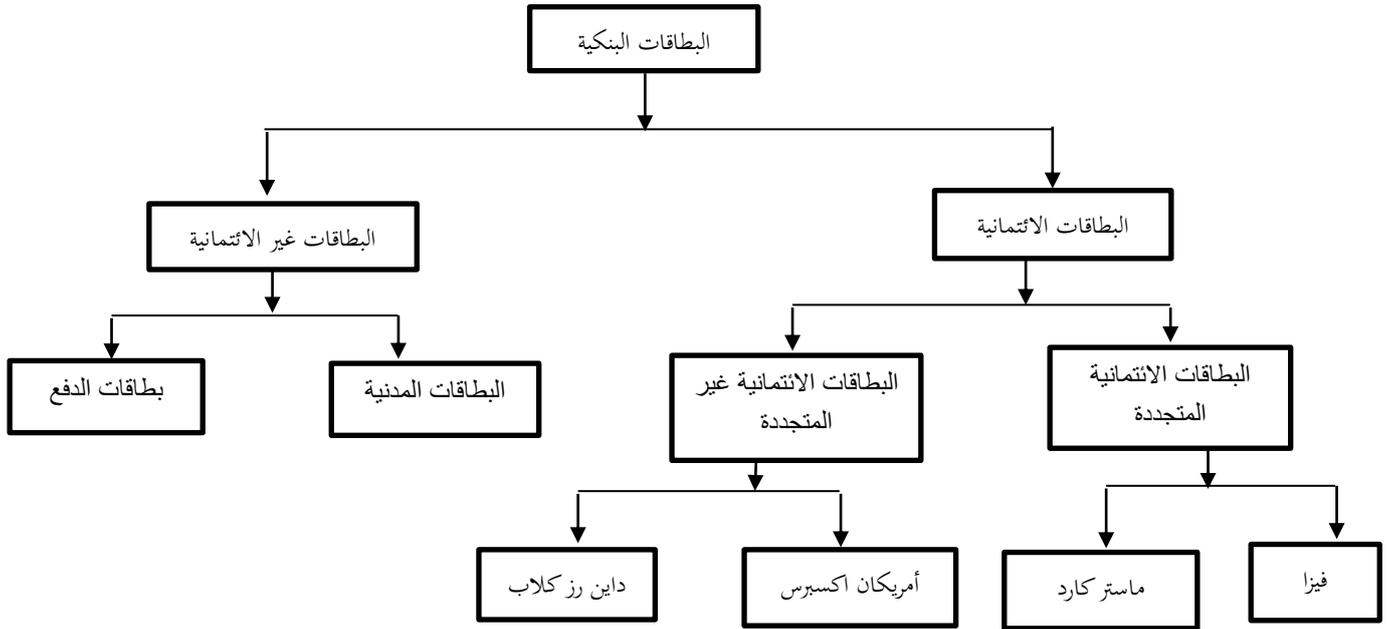
² ناضم مجّد نوري الشمري، عبد الفتاح زوهير، "الصرافة الإلكترونية"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص: 75.

³ نادر شعبان، إبراهيم السواح، "النقود البلاستيكية وأثر المعاملات الإلكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية"، الدار الجامعية، عمان، 2008، ص: 75.

⁴ ناجي معلا، "الأصول العلمية للتسويق المصرفي"، المؤسسة العلمية للتجليد، ط3، عمان، 2007، ص: 42.

⁵ نعمون وهاب، "النظم المعاصرة لتوزيع المنتجات المصرفية وإستراتيجية البنوك واقع وتحديات"، جامعة حسينة بن بوعلوي، الشلف، الجزائر، يومي 14 و15/12/2004، ص: 273.

الشكل رقم (01-12): أنواع البطاقات البنكية الإلكترونية



المصدر: بن عمارة نوال، "وسائل الدفع الالكترونية الأفاق والتحديات"، الملتقى الدولي حول التجارة الالكترونية، جامعة ورقلة، 17، 16، 15 مارس 2004، ص 13.

1-1. البطاقات الائتمانية: وهي البطاقات التي تصدرها البنوك في حدود مبالغ معينة ويتم استخدامها كأداة ضمان، وتزيد من إيرادات البنك المصدر لها لما يحصل عليه من رسوم مقابل خدمات أو من فوائد عن التأخر في السداد وتنقسم إلى نوعين وهما البطاقات الائتمانية المتجددة هذا النوع تصدره البنوك في حدود مبالغ معينة، ويكون حامل البطاقة مخيرا بين تسديد كلي لقيمة الفاتورة خلال فترة الاستفادة أو تسديد جزء منها فقط، ويسدد الباقي خلال فترة أو فترات لاحقة وفي كلتا الحالتين يتم تجديد القرض الأول لحامل البطاقة لذلك سميت ببطاقة الائتمان المتجددة وأشهرها بطاقة فيزا وMASTER كارد، والبطاقات غير المتجددة وهي تختلف عن البطاقات الائتمانية المتجددة وأن السداد يجب أن يكون بالكامل من قبل عميل البنك خلال الشهر الذي يتم فيه السحب، أي أن البطاقة الائتمانية لا تتجاوز شهرا وأشهرها بطاقة أمريكيان اكسپريس، وداين رز كلاب.

1-2. البطاقات غير الائتمانية: وهي البطاقات التي لا تتيح لحامله فرصة الحصول على الائتمان، وتنقسم بدورها إلى البطاقات المدنية وهي البطاقات التي تعتمد على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى البنك في صورة حسابات جارية لمقابلة السحوبات المتوقعة للعميل حامل البطاقة، وبطاقات الدفع مقدما التي تقوم على أساس تثبيت مبلغ محدد ويتم التخفيض التدريجي لمبلغ البطاقة كلما تم استعمالها¹.

¹ - محمد نور صالح، "التجارة الالكترونية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2009، ص 240.

2- النقود الإلكترونية: تعرف على أنها مجموعة من البروتوكولات والتواقيع الرقمية التي تتيح للرسالة الإلكترونية أن تحل محل تبادل العملات التقليدية، أي عبارة عن قيمة نقدية في شكل وحدات ائتمانية مخزنة بشكل إلكتروني أو على أداة إلكترونية يحوزها المستهلك.

3- الشيك الإلكتروني: هو المكافئ الإلكتروني للشيكات الورقية التي اعتدنا التعامل بها، وهو أيضا عبارة عن رسالة إلكترونية موثوقة ومؤمنة، ويتضمن ملف الكتروني آمن يحتوي على معلومات خاصة لمحرر الشيك ووجهة صرف هذا الشيك بالإضافة إلى المعلومات الأخرى، كتاريخ صرف الشيك، قيمة المبلغ المستفيد منه، رقم الحساب المحول إليه.

4- المحفظة الإلكترونية: هي عبارة عن بطاقة ممغنطة مزودة بشريحة chip يمكن تثبيتها على جهاز الحاسوب الشخصي أو تكون قرصا مرنا يمكن إدخاله في فتحة القرص المرن في جهاز الحاسوب الشخصي ليتم نقل القيمة المالية منه وإليه عبر الأنترنت باستخدام برامج معينة.

5- المقاصة الإلكترونية والتحويل المالي الإلكتروني: هي نظام لتسوية مدفوعات الشيكات بين البنوك بدلا من المدفوعات الورقية التي تتم في غرف المقاصة وتسجيل المدفوعات الإلكترونية على الممغنط.

المطلب الثالث: اتجاه المصارف نحو الاندماج والشمولية

أدت العولمة المالية والمصرفية وإزالة القيود المعيقة لتطورها على المستوى الدولي إلى إعادة إصلاح وتنظيم داخلي ومتسارع في أوساط الأسواق المصرفية نتج عنها حتمية الاندماج المصرفي، وإنشاء نوع جديد من البنوك يسمى بالبنوك الشاملة.

أولا: ماهية الاندماج المصرفي

أضحت عملية الاندماج المصرفي ظاهرة عالمية تأثرت بها معظم البنوك في العالم باعتبارها أحد نواتج العولمة المالية، كما أنها باتت مطلبا ملحا من جانب العديد من المنظمين والمتعاملين في أسواق المال من أجل زيادة قدرتها على التواجد والاستمرارية.

1- تعريف الاندماج المصرفي: يعرف الاندماج المصرفي على أنه العملية التي تؤدي إلى الاستحواذ على بنك أو أكثر بواسطة مؤسسة مصرفية أخرى، فيتخلى البنك المندمج عن ترخيصه ويتخذ اسما جديدا وعادة يأخذ اسم المؤسسة الداخلة أو الحائزة، وتضاف أصول وخصوم البنك المندمج إلى أصول وخصوم البنك الداخلة¹.

¹ - بركان زهية، "الاندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية اتخاذ القرار"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 2، جامعة سعد دحلب بالبلدية، الجزائر، ص 175

كما يعرف بأنه اتفاق بين مصرفين أو أكثر وذوبانهما إداريا في كيان مصرفي واحد بحيث يصبح الكيان الجديد ذو قدرة عالية وفعالية كبيرة لتحقيق أهداف لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد¹.

كما يقصد به قيام أحد البنوك بالانضمام إلى بنك آخر أو أكثر وعادة ما يكونان على نفس المستوى والأهمية والحجم بانضمامهما إلى بعضهما البعض يترتب على ذلك أن يعقد كل منهما كيانه المستقل ويظهر كيان جديد مستقل باسم جديد².

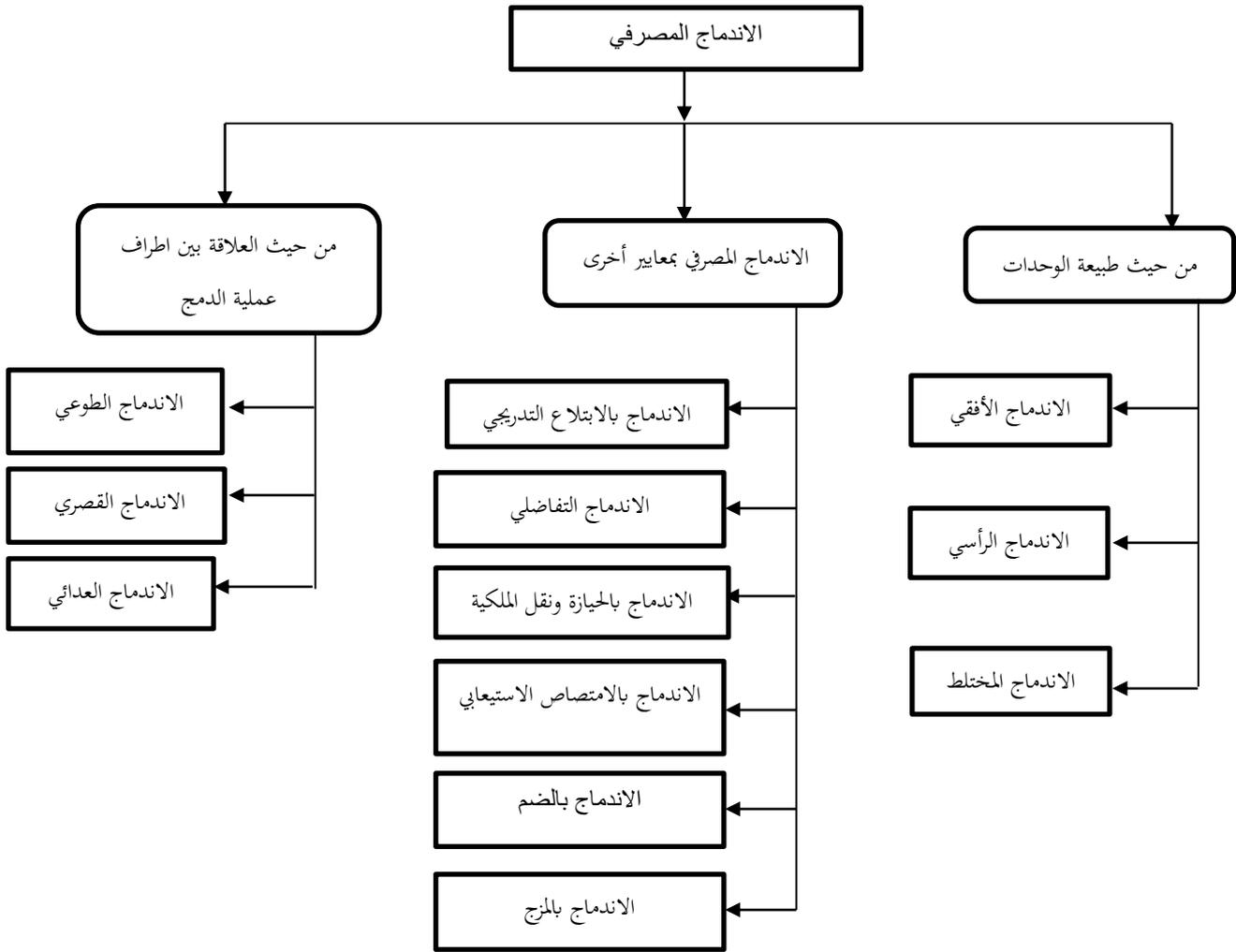
وباعتبار أن الاندماج المصرفي هو انتقال من وضع تنافسي معين إلى وضع تنافسي أفضل فإنه يحاول تحقيق عدة أبعاد أهمها:

- **البعد الأول:** المزيد من الثقة والطمأنينة والأمان لدى العملاء والمتعاملين.
 - **البعد الثاني:** خلق وضع تنافسي أفضل للكيان المصرفي الجديد تزداد فيه القدرة التنافسية للبنك الجديد وفرص الاستثمار.
 - **البعد الثالث:** إحلال كيان إداري جديد أكثر خبرة، ليؤدي وظائف البنك بدرجة أعلى من الكفاءة والتي تسمح للكيان المصرفي الجديد من كسب شخصية أكثر نضجا.
- 2-أنواع الاندماج المصرفي:** تعددت الأشكال والتصنيفات التي تتخذها حالات الاندماج المصرفي مع تنوع وتعدد البواعث وكذا الظروف والأهداف المستقبلية من عملية الاندماج. ويمكن توضيح هذه الأنواع من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (01-13): أنواع الاندماج المصرفي

¹ - عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص ص: 7، 8.

² - مطاي عبد القادر، "الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جامعة شلف، جوان 2010، ص 111.



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات من مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية تحت عنوان الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي للأستاذ مطاري عبد القادر، ص ص: 111-112-113.

3- مراحل الاندماج المصرفي: يخضع الاندماج لدراسات عميقة وشاملة ومتكاملة الجوانب والأبعاد منذ القيام بعمليات رسم التصورات والسيناريوهات اللازمة لإتمام عملية الاندماج بأفضل صورة ممكنة وأفضل أسلوب لتقييم البنك المندمج وأساليب سداد القيمة، ولذلك فإن قرار الاندماج المصرفي يمر بثلاث مراحل أساسية وهي:

المرحلة الأولى: وتتضمن التمهيد لعملية الاندماج المصرفي من حيث إعداد البنك للاندماج، ووضع التصورات الأولية لعملية الاندماج ومتطلباتها من إعادة هيكلة البنك والمحددات المختلفة للاندماج وسيناريوهات التفاوض من الطرف الآخر الذي يشترك في عملية الاندماج المصرفي بل دراسته دراسة وافية من حيث أوضاعه ومكانه في السوق المصرفي¹. وتعمل هذه المرحلة على حسن إعداد وترتيب البنوك المندمجة من الداخل وتوحيدها لتصبح بنكا واحدا خاصة فيما يتعلق بالاستراتيجية الواحدة والسياسات والتكتيكات الواحدة.

¹ - نفس المرجع، ص 114.

المرحلة الثانية: الإعلان عن الاستعداد للاندماج ومواجهة التأثيرات السلبية وغير السلبية المترتبة عن هذا الإعلان سواء من جانب البنوك المنافسة أو من جانب العملاء أو من جانب السوق المصرفي ككل، وفي هذه المرحلة يتم اكتساب البنوك المندمجة قدرات أعلى وأرقى عما كانت عليه من قبل.

المرحلة الثالثة: يتم فيها تقدير وتحديد الآثار المتولدة من عملية الاندماج وكيفية الارتقاء بالكيان المصرفي الجديد ومدى تأثيره على السوق المصرفي وكيفية تحقيقه لأكثر عائد ممكن وكيفية تحسين الأداء في الأوضاع الجديدة، والاتفاق على شكل مجلس الإدارة الجديد وتقدير المزايا التي ستعود على الكيان المصرفي الجديد بعد عملية الاندماج. وتجدر الإشارة إلى وجود مجموعة من الطرق التي تعتمد لإتمام عملية الاندماج بقرار إداري تأخذه السلطة المختصة بذلك ومن أهم هذه الطرق المتبعة ما يلي.

- **الطريقة الأولى:** تقوم على التقاء إرادة ورغبة بنكين أو أكثر نحو الاندماج المصرفي ويطلق عليها العملية التفاوضية الودية التي تحاول أن تعظم مصلحة المتفاوضين.
- **الطريقة الثانية:** بعد اتخاذ قرار الاندماج المصرفي وفقا للأغلبية وبعد موافقة السلطات النقدية في الدولة يتم شراء النسبة الغالبة من أسهم بنك آخر.

4-نظريات الاندماج المصرفي: هناك عدة نظريات توضح أسباب القيام بالاندماجات المصرفية نذكر أهمها:

4-1. نظرية تعظيم القيمة: ترى هذه النظرية أن الاندماج سببه الأساسي تعظيم قيمة المصرف وتنقسم هذه النظرية إلى ثلاثة أقسام:

4-1-1. نظرية الكفاءة: يتم التخطيط للاندماج بإحداث حالة من الذوبان بين الشركات المندمجة لتوليد أرباح أكبر مما لو حققته كل شركة منفصلة وهناك ثلاثة أنماط للذوبان بين المصارف المندمجة¹:

- **الذوبان المالي:** تتحصل البنوك المندمجة على رأس مال جديد بتكلفة قليلة نتيجة الزيادة في حجمها.
- **ذوبان العمليات:** من خلالها يتم ترابط العمليات ونقل المصارف، وإدماج الخبرات كتوحيد جهود الإعلان وتبادل نتائج وخبرات البحوث والتطوير.
- **الذوبان الإداري:** يقوم مدير البنوك العارضة للاندماج بتطبيق نظم وأساليب إدارية أفضل من البنوك الأخرى المستهدفة للاندماج وتحقق تلك الأساليب والنظم الإدارية زيادة مستويات الفاعلية بعد الاندماج.

4-1-2. نظرية الاحتكار: وهذه النظرية تفترض أن أرباحا طائلة يمكن أن تتحقق بالسيطرة على السوق وإمساك زمام القوة، فالبنوك المندمجة تستطيع التحكم في السعر ومستوى جودة الخدمات بما يساعد على زيادة

¹ - Ravenscroft Jean, "Merger Sell offand Economic", the Booking institution Washington, 1997, p : 64.

الإيرادات وتخفيض التكاليف بشكل كبير، علاوة على ما يتوفر لدى البنوك المندمجة من ميزة استغلال الفرص المتاحة، بل والتواطؤ أحيانا مع البنوك الأخرى المنافسة لتوزيع الفرص وتكيفها وفقا لمصالحها¹.

4-1-3. نظرية القيمة: ترى هذه النظرية أن المدربين الذين تراودهم فكرة إدماج بنوكهم مع بنوك أخرى لديهم معلومات أفضل عن قيمة البنوك المستهدفة للاندماج بدرجة تفوق توقعات المستثمرين أو المعلومات المتاحة في سوق الأوراق المالية وازدياد القيمة السوقية للبنوك المندمجة.

4-2. نظريات الكفاية: تشير هذه النظريات إلى أن عمليات الاندماج أو الأشكال الأخرى لإعادة تخصيص الأصول هامة جدا كونها تحقق منافع اجتماعية وهي تشمل بصفة عامة تحسين أداء الإدارة أو تحقيق صيغة للتعاون (لاندماج) من خلال صيغة $5=2+2$ وتشمل هذه النظريات على²:

▪ نظرية الكفاية التفاضلية

▪ نظرية الإدارة غير الكفوة

▪ نظرية التعاون التشغيلي

4-3. نظرية بناء السيطرة: وفقا لهذه النظرية يتم التخطيط وتنفيذ الاندماج من قبل المدربين لتعظيم منافعهم الشخصية بغض النظر عن مصالح وأهداف حملة الأسهم وذلك لأن قوة هؤلاء المدربين ومستقبلهم الوظيفي ومنافعهم الشخصية ترتبط ارتباطا مباشرا بحجم الشركة ومعدل نموها³.

4-4. نظرية المعلومات والاشارات: لقد أشارت بعض الأبحاث إلى أن أسهم الشركة المستهدفة في عروض الإندماجات تتجه نحو إعادة التقييم للأعلى حتى إذا فشل العرض المقدم يتم إعادة النظر فيه، ومن الافتراضات التي تركز على هذه الملاحظة العلمية هو أن المعلومات الجديدة تتولد نتيجة لعرض الاندماج فتستمر عملية إعادة التقييم ويمكن التمييز بين شكلين من أشكال افتراضات المعلومات⁴:

- **الشكل الأول:** يقدم عرض الاندماج معلومات تشير على أن أسهم البنك المستهدف قد أسيء تقديرا وأن العرض يستعجل السوق لإعادة تقييم هذا البنك.
- **الشكل الثاني:** يشير إلى أن عرض الاندماج يثير البنك المستهدف لتنفيذ استراتيجية أعمال خاصة بها.

¹ فضل علي ناجي، "الدمج المصرفي واختيار نموذج ملائم -دمج البنوك اليمنية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2006، ص9.

² طارق عبد العال حماد، "اندماج وخصخصة البنوك"، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص43.

³ فضل علي ناجي، مرجع سابق، ص10.

⁴ طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص49.

4-5. نظرية الازعاج أو القلق: تقوم هذه النظرية على أن الاندماج يحدث عندما يوجد تباين في التقييم بين كل من البائع والمشتري في فترات الأزمات الاقتصادية، بالإضافة إلى التباين في تقدير حجم المخاطر الناتجة عند تلك التقلبات الاقتصادية¹.

6- الآثار المترتبة عن عمليات الاندماج المصرفي: تعتبر عملية الاندماج بين البنوك مسألة شديدة الحساسية، لما لها من آثار عديدة تتعدى حدود البنوك المندمجة لتمس الاقتصاد الوطني ككل، كما تعددت آثارها إلى المستوى العالمي واقتصاديات الدول النامية.

6-1. أثر الاندماج المصرفي على مستوى البنوك: هناك آثار إيجابية وأخرى سلبية على مستوى البنوك نذكر منها ما يلي:

6-1-1. الآثار الإيجابية: يمكن حصرها فيما يلي:

- تنويع قاعدة الودائع وتقليل تكلفتها: تولد الاندماجات المصرفية الثقة مما يؤدي إلى تخفيض تكلفة الحصول على الودائع والتمويلات الجديدة، أو من خلال تحسين التصنيفات من قبل مؤسسات التصنيفات الدولية وبالتالي تسهيل ترتيبات الحصول على التمويل وبأقل تكلفة².

- تدعيم وتعزيز القاعدة الرأسمالية للبنك: تهدف عملية الاندماج إلى وصول المصرف الجديد لحجم أقوى يؤهله للبقاء والمنافسة ورفع معدل كفاية رأس المال بما ينسجم مع المعايير الدولية مما يعمل على تعزيز القدرة

التنافسية لها وتدعيم جودة خدماتها³، كما تجعل القاعدة الرأسمالية القوية البنك أكثر صموداً وأقل تأثراً في حالة الأزمات والهزات المالية التي تحدث في حين لآخر في أسواق المال العالمية.

- تحسين تصنيف البنوك المندمجة: ينتج عن الاندماج وضعيات ذات مستوى أفضل منها قبل الاندماج فيما يتعلق بتكيفية الأصول والخصوم وقاعدة رأس المال والأرباح والفوائد ومعدلات العائد على الاستثمار، وهذا ما يعني زيادة قدرة المؤسسات المالية المحلية والعالمية.

¹ - Cook Marshal, "European Mergers and completion Rolicy", Journal of European Business education, December 1999, p: 28-40.

² - أنطوان الناشف، خليل الهندي، "العمليات المصرفية والسوق المالية، الجزء الثالث: دمج المصارف"، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، ليبيا، 2000 ص 98.

³ - عابد صونيا، "ضوابط نجاح الاندماج المصرفي ودوره في تعزيز القدرة التنافسية للبنوك"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في الاقتصاد، كلية الشريعة والاقتصاد، قسم الاقتصاد والإدارة، تخصص اقتصاد إسلامي، 2016/2015، ص 95.

- زيادة الحصة السوقية والانتشار الجغرافي للمصارف: ينتج عن الاندماج مصف جديد يقوم بتقديم خدمات مصرفية لمناطق جديدة مما يعني استقطاب مزيد من العملاء والحصول على حصة أكبر في السوق المصرفية، وهذا ما يسمح بانتشار المصرف الجديد بشكل أفقي وعمودي على نطاق أوسع منه قبل الدمج وانتشاره إقليمياً ومن ثم عالمياً.

- إعادة الهيكلة الداخلية: يترتب عن عمليات الاندماج إعادة توزيع الموارد البشرية وتحسين ظروف العمل والارتقاء بالمناخ التنظيمي العام للبنك الجديد، وتطوير النظم الإدارية مما ينعكس بشكل إيجابي على الأرباح المحققة وعلى الحوافز وزيادة إنتاجية العمالة، وكذا زيادة مقدرة البنك على تنمية المهارات البشرية للعاملين وتطبيق المستحدثات المصرفية، كما يمكن الاستفادة من الخبرات الإدارية والمصرفية بين البنوك المندمجة والاستفادة من تجارب بعضهما البعض مما يحسن من المستوى العام للبنك¹.

- الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة وخلق استراتيجية دفاعية: تؤدي زيادة أرباح البنوك المندمجة إلى زيادة حجم المخصصات المالية الموجهة نحو الاستفادة من الاستثمار التكنولوجي مما يؤثر بشكل إيجابي وفعال في تحسين أداء ونتائج أعمال تلك البنوك، كما يترتب عن عملية الاندماج خلق استراتيجية دفاعية لحل المشاكل التي تعاني منها بعض البنوك سواء كانت مشاكل تمويلية أو تسويقية أو تنظيمية أو الخاصة بملاءة رأس المال.

- تعظيم ربحية البنوك وزيادة قدرتها التنافسية: يؤدي الاندماج إلى ظهور بنوك قوية من حيث ملاءة رأس المال والحجم والانتشار، كنتيجة لتضافر موارد المصرفين وانصهارهما معا مما يعطي للبنك الجديد مركزاً تنافسياً أقوى في مواجهة البنوك الأخرى سواء على الصعيد المحلي أو العالمي، كما يترتب عن الاندماج النجاح تعظيم أرباحه وذلك بتخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات ويتم ذلك من خلال:

- توحيد الإدارتين في إدارة واحدة وإلغاء بعض الفروع التي تؤدي الخدمة نفسها وتقليل حجم العمالة مما يخفض من التكاليف؛
- استخدام خسائر أحدهما في تحقيق وفورات ضريبية للكيان الجديد؛
- توسيع نطاق العمليات وحجم المعاملات مما يزيد من فرص الاستثمار وتحقيق أرباح أكثر؛
- استخدام أحدث التقنيات المصرفية مما يزيد من حجم الأعمال ويخفض من تكاليفها.

-ارتفاع القيمة السوقية لأسهم البنوك المندمجة: تؤثر عملية الاندماج المصرفي إيجابياً على حركة الأسهم المتداولة للبنوك المندمجة مما يرفع من قيمتها، فترتفع قيمة رأس المال السوقي لتلك البنوك، وتزداد قيمة استثمارات المساهمين

¹- عابد صونيا، مرجع سابق، ص 96.

فيها من خلال تحقيق أرباح رأسمالية ناتجة عن عملية الاندماج¹، وقد بينت العديد من الدراسات أن البنوك المستهدفة أكثر استفادة من حيث ارتفاع قيمة أسهمها في السوق المالي وذلك من خلال:

- يمكن للمساهمين في البنوك المباعة أن يبيعوا أسهمهم بعلاوة تزيد عن سعر السهم في سوق الأوراق المالية؛
- في حالة وجود أكثر من عرض للاستحواذ على المؤسسة المصرفية المستهدف دمجها، فإنه من خلال مزايدهم للاستحواذ عليها يمكن أن يزيد من قيمة أسهمها عن أسعارها في سوق الأوراق المالية.

6-1-2. الآثار السلبية: هناك آثار سلبية قد تكون سببا في فشلها ومن أهم هذه الآثار ما يلي²:

- **فقدان بعض العملاء:** نتيجة لعدم العناية الخاصة بهم لكبر حجم الوحدة المصرفية.

- **الاحتكار يؤدي إلى قلة التطوير في القطاع المصرفي:** حيث يترتب على الاندماج المصرفي أوضاعا احتكارية وشبه احتكارية مما يقلل من حجم المنافسة، وهذا يجد من طموحات البنك في التطور وتحسين خدماته كما أن غياب المنافسة في السوق قد يؤثر على أسعار أسهم البنك في الأسواق المالية.

- **فشل العملية:** إن احتمال نجاح مشاريع الاندماج بين البنوك يبقى ضعيف ومخيف، حيث تشير الكثير من الدراسات أن نصف عمليات الاندماج تبوء بالفشل أو لا تحقق الأهداف المرجوة من الاندماج، وهذا قد يؤثر سلبا على نشاط البنكين وسمعتهم ومكائنتهما السوقية.

- **حدوث حالة من الترهل المصرفي:** يصبح البنك ضخما مما يصعب السيطرة عليه وهو ما قد يؤدي إلى حالة الانفلات والتسيب التي تدفع إلى الفساد.

6-2. آثار الاندماج المصرفي على مستوى الاقتصاد المحلي: يمكن إيجاز الآثار الإيجابية والآثار السلبية لعمليات الاندماج المصرفي على الاقتصاد الوطني في النقاط التالية:

6-2-1. الآثار الإيجابية للاندماج المصرفي على القطاع الاقتصادي: يكون للاندماج المصرفي آثار إيجابية عديدة على الاقتصاد الوطني سواء في القطاع المصرفي أو في القطاع الحقيقي، ويدل ذلك على التحفيزات الكثيرة التي غالبا ما تضعها الدول من أجل تشجيع والحث على اتباع هذه الاستراتيجية ويمكن حصر أهم هذه الآثار فيما يلي³:

¹ - فؤاد عبد العزيز عيد، "الاندماج المصرفي للبنوك الفلسطينية"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2012، ص 34.

² - محسن الخضيري، "الاندماج المصرفي"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 109.

³ - عابد صونيا، مرجع سابق، ص 104.

-التخفيف من حالة المصاريف الزائدة: في الغالب تؤدي إلى عدم كفاءة الأداء وانخفاض الإنتاجية وهدر في الإمكانيات والأعمال مما يؤدي إلى تراجع العائد والتوظيف والاستثمارات في القطاع المصرفي والذي ينعكس سلبي على القطاع المحلي، لذلك تقوم السلطات النقدية بالترغيب في عمليات الاندماج بما يخفف من هذه الحالة وبالتالي يزيد من متانة القطاع المصرفي في البلد.

- معالجة أوضاع البنوك المتعثرة أو المفلسة: في بعض الدول تلتزم الدولة بتغطية خسائر البنك المفلس وتعويض المودعين عن أموالهم، لكن في حالة الاندماج يعمل البنك الدامج على تغطية خسائر وتكاليف البنك المندمج.

- زيادة قدرة البنك على جذب رؤوس الأموال الأجنبية: وذلك من خلال تصدير الخدمات المصرفية إلى الخارج وبالتالي تحسين المستوى العام للدخل وتحقيق فائض في موازين المدفوعات وفي تنمية القدرة الذاتية للاقتصاد الوطني.

- تحقيق تنمية اقتصادية وزيادة معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي: وينتج عن ذلك زيادة قدرة البنك على توفير التمويل الضخم.

6-2-2. الآثار السلبية للاندماج المصرفي على القطاع الوطني: إن الآثار السلبية للاندماج المصرفي على القطاع الوطني تمس العناصر التالية:

-الاستقرار المالي للبلد: إن تعثر أو إفلاس بنك كبير ينجم عنه كوارث مالية على الاقتصاد الوطني عكس تعثر بنك صغير يكاد ألا يشعر به، ولذلك يخضع قرار اندماج البنوك في معظم الدول إلى دراسة ورقابة وموافقة السلطة العليا المتمثلة في البنك المركزي.

- معدل التوظيف والبطالة: إن عمليات اندماج البنوك غالباً ما يصحبها تسريح العمالة الفائضة نتيجة إلغاء بعض الفروع أو إلغاء الوظائف المزدوجة في البنك الجديد، لذا فإن عمليات الاندماج تنجم عنه الزيادة في معدلات البطالة.

-المنافسة والاحتكار في القطاع المالي: قد يؤدي الاتجاه المتزايد نحو الاندماج إلى قلة المنافسة وتزايد نسبة الاحتكارات في القطاع المالي، مما يترتب عليه غياب دوافع التجديد والتطوير في الخدمات البنكية، كما قد ينتج عنه مركز مسيطر لعدد قليل من البنوك الكبيرة الحجم في السوق المصرفي المحلي، ما ينتج عن سوء استعماله سلوك معاكس للمنافسة المصرفية، مما يؤدي إلى فرض أسعار غير ملائمة للعملاء والذي قد يؤدي إلى إفلاس الأفراد والشركات وذلك ينعكس سلبي على الاستقرار المالي والاقتصادي للبلد¹.

¹ - رمزي صبحي مصطفى الجرم، "اندماج البنوك كإحدى آليات التطوير المصرفي"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 337.

6-3. آثار الاندماج المصرفي على مستوى العالمي واقتصاديات الدول النامية

6-3-1. الآثار الايجابية للاندماج المصرفي على مستوى العالمي واقتصاديات الدول النامية

-يساعد الاندماج بين مؤسستين أو بنكين في دولتين مختلفتين على نقل المعرفة والتكنولوجيا وتبادل الخبرات، وذلك يكون في صالح الدول النامية خاصة إذا ما تم الاندماج بين بنكين أحدهما في دولة متقدمة وأخرى في دولة نامية أو ناشئة.

- يعمل الاندماج عبر الحدود بين مؤسسات مختلفة الجنسيات على تعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول.

- يساعد الاندماج الدولي على تكوين مؤسسة مالية عابرة للقارات قادرة على تمويل المشاريع الضخمة.

6-3-2. الآثار السلبية للاندماج المصرفي على مستوى العالمي واقتصاديات الدول النامية

-إن الاندماج والاستحواذ بين بنكين أحدهما في الدول المتقدمة والأخرى في الدول النامية أو الناشئة غالباً ما لا يكون في صالح الدول النامية، وذلك لأن عمليات الاندماج والاستحواذ في الواقع لا تؤدي إلى خلق قدرة إنتاجية إضافية بالنسبة للبنك المستحوذ عليه، وإنما يؤدي إلى نقل دفعة التحكم والسيطرة على المؤسسة الجديدة من الجهة المحلية إلى المستثمرين الأجانب في الدول الغنية، وهذا يؤثر سلباً على اقتصاديات الدول النامية.

- إن البنك الدمج في الدول المتقدمة غالباً ما يعمل على نقل التكنولوجيا الحديثة إلى البنك المدمج، والمعروف أن استخدام التكنولوجيا الحديثة يؤدي إلى الاستغناء عن الكثير من العمال مما يؤثر سلباً على معدلات العمل والتوظيف في بلد البنك المدمج.

- إن عمليات الاندماج والاستحواذ إذا ما تمت في ظروف أزمات مالية لا تكون في صالح الدول المستضعفة، ففي المدى القصير وبسبب تبعات الأزمة المالية وانخفاض قيمة العملة قد تقدر قيمة أصول البنك بأقل من قيمتها الحقيقية التي تظهر على المدى الطويل، فبعض المعطيات حول عمليات الاندماج لمؤسسات أسبوية تعاني صعوبات مالية تبين فرق في تسعيرها ما بين 25 و 80 % أقل من قيمتها الدفترية.

ثانياً: ماهية البنوك الشاملة

1-تعريف البنوك الشاملة: تعرف على أنها البنوك التي تقوم بتقديم كل الخدمات المصرفية التقليدية، وغير التقليدية بما فيها القيام بدور المنظم، وتجمع في ذلك بين وظائف البنوك التجارية وبنوك الاستثمار، إضافة إلى نشاط التأمين، وتأسيس الشركات أو المشروعات، ولا تقوم هذه البنوك على أساس التخصص القطاعي أو

الوظيفي، بل تساهم في تحقيق التطوير الشامل والمتوازن للاقتصاد، مع القيام بدور فعال في تطوير السوق المالية والبورصة، وكافة أوجه النشاط المالي والاقتصادي في المجتمع¹.

كما تعرف على أنه تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات وتوظيف مواردها وتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي بحيث نجدها تجمع ما بين وظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال².

كما يعرفها البعض بأنها تلك المؤسسات المالية التي تقوم بأعمال الوساطة وإيجاد الائتمان والتي تلعب دور المنظم في تأسيس المشروعات وإدارتها.

وبصفة عامة يمكن القول بأنها البنوك التي لم تنقيد بالتخصص المحدود الذي قيد العمل المصرفي في كثير من الدول بل أصبحت تمتد نشاطاتها إلى كل المجالات والأقاليم والمناطق وتحصل على الأموال من مصادر متعددة وتوجهها إلى مختلف النشاطات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2- خصائص البنوك الشاملة: تتميز البنوك الشاملة عن غيرها من البنوك والمؤسسات المالية بالخصائص التالية:

-الشمول مقابل التخصص المحدود؛

-التنوع مقابل التقيد؛

-الديناميكية مقابل الإستاتيكية؛

-الابتكار مقابل التقليد؛

-التكامل والتواصل مقابل الانحسار؛

-يقدم كافة الخدمات التي يطلبها العميل في الوقت والمكان وكذلك بالشكل والمضمون التي يحتاج إليها فيه مما ينعكس أثره على إشباع رغبات العميل الشامل الذي أصبح أحد معالم هذا العصر أي أنه يقدم كافة الخدمات وفي كل الأوقات وفي مختلف الأماكن التي يطلبها؛

¹ - رابع عراب، " دور الصيرفة الشاملة في تطوير البنوك في الدول النامية - مع الإشارة إلى حالة مصر -"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، جامعة الشلف، الجزائر، ص 198.

² - عبد الحميد عبد المطلب، "العولمة واقتصاديات البنوك"، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2001، ص52.

الفصل الأول: المرتكزات النظرية للتطور النقدي

- بنك سباق إلى كل جديد سواء في مجالات النشاط أو في نظم ووسائل تقديم المنتجات المعرفية أو في مجالات صناعة الأسواق وتعهدها بالرعاية والتنمية أو في مجالات التفعيل الاستثماري وما يتطلبه من ابتكارات وإبداعات متميزة تكفل له زيادة وقيادة السوق المصري؛

- هو بنك صانع لعملائه وأسواقه ويوحدتهم ويعبر معهم وبهم قيود الحاضر إلى الأفاق الرحبة في المستقبل؛

- بنك قائم على النمو المستمر المرتكز على أداء متميز وفعال قائم على الجودة الشاملة؛

- بنك يدير المخاطر بشكل محسوب ينتهز الفرص الاستثمارية لتأكيد قدرته وفعاليتها وربحيته ويعزز من مجالات تفوقه وامتيازه؛

- بنك يتعامل في كافة الأدوات المالية ومشتقاتها واستنباط الجديد منها الأكثر مناسبة وتوافقها مع احتياجات العملاء؛

- الخروج من نطاق الوساطة التجارية التقليدية إلى أفاق الوساطة الحالية الشاملة بشقيها التجاري والاستثماري التي تتطور لتتوافق مع المتغيرات والمستجدات التي تطرأ على المعاملات كما ونوعاً وإنتاجها؛

- تحقيق عوائد متنامية من العملات والأتعاب والرسوم التي تعتمد عليها بشكل أساسي بجانب هوامش أسعار الفائدة التي يقل الاعتماد عليها لمصدر رئيسي في الربحية وبالتالي توسع مجالات الربحية وفرص رسمة الأرباح وتدعيم المركز المالي له؛

- إدارة ذكية للموارد تتفوق على الإدارة التقليدية للسيولة لتشمل تخطيط وتنظيم وتوجيه وتحفيز ومتابعة للتدفقات التقليدية بأشكالها وأنواعها وتوقيتاتها ومصادرها المتعددة مع تفعيل استثماري ماهر لإدارة الموجودات والهوامش والفوارق.

3- وظائف البنوك الشاملة: يتحدد دور البنوك الشاملة ويتبلور من خلال كونها بنوكاً تقوم بأعمال كل البنوك في وقت واحد أي أنها بنوك غير متخصصة وتستطيع تملك أسهم شركات المساهمة والاشتراك في إدارتها في نفس الوقت بالإضافة إلى حرصها على استراتيجية تنوع مصادر الحصول على أموال والإيرادات بهدف استقرار حركة الودائع وانخفاض مخاطر الاستثمار. والشكل الموالي يعبر عن الوظائف المتعددة للبنوك الشاملة.

الشكل رقم (01-14): وظائف البنوك الشاملة



المصدر: عبد الحميد عبد المطلب، "البنوك الشاملة عملياته وإدارتها"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 21.

ويمكن توضيح وظائف البنوك الشاملة فيما يلي¹:

-تقوم البنوك الشاملة بترويج المشروعات الجديدة وإتاحة الفرص الاستثمارية الجديدة والجيدة في إطار علاقات التواصل والتعاون مع العملاء.

- تقديم مجموعة من الخدمات الاستثمارية للعملاء من بينها إعداد دراسات الجدوى، وتقديم الاستشارة والنصح لمن يتقدم إليه بطلبها إذ لديه المعلومات المعاصرة عن التطورات الاقتصادية الكلية والقطاعية، وظروف أسواق السلع والخدمات والسوق المالية والعالمية والمحلية.

- الإسناد وهي وظيفة تحمل مخاطرة شراء الأوراق المالية (الأسهم) المصدرة حديثا وبيعها على حساب مخاطرة مصرف الاستثمار، وهو بذلك يؤمن للشركات المصدرة للأسهم الحصول على المال المطلوب فورا، ويتحمل بدلا منها مخاطرة التسويق في السوق المالية؛

¹ - صلاح الدين السيسي، "القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني"، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 2003، ص 79.

- التوزيع أي بذل الجهود البيعية الفعالة لصالح الشركة المصدرة للأوراق المالية، بما يقلل من تكلفة ومدة وصعوبة استيعاب الإصدارات في السوق، ويتقاضى البنك الشامل مقابل هذه الخدمات على عمولة من الشركة المصدرة لهذه الأوراق المالية؛

- تكوين المحافظ المالية الاستثمارية للغير، نظرا لما يتمتع به البنك الشامل من خبرات ومواقبته للتطورات في السوق المالية، وقدرته على تشخيص أهداف المحفظة الاستثمارية التي يريدها المستثمرين، مع الحفاظ على أموالهم بعيدا عن مخاطر السوق وتقلبات البورصة.

- تقديم القروض والائتمان لتدعيم القدرات الإنتاجية وإتاحة العديد من فرص العمل الجديدة، حيث تساهم هذه القروض الجديدة التي يقدمها البنك الشامل في تدعيم القدرات الإنتاجية والتسويقية، وتحسين المواقف المالية للشركات، بما يرفع من جدارتها في السوق وبما يمكن الإدارات من زيادة الطاقة الإنتاجية، وتحسين نوعية المنتجات وإدخال التجديد والابتكارات المتنوعة.

- التنوع في النشاط الاستثماري والمالي والدمج بين محفظتي الإقراض والاستثمار المباشر للبنك الشامل، مع تقديم القروض المصرفية للوسطاء والمتعاملين في السوق المالية وتسنيده القروض وطرحها على شكل سندات وأسهم مباشرة للشركة المراد منحها القروض المصرفية عن طريق طرح أسهمها وسنداتها في السوق المصرفية مباشرة، وتوزيع استثماراته بما يخدم المجتمع ككل.

4- كيفية التحول إلى البنوك الشاملة: يتم التحول إلى البنوك الشاملة من خلال منهجين أساسيين هما¹:

4-1. المنهج الأول: وهو المنهج الأسرع والأسهل ويتمثل في تحويل بنك (متخصص أو تجاري) قائم بالفعل إلى بنك شامل على أن يكون هذا البنك (المراد تحويله) بنك كبير الحجم، وقابل للنمو ولديه العديد من الفروع المرتبطة تكنولوجيا واتصاليا ومعلوماتيا، ولديه كوادرات بشرية مؤهلة ومدربة ولديه تطلع إلى العالمية ويتم في هذا المنهج التحول إلى البنك الشامل على عدة أسس وقواعد أهمها:

- **التدرج:** أي التحول على مراحل متدرجة بإدخال خدمات البنك الشامل تدريجيا للحد من مقاومة التغيير، ولضمان الاستيعاب لتقنيات هذه الخدمات ولتقديمها بمعايير الدقة والسرعة والفاعلية في نطاق من الجودة الشاملة؛
- **التطوير:** أي إعادة الهيكلة التنظيمية وتطوير النظم واللوائح الداخلية وكذا إدخال التعديلات في الصلاحيات والسلطات، وتعديل الإجراءات بما يضمن أداء العمل بالصورة والشكل والمضمون المطلوب؛

¹ - البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، المجلد الرابع والخمسون، القاهرة، 2001، ص37.

- **التجهيز:** وهي توفير الامكانية المادية والتكنولوجية والمعلوماتية المطلوبة لإنشاء البنك الشامل، بما في ذلك إعادة تخصيص الفروع أو إنشاء فروع جديدة ووحدات خاصة بخدمات البنوك الشخصية؛
- **الخطوة:** خضوع كافة العمليات المصرفية وكافة خطوات التحول إلى البنك الشامل لبرنامج مخطط، ومبرمج زمنيا في إطار عمليات التخطيط والتنظيم والتوجيه والتحفيز والمتابعة للتغلب على معوقات ومحددات التغيير المطلوب مع ضمان وتأكيد مقومات نجاح التحول إلى البنك الشامل.

4-2. المنهج الثاني: لإنشاء بنك شامل جديد يتطلب الأمر البدء من الأساس واختيار كوادر بشرية قادرة ومؤهلة، وتطوير قدراتها، والتعاون مع مصارف أجنبية شاملة للإستفادة من خبراتها، وتوفير المكان المناسب، وتجهيزه شكليا وتكنولوجيا ومصرفيا والقيام بالحملات الدعائية والتسويقية والترويجية اللازمة لإنجاح البنك الشامل، ويؤكد أصحاب هذا المنهج أن الخدمات المصرفية تتميز بطبيعة خاصة، سريعة التأثير والتأثير وأن الطلب عليها يخلق بمجرد تواجدها، والبنك الشامل صانع لأسواقه.

والمنهجين المذكورين ليسا بديلين أو متعارضين بل أنه يمكن الأخذ بهما معا، حيث يتم العمل على تحويل بنك قائم بالفعل إلى بنك شامل، طالما يتوافر فيه الشروط والخصائص المحددة لذلك، وفي الوقت نفسه دراسة مدى تقبل السوق، واستيعابه لمعاملات وخدمات البنك الشامل، والتغلب على العقبات ومعالجة القيود والمحددات التي تواجه عملية التحول والتطوير. وبذلك يتم الجمع بين مزايا المنهجين السابقين، حيث يمكن إنشاء كيان مصرفي جديد تتوفر فيه الإمكانيات والقدرات والخبرات وفي الوقت نفسه يكون قابلا للنمو والانتشار بشكل كبير، ولديه استراتيجية طموحة لقيادة وتوجيه السوق، وريادته مع وضع خطة للإسراع بذلك عن طريق شراء عقارات بعض البنوك الراغبة في الاستغناء عنها، وضم أعماله ومعاملاته وعملائه للبنك الشامل المراد إنشاؤه، وتقويته بما يضمن حجم أعمال مناسب وتحقيق التشغيل المتوازن والدخول في مشاركات مع بنوك أخرى قائمة ورائدة بهدف دمجها فيه مستقبلا¹.

5- ضوابط التحول إلى البنوك الشاملة: تتمثل أهم هذه الضوابط فيما يلي²:

- التزام العاملين في البنوك الشاملة بسياسات الحيطة والحذر خاصة في المرحلة الأولى لبدأ النشاط، ويجب إخضاع كافة العمليات كبيرة الحجم للفحص والتدقيق حتى لا يتعرض البنك الشامل لمخاطر غير محسوبة؛
- تقوية أجهزة الرقابة لتحقيق دورها في ظل ممارسة واعية للإشراف على نشاط المضاربة، بما يضمن نوعا راقيا من الرقابة التي تحمي البنك من أي خطأ يهدد مسيرته أو مستقبله؛

¹ - أسامة السيد شندي، "البنوك الشاملة"، النشرة الاقتصادية، العدد الأول، بنك مصر، القاهرة، 2000، ص 93.

² - طلعت أسعد عبد الحميد، "الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة"، مكتبة الأهرام، القاهرة، 1998، ص 38.

الفصل الأول: _____ المرتكزات النظرية للتطور النقدي

- القيام بجملة فعالة للإعلام والإعلان عن أنشطة البنك الشامل في إطار قواعد ومعايير المحاسبة الدولية الحديثة، والتي توفر قدرا مناسباً من الشفافية والايضاح والافصاح، الذي يمكن جمهور المتعاملين والمهتمين والمساهمين في البنوك الشاملة من الحكم على مدى كفاءة وحسن إدارة البنك الشامل؛
- عرض تفاصيل السياسات والأنشطة والأهداف المستقبلية على الجمعية العمومية للحصول على تأييدها ودعمها في كافة الاتجاهات وتحمل المخاطر؛
- تطبيق نظام تأمين فعال على الودائع للتقليل من هلع العملاء عند حدوث أزمة أو إطلاق أي إشاعة أو عند التعثر في السداد بما يبعث الطمأنينة في نفوس العملاء، وبالتالي دعم الثقة في البنك الشامل مما يحمي الاقتصاد كله من الهزات العنيفة؛
- تحقيق ملاءة مالية مناسبة متمثلة في حجم مناسب ومؤثر من رأس المال والاحتياطات والمخصصات بما يحقق مكانة متميزة وقوية للبنك الشامل؛
- التوسع في الوظائف الاستثمارية لدعم جودة اتخاذ القرارات التشغيلية وحسن توجيه موارد البنك الشامل والذي تفرضه ضخامة أعماله ومعاملاته ووضع الضوابط، والاستشراف على التصور المستقبلي لكل نشاط يقوم به البنك الشامل؛
- إتباع استراتيجية عامة علمية تبنى منها سياسات مرحلية تشكل إطار الحركة التنفيذية للنشاط الذي يمارسه البنك الشامل حتى لا يبتعد عن المصلحة العامة أو الأهداف الموضوعية لخدمة الاقتصاد القومي.
- المساندة من كل الجهات المسؤولة للبلاد في محاولة منها لتقوية الجهاز المصرفي والذي يمثل القلب النابض للاقتصاد مما يؤدي إلى سلامة الاقتصاد ككل.

<p>9- حركة الأموال</p>	<p>6- الاكتتاب في الأوراق المالية</p>	<p>1- الودائع</p>
<p>- التمويل المحلي؛ - التمويل الخارجي</p>	<p>- أدونات الخزينة؛ - سندات الدولة</p>	<p>- وداائع جارية؛ - وداائع لأجل</p>
<p>10- خدمات الضمان</p>	<p>- سندات المحليات</p>	<p>- وداائع بإخطار</p>
<p>- الاعتمادات المستندية</p>	<p>- سندات الشركات</p>	<p>- وداائع التوفير</p>
<p>- التحصيلات المستندية</p>	<p>7- خدمات الاستشارة</p>	<p>2- التداول</p>
<p>- خدمات القبول</p>	<p>- إدارة السيولة - التخطيط المالي</p>	<p>- الأوراق المالية</p>
<p>- المشروعات الجديدة</p>	<p>- الاستثمار العقاري</p>	<p>- النقد الأجنبي - المشتقات المالية</p>
<p>11- خدمات التأمين</p>	<p>- التجارة الخارجية</p>	<p>- العقود المستقبلية</p>
<p>- تأمين الصادرات</p>	<p>- استشارات قانونية</p>	<p>3- بيع الأوراق البنكية</p>
<p>- تأمين المخاطر</p>	<p>- استشارات ضريبية</p>	<p>- شهادات الإيداع</p>
<p>- تأمين الفائدة</p>	<p>- بحوث التسويق</p>	<p>- الأسهم والسندات</p>
<p>- تأمين الممتلكات</p>	<p>- دراسات الجدوى</p>	<p>- شهادات العائد المتغير</p>
<p>12- التمويل المتخصص</p>	<p>8- خدمات المستهلك</p>	<p>4- الائتمان</p>
<p>- تمويل شراء الأصول</p>	<p>- بطاقات الائتمان</p>	<p>- الائتمان - الائتمان الاستهلاكي</p>
<p>- التمويل التأجيري</p>	<p>- الشيكات السياحية</p>	<p>- ائتمان المؤسسات</p>
<p>- تمويل الصادرات</p>	<p>- الصراف الآلي - تأمين الودائع</p>	<p>- ائتمان البنوك المحلية والدولية</p>
<p>- تمويل المشروعات</p>	<p>- الخزن والأمانات</p>	<p>5- السمسرة</p>
<p>- التمويل بالمشاركة</p>	<p>- صناديق الاستثمار</p>	<p>- في السوق المالي - في العملات</p>
<p>- التمويل العقاري</p>	<p>- نظم المعاشات</p>	<p>- في الأراضي والعقارات</p>
<p>- تمويل الرفع المالي</p>	<p>- إدارة الأصول للأفراد</p>	<p>- في الذهب</p>

المصدر: طلعت أسعد عبد الحميد، "الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة"، مكتبة مؤسسة الأهرام، 1998، ص 38.

خلاصة الفصل:

عرف العالم بروز ظاهرة جديدة تمثلت في العولمة المالية أدت إلى خلق تحديات أمام المجتمع الدولي والمحلي، كما عملت على خلق اضطرابات وحالة عدم الاستقرار في بعض الدول خاصة النامية منها حيث عرفت أزمات مالية متعاقبة أدت إلى انهيار الوضع المالي والنقدي في هذه الدول، مما أدى بالمنظمات العالمية إلى محاولة إيجاد طرق للحد من هذه الأزمات التي تضعف الأنظمة المالية والنقدية.

وفي ظل هذه المخاطر اتجهت مؤسسات النقد والبنوك إلى تغيير ملامح الخريطة البنكية واتجهت نحو الاندماج المصرفي والبنوك الشاملة من أجل تقليل المخاطر وتعظيم الأرباح، كما عملت على إدخال أحدث نظم التقنية المصرفية في أعمال البنوك المختلفة فأنجزت مرحلة واسعة من التطور في تاريخها خلال ربع القرن الماضي. فقد عملت على الاستعداد للمنافسة المحلية والإقليمية والدولية وإعطائها حقها من الاهتمام حتى تكون قادرة على التعامل مع متطلبات العولمة وانفتاح الأسواق وانتقال رؤوس الأموال وتقديم الخدمات عبر الحدود. كما عملت على جذب التقنيات المصرفية الحديثة والاستثمار فيها وتدريب العاملين على استخدامها، حيث ركزت على توسيع وتطوير وتحديث خدماتها المصرفية وفقا لمتطلبات العصر والعمل على أساس نموذج العمل المصرفي الشامل مع الاهتمام بخدمات التجزئة والشركات وبطاقات الائتمان وتمويل المشاريع، والاهتمام بتلبية الاحتياجات المتزايدة للعملاء من الخدمات المصرفية الحديثة.

الفصل الثاني:

التأصيل النظري للنمو الاقتصادي

تمهيد:

لقد لقيت ظاهرة النمو الاقتصادي اهتمام العديد من الاقتصاديين، فهي مرآة عاكسة للوضع الاقتصادي والاجتماعية لأي بلد حيث يستهدف النمو الاقتصادي من جهة معرفة حقيقة الأداء الاقتصادي، ومن جهة ثانية مدى تحسن أو تراجع رفاهية أفراد المجتمع، لذا حاول صناع القرار في مختلف بلدان العالم إعطاء تفسير لهذه الظاهرة الاقتصادية من خلال بعدها النظري والكمي ومعرفة مختلف مصادرها ومعرفة وكيفية قياس معدلات هذا النمو والمحافظة على استقرار قيمته الحقيقية في الأجل الطويل وسبل تحقيقه، وما تجلى عنها من النظريات والآراء التي تعددت في تفسير النمو وعلى مر السنين وفي مقدمتها نظريات الفكر الكلاسيكي أمثال "أدم سميث"، "ريكاردو"، "مالتوس" وغيرهم، وبعدها نيوكلاسيك أمثال "سولو" الذين ركزوا على تحليل دور العمل ورأس المال و التقدم التقني في تحفيز معدلات النمو الاقتصادية، بالإضافة إلى مساهمات المفكرين الكينزيين كنظرية "هارود-دومار" الذين أعطوا أهمية كبيرة لعامل رأس المال في تحفيز النمو الاقتصادي.

ومنذ منتصف الثمانينات ظهرت نماذج نمو حديثة الخاصة بالنمو الداخلي والتي حاولت فهم تأثير بعض العوامل الداخلية على النمو، وهذا ما دفع بالعديد من الاقتصاديين مثل "R Lucas" (1988)، "P Romer" (1990)، "Barro" (1991) إلى تطوير وتفسير مجموعة من الدراسات المؤلفة للتقدم الذي حقق في مجال النمو والتقنية وتوضيح دور وأهمية كل من رأس المال البشري والبحث والتطوير وكذا النفقات على المنشآت القاعدية باعتبارها عناصر حاسمة في عملية النمو الاقتصادي. ومن هذا المنطلق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية:

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

المبحث الثالث: تحليل النماذج الرياضية للنمو الاقتصادي

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

يعتبر تحقيق النمو الاقتصادي أحد أهداف السياسة الاقتصادية الكلية كما يمثل مؤشر على رفاهية الفرد وتحسين مستوى معيشتته، لذا اهتم الفكر الاقتصادي بدراسة وتحليل العديد من المفاهيم التنموية سواء في الدول النامية لتمكينها من اللحاق بالدول المتقدمة أو في الدول المتقدمة لتعزيز قدرتها التنموية أكثر فأكثر.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

أولاً: تعريف النمو الاقتصادي: هناك العديد من التعاريف الخاصة بالنمو الاقتصادي تناوّلها العديد من الباحثين والمنظمات والهيئات الدولية والحكومية نذكر منها:

يعرف النمو الاقتصادي على أنه "حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن ويعبر الدخل الفردي الدخل الكلي مقسوم على عدد السكان"¹، كما يقصد به "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"².

وعرفه العديد من الاقتصاديين بأنه "الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أي الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بعد إزالة أثر التضخم"³، كما عرف بأنه "الزيادة المستمرة خلال فترة زمنية طويلة في كمية السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد ما"⁴.

▪ يرى **Raymond Barre** أن النمو الاقتصادي، "عبارة عن الزيادة الحاصلة في الثروات المتاحة والسكان"، أما **François Pero** فيرى أن النمو "عبارة عن الزيادة الحاصلة خلال فترة أو عدة فترات طويلة من الزمن لمؤشر إيجابي في بلد ما"⁵.

▪ يعرفها **Jean Rivoire** "بالتحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية، بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة"⁶.

¹ - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 11.

² - محمد عبد العزيز عجيبة وآخرون، "التنمية الاقتصادية (دراسة نظرية وتطبيقية)"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 73.

³ - Neva Godwin and al, «Principales of Economies in context », first published, Routledge, USC, 2014.

⁴ - Abdeljabbar Basia, «Modèles de croissance exogène» , centre de publication Universitaire, Tunis, 2007, p 02 .

⁵ - إسماعيل محمد قانة، "اقتصاد التنمية (نظريات - نماذج - استراتيجيات)"، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 11.

⁶ - Jean Rivoire, « L'économie de marche, Que sais - je ? », Ed Dahleb, Alger, Algérie, 1994, p 79.

الفصل الثاني: التأسيس النظري للنمو الاقتصادي

- يشمل النمو الاقتصادي " زيادة مطردة في الإنتاج الفعلي من السلع والخدمات، بالإضافة إلى ازدياد قدرة الاقتصاد على إنتاج هذه السلع والخدمات"¹.
- أما **Joséphe shumputer** فيعرف النمو الاقتصادي بأنه "التغير البطيء على المدى الطويل والذي يتم من خلال الزيادة التدريجية والمستمرة في معدل نمو السكان ومعدل الادخار"².
- ويعرفه **S. Kuznets** في كتابه "النمو الهيكل الاقتصادي"، بأنه "ظاهرة كمية، وبالتالي يعرف على أنه الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والأيدولوجية التي يحتاج الأمر إليها"³. أما **F. Perroux** يعرفه على أنه: "يعبر عن مقدار الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة الأجل لمؤشر الإنتاج بالكمية أو بالحجم، أما على المدى القصير يستخدم الاقتصاديون مصطلح التوسع المتناقض لمصطلح الركود أو الجمود"⁴.
- ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه "حدوث زيادة مستمرة ومطردة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سواء كان مصدر الزيادة داخلية أو خارجية". وعليه يمكن استخلاص عدة شروط في تعريف النمو الاقتصادي والتي تتمثل فيما يلي⁵:
 - أن تكون الزيادة حقيقية وليست إسمية، لذلك فإن تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي يتطلب أن يكون معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار "التضخم"، (لإمكان حدوث زيادة في قيمة الناتج نتيجة ارتفاع الأسعار فقط)؛
 - أن تكون الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل وليس في الدخل الإجمالي فقط، وحدوث الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني يتطلب أن يكون هذا المعدل أكبر من معدل الزيادة في عدد السكان؛

¹ - ولامس بيترسون، (ترجمة: صلاح الدباغ، مراجعة: برهان دجاني)، "الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي"، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، 1968، ص 316.

² - عبد الله الصعدي، "مبادئ علم الاقتصاد"، مطابع البيان التجارية، دبي، 2004، ص 281.

³ - ميشيل تودارو، (ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد)، "التنمية الاقتصادية"، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2006، ص 176.

⁴ - Lawrence Schembri, «les taux de change flottants: une nouvelle analyse», revue de la banque du canada Automne, p 38 .

⁵ - وعيل ميلود، "المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة: الجزائر، مصر، السعودية، دراسة مقارنة خلال الفترة 2010/1990"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013-2014، ص 30.

■ تحقيق زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وتتطلب أن تكون هذه الزيادة ناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الاقتصادي. ويمكن أن نشير إلى نقطتين توضيحتين للنمو الاقتصادي:

-النمو الاقتصادي لا يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي فقط، بل لا بد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي أي أن معدل النمو الاقتصادي لا بد أن يفوق معدل النمو السكاني، وعلى ضوء ذلك يكون:

$$\text{معدل نمو الاقتصاد الوطني} = \text{معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي} - \text{معدل نمو}$$

-إن الزيادة التي تحدث في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب، بل يتعين أن تكون حقيقية، وهذا من خلال استبعاد أثر التغير في قيمة النقود، أي استبعاد أثر التضخم، إذ لا بد أن نأخذ بعين الاعتبار الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المحسوب بالأسعار الثابتة وهو الأكثر تعبيراً ومصداقية وبين الناتج المحلي الإجمالي الجاري أي المحسوب بالأسعار الجارية والذي يحتوي أثر التضخم.

فالنمو الاقتصادي هو عبارة عن ظاهرة كمية تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من فترة إلى أخرى (عادة ما تكون سنة) وزيادة نصيب الفرد منه.

ثانياً: خصائص النمو الاقتصادي

يتكون النمو الاقتصادي من ستة خصائص أساسية حددها "سيمون كزنتس" كما يلي¹:

1- المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني

"لغ متوسط معدلات النمو السنوي لنصيب الفرد في الدول المتقدمة من الناتج حوالي 2% وقدر بـ 1% بالنسبة للنمو السكاني و3% بالنسبة لنمو الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي، وقد تضاعفت هذه المعدلات بصورة كبيرة إذا ما قرنت بفترة ما قبل الثورة الصناعية، فقد تضاعف نصيب الفرد من الناتج حوالي 10 مرات، كما تضاعف معدل النمو السكاني من 4 إلى 5 مرات وتضاعف معدل النمو في الناتج الوطني الإجمالي حوالي 40 و50 مرة مقارنة بفترة ما قبل القرن 19م؛

2- المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج

تأكد دراسات البنك الدولي " بأن إجمالي إنتاجية عناصر الإنتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول النامية، فهي توضح مدى كفاءة استخدام المدخلات المستخدمة في دالة الإنتاج، وقد أقيمت دراسات أخرى

¹ - ميشل تداور وترجمة: محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، "التنمية الاقتصادية"، دار المريخ، الرياض، 2006، ص 174.

وبينت أن معدلات الزيادة في الإنتاجية الكلية المحسوبة في أي دولة تراوحت ما بين 50% إلى 75% للنمو التاريخي بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج في الدول المتقدمة؛

3- المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الاقتصادي

يتمثل التغير الهيكلي في التحول التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة غير الزراعية، حيث صاحب التحول من القطاع الصناعي إلى القطاع الخدمي تغيرات جوهرية في حجم وحدات الإنتاج من خلال التطور الهائل في الشركات العائلية والشخصية إلى المنظمات غير الوطنية ومتعددة الجنسيات، كما أن معظم اليد العاملة قد تحولت من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي بصورة كبيرة ومتزايدة في الدول الصناعية؛

4- المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي والإيديولوجي

كل تغير في الهيكل الاقتصادي يصاحبه التغير في الإيديولوجيات والهيكل وهذا ما يعرف بعملية التحديث وتحتوي هذه العملية على مجموعة من المظاهر يمكن حصرها فيما يلي:

- الرشادة؛
- التخطيط الاقتصادي؛
- التعاون أو التوازن الاجتماعي والاقتصادي والمساواة؛
- تحسين الاتجاهات والمؤسسات.

5- الإمداد الاقتصادي الدولي

فتحت الدول الغنية أسواق مربحة لمنتجاتها الصناعية من خلال تطورها الهائل في مجال التكنولوجيا الحديثة خاصة في مجال التواصل والاتصال، فكان له تأثير كبير على توحيد العالم وتحقيق العولمة وفتح الإمكانيات للسيطرة الاقتصادية والسياسية على الدول الفقيرة؛

6- الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي

على الرغم من الزيادات الضخمة في الناتج العالمي إلا أن التوسع في النمو الاقتصادي لازال يقتصر على أقل من ربع سكان العالم، ففي القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كان هناك سيطرة استعمارية لتلك الدول المتقدمة على الدول الفقيرة مثل افريقيا وجنوب الصحراء وأجزاء من آسيا وأمريكا اللاتينية الأمر الذي أدى إلى التوسع الاقتصادي لدول الشمال وذلك من خلال الحصول على المواد الأولية الرخيصة وفتح الأسواق للتصدير أمام منتجاتها في تلك المستعمرات.

ثالثاً: أنواع النمو الاقتصادي

هناك ثلاث أنواع للنمو الاقتصادي ويمكن التمييز فيما بين هذه الأنواع كالآتي:

1- **النمو الطبيعي أو التلقائي:** يعتمد هذا الأسلوب على قوى السوق الذاتية في تحقيق التنمية الاقتصادية، بحيث لا مجال لتدخل الدولة ويعود ذلك لتحقيق قوى العرض والطلب ومتطلبات الاقتصاد التي تساعد على نموه وتنميته¹، فالنمو الطبيعي أو التلقائي هو ذلك النمو الذي يحدث في صورة عمليات موضوعة في مسارات تاريخية، كما تتعاقب عمليات التاريخ الطبيعي، فظاهرة النمو الطبيعي تحدث تاريخياً بالانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى المجتمع الرأسمالي وتتلخص كما يلي²:

- التقسيم الاجتماعي للعمل؛
- التراكم الأولي لرأس المال؛
- سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة؛
- تكوين السوق الداخلية بحيث يكون لكل منتج سوق فيها العرض والطلب.

2. **النمو العابر:** هو ذلك النمو الذي يحصل نتيجة لعوامل طارئة غير مقصودة ولا تتسم بالثبات، وبزوال تلك الظروف يزول معها ذلك النمو الاقتصادي الذي أحدثته، وهذا النمط من النمو عادة تقع فيه معظم الدول النامية³، كالنمو الذي تحققه الدول النامية التي تعتمد في موردها على النفط نتيجة لارتفاع أسعار هذه الموارد.

3. **النمو المستهدف أو المخطط:** هو ذلك النمو المقصود من خلال وضع الخطط اللازمة لتحقيقه وترتبط قوة هذا النمط ارتباطاً وثيقاً بقدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة كما ترتبط بفعالية التنفيذ والمتابعة ومشاركة الأعوان الاقتصاديين في الخطط المرسومة.

و يأخذ معدل النمو الاقتصادي عموماً ثلاث حالات:

- **معدل نمو ثابت:** يتمثل في معدل نمو منتظم عبر الزمن؛
- **معدل نمو متزايد:** أي يزداد معدل النمو بصفة متزايدة ومستمرة عبر الزمن؛
- **معدل نمو متناقص:** يبين تطور معدلات النمو الاقتصادي بصفة متناقصة من سنة إلى أخرى.

¹ - بن رمضان أنيسة، "دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة على النمو الاقتصادي"، دار هومة، الجزائر، 2014، ص: 85.

² - كريم حبيب، حازم البني، "من النمو والتنمية إلى العولمة واللغات"، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2000، ص: 24.

³ - ماجد صبيح، "التنمية الاقتصادية"، جامعة القدس المفتوحة، عمان، 2008، ص: 17.

الفصل الثاني: التأسيس النظري للنمو الاقتصادي

وهناك من الاقتصاديين من يميز بين نوعين من النمو الاقتصادي وهما النمو الاقتصادي الموسع والنمو الاقتصادي المكثف¹:

– **النمو الاقتصادي الموسع**: يتمثل هذا النوع من النمو في كون أن نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان أي أن الدخل الفردي ساكن وهذا النمو يقوم أساسا على نمو العوامل التقليدية وهو ما يعني زيادة كميات عوامل الإنتاج بمعنى، ويتحقق هذا النوع عندما ينمو إنتاج دولة ما مقاسا بالنتائج الوطني الحقيقي مما يعني أن الدول تحقق نموا اقتصاديا موسعا حتى وإذ لم يرتفع نصيب الفرد من الناتج الوطني؛

– **النمو الاقتصادي المكثف**: يتمثل هذا النوع من النمو في كون أن نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي يرتفع الدخل الفردي وهذا النوع يقوم على نمو الإنتاجية، بمعنى أن التحسن الدائم لإنتاجية عوامل الإنتاج سيسمح بتحقيق نمو مكثف وفي هذه الحالة يتحقق النمو المكثف نتيجة التحسين في فعالية التنظيم والتنسيق الإنتاجي كما يمكن أن يتحقق هذا النوع من النمو من خلال تنمية السلع والخدمات المتاحة للفرد، وعليه فإن نصيب الفرد من الناتج الوطني هو معيار النمو المكثف.

وعليه تمثل عملية المرور من النمو الموسع إلى النمو المكثف نقطة الانقلاب أين يتحول المجتمع تماما والظروف الاجتماعية تتحسن، لذلك يمكن القول أن النمو الاقتصادي يأخذ ثلاث حالات²:

✓ **الحالة الأولى**: معدل نمو ثابت (أي النمو منتظم عبر الزمن)؛

✓ **الحالة الثانية**: معدل النمو متزايد (يزداد عبر الزمن)؛

✓ **الحالة الثالثة**: معدل نمو متناقص (يتناقص عبر الزمن).

رابعا: علاقة النمو الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية:

توجد علاقة وثيقة بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي إذ يعد هذا الأخير أمرا ضروريا لإحداث التنمية الاقتصادية، وإن كان غير كاف بحد ذاته لتحقيقها، فالنمو الاقتصادي يمكنه أن يرفع من الإيرادات العامة التي تستخدم في عملية التنمية كما يقوم بتوسيع القاعدة المادية لتلبية الحاجيات البشرية وهو بذلك يساير عملية التنمية، ولمعرفة العلاقة بينهما لابد من التطرق أولا إلى مفهوم التنمية الاقتصادية ومن خلالها يتم التعرف على نقاط التشابه والاختلاف بينهما.

¹ - ملوحي فضيلة، مكيد علي، "محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2018)", Revue d'économie et de statistique Appliquée، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المجلد 17، العدد 02، ص 128.

² - ساعو باية، "الانتعاش الاقتصادي في الجزائر واقع وفاق"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، 2009/2008، الجزائر، ص: 49.

1. تعريف التنمية الاقتصادية:

اختلف الكتاب في تعريف التنمية الاقتصادية لكونها عملية معقدة تنطوي على جميع أجزاء النظام الاقتصادي، ويمكن اجاز هذه التعاريف فيما يلي:

- **تعرف التنمية الاقتصادية على أنها** "العملية التي تسمح بمرور بلد ما من وضعية التخلف إلى وضعية التقدم الاقتصادي"¹؛
- **كما تعرف على أنها** "الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة، مع ضرورة توافر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة والتي ينتظر إنشاؤها"²؛
- **وتعرف أيضا على أنها** "عملية متعددة الأبعاد تشمل على تغيرات شاملة ومتواصلة، مصحوبة بتعجيل في النمو الاقتصادي وتحسين وتوزيع الدخل مع إبادة الفقر وزيادة رفاهية الأفراد"³.

وعليه ينصرف مفهوم التنمية الاقتصادية "إلى الانتقال الفعلي من هيكل اقتصادي ذو إنتاجية منخفضة بالنسبة للفرد إلى هيكل يسمح بأعلى زيادة للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة أي استخدام الطاقات الموجودة في الدولة استخداما أمثل، عن طريق إحداث تغيرات جذرية في البنيان الاقتصادي والاجتماعي وتوزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات". ومن التعاريف السابقة يمكن استخراج العناصر المميزة للتنمية كما يلي:

- شموليتها لجميع ميادين الحياة الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية والأخلاقية؛
- تهتم التنمية الاقتصادية بكيفية توزيع مقدار الزيادة الحاصلة في الدخل على مختلف طبقات المجتمع وخاصة الفقراء منهم، مع تحقيق عدالة أكبر في هذا التوزيع؛
- ضرورة التحسين في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد ويكون ذلك عن طريق توعية الأفراد والمجتمع بأهمية التعليم والتدريب؛
- حدوث تغيير في هيكل الإنتاج (بفرض زيادة الطاقة الإنتاجية)، وذلك من خلال تحويل هيكل الإنتاج من هيكل يعتمد بصفة أساسية على المنتجات الأولية إلى هيكل إنتاجي يتميز بارتفاع نسبة الإنتاج الصناعي والخدمي⁴.

¹ - محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، "التنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية"، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 51.

² - محمد عبد العزيز عجيمة وآخرون، "مقدمة في التنمية والتخطيط"، دار النهضة العربية والنشر، بيروت، لبنان، 1988، ص 48.

³ - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 16.

⁴ - أحمد رمضان نعمة الله، محمد سيد عابد، إيمان عطية ناصف، "النظرية الاقتصادية الكلية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص: 382.

2. التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

على الرغم من وجود علاقة وثيقة بين النمو الاقتصادي والتنمية إلا أن هناك من الاقتصاديين الذين يرون أن التنمية الاقتصادية تختلف عن النمو الاقتصادي وذلك في عدة جوانب منها:

- النمو الاقتصادي يعني زيادات في السكان أو في كمية السلع والخدمات وهذا لا يقود بالضرورة إلى تحسين نوعية الحياة¹، في حين تشير التنمية إلى تحسين نوعية الحياة المرافقة للتغيرات وليس بالضرورة إلى زيادة في السكان وتركيبهم أو في زيادة كمية وأسعار السلع والخدمات المنتجة محليا في عملية تغيير هيكلية مما يؤثر على استقرارية الاقتصاد؛

- النمو الاقتصادي هو تراكم كمي للسلع والخدمات بينما التنمية بينما التنمية الاقتصادية هي تراكم نوعي يمس مختلف جوانب الحياة في المجتمع؛

- قد يرتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقرونا بزيادة درجة الاعتماد على الخارج وتوسع التبعية الاقتصادية والتكنولوجيا والسياسية في إطار النظام الرأسمالي العالمي والعملة، بينما تتطلب التنمية فك الروابط مع هذا النظام والتحرر من قيود التبعية وزيادة درجة الاعتماد على الذات في سعي المجتمع لتحقيق أهدافه المختلفة²؛

- النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائداته ولا يهتم بمن يستفيد من هذه الزيادة، بينما تركز التنمية الاقتصادية إلى إيصال عوائدها إلى كل الطبقات الفقيرة داخل المجتمع؛

- يمكن أن يحدث نمو اقتصادي سريع ولا تحدث تنمية اقتصادية، وذلك عندما يكون النمو الاقتصادي مصحوبا بتقليل المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية³؛

- يمكن ألا تتحقق التنمية الاقتصادية حتى عند ارتفاع متوسط الدخل الفردي الحقيقي بمعدلات سريعة، وذلك إذا كان هذا النمو مصحوبا بزيادة درجة الاعتماد على الخارج، وبتفاهم التبعية الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والسياسية في إطار النظام الرأسمالي العالمي ونظام العلاقات السياسية الدولية المرتبطة به⁴.

من خلال ما سبق يمكن اظهار أهم الفروقات بين النمو الاقتصادي والتنمية في الجدول الموالي:

¹ - ليندة بخوش، "أثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1990-2020)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومؤسسات مالية، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، 2022، ص: 77.

² - إبراهيم العيسوي، "التنمية في عالم متغير"، دار الشروق، القاهرة، 2000، ص: 32.

³ - نزار سعد الدين العيسوي، إبراهيم سليمان قطف، "الاقتصاد الكلي - مبادئ وتطبيقات -"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص: 314.

⁴ - جمال حلاوة، علي صالح، "مدخل إلى علم التنمية"، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 32.

الفصل الثاني: التأسيس النظري للنمو الاقتصادي

الجدول رقم (01-02): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
- يتم النمو الاقتصادي بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي لمجتمع؛ - يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات؛ - لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد؛ - لا يهتم لمصدر زيادة الدخل القومي.	- تعتبر التنمية الاقتصادية عملية مقصودة تهدف إلى إحداث تغيير جذري في البنية الهيكلية للمجتمع لتوفر حياة أفضل لأفراده؛ - تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها؛ - تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي خاصة للطبقة الفقيرة؛ - تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وتنويعه.

المصدر: حسبية مداني، "أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي"، الطبعة أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد مالي، جامعة جلالى اليابس سيدي بلعباس، 2016/2017، ص 79.

انطلاقاً مما سبق فإن النمو الاقتصادي يعتبر شرطاً ضرورياً لإحداث عملية التنمية، غير أن عملية التنمية تتطلب إحداث مجموعة من التغييرات سواء كانت هيكلية أو توزيعية والتي تمس جميع جوانب حياة الأفراد سواء كانت اقتصادية أو غير اقتصادية لذا فإن النمو الاقتصادي ليس هو الشرط الكافي والوحيد لتحقيق عملية التنمية.

المطلب الثاني: طرق قياس وتقدير النمو الاقتصادي

يمثل النمو الاقتصادي التغيير في حجم النشاط الاقتصادي الوطني ولقياس هذا التغيير لابد من دراسة مجموعة من مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تسمح بمعرفة ما حققه المجتمع من نمو، لذا نميز بين ثلاث أنواع من المؤشرات:

أولاً: الناتج المحلي الإسمي والحقيقي

يعرف الناتج المحلي الإسمي على أنه مجموع حاصل ضرب الكميات المنتجة من السلع والخدمات في ذلك العام بأسعارها في نفس السنة، ويمكن توضيح ذلك وفقاً للمعادلة التالية:

$$PIB = (P_a \times Q_a) + (P_b \times Q_b) + (P_c \times Q_c) \dots \dots (1)$$

إن الناتج المحلي الإسمي قد لا يعني الاتجاه المتصاعد للأرقام ارتفاعاً حقيقياً في حجم الإنتاج، ذلك أن الناتج المحلي الإسمي يحتسب على أساس القيمة السوقية لأسعار السلع والخدمات المنتجة في كل عام الأمر الذي يعني تأثير الأرقام بعامل تغيير الأسعار من عام إلى آخر (عامل التضخم)، فلو أنتج الاقتصاد كمية متساوية من السلع في السنتين n و n+1 لكن أسعار السلع في عام n+1 فاقت أسعار السنة n عندها يكون الناتج المحلي

الإسمي لعام $n+1$ أكبر بكثير من الناتج المحلي لعام n ويعود السبب في ذلك إلى التضخم الذي حدث في السنة $n+1$ ، وللتخلص من مشكل ارتفاع الأسعار عبر السنوات أو الحصول على مقياس حقيقي لزيادة إنتاج الاقتصاد واستغلاله للمزيد من الموارد فإن ذلك يحتاج إلى تثبيت الأسعار بين سنتي n و $n+1$ وعندها إذا كانت حسابات الناتج المحلي الإجمالي للسنة $n+1$ أكبر من السنة n فإن ذلك يعني بالضرورة زيادة حجم الإنتاج الحقيقي للاقتصاد عام $n+1$ مقارنة بعام n ، وهذا ما يسمى بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي "Real PIB"¹.

ثانياً: الناتج المحلي الإجمالي

يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه "إجمالي السلع والخدمات النهائية التي يقوم المجتمع بإنتاجها خلال سنة معينة"²، كما يعرف على أنه إجمالي قيمة السلع والخدمات المنتجة والمسوقة داخل حدود دولة ما خلال فترة زمنية معينة (ثلاثة أشهر أو سنة)، فالناتج المحلي الإجمالي يعكس الحالة الاقتصادية للدولة لزيادة الإنتاج في أي دولة تعكس تحسن الوضع الاقتصادي للدولة وقدرة الاقتصاد على توفير المزيد من فرص العمل، وبالتالي زيادة دخل الأفراد الذي ينعكس على زيادة استهلاكهم ومدخراتهم مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج مرة أخرى والعكس صحيح³، كما يعكس كفاءة الدولة في استخدام مواردها من دون الاستعانة بالموارد الخارجية وبالتالي يعكس حجم الاقتصاد في منطقة ما، وقد لعب هذا المؤشر ولمدة زمنية طويلة دور أساسي في تصنيف فقر وغنى الدول، ويعتبر من المؤشرات المهمة والأكثر شمولاً لقياس النشاط الاقتصادي الإجمالي حيث يشمل جميع قطاعات الاقتصاد.

1- حساب الناتج المحلي الإجمالي

تتكون عادة الاقتصاد من أربعة قطاعات اقتصادية وهي التي تحدد النشاط الاقتصادي للمجتمع وهي:

- القطاع العائلي أو قطاع الاستهلاك (C)
- قطاع الأعمال (I)؛
- القطاع الحكومي (G)؛
- قطاع المعاملات مع الخارج (E-M) حيث (E) ترمز للصادرات و (M) ترمز للواردات.

ونتيجة لتفاعل هذه القطاعات مع بعضها البعض يتم تحديد النشاط الاقتصادي للمجتمع، أو انتقال السلع فيتم انتقال عناصر الإنتاج إلى الوحدات الإنتاجية أو انتقال السلع والخدمات من الوحدات الإنتاجية إلى

¹ - خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، "مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق"، ط 8، دار وائل للنشر، 2006، ص: 111.

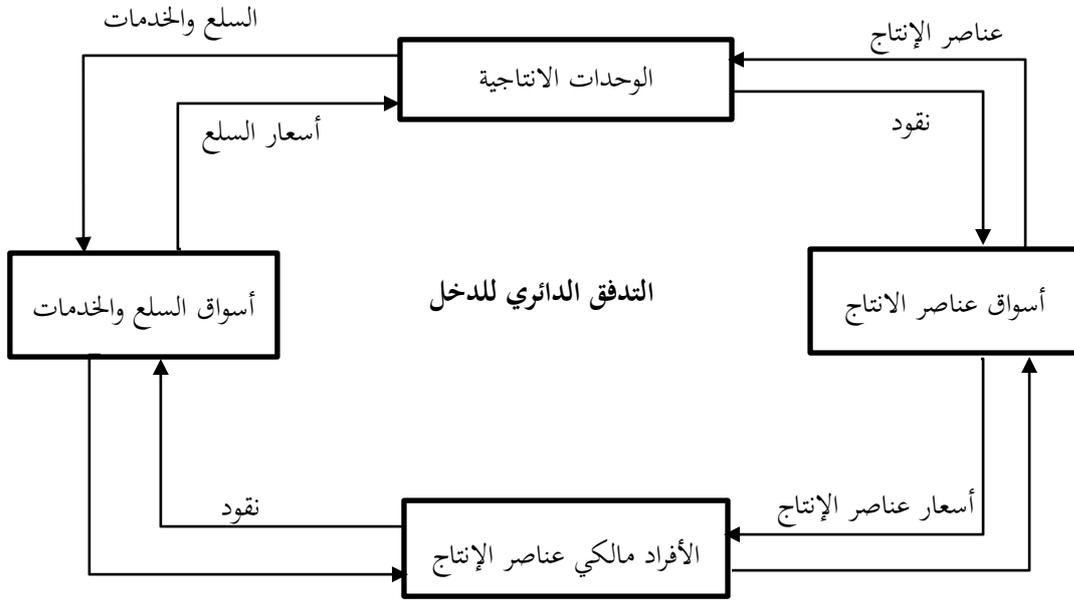
² - الأفندي، محمد أحمد، "النظرية الاقتصادية الكلية (السياسة والممارسة)"، الأمين العام للنشر والتوزيع، صنعاء، 2012، ص: 63.

³ - نزمين مجدي، "مفاهيم اقتصادية أساسية: الناتج المحلي الإجمالي"، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2021، ص ص 7-8.

الفصل الثاني: التأسيس النظري للنمو الاقتصادي

الأفراد بصورة نقدية وعن طريق الأسواق سواء أسواق عناصر الإنتاج أو أسواق السلع المختلفة وذلك من خلال التدفق الدائري للدخل حسب الشكل الموالي¹:

الشكل رقم (01-02): نموذج التدفق الدائري للدخل



المصدر: محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، "الاقتصاد الكلي، تحليل نظري وتطبيقي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع الطباعة، عمان، 2007، ص 37.

يبين الشكل فكرة تدفق الدخل وتدفق الإنتاج من جهة وتدفق الانفاق على هذا الإنتاج من جهة أخرى، فهذه التدفقات المختلفة ماهي إلا مقاييس مختلفة لحجم النشاط الإنتاجي في الاقتصاد، فالتدفق الدائري يبين أن مجموع التدفق الحالي للدخل يعادل دائما قيمة الإنتاج الحالي أي أن العملية الإنتاجية ستخلق دخلا نقديا يكفي لاستيعاب الإنتاج الحالي في الاقتصاد. فمن خلال التيار الدائري للنشاط الاقتصادي نلاحظ أن القيام بالإنتاج يؤدي إلى توليد الدخل والذي يؤدي بدوره إلى الإنفاق وهذا يعني أن هناك ثلاث طرق لحساب النشاط الاقتصادي للمجتمع.

¹ - محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، "الاقتصاد الكلي، تحليل نظري وتطبيقي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع الطباعة، عمان، 2007، ص 37.

1-1. طريقة الإنتاج أو القيمة المضافة

تتم هذه الطريقة بقياس مجموع قيم الناتج من السلع والخدمات النهائية التي قامت بإنتاجها الوحدات الاقتصادية المختلفة (التيار السلعي)، أي تتم بتقدير الزيادات التي يضيفها كل قطاع خلال العملية الإنتاجية على قيمة المدخلات التي يتسلمها من القطاعات المكونة للاقتصاد وسميت هذه الطريقة بالقيمة المضافة لأن كل قطاع يضيف قيمة أو شيئاً إلى العملية الإنتاجية للمجتمع والناتج الوطني الإجمالي في هذه المرحلة يساوي مجموع القيم المضافة أي¹: $PNB = \sum_{i=1}^n VAB$.

كما تعبر هذه الطريقة عن الفرق بين قيمة الإنتاج النهائي عند كل مرحلة من مراحل العملية الإنتاجية وقيمة السلع الوسيطة التي ستدخل في تركيب هاته السلعة ويمكن توضيح ذلك وفقاً للمعادلة التالية: $\sum VAB = \sum P - \sum CI$ حيث P: يمثل قيمة الإنتاج النهائي، وCI: يمثل قيمة السلعة الوسيطة.

وعليه نتحصل على الناتج الداخلي الخام والذي يعرف على أنه ما أنتج من السلع والخدمات النهائية داخل الرقعة الجغرافية بعناصر إنتاج متواجدة داخل هذه الحدود، كما يعرف محاسبياً على أنه مجموع القيم المضافة مضافاً إليه الضرائب غير المباشرة مطروحة منها الإعانات ويمكن التعبير عن ذلك وفقاً للصيغة الرياضية التالية:

$$PIB = \sum VAB + (TVA + DIT) - SUB$$

تعتبر هذه الطريقة من أكثر الطرق شيوعاً واستعمالاً وأكثر دقة في احتساب الدخل الوطني، ولكنها تتطلب توفر المزيد من البيانات والمعلومات الإحصائية.

1-2. طريقة الدخل

تركز هذه الطريقة على قياس مدفوعات عوائد خدمات عوامل الإنتاج أي من خلال احتساب مجموع دخول أو عوائد عناصر الإنتاج مقابل مساهمتها في العملية الإنتاجية ويمكن الاعتماد على الصيغة التالية: الدخل الوطني = مجموع عوائد عناصر الإنتاج المتحققة خلال السنة

ويشمل الدخل الوطني على الأجور ورواتب (w)، الربح الصافي (R') لأصحاب الأراضي والعقارات والفوائد الصافية لأصحاب رؤوس الأموال (i) والأرباح الصافية للشركات أو المنظمين سواء الموزعة منها أو غير الموزعة (π) خلال فترة زمنية عادة تكون سنة، كما يشمل على دخل المهن الحرة (Rm)، وفي حالة ما إذا كان

¹ - بريش السعيد، "الاقتصاد الكلي - نظريات، نماذج وتمارين محلولة"، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2007، ص 47.

الفصل الثاني: التأسيس النظري للنمو الاقتصادي

الاقتصاد مغلق يكون فيه الفرق بين دخل المقيمين وغير المقيمين معدوماً أي أن $\Delta RR' = 0$ ومنه فإن الدخل الوطني بتكلفة عناصر الإنتاج (RNF) = الدخل المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج (RINF) أي (RNF = RINF)، وعليه يمكن صياغة العلاقة التالية:

$$RNF = RINF = w + R' + i + \pi + Rm$$

وعليه يمكن القول أن الدخل الوطني يساوي مجموع الدخول الموزعة على عناصر الإنتاج عاجلاً أو آجلاً.

3-1. طريقة الإنفاق

في هذه الطريقة يتم قياس الانفاق الذي تقوم به القطاعات الاقتصادية والخدمية المختلفة كقطاع الأسر (C) وقطاع الأعمال (I) والقطاع الحكومي (G) وقطاع العالم الخارجي (E-M) وذلك عند شراء الإنتاج الذي أنتجته الوحدات الاقتصادية المختلفة.

وفقاً لهذه الطريقة تحسب النفقات على أساس مستخدمها النهائي سواء كان ذلك استهلاكاً خاصاً من قبل الأفراد، أو عاماً من قبل الحكومات، أو إنفاقاً استثمارياً من قبل القطاع التجاري أو صافي إنفاق القطاع الأجنبي عن طريق الصادرات والواردات¹.

يكون الناتج المحلي الإجمالي في هذه الحالة مساوياً للدخل والوطني ومساوياً لمجموع الانفاق على السلع والخدمات النهائية بسعر السوق والتي أنتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

يمثل مجموع الانفاقات $(C + I + G + X)$ جانب الطلب أو الاستخدامات، أما جانب العرض فيتمثل في مجموع السلع والخدمات النهائية الموجودة في التراب الوطني والذي يمثل PIB بالإضافة إلى السلع المستوردة M ويصبح التوازن بين العرض والطلب كما يلي:

$$PIB + M = C + I + G + X$$

$$PIB = C + I + G + (X - M)$$

من خلال ما سبق نستنتج أن علاقة التوازن المحاسبية تتمثل في تساوي الموارد مع الاستخدامات، حيث يعبر Y عن PIB .

$$Y + M = C + I + G + X$$

الموارد الاستخدامات

¹ - خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سابق، ص 116.

ثالثا: بعض المفاهيم الأخرى لقياس النمو الاقتصادي

1- الدخل الوطني الإسمي أو النقدي

يمثل الدخل الوطني النقدي أو الإسمي الدخل الوطني المتحصل عليه في نهاية السنة بصورة نقدية أو بالقيمة الجارية وهي لا تعطي صورة حقيقية أو صحيحة عن مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع لأنه يأخذ بعين الاعتبار المستوى العام للأسعار، ولذلك فإنه يجب تصحيح الدخل عن طريق الرقم القياسي حتى نحصل على الدخل الوطني الحقيقي الذي يعبر عن مستوى الأداء الاقتصادي للمجتمع كما يلي:

$$\text{الرقم القياسي} = \frac{\text{السعر في سنة المقارنة}}{\text{السعر في سنة الأساس}} \times 100$$

أما إذا كان الأمر يتعلق بمجموعة من السلع أي بالرقم القياسي الإجمالي فإنه يحسب كما يلي¹:

$$\text{الرقم القياسي الإجمالي} = \frac{\text{مجموع أسعار سنة المقارنة}}{\text{مجموع أسعار سنة الأساس}} \times 100$$

$$indice = \frac{\sum p_2}{\sum p_1} \times 100 \dots \dots (01)$$

ويمكن الحصول على الدخل الوطني الحقيقي أو الناتج الوطني الحقيقي بقسمة الدخل الوطني الإسمي أو الناتج الوطني الإسمي على الرقم القياسي في 100، ويمكن توضيح ذلك وفقا للعلاقة التالية:

$$RNB_R = \frac{RNBC}{indice} \times 100$$

$$PNB_R = \frac{PNBC}{indice} \times 100 \dots \dots (02)$$

2- الدخل الفردي الحقيقي RI_R

نتحصل على الدخل الفردي الحقيقي بقسمة الدخل الوطني الحقيقي على عدد السكان، ويستخدم عادة في معرفة مستوى معيشة الأفراد في المجتمع كما يستعمل في قياس الرفاه الاجتماعي، إلا أنه مقياس غير دقيق لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار توزيع الدخل لأنه متوسط حسابي ولا يصلح للمقارنة بين الدول لأن الأسعار والنقود والأنظمة غير متجانسة. وعليه يمكن الحصول على الدخل الفردي الحقيقي وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{متوسط الدخل الفردي الحقيقي} = \frac{\text{الدخل الوطني الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

$$RI_R = \frac{RNB_R}{NA} \dots \dots (03)$$

¹ - بريش السعيد، مرجع سابق، ص 60.

حيث يرمز NA لعدد السكان.

المطلب الثالث: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

يرى الاقتصاديون أن هناك عدة عوامل أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، لكن تختلف آراءهم للأهمية النسبية لهذه العوامل غير أن معظم التفسيرات الحديثة تركز على ثلاث عناصر أساسية والمتمثلة في عنصر العمل، عنصر رأس المال والتقدم التكنولوجي.

أولاً: تراكم رأس المال: يعرف تراكم رأس المال بأنه "مجموع السلع التي توجد في وقت معين وفي اقتصاد معين"، فهو يشمل على كل الاستثمارات، من الأراضي والمباني والآلات والتجهيزات، وغيرها من الأصول المادية التي تدخل في عملية الإنتاج¹؛

- ينتج هذا العنصر عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخار ويتم استثماره للحصول على زيادة في نمو الدخل والنتائج المستقبلية، مما يتطلب سياسات حكومية كفؤة اتجاه الاستثمار وتشجيعه²؛

- يعتبر الادخار العامل الأساسي لتراكم رأس المال وذلك من خلال ادخار الدولة جزء من دخلها الحالي وعدم انفاقه على السلع الاستهلاكية وتحويله إلى مشاريع استثمارية بغرض تكوين تراكم رأس المال³؛

- يرى Solow ومؤيده أن "تراكم رأس المال البشري هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي⁴، ولزيادة المخزون المادي لدى أي مجتمع لابد من ادخار جزء من دخله وتحويله إلى وجوه استثمارية التي تساعد على زيادة إنتاجه⁵؛

- يقوم الاستثمار بتعويض اهتلاك رأس المال المادي الذي يقلل من قيمته كما يقوم بتغطية الزيادة في عدد السكان، لذا كلما زاد الادخار زاد الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج ومنه تحقيق النمو الاقتصادي.

¹ - بقاء الدين طويل، "دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر: 1990-2010"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2016، ص 92.

² - علي جدوع الشرفات، "التنمية الاقتصادية في العالم العربي-الواقع، الوقائع، سبل النهوض"، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، 2014، ص 44.

³ - حربي مجد موسى عريقات، "مبادئ الاقتصاد: التحليل الكلي"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص ص 272-273.

⁴ - العوادي ساعد، مرجع سابق، ص 82.

⁵ - ضيف أحمد، "أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر (2012-1989)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، 2014-2015، ص 14.

ثانيا: عنصر العمل

يمثل عنصر العمل "مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية، التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته"¹. فهو يعتبر أهم عامل من عوامل النمو الاقتصادي والمحدد الأساسي لحجم الإنتاج المحقق، إلا أنه بتطور التكنولوجيا والتقدم التقني أصبح هذا العنصر مرتبط بزيادة مهارات التعليم والتدريب والتي تعتبر أعمال استثمارية في البشر ليعطي رأس المال البشري²؛

- ظهر الاهتمام بشكل واسع بالاستثمار في رأس المال البشري في بداية الستينات، حيث كان التركيز في البداية على دور رأس المال البشري في نمو الدخل الفردي وفي نمو الثروة الخاصة ليتحول فيما بعد إلى مساهمته الكلية في نمو الدخل الكلي وبالتالي نمو الاقتصاد الكلي، ويعود الفضل في التحول من الاهتمام برأس المال المادي إلى رأس المال البشري إلى الأعمال التي قام بها الاقتصادي "Schultz" حيث اعطى له مفهوم ضيق وحصره على أنه استثمار في التعليم؛

- جعل "Becker" مخزون رأس المال البشري يتعدى الاستثمار في التعليم إلى مجالات أخرى كالترخيص والتدريب أثناء العمل والاستثمار في أي مجال من شأنه رفع إنتاجية العامل؛

- ظهرت دراسات تطبيقية من قبل "Weil" ومساعديه، تهدف إلى توسيع نموذج "Solow" للنمو الاقتصادي، فتوصلوا إلى الربط بين أهمية رأس المال البشري ورأس المال المادي وأكدوا أن اختلاف معدلات النمو عبر الدول أساسه الاختلاف في معدلات الادخار ومعدل التعليم ومعدل النمو السكاني³؛

- اعتمد الباحثان "Benhabib" و"Spiegel" في بحثهما على إدراج متوسط سنوات الدراسة بالنسبة للقوة العاملة للتعبير عن رأس المال البشري، حيث قاما بإدخال المتغيرات الكلاسيكية فقط وهي رأس المال المادي والعمل ثم تم إضافتها إلى نموذج رأس المال البشري كمساهمة في نمو عامل الإنتاج الكلية وليس الإنتاج الكلي كمتغير معبرا عن مستوى التعليم أو تكوين رأس المال البشري وافترضوا أنه كلما كانت القوة العاملة تملك أكبر مستوى تعليمي كلما كانت قدرتها على تطبيق وتبني تكنولوجيا حديثة وعلى الابداع والابتكار والاختراع أكثر وبالتالي تكون قادرة على توليد نمو اقتصادي أكبر⁴.

¹ - Longatte, Vanhove, "Economie Générale", Dunod, Paris, France, 2001, p: 56.

² - محمد عزيز، محمد عبد الجليل أبو سنيبة، "مبادئ الاقتصاد"، الطبعة الأولى، جامعة قارونس، ليبيا، 2002، ص: 743.

³ - Andres Savvides, Thanasis, Stengos, "Human capital and economic growth", California: University, press, 2009, pp 4-7.

⁴ - العوادي ساعد، "تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على ظاهرة النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2015"، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ل. م. د، في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كلي ومالية دولية، جامعة البليدة 02، 2016/2017، ص 94.

ثالثاً: التقدم التكنولوجي

يقصد بالتقدم التكنولوجي أو التقني أنه "استخدام معارف عقلانية سواء كانت عملية أو تقنية من أجل الاستجابة للاحتياجات عن طريق خلق وتوزيع وتسيير المنافع والخدمات"¹؛

- كما يقصد به "التغيرات الحاصلة في الحالة العلمية نتيجة للعديد من الابتكارات والاختراعات، والتي ساهمت في تحسين وجودة الخدمات والمنتجات مما أدى إلى استخدامهما في عمليات الإنتاج بشكل واسع ومكثف وبتكاليف أقل بما يتناسب مع القدرة الشرائية لأفراد المجتمع"²؛

- يعتبر التقدم التكنولوجي من العوامل النوعية المهمة والفعالة لتحديد معدل النمو الاقتصادي فهو مفتاح النمو على المدى الطويل، "وجوهر هذا العامل يكمن في مدى إمكانية الاستفادة من التقدم التكنولوجي وأدواته المتاحة في تحسين مستويات الإنتاج وبالتالي تحسين دخول الأفراد ومستوى معيشتهم"³، ويتجلى دوره في الاستخدام الأمثل في عمليات الإنتاج وذلك من خلال إدخال طرق فنية وتقنية جديدة واستخدام وسائل إنتاج حديثة وإدخال التحسينات في أنظمة التدريب والتأهيل، مما يؤدي إلى إنتاج السلع بتكاليف أقل مما كانت عليه من قبل وبالتالي ارتفاع الناتج ومنه تحقيق النمو الاقتصادي.

¹ - بهاء الدين طوبل، مرجع سابق، ص 93.

² - نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، مرجع سابق، ص 44.

³ - علي جدوع الشرفات، مرجع سابق، ص 44.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

ظهرت نظريات عديدة ومختلفة في تفسير النمو الاقتصادي منها النظريات التقليدية والمتمثلة في النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية وبعدها النظرية النيوكلاسيكية.

المطلب الأول: نظرية النمو الاقتصادي لدى الكلاسيك

استند التحليل الكلاسيكي في تحديد النمو الاقتصادي وطرق تحقيقه على عدة افتراضات ومبادئ أساسية، والبحث عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي، ومن أهم المفكرين البارزين لدى المدرسة الكلاسيكية في تحديد النمو الاقتصادي هم "أدم سميث"، "ريكاردو"، "مالتوس".

أولاً: أفكار ورواد المدرسة الكلاسيكية

1- نظرية Adam Smith

يرى "Smith" أن زيادة الثروة والنمو الاقتصادي يتحقق من خلال تخصيص وتقسيم العمل مما يؤدي ذلك إلى زيادة إنتاجية العمال وبالتالي زيادة ثروة الأمم، فتقسيم العمل يولد وفرة خارجية وتحسين مستوى التكنولوجيا مما ينجم عنها تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية مما يسهل مهمة تراكم رأس المال، كما اهتم بتحديد العوامل التي تحقق عملية النمو. فيعتبر "Smith" أن تقسيم العمل يحقق عدة مزايا أهمها¹:

- يرى أن درجة كفاءة العامل وقدرته على إتقان العمل تزداد كلما تم التخصص وتقسيم العمل، فهذا يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العاملين؛
- زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص وتقسيم العمل، وهذا يعني أنه كلما تم تخصيص العمال في قسم معين للبحث أدى ذلك إلى الابتكارات؛
- تناقص وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية².

- يرى "أدم سميث" أن "النمو يحدث في ظل وجود تراكم رأس المال وتوفر السوق مما يتيح مدى واسع من التخصص وتقسيم العمل، الذي يولد وفرة خارجية وتحسين مستوى التكنولوجيا التي تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية، كما يؤكد أن التراكم الذي يأتي عن طريق الادخار المحول إلى الاستثمار والأرباح الناجمة عن النشاط الصناعي والزراعي ومن تخصص العمل، تمثل المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي وتزايد ثروة الأمم

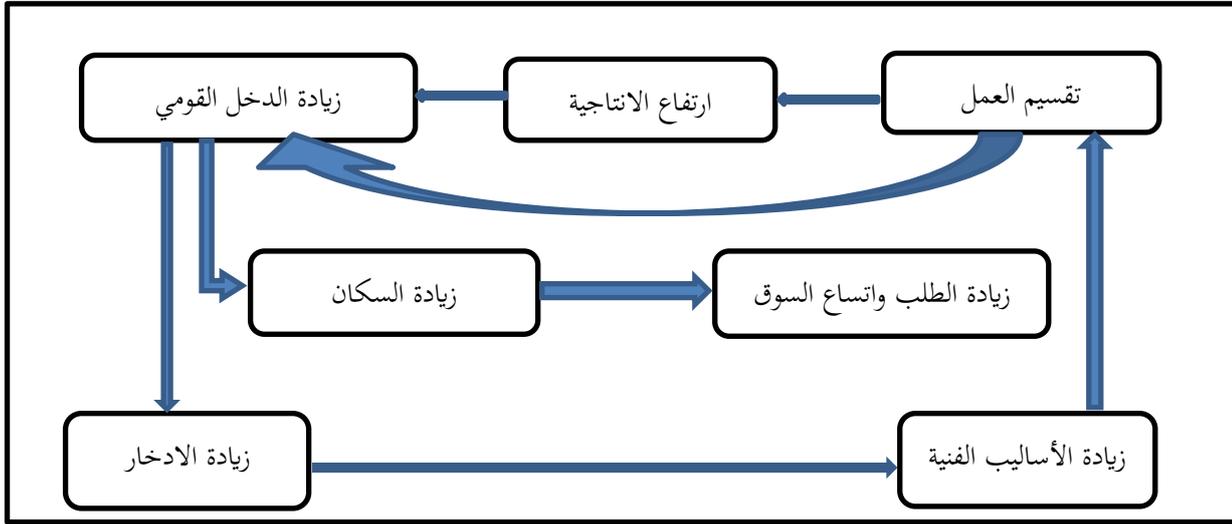
¹ - فليح حسن خلف، "التنمية والتخطيط الاقتصادي"، طبعة 1، عالم الكتب الحديث، 2006، ص: 106.

² - مدحت القرشي، مرجع سابق، ص: 56.

الفصل الثاني: التأسيس النظري للنمو الاقتصادي

عن طريق رفع مستويات الإنتاج وذلك من خلال زيادة إنتاجية العمل والمتأنتية من زيادة العوائد الناجمة عن تقسيم العمل¹؛

الشكل رقم (02-02): مبادئ النمو الاقتصادي عند Smith.



المصدر: سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القرشي، "مقدمة في اقتصاد التنمية"، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1988، ص: 61.

يرى "Smith" أن معيار القيمة يتحدد من خلال عنصر العمل بينما عملية الإنتاج تقوم على ثلاثة عوامل رئيسية تتمثل في الأرض، العمل ورأس المال. وعليه قام بصياغة دالة الإنتاج كما يلي²: $Y = f(L, K, N)$ حيث أن Y : الإنتاج، L : العمل،

N : الأرض، K : رأس المال. هذا يعني أن دالة الإنتاج تكون تابعة لعنصر الأرض، العمل ورأس المال وأن أي تغيير في الإنتاج يحدث نتيجة تغيير أحد العوامل أو كلها مع ثبات عنصر الأرض الذي يحكمه قانون تناقص الغلة؛

يعتقد "Smith" أن هناك ثلاثة قيود محتملة لتقييد النمو الاقتصادي تتمثل فيما يلي:

- العرض غير الكافي من العمال؛
- شح الطبيعة؛
- تآكل حوافز الطبيعة.

¹ - نفس المرجع، ص: 57.

² - ضيف أحمد، مرجع سابق، ص 16.

وبذلك فهو يرى أن الندرة والنفاد المحتمل في الموارد المتجددة وغير المتجددة ربما يقيد نشاطات البشر الإنتاجية وكذا نمو الاقتصاد الوطني، فهو بذلك أيد فكرة أن عرض العمل يتولد داخل نظام اجتماعي اقتصادي، أي أن حجم قوة العمل تنظم عن طريق الطلب على العمل، كما أوضح أن النمو الاقتصادي ظاهرة داخلية وأن معدل النمو يعتمد على قرارات ونشاطات الوحدات والوكالات¹.

2- نظرية David Ricardo

يرى ريكاردو أن "قطاع الزراعة يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم في توفير احتياجات وموارد العيش للسكان والتي تخضع لقانون الغلة المتناقصة، ولم يولي أي اهتمام للتقدم الفني والتكنولوجي في التقليل من أثر ذلك، غير أنه أكد بأن اعتماد القطاعات على قطاع الزراعة يؤدي إلى حالة الركود الناتج عن تناقص العوائد من الزراعة وهذا ما سماه بقانون تناقص الغلة"²؛

قام ريكاردو "بتوزيع المجتمع إلى ثلاث طبقات رئيسية، واعتبر الطبقة الرأسمالية هي الطبقة الهامة في عملية النمو الاقتصادي وذلك من خلال سعيهم لتحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح، الناتجة عن تحويل جزء من دخلها إلى مدخرات التي تتيح مدى واسع في تراكم رأس المال، وتليها طبقة العمال التي تمثل الفئة الغالبة من السكان³؛ والتي تعتمد في عيشها على الأجر الذي تحصل عليه من الطبقة الرأسمالية مقابل العمل، أما الطبقة الأخيرة فتتمثل في أصحاب الأراضي الذين يتحصلون على الربح مقابل استخدام الأراضي المملوكة لهم"⁴؛ وعليه فهو يرى "بأن عملية النمو تتحدد على نسبة كل حصة منها من الدخل ككل، أي بالاعتماد على هذه الحصص أو الأنصبة النسبية (الأجور، الربح، الربح) والتطور الذي يحصل في كل منها اتجاه الأخرى". كما يرى "أن الربح والربح يشكلان الأيراد الصافي الذي يعتبر مصدر عملية التكوين الرأسمالي وبالتالي النمو، بنما تذهب الأجور لسد حاجيات العاملين من العيش، ومن هنا يظهر الدور المهم للطبقة الرأسمالية في عملية تكوين رأس المال من خلال قدرتها على الادخار الناتجة عن عملية إعادة الاستثمار للأرباح التي تحصل عليها بهدف الحصول على أكبر قدر من هذه الأرباح مما يؤدي إلى عملية النمو"⁵.

¹ - مجّد صالح تركي القرشي، "علم اقتصاد التنمية"، مكتبة الجامعة، الشارقة، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص ص: 78-79.

² - فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 110.

³ - مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 58.

⁴ - فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص ص: 111-112.

⁵ - مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 59.

2- نظرية Robert Malthus

ركز "مالتوس" في نظريته على جانبين أساسيين تمثلان في نظرية السكان وأهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية، فهو يعتبر أن حجم الإنتاج يتحدد استناداً على أهمية الطلب، على غرار الآخرين الذين يستندون على قانون say في اعتبار أن العرض هو الذي يخلق الطلب، فهو يرى بأن الطلب الفعال يجب أن ينمو بالتناسب مع إمكانات الإنتاج للحفاظ على مستوى معين من الربحية، وأوضح أن عدم التوازن بين الادخار واستثمار الرأسماليين يقلل من حجم الطلب على السلع مما يؤدي إلى النقص في الطلب الاستهلاكي الأمر الذي يعيق من عملية التوسع في الإنتاج لأنه يقلل من الحافز على الاستثمار¹. وعلى هذا الأساس نادى "مالتوس" بالميل الحدي للادخار، أي توفر حد معين من الادخار لتمويل الاستثمارات التي تحقق أرباحاً للمستثمرين²، أي أن الادخار الأمثل هو الذي لا يزيد بحيث يصبح عائقاً لعملية النمو من خلال تقليل الاستهلاك وبذلك لا يتوفر تشجيع ودافع نحو الاستثمار.

أما بخصوص نظرية السكان فهو يرى "بأن السكان ينمو وفقاً لمتتالية هندسية أما الغذاء ينمو وفقاً لمتتالية حسابية وعليه فإن نمو السكان يزداد بمعدل يتجاوز الزيادة في معدل نمو الغذاء مما ينتج عنه انتشار المجاعة وتناقص عوائد الزراعة والذي يجعل دخل الفرد يتراوح عند مستوى الكفاف وبالتالي انخفاض النمو الاقتصادي"³.

يتمثل النمو عند مالتوس "بالفرق بين أقصى ناتج قومي نهائي منتظر والناتج القومي الفعلي وأن الاقتصاد يتكون من قطاعين رئيسيين هما القطاع الزراعي والصناعي، واعتبر أن الزراعة تخضع لقانون الغلة المتناقصة بسبب ضعف ارتباط التقدم الفني والتكنولوجي بها، واقترح قوانين لتحديث واصلاح الزراعة وفقاً لما يحقق عملية النمو. فتحليل "مالتوس" للقطاع الزراعي يقوم على أساس افتراض وجود حالة تشغيل كامل في القطاع وبالتالي فهو لا يوفر فرص واسعة لاستثمارات جديدة ومربحة وبالتالي لا يشكل أساس عملية النمو، لذلك فإن استخدام التقدم الفني بشكل واسع في الصناعة من خلال تكوين رأس المال هو الضمان الوحيد لاستيعاب الزيادة في عدد السكان، فهو يمثل القطاع الرئيسي في عملية النمو من خلال ارتباط التقدم الفني بها"⁴.

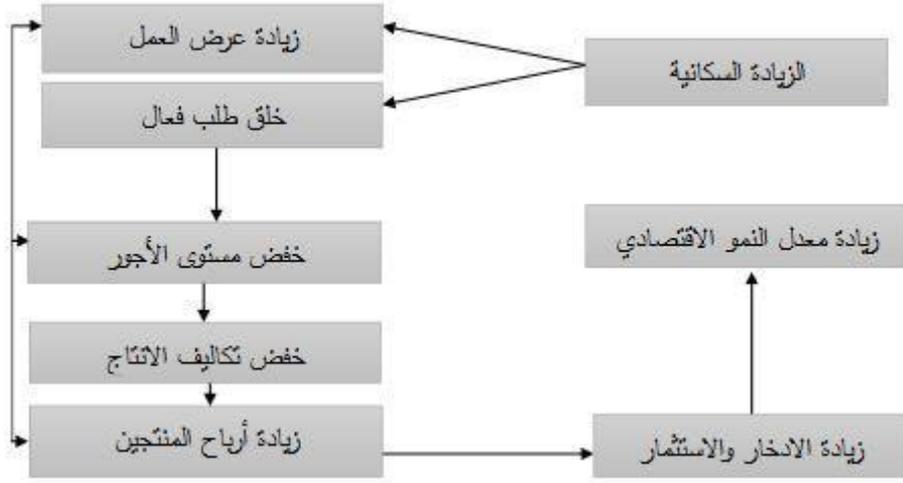
¹ - فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 116.

² - فايز إبراهيم الخطيب، "نظريات التنمية والنمو الاقتصادي"، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1985، ص 31.

³ - مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 60.

⁴ - فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 117.

الشكل رقم (02-03): تصورات "مالتوس" حول النمو الاقتصادي



المصدر: سالم توفيق النجفي، "أساسيات علم الاقتصاد"، ط1، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية للنشر، القاهرة، مصر، 2000، ص 318.

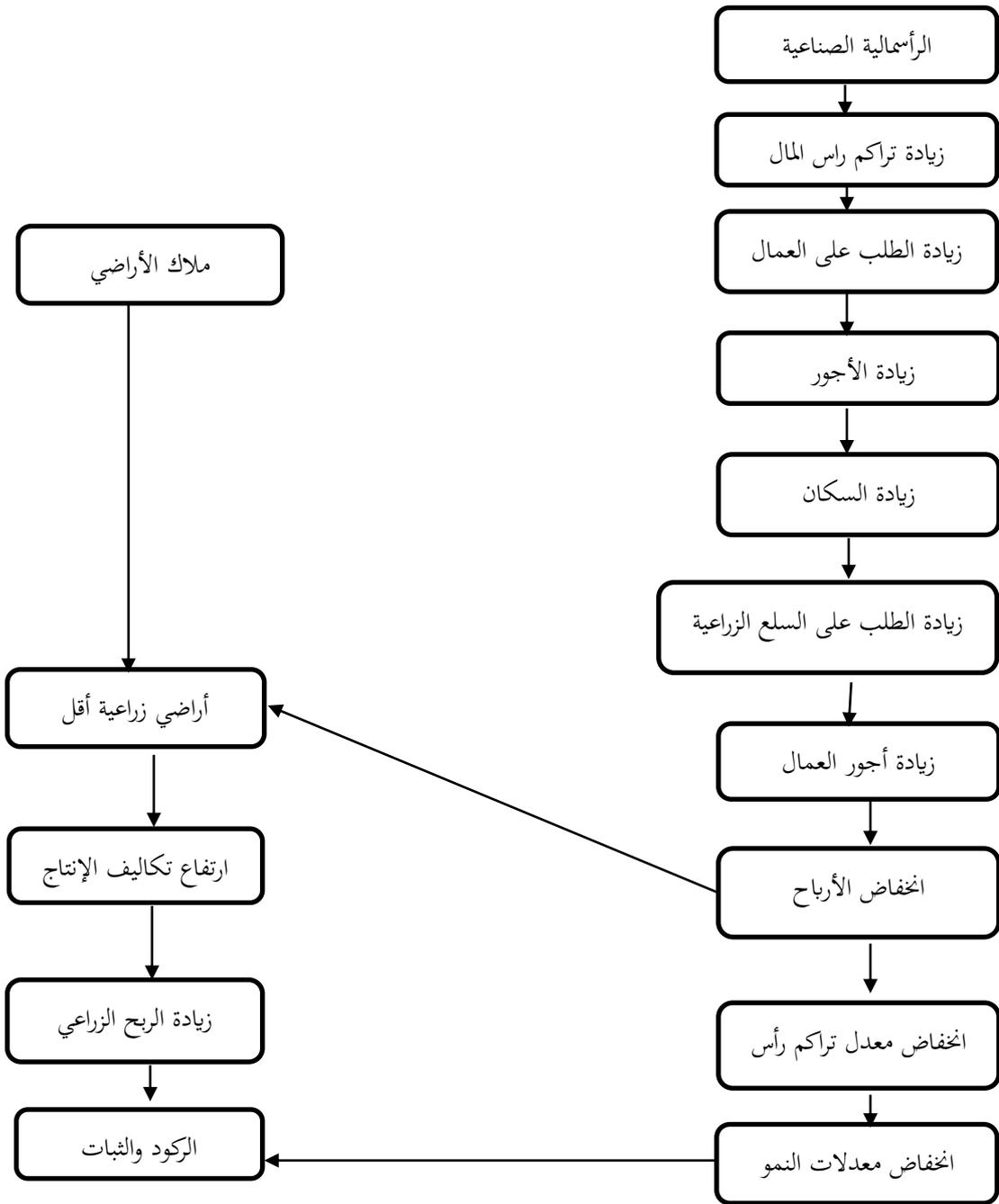
2- نظرية "Karl Marx"

تقوم نظرية ماركس " على مجموعة من الفرضيات ترتبط بالوظيفة التي يقوم بها الإنتاج في المجتمع وكذا نوع الابتكار والاختراع السائدين. إذ تنبأ ماركس باختيار الرأسمالية وأن الاقتصاد لا ينمو إلى الأبد بسبب حدوث الأزمة التي ترافق حالة فائض الإنتاج والاضطراب الاجتماعي عكس آدم سميث الذي يرى بأن انخفاض معدل الربح راجع إلى المنافسة بين الرأسماليين، بينما يرى ريكاردو أن هذا الانخفاض سببه تناقص عوائد الأرض مما يؤدي إلى حالة الثبات.

يرى ماركس بأن " الأجور تتحدد بموجب الحد الأدنى لمستوى الكفاف وأن فائض القيمة الذي يخلقه العامل يمثل الفرق بين كمية إنتاج العامل وبين الحد الأدنى لأجر العامل، فحسبه تزداد حصة رأس المال الثابت مع تزايد معدل الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج وينخفض معها معدل الربح، فهو يرى بأنه لا توجد أي مشكلة طالما وجد فائض العمل ليدفع الأجور للأسفل، كما تنبأ باختفاء ما يسميه بالجيش الاحتياطي للعمال بسبب حدوث التراكم الرأسمالي مما يدفع بالأجور إلى الأعلى والأرباح إلى الأسفل¹، وتكون بذلك ردت فعل الرأسماليين إما بإبقاء الأجور منخفضة أو بإحلال رأس المال محل العمل، وذلك يخلق مشكلة عدم قدرة العمال على استهلاك جميع السلع المنتجة مما يدفع الرأسمالية إلى الانهيار بسبب فشل الطلب الفعال وبالتالي انتقال السلطة إلى الطبقة العاملة فتحتل الاشتراكية محل الرأسمالية".

¹ - مدحت القرشي، المرجع السابق، ص 61.

الشكل رقم (04- 02): الفكر الاقتصادي الكلاسيكي والنظام الرأسمالي في الأجل الطويل



المصدر: زكي رمزي، "الاقتصاد السياسي للبطالة"، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 226، أكتوبر 1997، ص 195

ثانياً: نظرية النمو الكلاسيكية

رغم الاختلاف في آراء المفكرين الكلاسيكيين بخصوص نظرية النمو الاقتصادي إلا أنهم اتفقوا في نقاط عديدة يمكن حصرها فيما يلي:

- اعتقد الكلاسيك أن الإنتاج هو دالة لعدة عوامل تتمثل في العمل، الموارد الطبيعية، رأس المال والتقدم التكنولوجي، وأن التغيير في الإنتاج يتحقق عندما يحدث التغيير في إحدى العوامل أو كلها وذلك بثبات الموارد الطبيعية مع تغيير العوامل الأخرى، وهذا ما أدى بخضوع عملية الإنتاج لقانون الغلة المتناقصة والتي تكون مرهونة بثبات كلا من رأس المال المستخدم والإنتاج الفني¹؛

- يتحقق النمو الاقتصادي حسب آراءهم " من خلال حرية التجارة بين الدول التي ستعمل على توسيع الأسواق للمنتجات مما يساعد على زيادة التخصص في العمل وعلى تقسيم العمل مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج"²؛

- أكد الكلاسيك على حدوث التزايد في حجم السكان وذلك من خلال ازدياد التراكم الرأسمالي، وفي المقابل فإن حدوث الزيادة في حجم السكان يؤدي إلى الغلة المتناقصة في الزراعة وبالتالي ارتفاع تكلفة المنتجات الزراعية مما يقود إلى ارتفاع الأجور وبالتالي تنخفض الأرباح والادخارات وهذا ما يؤدي إلى انخفاض تكوين رأس المال³؛

- يرى آدم سميث أن الأرباح تتجه نحو الانخفاض باستمرار كلما اشتدت المنافسة على زيادة التراكم الرأسمالي، وذلك راجع إلى ازدياد الأجور التي تنجم عن المنافسة بين الرأسماليين؛

- يرى الكلاسيك بأن العوامل المؤسسية والاجتماعية تؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي.

ثالثاً: الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية

تعرضت النظرية الكلاسيكية لعدد انتقادات يمكن أن نوجزها فيما يلي:

- اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك بأن الأرباح هي مصدر للادخار، لكن التجربة أشارت إلى أن هناك مصادر غير الأرباح للادخار ومنها ادخار الطبقة الوسطى وكذلك ادخار الحكومة والقطاع العام؛
- نظر الكلاسيك نظرة تشاؤمية للاقتصاد باعتبار أن الركود هي نهاية التطور الرأسمالي، وذلك استناداً إلى نظرية "مالتوس" في السكان وتناقص العوائد للأرض؛

¹ - مدحت القرشي، "التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص 62.

² - علي جدوع الشرفات، "التنمية الاقتصادية في العالم العربي"، المرجع السابق، ص 47.

³ - أشواق بن قدور، "تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي"، الطبعة الأولى، دار الراية، الأردن، 2013، ص 166.

- يرى الكلاسيك بأن الادخار يوجه للاستثمار وبالتالي الادخار يساوي الاستثمار بينما يرى الآخرون أن الادخار لا يمكن توجيهه كلياً نحو الاستثمار، كما يرى "شومبيتر" أن الاستثمار يمكن أن يزيد على الادخار من خلال الائتمان المصرفي؛
- انتقد كينز الكلاسيك في اعتقادهم أن انخفاض الأجور يؤدي إلى القضاء على البطالة، فهو يعتبر اعتقاد خاطئ باعتبار أن انخفاض الأجور يؤدي إلى تخفيض دخل العمال مما يؤدي إلى انخفاض طلبهم على السلع وبالتالي انخفاض إنتاج المنتجين مما يساهم في تسريح بعض العمال فتزداد بذلك البطالة¹؛
- انتقد "كينز" الكلاسيك في اعتقادهم أن النقود هي وسيلة للتبادل فقط حيث اعتبرها مخزن للقيمة وذات أهمية كبيرة في تحليل الظواهر، وأدت الحرية الاقتصادية التي نادوا بها إلى تكوين مشاريع ضخمة احتكارية وبالتالي القضاء على المنافسة التامة وسوء توزيع الدخل والثروة²؛
- فشل النظرية الكلاسيكية في إدراك أهمية الدور الذي يلعبه القطاع العام في تعجيل التراكم الرأسمالي مما يفرض على الحكومة دوراً نشطاً كوكيل للتنمية في البلدان النامية³؛
- أظهرت التجربة العملية للنمو أن الأجور لم تبق عند مستوى الكفاف كما توقعت النظرية الكلاسيكية، بل كانت هناك زيادة مستمرة في الأجور دون حصول انخفاض في معدلات الأرباح.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي لدى الكينزيين

قام كينز ببناء نظريته واعتبر أن أزمة الكساد الكبرى ناتجة عن أزمة قصور الطلب وليست أزمة فائض العرض، ولإعادة سيروية عملية النمو فإن ذلك يتطلب تحريك الطلب وبالتالي يتحرك العرض، مما يتطلب تحديد محددات الطلب الكلي⁴.

انتقد "كينز" النظرية الكلاسيكية وقانون "Say" وأكد بأن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من التشغيل، كما استعان بفكرة المضاعف في شرح آليات نمو الدخل الوطني وكيف يؤثر سعر الفائدة على الاستثمار، غير أنه يرى عدم فاعلية سعر الفائدة في حث الاقتصاد على النهوض من الكساد خاصة في منطقة فح السيولة لذا فهو يرى عدم فعالية السياسة النقدية وسعر الفائدة ومن ثم ضرورة تدخل الدولة لزيادة الانفاق العام وخفض الضرائب واعتبر أن قصور الطلب هو جوهر المشكلة الرأسمالية كما ركز على الاستقرار

¹ - عبد الصمد بن عبد الرحمان، "التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (ل. م. د)، في علوم التسيير، تخصص: مالية ونقود، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، 2021/2020، ص: 87.

² - ربيعة حروش، "الاقتصاد السياسي"، ط2، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص: 133-134.

³ - مدحت القرشي، مرجع سابق، ص: 65.

⁴ - بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص: 36.

الاقتصادي أكثر من اهتمامه بالنمو،¹ واهتم بعلاج أزمة الكساد من خلال زيادة حجم الطلب الكلي الفعال إلى الحد الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل لذا تم تطوير التحليل السابق من طرف كلا من (هارود-دومار)."

أولاً: نموذج (Harrod - Domar)

يعتبر هذا النموذج من النماذج الرياضية الأولى في تفسير ظاهرة النمو الاقتصادي والذي يسمى بالنموذج الكينزي للنمو، حيث يمثل كلا من تكوين رأس المال الإضافي ونسبة رأس المال الإضافي هما العاملان الأساسيان في هذا النموذج حيث يعبر عن الدخل بـ y ويمثل k مخزون رأس المال أما الاستثمار يعبر عنه بـ I وبالتالي تمثل النسبة $\Delta K / \Delta Y$ الزيادة في إنتاجية رأس المال ويرمز لها بالرمز ICOR وبين تساوي هذه النسبة مع نسبة $1 / \Delta S$ باعتبار أن $\Delta Y = I$.

سار كل من "هارود-دومار" على خطى التحليل الكينزي محاولين معالجة نقائص النمو الاقتصادي، فالتحليل الكينزي لم يتم بمعالجة جميع الظواهر الأساسية للنمو الاقتصادي لذا جاء نموذج "هارود-دومار" لبيان ديناميكية التحليل الكينزي وشرح أكثر لظاهرة النمو الاقتصادي وافترض أن أي تغير في الاستثمار يؤدي إلى إحداث أثر مزدوج على كل من الطلب الكلي والطاقة الإنتاجية للمجتمع، ووضع كلا منهما نموذجه بناء على مجموعة من الفرضيات.

1. تحليل "Harrod" للنمو الاقتصادي

يعتبر الباحث "Harrod" من المفكرين الأوائل الذين ساهموا في تطوير التحليل الكينزي للنمو، وفي سنة 1939 قدم نموذجا جديدا للتنمية الاقتصادية بعنوان "البحث في النظرية الحركية" حيث تطرق فيه إلى أن نسبة النمو المتوازن تحافظ على التساوي بين الادخار والاستثمار ويمكن توضيح ذلك وفقا للعلاقة التالية²:

$$s Y_t = ICOR (Y_t - Y_{t-1}) \dots \dots \dots (1)$$

$$(Y_t - Y_{t-1}) / Y = S / ICOR \dots \dots \dots (2)$$

مع العلم أن: s هي S_t / Y_t وتمثل الميل المتوسط للادخار.

يهدف نموذج "Harrod" إلى إثبات النمو المتوازن وذلك وفقا للفرضيات التالية:

- يمثل الادخار الصافي نسبة من الدخل ويسمى بالادخار الفعلي الذي يعادل الاستثمار الفعلي عند التوازن؛

¹ - مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 73.

² - العوادي ساعد، مرجع سابق، ص: 134.

- تتأثر نسبة الدخل المستثمر بمعدل الزيادة في الناتج خلال الفترة الماضية؛
- تكون المدخرات دالة في الدخل ويكون الطلب عليها دالة في معدل الزيادة في الدخل مع تساوي العرض والطلب.

حسب هارود فإن معدل النمو يمكن النظر إليه من خلال ثلاث نقاط:

1-1. معدل النمو المضمون g_w

معدل النمو المضمون هو "معدل نمو السنوات السابقة الذي يتم ضمان تحقيقه في السنوات اللاحقة مع استمرار الميل الحدي للادخار بنفس النسبة، ويمثل نسبة الادخار إلى معامل رأس المال المحقق لمعدل النمو المضمون"¹.

ومن أجل تعريف هذا المعدل يجب معرفة الاستثمار المرغوب فيه وليكن I^* مرتبط بالأرباح المتوقعة وزيادة الإنتاج ΔY وهذا يعني:

$$I^* = f(\Delta Y)$$

ومن أجل إحداث تغيير طفيف في f يمكن اعتبار f دالة خطية بالشكل: $I^* = B\Delta Y$ حيث يمثل B : سلوك المستثمرين في البحث عن أعظم ربح.

وحتى يتحقق رضا المستثمرين يجب أن يتساوى الاستثمار المرغوب فيه مع الادخار الكلي المحقق أي:

$$I^* = S^*$$

$$S = S^* \quad \text{ولدينا}$$

$$I^* = B\Delta Y = sy = S^* = \frac{\Delta Y}{y} = g_w = \frac{S}{B} \quad \text{وهذا يعني أن:}$$

حيث يمثل g_w : معدل النمو المرغوب؛ S : معدل الادخار المحلي الإجمالي؛

ومن هذه المعادلة يمكن تفسير معدل النمو المضمون "بمعدل النمو المرغوب فيه والمستخدم لكامل مخزون رأس المال الذي يحقق توفير الاستثمارات اللازمة لضمان معدل النمو المستهدف أو المرغوب فيه".

¹ - Thirlwall, A., "Growth and Development", 6th edition, Macmillan Press Ltd1, 1999. P94.

2-1. معدل النمو الفعلي (g)

يمثل معدل النمو الفعلي للنمو " التغير المئوي اللاحق في الناتج بين فترة الدخل الحالية وفترة الدخل السابقة"،

$$g_t = \frac{\Delta Y}{Y} \quad \text{ويعبر عنه بالمعادلة التالية:}$$

حيث: g_t يمثل المعدل الفعلي للنمو؛ Y : الدخل والوطني؛ ΔY : التغير في الدخل.

ويفترض هارود ما يلي¹:

$$S = sY \quad \text{.....(1)} \quad \text{- الادخار هو دالة في الدخل؛}$$

$$K = \frac{K}{Y} = \frac{\Delta K}{\Delta Y} \quad \text{.....(2)} \quad \text{- ثبات معامل المتوسط لرأس المال؛}$$

- تساوي النسبة الفعلية للادخار مع الاستثمار المخطط $I = S$

وبما أن الاستثمار I هو التغير الحاصل في مخزون رأس المال أي: $I = \Delta K$ وبالتساوي بين العلاقتين (1) و(2)

$$I = \Delta K = k\Delta Y = sY = S \quad \text{نحصل على ما يلي:}$$

ومنه $g = \frac{s}{k} \Rightarrow \Delta Y = \frac{s}{k} Y \Rightarrow sY = k\Delta Y$ وهي المعادلة الأساسية لنموذج هارود وذلك باعتبار أن المعدل الفعلي للنمو مساويا لمعدل الادخار مقسوما على معامل رأس المال.

من خلال ما سبق نستنتج "أن معدل نمو الدخل القومي يرتبط بكل من معامل رأس المال ومعدل الادخار وفي حالة غياب دور الحكومة فإن معدل نمو الدخل القومي يرتبط وبصورة مباشرة إيجابيا مع الادخار".

3-1. معدل النمو الطبيعي

يمثل هذا المعدل "أقصى معدل نمو الذي تسمح به التطورات الفنية، حجم السكان، التراكم الرأسمالي، ودرجة تفضيل بين العمل ووقت الفراغ مع افتراض وجود عمالة كاملة" ويتوقف هذا المعدل على:

✓ متوسط المعدل السنوي للزيادة في القوة العاملة؛

✓ متوسط المعدل السنوي للزيادة في الإنتاجية.

$$g_w = \frac{s}{B} = n \quad \text{ولكي يكون النمو المضمون نموًا يضمن التشغيل الكامل يجب أن يكون:}$$

¹ - ضيف أحمد، مرجع سابق، ص 25.

الفصل الثاني: التأسيس النظري للنمو الاقتصادي

حيث يرمز n لمعدل نمو السكان؛ m : معدل نمو إنتاجية العمل؛ وللتبسيط نفترض أنه لا يوجد تقدم تقني أي أن $m = 0$.

يطرح هذا المعدل مشكل وجود مجرى للنمو المتوازن للتشغيل الكامل لأن s, B, n ثلاث معلمات مستقلة، ولا يوجد أي داعي للتصور أن $n = s/B$ وبالتالي لا توجد مساواة بين g_n و g_w مما يعني ظهور انكماش متتالي حيث سيكون معدل النمو المضمون أكبر من معدل النمو الفعلي.

وعليه استنتج "Harrod" من خلال معدلات النمو الثلاث حالات يقع فيها الاقتصاد منها¹:

- إذا كان $g > g_w$: فإن الاقتصاد يعاني من حالة تضخم؛
- إذا كان $g < g_w$: فإن الاقتصاد يعاني من حالة الكساد؛
- إذا كان $g = g_w$: فإن الاقتصاد متوازن؛
- إذا كان $g_w < g_n$ و $g_w > g$: فإن الاقتصاد يعاني من حالة انكماش متتالي؛
- إذا كان $g_n > g_w$ و $g < g_w$: فإن الاقتصاد يعاني من حالة تضخم متتالي.

وعليه "إذا كان معدل النمو المضمون g_w أقل من معدل النمو الفعلي g فإن $K > B$ أي أن الاقتصاد يعاني من حالة تضخم، بسبب تزايد معدل الدخل الحقيقي أسرع من الزيادة في معدل الطاقة الإنتاجية، فتكون بذلك كمية السلع المطلوبة أكبر من كمية السلع المعروضة، وذلك أن الاستثمارات الفعلية تكون أقل من الاستثمارات المرغوبة، وبالتالي يعجز الإنتاج أن يلي حجم الطلب الإجمالي مما يؤدي بالاققتصاد إلى التضخم"

أما إذا كان الاقتصاد يعاني من حالة الكساد في هذه الحالة يكون معدل النمو المضمون g_w أكبر من معدل النمو الفعلي، فإن $K < B$ فتزداد الطاقة الإنتاجية بمعدل يفوق الزيادة في معدل الدخل الحقيقي، وبالتالي يصبح حجم الطلب على السلع أقل من حجم السلع المعروضة وبذلك تصبح الاستثمارات الفعلية أكبر من الاستثمارات المرغوبة، فيزداد حجم الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الإجمالي وبالتالي وقوع الاقتصاد في حالة الكساد².

¹ - عبد الصمد عبد الرحمن، "التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل).

م. د)، في علوم التسيير، تخصص: مالية ونقود، جامعة جلال ليابس سيدي بلعباس، 2020-2021، ص 93.

² - ضيف أحمد، مرجع سابق، ص 25.

2- تحليل "Domar" للنمو الاقتصادي

يهدف نموذج "دومار" إلى توضيح معدل الزيادة في الاستثمار حتى يمكن للدخل أن ينمو بشكل يعادل الزيادة في القدرة الإنتاجية مما يؤدي إلى تحقيق التشغيل الكامل¹. لذا اعتمد "Domar" في تحليله على عدت افتراضات يمكن توضيحها فيما يلي:

- اعتبر أن الاقتصاد مغلق فلا وجود للقطاع الحكومي ولا التجارة الخارجية؛
- تعادل كلا من الميل الحدي للدخار والميل المتوسط للدخار²؛
- عدم وجود فترة زمنية أثناء إجراء التعديلات؛
- تساوي بين إجمالي الاستثمار المرغوب مع إجمالي الاستثمار المحقق³؛
- الاقتصاد يبدأ بمستوى دخل يتناسب مع مستوى التشغيل الكامل.

وفقا لنموذج "Domar" فإن الزيادة في الدخل تحدث وفقا للعلاقة التالية (1) $\Delta Y = \frac{1}{s} \times \Delta I$... فوقها لهذه العلاقة فإن أي تغير في الدخل يكون مساويا للمضاعف مضروبا في زيادة الاستثمار⁴.

وبافتراض أن θ تمثل الزيادة الصافية الكلية التي ينتجها الاقتصاد للمحافظة على مستوى التشغيل التام، يكون

$$\frac{1}{s} \Delta I \times \theta = \Delta I \dots \dots (2)$$

ومن هذه المعادلة يتبين أن الزيادة السنوية في الدخل تكون مساوية للزيادة السنوية للقدرة الإنتاجية.

وبضرب كلا من طرفي المعادلة (2) في الميل الحدي للدخار $\frac{s}{I}$ فإننا نتحصل على المعادلة التالية:

$$\frac{\Delta I}{I} = s\theta \dots \dots (3)$$

تبين هذه العلاقة أنه للحفاظ على مستوى التشغيل التام فإن ذلك يتطلب نمو كلا من الاستثمار والدخل بمعدل سنوي ثابت مقداره $s\theta$.

¹ - فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 138.

² - عبد الكريم تاج، "نماذج النمو الاقتصادي - دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري" مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003، ص 14.

³ - فايز إبراهيم الحبيب، "نظريات التنمية والنمو الاقتصادي"، عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، السعودية 1985، ص 71.

⁴ - فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص: 150.

يبين تحليل "Domar" أن "عدم كفاية الاستثمار يؤدي إلى حدوث بطالة حتمية، ولزيادة الطلب لابد من زيادة الاستثمار في السنة $n+1$ عنه في السنة n ، ولتفادي حدوث فائض في رأس المال لابد من توسيع القدرة الإنتاجية المستعملة لتجنب هبوط الاستثمار الذي يؤدي إلى حالة الكساد في الاقتصاد"¹.

وعليه فإن النموذج المشترك لـ "Harrod - Domar" للنمو الاقتصادي يعتمد على دالة الإنتاج الموضحة في العلاقة التالية والتي لا يمكن وفقها الاحلال بين كلا من عامل العمل ورأس المال:

$$Y = \text{Min} (vK, bL)$$

حيث يمثل Y : دالة الإنتاج؛ v : وحدة رأس المال؛ K : رأس المال؛ b : وحدة العمل؛ L : لعمل.

فالاقتصاد ينمو وفقا لهذا النموذج بطريقة متوازنة وبمعدل ادخار أصغر والذي يفصل بين الكساد والتضخم، مما يجعل الاقتصاد ينمو على حد السكين².

ثانيا: تقييم النظرية الكينزية

- ركزت النظرية الكينزية على الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة ولم تراعي اختلاف الظروف فيما بينها وبين الدول النامية، حيث أن نموذج "هارود-دومار" يهدف إلى منع البلدان المتقدمة من الدخول في حالة ركود طويل الأمد ولا يهدف لتطبيق برامج التصنيع في البلدان النامية لذا فهي لم تولي أي اهتمام باقتصادات الدول النامية³؛
- ارتكز التحليل الكينزي على الآثار المترتبة عن الاستثمار وذلك فيما يخص الطلب الكلي مما أفقد تأثير الاستثمار للتغيرات الطارئة على الطاقة الإنتاجية؛
- وقفت هذه النظرية عاجزة في تفسير بعض السلبيات التي أفرزتها خاصة ما حدث في أزمة الكساد التضخمي والتي أصابت النظم الاقتصادية الرأسمالية؛
- عدم واقعية فرضية ثبات الميل الحدي للادخار ($AS/\Delta Y$) ومعدل رأس المال الناتج (k/y)، حيث يمكن أن يتغير في الأمد الطويل الأمر الذي يؤدي إلى تغير متطلبات النمو المستقر؛
- يبدأ هذا النموذج من حالة توازن الاستخدام الكامل، كما يفترض عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي؛

¹ - بناي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي -دراسة نظرية-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمجد بوقرة بومرداس، 2008-2009، ص22.

² - Arnaud Maryeur, " **Traite de macro choix collectif et raison d'état**", PUF, France, 2005, p : 268.

³ - بماء الدين طويل، " دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2010)", أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015-2016، ص: 104.

الفصل الثاني: التأسيس النظري للنمو الاقتصادي

- فرضية المساواة فيما بين معامل رأس المال الناتج والمعامل الحدي لرأس المال الناتج غير واقعية، وخصوصا إذا دخل رأس المال الناتج مرحلة تناقص العوائد؛
- النموذج لم يهتم باحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعار الفائدة¹؛
- لا تغير فرضية سلوك المنتج سلوكها حسب ما يقتضيه الوضع الاقتصادي الذي يستجيب للفرق بين نسبة النمو الحالية والمرغوب فيها²؛
- إقصاء إمكانية تعديل نسب رأس المال والعمل من أجل تفادي فائض رأس المال، كما يمكن أن يؤدي سقف إلى تساوي نسبة النمو المرغوب فيها مع نسبة النمو الحالية³؛
- يستند هذا النموذج على فرضيات غير واقعية فكل استخداماتها محدودة التطبيق في البلدان النامية.
- انتقد روبرت سولو "R Solow" وآخرون نموذج هارود-دومار لأنه لا يسمح بإحلال العناصر الإنتاجية مما يعني أنه إذا كان ممكنا إحلال العوامل فإن العمالة الكاملة سوف تتحقق وهذه الافتراضات تمثل حجر الزاوية للنظرية التقليدية الحديثة للنمو، أما بالنسبة للدول النامية فهذا النموذج غير ملائم لها وذلك للأسباب التالية⁴:
- اختلاف الظروف بين البلدان النامية والمتقدمة إذ يهدف هذا النموذج لمنع البلدان المتقدمة من الدخول في حالة ركود طويل الأمد غير أنه لا يهدف لتطبيق برامج التصنيع في البلدان النامية؛
- تتصف هذه النماذج بارتفاع معدل الادخار ومعدل رأس المال الناتج في حين يختلف الوضع في البلدان النامية حيث تتسم هذه المعدلات بالانخفاض؛
- يبدأ هذا النموذج من حالة توازن الاستخدام الكامل وهذا غير موجود في البلدان النامية؛
- يفترض النموذج اقتصادا مغلقا في حين أن الاقتصاد النامي يكون عادة مفتوح؛
- افتراض ثبات الأسعار في حين أن الأسعار تتغير في البلدان النامية.

¹ - وعيل ميلود، مرجع سابق، ص: 51.

² - العوادي ساعد، "تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على ظاهرة النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2015"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل. م. د في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كلي ومالية دولية، جامعة البلدة 02، 2016-2017، ص 136.

³ - Nafziger, E, Wayne, (2006), "Economic development", 4th edition, New York :Cambridge university press, P 162,163.

⁴ - مايكل ايدجمان، (ترجمة محمد إبراهيم منصور، مراجعة عبد الفتاح عبد الرحمان)، "الاقتصاد الكلي - النظرية والسياسة"، دار المريخ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2012، ص 101.

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي لدى نيو كلاسيك

لقد سيطر منطق المدرسة الكلاسيكية الجديدة على الاقتصاد الحديث خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أصبحت مسألة النمو ومشكلة التراكم الرأسمالي تشكل اهتمام الحكومات والاقتصاديين، وقام الفكر النيوكلاسيك بتحسين التحليل الكلاسيكي فيما يخص عملية التراكم الرأسمالي، فجعلوه أكثر تطابقاً مع الهياكل الاقتصادية القائمة في القرنين التاسع عشر والعشرين.

أولاً: فرضيات وأسس النظرية النيوكلاسيكية

لقد تم استبدال الاتجاه الفكري السابق لنموذج (هارود - دومار) والذي ركز على جانب الطالب كعامل حاسم في عملية النمو الاقتصادي، باتجاه فكري جديد يعتمد في جوهره على جانب العرض كعامل حاسم لعملية النمو والتنمية، وتمثل هذا الاتجاه في النظرية النيوكلاسيكية والتي أحدثت تعديلات وتغيرات كثيرة على أفكار ومبادئ النظرية الكلاسيكية كما عارضت أفكار المدرسة الكينزية.

1- أفكار النظرية النيوكلاسيكية

من أهم أفكار النظرية الكلاسيكية المحدثّة ما يلي¹:

- يرى أصحاب المدرسة الكلاسيكية الجديدة أن الارتباط التقليدي بين توزيع الدخل وحجم الادخار في الاقتصاد قد تلاشى؛
- يعتبر النمو الاقتصادي عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي ومتبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، لتبرز فكرة مارشال المعروفة بلوفرات الخارجية كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل مختلفة الأجور والأرباح؛
- يعتمد النمو الاقتصادي على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، رأس المال والتنظيم التكنولوجي)؛
- رفض معظم نيوكلاسيك قبول فكرة سيادة حالة السكون أو الركود وتفاعلوا بعامل التقدم التكنولوجي ومرونة الطلب على الاستثمار؛

¹ أنظر:

- محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي الليثي، "التنمية الاقتصادية"، دار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص: 77-82.

- فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص: 127-131.

- محمود أحمد عباد صلاح، إبراهيم جابر السيد، "مبادئ الاقتصاد الكلي من منظور سياسات الانفاق"، ط1، جدار الجديد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2020، ص: 186-187.

- مدحت القرشي، مرجع سابق، ص: 67.

- يتحدد معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بمعدل نمو قوة العمل في الوحدات الكفؤة، أي بمعدل نمو قوة العمل زائد معدل نمو إنتاجية العمل والمحددة خارج النموذج مثل معدل النمو الطبيعي عند هارود، كما أن معدل النمو الاقتصادي مستقل عن معدل الادخار والاستثمار؛
- إن مستوى دخل الفرد يعتمد على معدل الادخار والاستثمار، ذلك أن معدل دخل الفرد يتغير إيجابياً مع معدل الادخار والاستثمار وسلباً مع معدل نمو السكان؛
- عند وجود تفضيلات معطاة للادخار بالنسبة للاستهلاك والتكنولوجيا لدى بلدان العالم سوف تكون هناك علاقة سالبة لدى هذه البلدان فيما بين K/L و V/K حيث أن البلدان الفقيرة التي تملك كميات قليلة من رأس المال للفرد تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات كبيرة، الأمر الذي يؤدي إلى التقاء معدلات دخل الفرد ومستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المختلفة؛
- إن عملية تكوين رأس المال تعتبر هامة بالنسبة للنمو، خاصة مع إمكانية الاستبدال بين رأس المال والعمل في ظروف زمنية معينة، وهذا يعطي إمكانية تكوين رأس المال دون أن تكون هناك ضرورة لزيادة العمل، وبالتالي تحررت نظرية رأس المال من نظرية السكان التي نادى بها دومار؛
- افترض أن الاقتصاد يعتمد على بضاعة واحدة وأن الاستهلاك يعتبر هدف للإنتاج وليس العكس؛
- إن النمو الاقتصادي يمكن الحفاظ عليه في الأجل الطويل من خلال توفير عوامل خارجية هي التطور التكنولوجي ومعدل النمو السكاني؛
- إن المنافسة التامة داخل الاقتصاد لها سيادة كاملة، والتغيرات في الأسعار تجعل المستثمرين يستجيبون لهذه التغيرات بفضّل إدخال تغيرات في الأسلوب؛
- تعتبر النظرية النيوكلاسيكية أن النمو يكون محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية، فارتفاع التكوين الرأسمالي يعني زيادة عرض رأس المال الذي يسبب انخفاض معدلات الفائدة، فيزداد حجم الاستثمار ومنه الإنتاج ويتحقق بذلك النمو الاقتصادي مع الأخذ بالاعتبار دور الادخار في توجيه الاستثمار، وأن سعر الفائدة هو الثمن في سوق رأس المال حيث تلتقي عنده عرض المدخرات مع الطلب عليها كما يؤكدون على أهمية سعر الفائدة في تحديد الاستثمارات ومقارنتها بمعدل العائد المتوقع¹؛

ومن أهم النماذج للنمو الاقتصادي في النظرية الكلاسيكية هو نموذج "Solow – Swan" فهو يعد من أشهر النماذج وأقربها للواقع، وبعدهما نموذج "Jims Mead"

¹ - عبلة عبد الحميد البخاري، " التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية"، الجزء الثالث، جامعة الملك سعود، السعودية
ص ص: 34-35. على الموقع: www.kau.edu.sa/Files/0002132SubjectsED3.pdf 17/06/2023

ثانياً: نموذج "Solow – Swan"

حاول نموذج "Harrod-Domar" تفسير ظاهرة النمو الاقتصادي إلا أنه صادف مشكلة عدم استقرار النمو المتوازن، لذا ظهر نموذج جديد أكثر تحليلاً لظاهرة والذي تمثل في نموذج "Solow – Swan" أو نموذج النمو النيوكلاسيكي، والذي يعد الزاوية لهذه النظريات، وأدرج في نموده إمكانية إحلال عوامل الإنتاج وتناقص غلة عامل معين، فحسب "سولو"¹ يستند نموذج "هارود-دومار" على افتراضات غير واقعية مما جعل النتائج غير دقيقة ومشبوهة²، فقد لاحظ أن خاصية حافة السكان والتي تميل إلى أن الاقتصاد يتقلب بين حالة البطالة وحالة التوظيف الزائدة، قد يكون سببها الجمود المفترض في معامل رأس المال.

حاول "سولو" تقديم حل للمشكلة التي واجهت نموذج "هارود-دومار"، حيث يدرس نموذج "سولو" حركية النمو المتوازن، تطلب صياغته مجموعة من المعدلات التي تربط بين الإنتاج والعمل وتراكم رأس المال والتقدم التقني.

يمكن حصر أهم فرضيات هذا النموذج فيما يلي³:

- يتكون الاقتصاد من قطاع واحد ويقوم بالإنتاج؛
- الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة لجميع أسواقه؛
- وجود التشغيل الكامل للعمالة ومخزون لرأس المال؛
- سريان مفعول كل من تناقص الغلة، وقانون المعدل الحدي للإحلال؛
- دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى، وبالتالي يكون هناك ثبات في عوائد عناصر الإنتاج؛

* روبرت ميتون سولو (Robert M. Solow) اقتصادي أمريكي ولد في بروكلين في نيويورك عام 1924، حاز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1987، درس بهارفرد، قام Solow بتحويل دالة كوب دوغلاس إلى دالة ميكانيكية على نفس المبدأ الذي اتبعه (J. Timbergen) اقتصادي هولندي سنة 1942 حيث أدخل على هذه الدالة عامل الزمن، ويرى أنه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار إمكانية التزايد وربما التناقص في فعالية العملية الإنتاجية مع الزمن، درس الإحصاء في جامعة هارفرد، ثم أستاذاً مساعداً في قسم الاقتصاد في مجال الإحصاء والاقتصاد القياسي ثم اشتغل أستاذاً بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا MIT.

² - Robert M. Solow ; " A Contribution to the Theory of Economic Growth " ; The Quarterly Journal of Economics ; Vol.70 ; No.1 ; 1956; p. 65

³ - أنظر:

- إسماعيل محمد بن قانة، " اقتصاد التنمية (نظريات- نماذج- استراتيجيات)"، ط 1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 114.

- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، " النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص ص 189-190.

- طاوش قندوسي، " تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2012/1970)"، دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014/2013، ص 109.

- هناك مرونة في الأسعار والأجور وأن مدفوعات كل من العمل ورأس المال تقدر بناءً على الإنتاجية الحدية لهما؛
- إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، وخاصة العمل ورأس المال، فعن طريق نسبة (رأس المال / العمل) وبتغيير المعاملات الفنية للإنتاج يمكن فقط تعديل ممر النمو نحو التوازن.
- دالة الإنتاج هي دالة من نوع "Cobb-Douglas" ذات غلة الحجم الثابتة، وحيث يمكن الإحلال بين عنصري الإنتاج: العمل L ورأس المال K حسب الصيغة التالية:

$$y = f(k, L) = k^\alpha L^{\alpha-1}$$

حيث:

α : مرونة عنصر رأس المال؛

k : رأس المال؛

$1-\alpha$: مرونة عنصر العمل؛

L : العمل.

- الإنتاجية الحدية $F' > 0$ موجبة¹؛
- مبدأ تناقص الغلة $F'' < 0$ ؛
- الاستهلاك يأخذ شكل دالة كينز حيث: $C = cY \rightarrow S = (1-c)Y = sY$.
- كما يفترض أن الاستثمار الصافي يساوي الادخار.

1- عرض نموذج "Solow-Swan" بدون التقدم التقني

يعتمد هذا النموذج على دالة كوب - دوغلاس ذات غلة الحجم الثابتة، وتعد هذه الدالة من أكثر دوال الإنتاج استخداماً في التطبيقات الاقتصادية فهي مكونة عنصرتين: رأس المال K والعمل L و y تمثل الإنتاج والتي تكون من الشكل التالي²:

$$Y = f(k, L)$$

¹ - البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، "تطورات نظريات النمو الاقتصادي"، منتدى الاقتصاديين المغاربة على الموقع:

http://www.univ-chlef.dz/uahc/seminaires_2008/com_international_albachir/com_8.pdf
² - Solow, R. M. "A contribution to the theory of economic growth", Quarterly Journal of Economics, vol. 70, 1956.

حيث أن: y : تمثل حجم الإنتاج مقاسا بالقيمة المضافة؛

L : تمثل حجم اليد العاملة مقاسا بعدد المشتغلين أو مجموع ساعات العمل؛

K : تمثل حجم رأس المال ويقاس بإجمالي الأصول الثابتة.

ومن أهم شروط دالة الإنتاج هذه نجد:

✓ عدم وجود الإنتاج في حالة غياب أحد عوامل الإنتاج L أو K أي أن:

$$f(0, K) = f(L, 0) = Y = 0$$

✓ الإنتاجية الحدية للعمل PM_L والإنتاجية الحدية لرأس المال PM_K موجبتان أي أن:

$$PM_L = \frac{\delta y}{\delta L} \geq 0 \text{ et } PM_K = \frac{\delta y}{\delta k} \geq 0$$

هذا يعني أن زيادة عامل إضافي إلى العملية الإنتاجية مع ثبات رأس المال يؤدي إلى تحقيق زيادة في الإنتاج الإجمالي، ونفس الشيء بالنسبة إلى زيادة رأس المال مع بقاء حجم اليد العاملة ثابت وذلك يؤدي إلى زيادة الإنتاج الإجمالي، إلا أن الزيادة في حجم الإنتاج لا تساوي نسبة الزيادة في رأس المال وإنما تكون أقل منها، ويعود ذلك إلى انخفاض درجة الاستفادة من رأس المال الإضافي كلما زاد عددها المطلق بسبب محدودية عدد العاملين.

✓ لدالة كوب دوغلاس ثلاثة حالات لعوائد الحجم، فإذا تغيرت كافة عناصر الإنتاج (k, L) بنسبة ثابتة

بمقدار λ فإن التغير في الإنتاج Y يمكن أن يأخذ ثلاثة حالات:

• حالة غلة الحجم الثابتة أي أن: $f(\lambda k, \lambda L) = \lambda f(k, L)$

• حالة غلة الحجم متزايدة أي أن: $f(\lambda k, \lambda L) > \lambda f(k, L)$

• حالة غلة الحجم متناقصة أي أن: $f(\lambda k, \lambda L) < \lambda f(k, L)$

و عليه فإن الدالة المستعملة في نموذج "Solow-Swan" هي الدالة ذات غلة الحجم الثابتة¹.

$$Y = F(K, L) = k^\alpha L^{1-\alpha} \quad / 0 < \alpha < 1 \dots \dots (1)$$

وفي ظل ما أفترض سابقا يمكن كتابة إنتاج الفرد الواحد على الشكل التالي:

$$Y = k^\alpha L^{1-\alpha} = (k^\alpha L^{-\alpha}) L \Rightarrow \left(\frac{K}{L}\right)^\alpha L = Y \Rightarrow \frac{Y}{L} = \left(\frac{K}{L}\right)^\alpha \Rightarrow Y = k^\alpha = f(k) \dots \dots (2)$$

¹ - 1- Karine PELLIER, "propriété intellectuelle et croissance économique en France : 1971-1945", Université Montpellier : www.unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/IDEP/UNPAN018415.pdf, p5.

وباعتبار أن التغير في مخزون رأس المال يعادل الفرق بين الاستثمار واهتلاك رأس المال (بمعدل ثابت δ)، وأن الاقتصاد مغلق وبالتالي فإن الاستثمار يساوي الادخار (توازن سوق السلع) ويمكن كتابة ذلك كما يلي¹:

$$\dot{K} = I - \delta K \dots \dots \dots (3)$$

$$\Rightarrow \dot{K} = sY - \delta K \Rightarrow \dot{K} = sF(K, L) - \delta K \dots \dots \dots (4)$$

وباعتبار أن القوة العاملة متغيرة خارجية وتزيد بمعدل نسبي ثابت (n) وذلك وفقاً لما يلي²:

$$L_t = L_0 e^{nt} \rightarrow \frac{\dot{L}}{L} = n \dots \dots \dots (5)$$

بمعنى أن عرض العمل المتاح يعادل معدل نمو قوة العمل من الفترة 0 إلى الفترة t وذلك يعني أن سولو يستخدم كامل العمل المعروض أي أن هناك عمالة كاملة.

وبتعويض المعادلة (5) في المعادلة (4) نجد:

$$\dot{K} = sF(K, L_0 e^{nt}) - \delta K \dots \dots \dots (6)$$

وبإدخال متغيرة جديدة في التحليل k والتي تمثل رأس المال لكل فرد حيث:

$$k = \frac{K}{L} \Rightarrow kL = kL_0 e^{nt}$$

بمفاضلة هذه المعادلة عبر الزمن نجد أن:

$$\dot{K} = \dot{k} L_0 e^{nt} + nkL_0 e^{nt} \dots \dots \dots (7)$$

بمساواة المعادلة (6) و(7) يصبح لدينا:

$$sF(K, L_0 e^{nt}) - \delta K = \dot{k} L_0 e^{nt} + nkL_0 e^{nt}$$

باعتبار أن غلة الحجم ثابتة فإنه يمكن قسمة طرفي المعادلة على $L_0 e^{nt}$ وضربها بنفس القيمة نجد:

$$L_0 e^{nt} sF\left(\frac{K}{L_0 e^{nt}}, 1\right) - \delta K = L_0 e^{nt} (\dot{k} + nk) \dots \dots \dots (8)$$

بقسمة طرفي المعادلة (8) على $L_0 e^{nt}$ نجد:

$$sF\left(\frac{K}{L_0 e^{nt}}, 1\right) - \frac{\delta K}{L_0 e^{nt}} = (\dot{k} + nk) \dots \dots \dots (9)$$

¹ - ضيف أحمد، مرجع سابق، ص: 31.

² - Abdelkader Sid Ahmed, "Croissance et développement (Théories et politiques)", Tome 2, Edition Office des Publications Universitaires, Alger, 1981, P: 282-283.

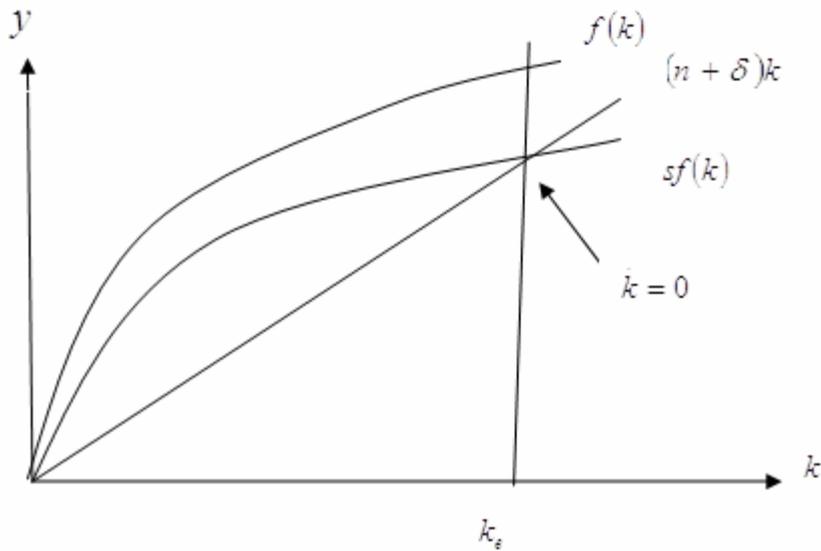
لدينا من جهة: $k = \frac{K}{L} = \frac{K}{L_0 e^{nt}}$ وعليه تصبح المعادلة على الشكل التالي¹:

$$sF(k, 1) - \delta K = (\dot{k} + nk) \Rightarrow \dot{k} = sF(k, 1) - k(\delta + n)$$

$$\Rightarrow \dot{k} = sf(k) - k(\delta + n) \Rightarrow \dot{k} = sk^\alpha - k(\delta + n) \dots \dots \dots (10)$$

وهي المعادلة الأساسية لتحقيق النمو في نموذج "سولو"، وعليه فإن تغيرات رصيد رأس المال الفردي تعطى بالمسافة الموجودة بين $sf(k)$ و $k(\delta + n)$ ، حيث كلما ازداد رأس المال الفردي k يتناقص معدل نموه. وبما أن معدل نمو الإنتاج الفردي y يتناسب طرديا مع معدل نمو رأس المال الفردي فإن y يتناقص هو الآخر. وعليه يمكن توضيح كل ما سبق بالاستعانة بالشكل الموالي:

الشكل رقم (05 - 02): توازن منحنى "Solow-Swan"



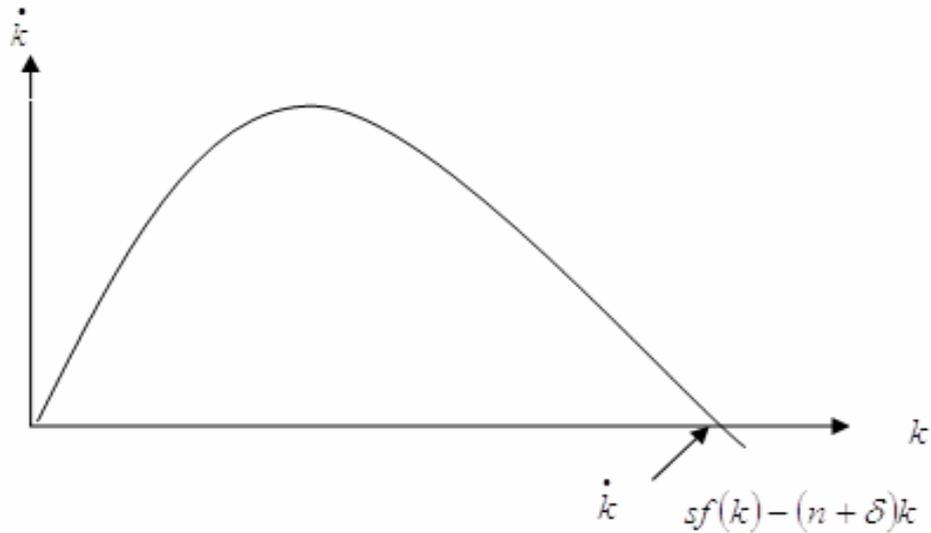
Source: Dwight H. Perkins, Steven Radelet et David L. Lindarauer « **traduction de la 6e édition américaine par Bruno Baron- Renault** », Economie du développement, 3e édition, NOUVEAUX HORIZONS GROUPE DE BOECK, Bruxelles, 2011, p : 157.

إن استقرار التوازن في نموذج سولو يتعلق بثلاث حالات تتمثل في:

¹ - ضيف أحمد، مرجع سابق، ص: 32.

- الحالة الأولى: $sf(k) = k(\delta + n)$ وأن $k_e = k$ هذا يعن أن $\dot{k} = 0$ وهي الحالة التوازنية أين تزداد المتغيرات الأساسية (رأس المال، الإنتاج، الاستهلاك) بمعدل نمو متعادل وتنمو بنفس نمو معدل القوة العاملة (n)؛
 - الحالة الثانية: إذا كان $\dot{k} > 0$ و $sf(k) > k(\delta + n)$ إذا $k_e < k$ في هذه الحالة يتزايد رأس المال الفردي في الاقتصاد؛
 - الحالة الثالثة: إذا كان $\dot{k} < 0$ و $sf(k) < k(\delta + n)$ إذا $k_e > k$ في هذه الحالة يتناقص رأس المال الفردي في الاقتصاد؛
- فحسب "سولو" حتى يتحقق التوازن على المدى البعيد لا بد أن تكون النسبة ثابتة بين العمل ورأس المال ويعود ذلك إلى لاتبجاه s دوما إلى المعدل الذي يسمح بتحقيق المساواة بين $k_e = k$ أي اتجاه النمو نحو النمو المتوازن أين تزداد وتيرة الاقتصاد بنفس الوتيرة التي يزداد بها عدد السكان n . ويمكن توضيح كيفية تحرك مخزون رأس المال وفق نموذج "سولو" في الشكل الموالي:

الشكل رقم (06-02): تحرك مخزون رأس المال في نموذج سولو



المصدر: ضيف أحمد، "أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي المستديم"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر -3، 2015/2014، ص: 33.

فحسب المعادلة (10) والتي توضح تغير رأس المال الفردي فإنه من خلال الشكل يتبين بأن كلما ازداد k فإن معدل نمو \dot{k} يتناقص وبالتالي يتناقص معدل نمو y باعتباره يتناسب مع رأس المال الفردي k . وعليه تحدد كمية رأس المال في الحالة المستقرة من خلال شرط $\dot{k} = 0$ ويمكن استنباط ذلك كما يلي:¹

$$\dot{k} = 0 \Rightarrow sk^\alpha = k(\delta + n) \Rightarrow s = \frac{k(\delta + n)}{k^\alpha} \Rightarrow \frac{s}{(\delta + n)} = k^{1-\alpha}$$

$$\Rightarrow k_e = \left(\frac{s}{(\delta + n)} \right)^{\frac{1}{1-\alpha}} \dots \dots \dots (11)$$

وبتعويض المعادلة رقم (11) في المعادلة رقم (2) نجد أن: (12) $y_e = \left(\frac{s}{(\delta+n)} \right)^{\frac{1}{1-\alpha}} \dots \dots \dots$

وهذا يمثل الإنتاج الفردي للحالة المستقرة حيث يكون في هذه الحالة $y = y_e$ ، وهي قيمة ثابتة باعتبار أن كل القيم التي على يمين المعادلة ثابتة، وهذه القيمة التوازنية تجاوب عن السؤال المطروح حول سبب مشاهدة بعض الأقطار فقيرة بينما الأخرى غنية؟ فكلما كانت معدلات الادخار مرتفعة مع بقاء العوامل الأخرى على حالها كلما كان القطر غنيا نسبيا، وكلما كان معدل نمو السكان مرتفعا مع بقاء قيمة العوامل الأخرى ثابتة كلما كان القطر فقيرا.

2- نموذج "سولو" مع التقدم التقني

استنادا على ما سبق يلاحظ أن النموذج لا يستطيع تفسير حقيقة نمو دخل الفرد، ففي الزمن الطويل عندما يصل الاقتصاد إلى الحالة المستقرة لا ينمو متوسط دخل الفرد ويظل ثابتا عند مستوى الحالة المستقرة، ولتوليد نمو متوسط دخل الفرد في البعيد تم ادخال مفهوم التقدم التقني.

اعتبر "سولو" التقدم التقني A متغير مستقل تؤدي التحسينات فيه إلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي أو الزيادة في الإنتاج Y عند مستويات معينة العمل L ورأس المال K وقد اعتمد على دالة موسعة للإنتاج الكلي ذات الصيغة التالية²:

$$y = f(AK, L) = K^\alpha (AL)^{1-\alpha}$$

وبما أن A يعبر عن التقدم التقني وهو خارج المنشأ ويزداد بمعدل ثابت $g = \frac{\dot{A}}{A}$

¹ - Faruk ÜLGEN, Les théories de la croissance, Université Pierre Mendès France, 2005-2006 http://web.upmf-grenoble.fr/cepse/membres_cepse/Faruk/croissance2006.pdf, p43.

² - Faruk Ülgen, Les théories de la croissance, Université Pierre Mendès France, 2005-2006.

وكان تراكم رأس المال لا يتغير بشكل أساسي كما هو موضح في الشكل:

$$K = sy - \delta K \quad / \quad \frac{\dot{K}}{K} = s \frac{y}{k} - \delta$$

وكانت دالة الإنتاج الفردي من الشكل:

$$y = \frac{Y}{L} = \frac{K^\alpha (AL)^{1-\alpha}}{L} = \frac{K^\alpha}{L^\alpha} \frac{(AL)^{1-\alpha}}{L^{1-\alpha}}$$

$$\left(\check{Y} = \frac{Y}{A} \right), \left(\check{K} = \frac{k}{A} \right)$$

هما دالتا رأس المال الفردي والإنتاج بالنسبة للتقدم التقني على التوالي وعليه تصبح دالة الإنتاج الفردية من الشكل:

$$\check{Y} = \frac{Y}{A} = \frac{K^\alpha (A)^{1-\alpha}}{A} = K^\alpha (A)^{-\alpha} \frac{K^\alpha}{A^\alpha} \dots \dots \dots (13)$$

$$\rightarrow \check{Y} = \check{K} \quad \text{ومنه تصبح}$$

انطلاقاً من العلاقة الأخيرة فإن الحالة التوازنية في المدى الطويل تعرف بمتغير جديد وهو نسبة الناتج الفردي للتقدم التقني، ومنه:

$$\frac{\hat{k}}{\hat{k}} = \frac{\dot{k}}{k} = \frac{\dot{L}}{L} = \frac{\dot{A}}{A} \dots \dots \dots (14)$$

ومعلومية أن:

$$\frac{\hat{k}}{\hat{k}} = s \frac{Y}{k} - (\delta + n + g) \dots \dots \dots (15)$$

$$\frac{Y}{K} = \left(\frac{Y}{L} \right) \left(\frac{L}{K} \right) = y \frac{1}{k} = y \frac{1}{K} = \frac{Y}{K}$$

$$\frac{Y}{K} = \left(\frac{Y}{A} \right) \left(\frac{A}{K} \right) = y \frac{1}{k} = \frac{Y}{K} = \frac{y}{k} = \frac{\hat{Y}}{\hat{K}} \quad \text{و}$$

$$\text{نجد: } \frac{\hat{k}}{\hat{k}} = s \frac{Y}{k} - (\delta + n + g) \quad \text{مکان } \frac{\hat{Y}}{\hat{K}} \text{ في المعادلة } \frac{Y}{k}$$

$$\frac{\hat{k}}{\hat{k}} = s \frac{\hat{Y}}{\hat{K}} - (\delta + n + g) = s \hat{k}^{1-\alpha} - (\delta + n + g) \dots \dots \dots (16)$$

وفي الحالة المستقرة التي يكون فيها $\frac{\hat{k}}{k} = 0$ فإن العلاقة الأخيرة تصبح كما يلي:

$$\frac{\hat{k}}{k} = 0 \Rightarrow s\hat{k}^{1-\alpha} - (\delta + n + g) = 0 \dots \dots \dots (17)$$

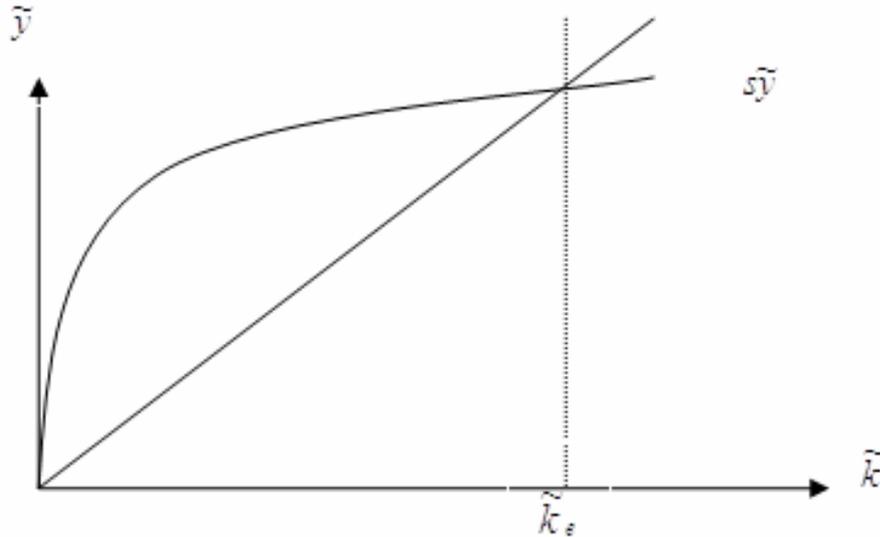
وعليه يمكن إيجاد دالة رأس المال الفردي للتقدم التقني وفقا لما يلي:

$$\frac{\hat{k}}{k} = 0 \Rightarrow \widehat{K}_e = \left(\frac{s}{\delta + n + g}\right)^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

أما دالة الإنتاج الفردي بالنسبة للتقدم التقني تصبح كما يلي: $\widehat{Y}_e = \left(\frac{s}{\delta+n+g}\right)^{\frac{1}{1-\alpha}}$

تبين هذه المعادلة أن البلدان المتقدمة تتمتع بمعدل استثمار مرتفع لرأس المال، أو معدل نمو سكان ضعيف أو رقي تقني قوي وهو عكس ما تعانیه البلدان النامية وذلك بسبب انخفاض معدل الاستثمار أو الزيادة المفرطة في معدل النمو السكاني أو الانخفاض الكبير في مستوى التقدم التقني¹، أي أنه كلما كان معدل الادخار مرتفع و/ أو معدل النمو الديموغرافي ضعيف و/أو التقدم التقني قوي كان القطر غنيا نسبيا والعكس بالنسبة للدول الفقيرة.

الشكل رقم (07 - 02): نموذج "سولو" في حالة التقدم التقني



المصدر: أحمد ضيف، المرجع السابق، ص35.

¹ - بشيشي وليد، " دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة - حالة الجزائر -"، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة باجي مختار، غنابة، الجزائر، 2016/2015، ص ص 258-259.

3- الانتقادات الموجهة لنموذج "سولو"¹:

- إهمال أثر التقدم التكنولوجي في عملية النمو الاقتصادي؛
- تركيز "Solow" على كون الاقتصاد ينتج منتج واحد؛
- إهمال دور رأس المال في النمو والتركيز على النسبة $(\frac{k}{L})$ ؛
- افتراض أن الاقتصاد مغلق وأن سيادة المنافسة التامة أمر غير واقعي، خاصة في البلدان ذات الاقتصاد المتخلف²؛
- رغم أن نموذج "Solow-Swan" يرى أن معدل النمو يعتمد فقط على التقدم التقني أي الزيادة في الإنتاجية إلا أن التقدم التقني يعتبر متغير خارج النموذج فهو بذلك لا يقدم تفسيراً للنمو الاقتصادي؛
- انتقد في نقطة مهمة متمثلة في استقلالية معدل الادخار عن معدل النمو في المدى الطويل³، لأن المعادلة الرئيسية لـ Solow تثبت أن التوازن هو كل ادخار مستعمل من أجل تغطية العمال الجدد وزيادة حصة كل واحد، فهو يرى أن معدل الادخار ليس له أي تأثير في النموذج، كما أثبت أنه إذا تأكد عدم تأثير الادخار على النمو في المدى الطويل، فكل تغير لمعدل الادخار على أساس سياسات تشجيعية متعلقة بالميزانية أو ضريبية تؤثر مباشرة على مستوى الإنتاج ورأس المال، وفي هذه الحالة كلما زاد رأس المال تنخفض إنتاجيته الحدية مما ينجر عنه انخفاض في المنتج وبذلك رأس المال مما يوقع الاقتصاد في مسار أقل رأسمالية.

ثالثاً: نموذج "J.E Meade"

اعتمد جيمس ميد في تحليله على دالة الإنتاج التي تسمح بوجود وفرة الحجم بين عناصر الإنتاج المختلفة، واستخدم نفس فرضيات نموذج "سلو سوان"، كما افترض أن هناك منتج واحد يمكن استخدامه للاستهلاك والاستثمار، وانطلق من دالة الإنتاج التالية: $y = f(K, L, N, T)$

حيث أن:

¹ - مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 196.

² - اسماعيل محمد بن قانة، "اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)"، ط 1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص.

³ - Ahmed zakane, dépenses publiques productives, croissance a long terme et politique économique «essai d'analyse économétrique appliquée au cas d'Algérie», Thèse pour l'obtention du diplôme de Doctorat d'Etat en Sciences Economiques, Université d'Alger, 2002-2003.

الفصل الثاني: التأسيس النظري للنمو الاقتصادي

Y : يمثل الناتج الصافي أو الدخل الوطني؛ K : المخزون الصافي لرأس المال والمتجسد في الآلات؛ L : القدر المتاح من قوة العمل؛ N : القدر المتاح من الاستخدام الفعلي للأرض والموارد الطبيعية ويكون ثابت؛ T : عامل الزمن المؤثر في التقدم التكنولوجي.

ويرى ميد أن الناتج الصافي يمكن أن يزداد من سنة لأخرى بتغير العناصر الثلاثة وفق المعادلة التالية¹:

$$\Delta Y = V \cdot \Delta K + W \cdot \Delta L + \Delta Y'$$

V : الناتج الحدي لرأس المال؛

W : الناتج الحدي لقوة العمل؛

$\Delta Y'$: حجم الإنتاج نتيجة لتغير المستوى التكنولوجي T ؛

ΔK : التغير في عنصر رأس المال؛

ΔL : التغير في عنصر العمل.

ومنه فالنمو حسب هذا النموذج يعبر عنه بصيغة معدلات نمو كالتالي:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{VK}{Y} \cdot \frac{\Delta K}{YK} + \frac{WL}{Y} \cdot \frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta Y'}{Y}$$

$\Delta Y/Y$: معدل النمو السنوي للناتج؛

VK/Y : الناتج الحدي لرأس المال، وهي تمثل الجزء من الدخل الصافي الذي يدفع كأرباح لمالكي الآلات؛

$\Delta K/K$: معدل النمو السنوي لمخزون رأس المال؛

WL/L : الناتج الحدي لعنصر العمل والتي تمثل الدخل القومي والذي يدفع كأجور لقوة العمل؛

$\Delta L/L$: معدل النمو السنوي لقوة العمل؛

$\Delta Y'/Y$: معدل النمو السنوي في التقدم التكنولوجي.

¹ - وعيل ميلود، " المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، حالة: الجزائر، مصر السعودية - دراسة مقارنة خلال الفترة 1990/2010"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013-2014، ص: 46.

وتعتبر هذه المعادلة الأساسية لنموذج "ميد" والتي توضح أن معدل النمو الاقتصادي الممثل بمعدل نمو الناتج وهو محصلة لثلاث معدلات مرجحة للنمو وهي معادلة النمو لمخزون رأس المال ومرجح بالناتج الحدي لرأس المال ومعدل نمو السكان المرشح بالناتج الحدي لقوة العمل ومعدل النمو التكنولوجي.

اعتبر "ميد" معدل نمو السكان ومعدل النمو التكنولوجي كثوابت، وأن التغير في معدل النمو يتحقق وفق سلوك كل من الإنتاجية الحدية لرأس المال وحجم الادخار والناتج الحدي لقوة العمل عبر الزمن.

ففي حالة ثبات معدل نمو السكان ومعدل النمو التكنولوجي مع زيادة معدل المدخرات، سيؤدي ذلك إلى رفع نصيب الفرد من رأس المال وتنخفض الإنتاجية الحدية لرأس المال، وهذا الانخفاض يمكن الحد منه في حالة زيادة إمكانية إحلال رأس المال محل كل من العمل والموارد الطبيعية، وإذا كان المستوى التكنولوجي ملموسا فالإنتاجية الحدية لرأس المال ستأخذ في الارتفاع بدلا من الانخفاض.

وعلى الرغم من الجديد الذي استحدثه هذا النموذج، إلا أنه تعرض لمجموعة من الانتقادات متمثلة فيما يلي:

- إن افتراضات النموذج تتلاءم وأوضاع البلدان المتقدمة، في حين البلدان النامية تبقى فيها هذه الافتراضات موضع تساؤل خاصة فيما يتعلق بسيادة المنافسة التامة وسلوك أصحاب الاستثمارات؛
- لم تتغير نظرة النيوكلاسيك إلى أن رأس المال المادي فقط غير مندمج مع العمل وباقي العوامل الأخرى للإنتاج؛
- حدد نموذج "Meade" أسباب النمو الاقتصادي على أنها عدد محدد من عوامل الإنتاج، مما يؤدي إلى الشك وخلق الأخطاء التي ترافق المتغيرات أثناء عملية التجميع وهو ما يجعلنا نواجه مسألة الموازنة بين تبسيط النموذج والتعقيد الذي يرافق حقيقة النمو الاقتصادي.

رابعا: نقد النظرية النيوكلاسيكية

إن اخفاق النظريات النيوكلاسيكية في تحديد مصادر النمو الاقتصادي طويل الأجل أدى إلى ظهور مدخلات لاقتصاديات النمو والتنمية ومن ثم تبلور مفهوم النمو الذاتي من الداخل، وقد أعتبر النموذج النيوكلاسيكي في النمو غير كافي لأسباب عدة أهمها ما يلي¹:

1- حتمية التقارب بين الاقتصاديات المختلفة: وفقا لنماذج النمو النيوكلاسيكية المتعلقة بالاقتصاديات المختلفة، فإن معدل النمو الفردي يرتبط عكسيا بالمستوى الأول للإنتاج أو الدخل الفردي، وبصفة خاصة إذا كانت الاقتصاديات متماثلة بالنسبة لتفضيلات الأفراد ومستوى التكنولوجيا، وبذلك فالاقتصاديات الفقيرة تنمو

¹ - ميشل تودارو، مرجع سابق، ص: 154.

أسرع من الاقتصاديات الغنية، مما يعني أن هناك قوى تدفع إلى التقارب في مستويات الناتج الفردي والدخل الفردي، كما يعني أن الفروق والاختلافات بين مستويات الدخل والناتج الفردي بالنسبة لأي اقتصادين يتمثلان في مستوى التكنولوجيا والتفضيلات ومعدلات النمو السكاني ستكون فروقا مؤقتة، وتتجه مستويات الدخل الفردي للاقتصادين إلى التقارب في الأجل الطويل.

2- إغفال دور السياسات الاقتصادية: لقد تعرضت النظرية النيوكلاسيكية إلى نقد شديد يتعلق بعدم تأثير معدل النمو الاقتصادي بالسياسات الاقتصادية الحكومية (الانفاق الحكومي، الضرائب، عجز الموازنة)، نظرا لأنه لا يتأثر إلا بالعوامل الخارجية، ترى بأن الاقتطاع ينقص من معدل الادخار في الاقتصاد مما يؤدي إلى تضيق النشاط الخاص الرأسمالي، ومن ثم فإن الاقتطاع العام لا يمكن تبريره إلا إذا كان معدل الادخار في الاقتصاد أكثر ارتفاعا من المعدل الطبيعي، ففي هذه الحالة يسمح الاقتطاع العام بعلاج التراكم المكثف من رأس المال الخاص.

إن الواقع الاقتصادي والدراسات التي أجراها Reynolds عام 1983 أثبتت عدم صحة الفرضيات المتعلقة بإغفال السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي، حيث قام بدراسة التغيرات الملحوظة في معدلات النمو في عدة دول لمدة لا تقل عن 10 سنوات، واستنتج بأنه غالبا ما يرجع النمو الاقتصادي إلى تغيرات محسوسة في السياسات الحكومية، وذلك ما ينطبق على وضع الدول النامية.

3- إغفال دور التصرفات الاقتصادية لأطراف النشاط الاقتصادي: ترى النظرية النيوكلاسيكية بأن النمو الاقتصادي لا يتأثر إلا بالعوامل الخارجية، لذا فإن سلوك أطراف النشاط الاقتصادي لا تؤثر على معدل النمو الاقتصادي، فهي تشير إلى أن الاستثمار لا يمكن أن يعتبر من بين العوامل التي قد تنعكس على معدل النمو الطويل الأجل، فنموذج "سولو" يعتبر أن الإيرادات الحدية لرأس المال، والذي يتجاوز حجمه معدل الحجم الفعال من القوة العاملة كعامل خارجي للنمو.

إن التحليل السابق غير مقنع، فحسب الشواهد السابقة وطبقا لما وصلت إليه نماذج النمو الذاتي، تبين بأن معدل إيراد رأس المال ثابت ولا يتناقص، وتفسير ذلك فيما يولده رأس المال من وفرات خارجية إيجابية وذلك عندما يقوم أحد الأطراف بتصرفات أو أنشطة اقتصادية لها انعكاس إيجابي يتعدى هذا الطرف، بحيث يحقق نفعا أو مكسبا مجانيا للأطراف الأخرى.

المبحث الثالث: التحليل الرياضي لنماذج النمو الداخلي

إن القصور في تفسير التباعد والاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان جعل نماذج النمو الكلاسيكية تلقى معارضة كبيرة في نهاية الثمانينات، كونها ترجع النمو الاقتصادي إلى عوامل خارجة مستقلة عن التقدم التكنولوجي، وفشلها في إعطاء تفسير مقنع لأسباب الزيادة المتسارعة لمعدلات النمو في العديد من الدول المتقدمة، مما أدى إلى بروز نظريات النمو الحديثة، والتي حاولت إعطاء تفسيرات أكثر إقناعاً للنمو الاقتصادي طويل الأجل مما دفع العديد من الاقتصاديين مثل نموذج *P. Romer (1986-1990)*، نموذج *Lucas (1988)*، ونموذج *AK (Rebelo 1991)* إلى تطوير وتفسير مجموعة من الدراسات المؤلفة للتقدم الذي حقق في مجال النمو والتقنية، وتوضيح دور وأهمية كل من رأس المال البشري والبحث والتطوير باعتبارها عناصر حاسمة في عملية النمو الاقتصادي¹.

تعتمد نماذج النمو الداخلي على مجموعة من الافتراضات ويعد ثبات العائد بالنسبة لرأس المال الافتراض الأساسي لهذه النماذج، خلاف فرضية تناقص العائد النيوكلاسيكية، أي افترضت النظرية الحديثة أن الزيادة في الإنتاجية لرأس المال ناتجة عن الآثار الخارجية الموجهة لتراكم رأس المال البشري (من خلال التعليم والتدريب)، وتنوع مصادر النمو الداخلي المحددة فيها كما أن لهذه النظريات الجديدة مضامين للسياسة الاقتصادية تمثلت في قدرة هذه النظريات على توضيح المشاهدات التجريبية التي تبدو متناقضة مع النظرية النيوكلاسيكية، كما أن الوفرة الخارجية الإيجابية المرافقة لعملية النمو توضح لماذا لم يكن هناك تخفيض أو بطء في معدلات النمو في الدول المتقدمة، وكذا تمنع معامل رأس المال من الارتفاع لتسمح الاستثمار أكثر في أقطار غنية لا يقود إلى إبطاء في النمو وهذا ما يعني أن الاستثمار مهم وأساسي في عملية النمو الاقتصادي، كما تعتمد هذه النماذج على مجموعة من الفرضيات تمثلت في:

- يتحدد التقدم التكنولوجي بعوامل من داخل النظام الاقتصادي أي أن المعدل الكلي للاكتشافات والاختراعات متغير داخلي يتحدد بالتصرفات التي يقوم بها الأفراد؛
- إمكانية مضاعفة الإنتاج من خلال مضاعفة جميع المدخلات المستخدمة سواء كانت رأس المال المادي أو العمل أو رأس المال البشري أو المعرفة وهذا ما يعني أن دالة الإنتاج دالة متجانسة من الدرجة الأولى؛
- سيادة المنافسة الكاملة وكل عامل من عوامل الإنتاج يحصل على أجر معادل لإنتاجه الحدي.

¹ - Robert , J.Barro, " les factures de la croissance économique, une analyse transversale par pays", économique, paris, 2002, p . 09.

المطلب الأول: نموذج "ROMER" للنمو الاقتصادي

إن دراسة "ROMER" للنمو الاقتصادي تقودنا إلى دراسة نموذجين رئيسيين، حيث يتمثل النموذج الأول في تراكم رأس المال المادي الذي يولد المعرفة (1986) والنموذج الثاني يتعلق برأس المال التكنولوجي (1990).

أولاً: نموذج "Paul Romer" الأول لتراكم رأس المال المادي (1986)

يقصد "رومر" بتراكم رأس المال المادي مخزون المعرفة المتولدة عن رأس المال المادي، والتي تنشأ تلقائياً عن الخبرة المكتسبة من الإنتاج (التدريب بالممارسة)، فالإنتاج يطور المعرفة الفنية الناتجة عن تعمق العمل في رأس المال، وتسمح هذه المعرفة بأن يتم الإنتاج في صورة أكثر فعالية¹.

استمد نموذج "رومر" مفاهيمه من تحليل آدم سميث في صناعة الدبابيس (1977)، والتي تمثلت أليتها في تقسيم العمل وزيادة التخصص في الأعمال وهذا ما يؤدي إلى زيادة خبرة كل عامل نظراً لأنه لا يقوم إلا بعدد محدود من المهام داخل العملية الإنتاجية، وهذا بطبيعة الحال سيحسن من إنتاجية العامل وبالتالي زيادة الإنتاج، كما اعتمد أساساً في نموده على أعمال "ARROW"، حيث أعاد بحث فكرة التعليم أو التدريب بالممارسة مرة أخرى والتي عبر عن وفورتها الخارجية بطريقة مباشرة وواضحة وذلك بتأكيد على أن المعرفة الاجتماعية تساوي مجموع المعارف الخاصة، لكن التميز الخاص لرومر تابع دراسة أعمال "ARROW" إلا أنه قام بتغيير قدر معين من خصائصها الذاتية وذلك حتى يتمكن أن يقترح نموذجاً فعلياً للنمو الذاتي يتفرد به، ويضعه في مصارف المصمم الأول لبرنامج جديد للنمو الاقتصادي مغاير لبرنامج نماذج النمو التقليدية التي تعتبر النمو خارجي المنشأ. وعليه افترض "رومر" فرضيتين أساسيتين هما²:

- التعلم والتمرن: من خلال هذه الفرضية فإن المعارف والأرباح تأتي من خلال الاستثمار في رأس المال البشري، بحيث أن الزيادة في رأس المال البشري تحدث فعالية في الإنتاج؛
- تعتبر المعرفة التكنولوجية المتاحة للمؤسسة سلعة جماعية، تسمح لها بالاندماج في سوق المعلوماتية مع مختلف المؤسسات الأخرى، كما أن هناك أثر إيجابي للخبرة في تطبيق المعرفة التكنولوجية والتي تعتبر سلعة جماعية لأن جميع المؤسسات تسعى لتحقيق تكاليف تطبيق معدومة من خلال ميكانيزم نشر المعلومة. وفي هذا السياق عرف "رومر" نموده بوجود آثار خارجية تكنولوجية ناتجة عن تراكم عنصر

¹ - عبد الباسط وفا، مرجع سابق، ص: 33.

² - Robert. J. Barro, la croissance économique, traduit par Fabrice Mazerolle, (paris: ediscience international, 1996). P: 164.

رأس المال وهو ليس بالضرورة رأس المال المادي لأن المؤلف يستخدم مصطلح المعرفة في إضفاء الطابع الرسمي عليها¹،

وزيادة على ذلك افترض أيضا ثبات تفضيلات الأفراد وتمائل الفن الإنتاجي وثبات حجم السكان مع استبعاد فرض النموذج النيوكلاسيكي المتعلق بتناقص الناتج الحدي لرأس المال.

1- خصائص نموذج "ROMER": يتميز نموذج "رومر" بمجموعة من الخصائص تكمن أهمها فيما يلي:

1-1. الوفرة الخارجية المتولدة عن المعرفة الفنية تتحقق عبر آليتين:

الآلية الأولى: تتمثل فيما يؤدي إليه الاستثمار في الشركات من زيادة إنتاج الشركة المعينة وكذا الشركات الأخرى من خلال الوفرة الخارجية، فالاستثمار في رأس المال المادي يعد مصدرا للمعرفة وذلك من خلال التدريب بالممارسة والتي من بين أشكالها تحسين التجهيزات القائمة، وهذه المعرفة لا تظل قصرا على الشركة التي أنتجتها وانما تنتشر وتنتقل إلى باقي الشركات الأخرى عن طريق العديد من القنوات التي يمكن أن تنشر المعارف.

الآلية الثانية: تتعلق برأس المال ذاته وليس المعرفة التي تتولد عنه وتتمثل في وجود تكامل بين الأنشطة والمشروعات؛

1-2. التأثير المستمر للأزمات في مسار النمو: يرى رومر أنه لما تحدث أزمة ما ستؤثر على مخزون رأس المال (المعرفة)، وهذا التأثير يكون طويل الأجل حتى مع استعادة التوازن المستقر، وهذا ما يعني التأثير المستمر للأزمة على النمو الاقتصادي؛

1-3. الفصل بين النمو المتوازن والنمو الأمثل: إن وجود آثار خارجية لتراكم المعرفة أدى إلى وجود معنيين للنمو المتوازن والنمو الأمثل وفي ظل الاقتصاديات الحرة كل شركة ترسم خطتها الإنتاجية آخذة بعير الاعتبار الإنتاجية الحدية الخاصة بالمعرفة، حتى تصل إلى مستوى التوازن التنافسي والذي يتعادل عنده مستوى أدنى من ذلك الذي ينبغي مراعاته في حالة مراعاة الامثلية الجماعية، وبالتالي يقود توازن السوق إلى توازن في مستوى الاستثمار أدنى من المستوى المطلوب لتحقيق الامثلية الجماعية، بينما الاقتصاد الموجه سيستثمر بطريقة أفضل وينمو بسرعة أكبر من اقتصاد السوق. وعليه فإن الفصل بين المفهومين يشكل وجه الاختلاف الأساسي بين نموذج "سولو" و"رومر" مما يترتب عليه إمكانية استخدام

¹ - Zakane Ahmed, "Dépenses Publiques Productives, Croissance à long terme et Politique économique Essai d'analyse Econométrique Appliquée au cas de l'Algérie", Thèse de Doctorat en Sciences économiques, Université d'Alger, 2003, p57.

السياسات الاقتصادية كأداة فعالة في دفع معدلات تراكم رأس المال (المعرفة) للحصول على معدل نمو أكثر ارتفاعاً (النمو الأمثل)؛

- دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى في كل من رصيد المعرفة (رأس مال المؤسسة من الأبحاث والتطوير) ورأس المال المادي والعمل وهي كذلك متزايدة في الرصيد الكلي للمعرفة؛

- توجد ثلاث حالات رئيسية للنمو حيث تكون مرونة إنتاج المعرفة الكلية أقل من الواحد صحيح في الحالة الثانية وأكبر منه في الحالة الثالثة؛

✓ حالة مرونة إنتاج المعرفة الكلية أي المعرفة الخاصة والجماعية أقل من الواحد صحيح؛

✓ حالة مرونة إنتاج المعرفة الكلية تعادل واحد صحيح؛

✓ حالة مرونة إنتاج المعرفة الكلية أكبر من الواحد صحيح.

- خلص "رومر" إلى أن معدلات النمو بين الدول التي تنخرط في التكنولوجيا المعرفية تنمو بشكل أسرع من البلدان الأخرى، وعليه فإن نموذج "رومر" لديه الفضل في ظهور اقتصاد المعرفة بفضل اهتمامه بالمعرفة والتعليم¹؛

- تتميز دالة الإنتاج بتزايد الإنتاجية الحدية للمعرفة من وجهة نظر اجتماعية، أي أنه عند ثبات عوامل الإنتاج المختلفة فإن دالة الإنتاج لكل منشأة هي دالة محدبة A (المعرفة)

2- شكل نموذج "ROMER" الأول (1986)

اعتمد "رومر" في تحليله على دالة الإنتاج من نوع كوب دوغلاس، حيث افترض في النموذج وجود Π مؤسسة كل على حدا ولكل مؤسسة دالة إنتاج من الشكل التالي²:

$$y_{it} = k_{it}^{(1-\alpha)}(A_t l_{it})^\alpha \dots\dots\dots(1)$$

حيث: y_{it} : إنتاج (i) في الزمن (t)؛

k_{it} : رأس مال المؤسسة (i) في الزمن (t)؛

¹ -Benounissa Leila, Benabou Djilali, **The Impact of Knowledge Economy on the Economic Growth (An Econometric Study :Case of Algeria from1995 TO2007)**, International Journal of Humanities Social Sciences and Education(IJHSSE (,volume.1,Issue5,May2014,p.43.

² - أنظر:

- طاوش قندوسي، مرجع سابق، ص ص: 122-124.

- الوليد قسوم ميساوي، "أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، 2018، ص ص: 68-69.

l_{it} : عمل المؤسسة (i) في الزمن (t);

A_t : يمثل الرأس المال البشري أو المعرفة المتاحة لكل المؤسسات.

ولقد فرض "رومر" أن التراكم المعرفي يتأثر بتغير رأس المال وفق العلاقة التالية:

$$A_t = A^{\frac{1}{\alpha}} \left(\sum_{i=1}^n k_{it} \right)^{\beta} \dots \dots \dots (2)$$

A : يمثل مخزون المعرفة الذي يفترض أن يكون متناسب مع رأس مال الاقتصاد ككل بقيمة β ، كما يمكن أن يعبر عنه بقدرة المؤسسة على جلب المعارف الجديدة.

وبالعودة إلى المعادلة (1) وتعويض (A_t) بما يساويها في المعادلة (2) نجد:

$$y_{it} = k_{it}^{(1-\alpha)} \left(A^{\frac{1}{\alpha}} \left(\sum_{i=1}^n k_{it} \right)^{\beta} l_{it} \right)^{\alpha}$$

وعلى مستوى الاقتصاد الكلي لدينا إجمالي عدد العمال (L_t) وإجمالي رأس المال (k_t) معروفان كما يلي:

$$k_t = k_{it} \quad \text{و} \quad l_t = l_{it}$$

ودالة الإنتاج الكلية تأخذ الشكل التالي:

$$y_t = \sum_{i=1}^n y_{it} \Rightarrow y_t = \sum_{i=1}^n \left[k_{it}^{(1-\alpha)} \left(A^{\frac{1}{\alpha}} \left(\sum_{i=1}^n k_{it} \right)^{\beta} l_{it} \right)^{\alpha} \right]$$

وبعد التبسيط تحصل رومر على العلاقة التالية للنتائج الكلي:

$$y_t = A n k_{it}^{(1-\alpha+\alpha\beta)} n l_{it}^{\alpha}$$

$$y_t = A k_t^{(1-\alpha+\alpha\beta)} l_t^{\alpha} \dots \dots \dots (3)$$

وباشتقاق المعادلة (1) بالنسبة لرأس المال نجد العائد الحدي لرأس المال كما يلي:

$$r_{it} = \frac{\partial y_{it}}{\partial k_{it}} \Rightarrow r_{it} = (1 - \alpha)(k_{it})^{-\alpha} (A_t l_{it})^{\alpha}$$

وبتعويض (A_t) بما يساويها في المعادلة (2) نجد مجموع العوائد الحدية الخاصة:

$$r_{it} = (1 - \alpha)(k_{it})^{-\alpha} \left(A^{\frac{1}{\alpha}} \left(\sum_{i=1}^n k_{it} \right)^{\beta} l_{it} \right)^{\alpha}$$

ولدينا:

$$r_t = \sum_{i=1}^n r_{it} \Rightarrow r_t = Al_t^\alpha (1 - \alpha) (k)^{\alpha(\beta-1)} \dots \dots \dots (4)$$

وباشتقاق المعادلة (3) بالنسبة لرأس المال نجد العائد الاجتماعي لرأس المال:

$$r_{st} = \frac{\partial y_t}{\partial k_t} \Rightarrow r_{st} = Al_t^\alpha (1 - \alpha + \alpha\beta)(k)^{\alpha(\beta-1)} \dots \dots \dots (5)$$

وبمقارنة المعادلة (4) و (5) نستنتج أن العائد الاجتماعي لرأس المال أكبر من العوائد الحدية الخاصة وذلك لأن، $(1 - \alpha + \alpha\beta) > (1 - \alpha)$ وهذا ما يفسر وجود وفرات خارجية في نموذج رومر، وتكمن حدود هذا النموذج فيما يعرف بمشكل الشروط المعيارية ومن هنا يمكن عرض ثلاث حالات أساسية¹:

- إذا كان $\beta = 1$ هذه الحالة تسمى دالة الإنتاج ذات الإيرادات الثابتة لمجموع العوامل المتراكمة، إذ أن مسار النمو يتم في شكل معدل ثابت بحيث يشبه خصائص نموذج النمو المدعوم بالتقدم الفني الخارجي ويتسم النمو بالتوازن؛
- إذا كان $\beta > 1$ في هذه الحالة تتطابق مع دالة الإنتاج ذات الإيرادات المتزايدة لمجموع العوامل المتراكمة، وبذلك يكون معدل النمو في تزايد مستمر ويتجه نحو اللانهاية؛
- إذا كان $\beta < 1$ فهذه الحالة تتطابق مع افتراض اتجاه إيرادات العوامل المتراكمة والتي تتمثل في المعرفة الكلية نحو التناقص وعندها لا توجد آثار إيجابية لرأس المال، فالنمو يتوقف عندما تصل الإنتاجية الحدية الخاصة لرأس المال إلى أقصى معدل فعلي، حيث تبدأ بعدها في التناقص نظرا لعدم كفاية الآثار الخارجية لرأس المال لتعوض أثر التناقص في الإيرادات الحدية في الأجل الطويل، في هذه الحالة فإن توقف النمو في الأجل الطويل سيكون أكيدا، وتنطبق هذه الحالة مع افتراضات نموذج سولو فيما يتعلق بالتقدم التقني.

وفي الأخير يمكن القول بأن نموذج رومر الأول بين أن المعرفة تنتج بالتزامن مع النشاط الإنتاجي للمؤسسة بواسطة التعلم الذاتي، بحيث بين الآثار الخارجية لتكنولوجيا مؤسسة معينة على باقي المؤسسات، وهذا ما يضمن الاستمرارية على المدى الطويل، كما بين أن الدول التي تحقق وتيرة سريعة للنمو على المدى الطويل هي التي اكتسبت معرفة واستفادة منها.

¹ - عبد الباسط وفا، مرجع سابق، ص 44.

ثانياً: نموذج " Paul Romer " الثاني لرأس المال التكنولوجي (1990)

أسس "رومر" نموذج الثاني للنمو بالاعتماد على دالة الإنتاج المنبثقة من أعمال "Ethier" (1982) و "Judd" (1985) ولقد لجأ "رومر" في هذا النموذج كما في نموذجه الأول إلى فكرة تقسيم العمل الجماعي لتفسير تراكم رأى المال التكنولوجي الداخلي، ووفقاً لهذا النموذج فإنه يتم البدء في إدخال أنواع جديدة من السلع الرأسمالية التي تضاف إلى تلك الموجودة فعلاً، ومن المفترض أن تؤدي هذه السلع الجديدة أو المدخلات المخصصة إلى المزيد من تقسيم العمل الجماعي الذي يعد المصدر الحقيقي للنمو، ولقد افترض "رومر" في نموذجه ثلاث مدخلات رئيسية للإنتاج، هي رأس المال المادي، العمل ورأس المال البشري والتكنولوجيا مجتمعاً. كما افترض أن الاقتصاد مكون من ثلاث قطاعات هي¹:

1- قطاع البحث:

يجمع مجال البحث بين جزء من رأس المال البشري المتاح في الاقتصاد مع مجموع المعارف الموجودة والمقاسة عن طريق عدد من الوحدات من رأس المال المادي التي تم تحويلها لاكتشاف أفكار جديدة لإنتاج سلع جديدة وتعد المعرفة أساس هذه الاكتشافات وتعطي دالة الإنتاج التكنولوجي في قطاع البحث بالصيغة التالية:

$$A = \beta H_A \dot{A}$$

بحيث يمثل (\dot{A}): التغير في كمية مخزون المعرفة؛

β : معامل ثابت يمثل إنتاجية قطاع البحث؛

(H_A): رأس المال البشري المستعمل في قطاع البحث؛

A : مخزون المعرفة المتاحة في قطاع البحث.

وفي هذا النموذج يكمن مصدر النمو في التقدم التكنولوجي المنتج في قطاع البحث الذي ينمو بدون توقف ويمكن التعبير عنه بواسطة معدل نمو مخزون المعرفة والذي يعطى بالصيغة التالية:

$$g_A = \frac{\dot{A}}{A} = \beta H_A \dots \dots \dots (1)$$

¹ - الوليد قسوم ميساوي، مرجع سابق، ص: 71.

2- قطاع السلع الرأسمالية (الوسيط)

يشترى هذا القطاع (مجموعة من المؤسسات) التكنولوجيا من القطاع الأول على شكل خطط جديدة للتصنيع وذلك لإنتاج سلع رأسمالية جديدة والتي تستعمل لإنتاج سلع نهائية، ويتميز هذا القطاع بالمنافسة الاحتكارية لأن جزء من الأرباح تعود للباحثين أصحاب براءة الاختراع وهذا ما يحفز التطوير والبحث العلمي. ويأخذ مخزون رأس المال (K) في هذا النموذج الصيغة التالية¹:

$$K = \tau \sum_{i=1}^A xi \dots \dots \dots (2)$$

حيث يمثل τ : عدد الوحدات اللازمة من السلع النهائية لإنتاج وحدة من السلع الرأسمالية؛

xi : كمية المدخلات؛

A : عدد السلع الرأسمالية المستعملة في الاقتصاد.

3- قطاع السلع النهائية

ينتج هذا القطاع السلع النهائية عن طريق ثلاثة عوامل إنتاج والمتمثلة في رأس المال المادي الذي يمثل السلع الرأسمالية المنتجة في القطاع الثاني، العمل ورأس المال البشري، وتأخذ دالة إنتاجه الصيغة التالية:

$$Y = AH_Y^\alpha L^\gamma (\bar{x})^{1-\alpha-\gamma}$$

حيث: $\bar{x} = \sum_{i=1}^A xi$ وهو معامل ثابت؛

A : يمثل متغير التقدم التكنولوجي الذي يدخل في رأس المال المادي وهو محرك النمو في هذا النموذج؛

H_Y : رأس المال البشري في قطاع إنتاج السلع النهائية.

ولإيجاد معدل النمو التوازني اللامركزي أين يزيد رأس المال المادي والتقدم التكنولوجي والإنتاج بنفس المعدل

ويفترض رومر عدة افتراضات وهي:

- المستهلك يوزع دخله على الادخار والاستهلاك عن طريق معدل فائدة محدد؛
- مخزون رأس المال البشري موزع بين قطاع السلع النهائية وقطاع البحث المتمثل في مخزون المعرفة المتاح ومكافآت الابتكار؛

¹ - طاوش قندوسي، مرجع سابق، ص: 129.

- أي مؤسسة تشتري مخطط لتصنيع أو براءة اختراع لمنتج رأسمالي يجب أن تعظم أرباحها؛
- جميع الأسواق في حالة توازن.

$$g = \frac{(\beta H - \vartheta A)}{\beta A - 1} = \frac{(\beta(H_Y + H_A) - \vartheta A)}{\beta A - 1} \quad \text{ويكتب هذا المعدل بالصيغة التالية:}$$

أي أن معدل النمو هو دالة متزايدة لرأس المال البشري المتاح في الاقتصاد ($H = H_Y + H_A$)، وبما أن الرأس المال البشري المخصص لإنتاج الابتكارات في قطاع البحث (H_A) يرتفع بارتفاع رأس المال البشري فإن معدل النمو الاقتصادي يصبح دالة متزايدة لرأس المال البشري الخاص بالبحث، وعلى هذا الأساس أتقد هذا النموذج لأنه يصف فقط الدول المتقدمة التي تمتلك كما هائلا من المعرفة وبالتالي مخزون كبير من الابتكارات التي تساعد على النمو، أما الدول التي تحتوي على مستوى ضعيف من رأس المال البشري وضعف في تحقيق الابتكارات فعليها إما أن تقبل على عملية نقل التكنولوجيا التي تتميز بارتفاع تكاليفها وإما التكيف مع الوضع الذي يجعلها لا تحقق معدلات نمو جديدة.

المطلب الثاني: نموذج "Lucas" ورأس المال البشري (1988)

اعتبر "Lucas" أن رأس المال البشري هو أهم مفسر لمعدلات النمو المتزايدة في الدول المتقدمة، خاصة مع اقتراب هذه الأخيرة من الاستغلال الكامل لرأس المال المادي، كما يرى أنه يحفز عملية النمو من خلال زيادة إنتاجية العمل.

ويعرف رأس المال البشري بأنه "رصيد المعرفة والمهارة التقنية الداخلة في القوى العاملة للدولة، والناجمة عن الاستثمارات في التعليم الحكومي الرسمي والتدريب الوظيفي".¹

ويقوم نموذج "Lucas" على عدة فرضيات أهمها ما يلي:²

- يتكون الاقتصاد من قطاعين قطاع إنتاج السلع وقطاع تكوين رأس المال البشري؛
- كل الأعوان الاقتصاديين عددهم ثابت ومتماثلين؛
- تأخذ دالة الإنتاج الكلية لقطاع الإنتاج شكل دالة كوب دوغلاس وتكون هذه الدالة وفق ما يلي:

$$Y_t = AK_t^\alpha (\mu_t H_t)^{1-\alpha}$$

¹ - سامويلسون، نورد هاوس، "علم الاقتصاد"، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 2006، ص: 796.

² - Schubert Katheline, **Macroéconomie, comportement et croissance**, 2ème edition, vuibert, France, 2000, p p: 305-306.

حيث: A : معامل سلمى؛

K_t : مخزون رأس المال المادي؛

H_t : مخزون رأس المال البشري؛

μ_t : حجم رأس المال البشري المستعمل في الإنتاج مع $(1 \geq \mu_t \geq 0)$ ؛

- الاستثمار في قطاع إنتاج السلع يعطي بالمعادلة: $I_t = \dot{K}_t - \delta K_t$ ؛

- التوازن عمل-موارد يكتب كما يلي: $Y_t = C_t + I_t = C_t + \dot{K}_t + \delta K_t$ ؛

- معادلة تراكم رأس المال البشري هي:

$$\frac{\dot{H}_t}{H} = \beta(1 - \mu)^b H_t^c$$

حيث: β : يمثل معامل إنتاجية التكوين؛

b و c : معاملات موجبة بافتراض أن النمو متوازن؛

- أما إذا كان $c > 1$ فإن النمو يكون بمعدل متزايد ومتوتر؛
- أما إذا كان $c < 1$ فإن النمو يكون بمعدل متناقص.

النمو الداخلي يكون على "حد الموس" أي لا يمكن الإنتاج إلا إذا كانت مردودية رأس المال البشري في إنتاج رأس المال البشري ثابتة، ف نموذج "Lucas" يدرس في حالة إذا كان $c = 1$ ويأخذ $b = 1$ للتبسيط.

أولاً: عرض نموذج "Lucas" (1988)

يرى لوكاس أن الاختلاف في معدل النمو بين الدول يرجع إلى الاختلاف في مستوى تراكم رأس المال البشري بين هذه الدول، وأن المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي يتمثل في ديناميكية تراكم هذا المخزون من رأس المال الناتج عن تجميع الفرد للمعارف، كما أضاف في تحليله إلى أن فعالية هذا العامل ترتبط بمستوى الاقتصاد، فإذا كان الفرد يمتلك مخزون رأس المال جيد فهذا يعني أن مستوى اقتصاد المجتمع الذي يعيش فيه متطور.¹

¹ - أنظر:

- Catherine GUIO, Marcus DEJARDIN, "article Croissance endogène spatialisée et développement régional", OCDE, 2004, P: 86.
- Jean Luc Gaffard, "croissance et fluctuation", E.J.A, paris, 1997, P : 142-143.

حسب لوكاس فإن الاستثمار في رأس المال البشري يسمح للأفراد باستعمال التكنولوجيا المتاحة، والأفراد يفضلون بين المنفعة الحاضرة والمنفعة المستقبلية، حيث كلما زاد تكوين رأس المال البشري والاستثمار فيه كلما زادت الإنتاجية والدخل مستقبلا، ويستغل الأفراد وقت الراحة من أجل الإنتاج أو متابعة التكوين، فالتعليم هو مردود خارجي مرتبط بفعل الاستثمار في التكوين والذي يكون ربحه غير مباشر.

يركز هذا النموذج على دالة إنتاج من نوع "Cobb- Douglas" والتي تعطى بالعلاقة التالية:

$$Y = A(K_t)^\beta \cdot (\mu_t h_t L)^{1-\beta} \bar{h}_t^\gamma \dots \dots \dots (1)$$

K_t : هو مخزون رأس المال المادي؛

$\mu_t h_t L$: هو عامل كفاءة العمل؛ μ_t : الوقت المخصص للإنتاج؛

h_t : المستوى المتوسط لكفاءات العمال المشاركين في الإنتاج؛

L : عامل العمل والذي يفترض بأنه ثابت؛

A : يمثل المستوى التكنولوجي؛

\bar{h}_t^γ : المخزون المتوسط لرأس المال البشري المحسوب لجميع الأفراد؛

β : يمثل معامل مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال المادي؛ $1 - \beta$: مرونة الإنتاج بالنسبة للعمال.

كما أن تراكم رأس المال البشري هو دالة متزايدة للزمن المخصص للتعليم والتي تصاغ على النحو التالي¹:

$$\dot{h}_t = \delta(1 - \mu_t)h_t \dots \dots \dots (2)$$

حيث: δ : تمثل إنتاجية رأس المال البشري في عملية إنتاج المعرفة؛

$1 - \mu_t$: يمثل الجزء من الوقت الداخلي المستغرق للتكوين والتعليم بهدف اكتساب معارف جديدة.

الإنتاج الإجمالي للاقتصاد ينقسم بين الاستثمار في رأس المال المادي والاستهلاك وتمثل معادلة تراكم رأس المال

$$\dot{k}_t = A K_t^\beta (\mu_t h_t L)^{1-\beta} \bar{h}_t^\gamma - C_t \dots \dots \dots (3)$$

يحدث توازن النمو عندما تبلغ المنفعة عبر الزمن للاستهلاك القيمة الأعظمية.

- Andrianasy A. DJISTERA, "Le rôle de capital humain dans la croissance ": LE CAS DES ECONOMIES EMERGENTES D'ASIE, P: 3-4.

¹ - Guellec Dominique et Ralle Pierre, "les nouvelles théories de la croissance", édition la découverte, paris, 1996, p :53.

الفصل الثاني: التأسيس النظري للنمو الاقتصادي

ومع دالة منفعة ذات مرونة إحلال ثابتة عبر الزمن $\mu(c) = \frac{[c_t^{1-\sigma}-1]}{1-\sigma}$ يمكن صياغة برنامج التعظيم المطلوب

$$Max de \mu = \int_0^{+\infty} e^{-pt} \frac{c_t^{1-\sigma}}{1-\sigma} dt \quad \text{حله كما يلي:}$$

تحت القيدين التاليين:

• $\dot{h}_t = \delta(1 - \mu_t) h_t$ وهذه الصياغة تجد مبررا لها باعتبار أن تراكم المعارف يتم من خلال الجماعات وليس من الأفراد المنعزلين عن بعضهم، وبذلك يمكن استبعاد فكرة الإنتاجية الحدية المتناقصة.

$$\dot{k}_t = A K_t^\beta (\mu_t h_t L)^{1-\beta} \bar{h}_t^\gamma - C_t \quad \bullet$$

حيث يمثل p معدل التفضيل الحالي، وارتفاع هذه المتغيرة يعني أن العون الاقتصادي يعطي أكبر قيمة للاستهلاك الحالي.

σ : تمثل مقياس لدرجة النفور المتعلق بالمخاطر.

يختار الأعيان المتغيرات K, h, c و u لموضع معطى من تطور المستوى الاجتماعي المتوسط لرأس المال البشري، ويبلغ الاقتصاد مستوى التوازن عندما يتطابق كل من h و \bar{h}_t^γ وتكتب دالة تعظيم المنفعة على الشكل التالي:

$$H = e^{-\lambda t} \frac{C_t^{1-\sigma}}{\sigma} + \theta_{1t} [AK_t^\beta (\mu_t h_t)^{1-\beta} \bar{h}_t^{-\gamma} - c_t] + \theta_{2t} [\delta(1 - \mu_t) h_t] \dots (4)$$

حيث: θ_{1t} و θ_{2t} هما على التوالي الأسعار الضمنية الحالية لرأس المال المادي والبشري نحصل على هذين المتغيرين بتعيين الأسعار الضمنية بقيمة جارية لرأس المال المادي والبشري بسعر الخصم λ .

وشروط التعظيم من الرتبة الأولى لـ H هي:

$$H_c = C^{+\sigma} - \theta_1 = 0 \dots \dots \dots (5)$$

$$H_\mu = \theta_1(1 - \beta)AK^\beta(\mu Lh)^{-\beta}L\bar{h}^{1+\gamma} - \theta_2\delta h = 0 \dots \dots (6)$$

وتكتب دوال الوضعية كما يلي:

$$\dot{\theta}_1 = p\theta_1 - \frac{\partial H}{\partial K} = P\theta_1 - \theta_1\beta AK^{\beta-1}(\mu Lh)^{1-\beta}\bar{h}^\gamma \dots \dots \dots (7)$$

$$\dot{\theta}_2 = p\theta_2 - \frac{\partial H}{\partial K} = P\theta_2 - \theta_2(1 - \beta)AK^\beta(\mu L)^{1-\beta}\bar{h}^{-\beta-\gamma}\theta_2\delta(1 - \mu) \dots \dots (8)$$

من المعادلتين (5) و (7) نكتب:

$$\beta AK^{\beta-1}(\mu Lh)^{1-\beta} \bar{h}^{\gamma} = p + \sigma g \dots \dots \dots (9)$$

حيث: $\frac{\dot{c}}{c} = g$ وهو معدل نمو الاستهلاك الفردي.

ثانياً: أثر تراكم رأس المال البشري على النمو

بافتراض ثبات الوقت المخصص للتعليم في الحالة المستقرة أو التوازنية فإن معدل نمو رأس المال البشري ثابت

$$v = \frac{\dot{h}}{h} = \delta(1 - \mu) \dots \dots \dots (10)$$

ويعادل ما يلي¹:

وبمفاضلة المعادلة (9) فإن معدل النمو في الحالة التوازنية يكتب وفق العلاقة التالية:

$$g = \frac{1 - \beta + \gamma}{1 - \beta} v \dots \dots \dots (11)$$

وفقاً للمعادلة (11) فإن رأس المال البشري هو المحرك للنمو في الأجل الطويل، وبالتالي فإن معدل نمو الإنتاج الفردي يتوقف على رأس المال البشري. ونحصل على محددات v بمفاضلة كل من المعادلتين (5) و(6) باستعمال

$$v = \frac{[(1-\beta)(\delta-p)]}{[\sigma(1-\beta+\gamma)-\gamma]} \dots \dots \dots (8)$$

حيث نحصل على ما يلي²:

عند التوازن يرتفع معدل النمو مع ارتفاع الاستثمار في رأس المال البشري δ مما يعمل على تخفيض معدل التفضيل الحاضر p ، وهذه الحالة تشبه التوازن الذي يحدث في ظل نموذج "Solow" مع اختلاف طفيف في طبيعة النمو بحد ذاته، حيث يكون داخلي في الأول على خلاف الثاني، ويتيح النموذج المقترح تفسير الاختلافات الدولية في متوسط الدخل الفردي، حتى في ظل ثبات معدل النمو باعتبار النسبة (K/h) متساوية في دولتين ستبقى الدولة ذات المقدار الأقل من رأس المال هي الأفقر بمرور الزمن .

عند الأخذ بعين الاعتبار الآثار الخارجية الإيجابية لتراكم رأس المال البشري، سيرتفع معدل أجر العامل ذو الكفاءة الخاصة بارتفاع ثروة البلد الذي يعمل به، وبإدخال الحركة على العمالة سوف تظهر الهجرة نحو البلد الأكثر ثراءً، ويبرهن "Lucas" بأن تواصل الاختلافات في متوسط الدخل الفردي بين الدول ما هو إلا نتيجة التباين في المؤونة الابتدائية من عوامل الإنتاج، في ظل ثبات معدل العوامل بين الدول، ويجول وجود الآثار الخارجية دون تحقيق ديناميكية انتقالية تتميز بنمو قوي بالدول الأقل توافر لهذه المؤونة على العموم مما سيجعل نقل التكنولوجيا ليست لها جدوى عندما تستهدف هذه الأخيرة جعل معدلات العوامل متماثلة بين الدول الفقيرة والغنية.

¹ - Jean Luc Gaffard, op. cit, p :144.

² - ضيف أحمد، مرجع سابق، ص 57.

بافتراض الأثر الخارجي موجب فإن تراكم رأس المال البشري سيكون بمعدل بطيء مقارنة بمعدل تراكم رأس المال المادي، وفي ظل غياب هذا الأثر سيرتفع كلاهما بنفس المعدل. كما نشير إلى عدم وجود الارتباط كون أن النمو داخليا بتواجد المردود المتزايد في كل حال من الأحوال.

ويُدراج الترفيه على نموذج "Lucas" يصبح الزمن موزعا بين العمل، الدراسة والترفيه، فإن معدل نمو الاستهلاك الفردي سينعدم في حال ثبات التقدم التقني الداخلي وانعدام النمو الديموغرافي، أي غياب صفة النمو الداخلي بحيث لا يصبح معدل النمو مرتبطا بتفضيلات الأعوان.

والقاعدة الأساسية المستخلصة من هذا النموذج هو أن زيادة مستوى الكفاءة للقوة العاملة يعتبر من العوامل الرئيسية المحددة للنمو وأن تراكم رأس المال البشري يسمح باستمرار النمو في الأجل الطويل.

المطلب الثالث: نموذج "Barro" لتراكم رأس المال العام (1990)

ساهم التطور الحديث في إبراز دور الدولة الذي يمثل أحد الاهتمامات الرئيسية لنظريات النمو الداخلي وذلك من خلال دراسة التأثير المباشر للدولة على الإنتاجية الخاصة من خلال استثماراتها العامة وفي ظل هذا التوجه قدم "Barro" نموذجه في النمو الداخلي الذي تلعب فيه النفقات العامة دور المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.

أولا: تعريف رأس المال العام ودوره في الاقتصاد

يتمثل رأس المال العام في مجموع التجهيزات والخدمات العامة المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى، والتي تساهم بطريقة مباشرة في إنتاجية القطاع الخاص، وتمثل أساسا في تجهيزات البنية التحتية كالطرق والمطارات والموانئ وشبكة الاتصالات، وكذلك رعاية وإعادة تأهيل رأس المال البشري (كالتعليم والصحة)، وحماية حقوق الملكية وكذا مختلف الخدمات التي تقدمها الدولة للمستهلكين.

من خلال التعريف السابق يمكن التمييز بين نوعين من رأس المال العام¹:

- رأس مال عام إنتاجي: وهو الذي يؤثر على دالة إنتاج رأس المال الخاص وذلك من خلال التأثير على معدل تطور التكنولوجيا ورأس المال البشري.
- رأس مال عام استهلاكي: وهو الذي يسمح بتحسين مستوى رفاهية المستهلكين مع الأخذ بعين الاعتبار ما قد يتحقق عنه من أثر سلبي ناتج عن تخفيض الاستهلاك نتيجة ما يتحملة المستهلكين من

¹ - عبد الباسط وفا، مرجع سابق، ص: 109.

ضرائب لتمويل هذا النوع من الإنفاق. ويؤثر رأس المال العام على النمو الاقتصادي عن طريق آليتين أساسيتين هما:

- آلية تتعلق بالاقتصاد الكلي: كلما كان الإنفاق العام أكثر ارتفاعا كان هناك تهيئة أكبر للنشاط الاقتصادي، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، ويترجم ذلك في نماذج النمو الداخلي بتحقيق معدل نمو دائم أكثر ارتفاعا؛
- آلية تتعلق بالتكنولوجيا: هناك أنواع من الإنفاق العام يشجع تراكم المعارف كالإنفاق على التعليم وعلى البحث والتطوير والإنفاق على جلب التكنولوجيا من الخارج وهذا ما يشجع النمو الاقتصادي.

يتضح مما سبق بأن سياسة الدولة الاقتصادية يمكنها أن تلعب دورا أساسيا في النمو الاقتصادي، وذلك باختيار معدل الضريبة على الدخل من جهة وحجم النفقات العامة الإنتاجية من جهة أخرى، وتؤدي هذه القرارات المتخذة إلى تباطؤ أو تسريع النمو. وعليه توصل "بارو" إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي¹:

- تأكيد وجود وفرات إيجابية للنفقات العامة (رأس المال العام) أي أن هناك علاقة طردية بين معدل النمو الثابت والحصة النسبية للنفقات العامة في الإنتاج؛
- مع ثبات الإيرادات واعتماد الإنتاج على تراكم رأس المال العام والخاص فإن النمو لا يولد إلا نموا ذاتيا؛
- معدل الضريبة له دور إيجابي على النمو عند ارتفاعه مما يؤدي إلى زيادة مستوى رأس المال العام ومن ثم المساهمة في نمو الإيرادات الخاصة الناجمة عن القطاع الخاص وبالتالي تطور النمو، في حين يصبح دوره سلبي عند ارتفاعه إلى حدود لا يقدر عليها القطاع الخاص وهو ما يؤدي إلى تثبيط أنشطة هذا الأخير ومن ثم انخفاض معدل النمو.

ومن هذه النتيجة الأخيرة يمكن القول أنه لا بد من معرفة المستوى الأمثل لمعدل الضريبة الذي يحدث أثارا إيجابيا على الاقتصاد وهو الأمر الذي قام بارو بإبرازه من خلال نموذج.

ثانيا: نموذج "Robert Barro" (1990)

بين نموذج "Barro" أن النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي، حيث يفترض أن تشتري الحكومة جزء من الإنتاج الخاص من أجل استعمال مشترياتها لعرض الخدمات العمومية مجانا إلى المنتجين

¹ - إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص: 154.

الفصل الثاني: التأسيس النظري للنمو الاقتصادي

والخواص، واعتبر أن النفقات عبارة عن استثمار في سلعة اجتماعية وهذا يعني أن النفقات العامة تدخل في دالة الإنتاج لكل مؤسسة (i) وتعطى هذه الدالة كما يلي¹:

$$y_i = A_i K_i^\alpha N_i^{1-\alpha} G^{1-\alpha} \quad \alpha \in]0,1[$$

حيث: N_i, K_i, Y_i على التوالي هي الإنتاج، مخزون رأس المال الخاص والعمل للمؤسسة (i)؛

A: مستوى التقدم التكنولوجي؛

$1 - \alpha$: مرونة الإنتاج.

وإذا اعتبرنا أن كل المؤسسات متماثلة، يمكن كتابة دالة الإنتاج الاجتماعية بالصيغة التالية²:

$$Y = AK^\alpha N^{1-\alpha} G^{1-\alpha} \dots \dots \dots (2)$$

الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص متناقصة ورأس المال العام يسمح بالمحافظة على الإنتاجية الحدية عن طريق التراكم.

ويرى بارو أ النفقات العامة G تمول عن طريق الضريبة بمعدل τ (ثابت عبر الزمن) تفرض على كل المداخيل $T = \tau y$ ، وتوازن الميزانية يكون محققا دائما عندما يكون $T = G$.

وتتكون النفقات العامة من السلع النهائية حيث أن τ تكون جزء من الإنتاج النهائي المأخوذ من طرف الدولة، وتستعمل العائلات الجزء الباقي من الدخل في الادخار، حيث التراكم في رأس المال يأخذ الصيغة:

$$\bar{K} = s(1 - \tau)Y - \delta \bar{K} \dots \dots \dots (3)$$

وبالتالي معادلة الإنتاج الإجمالي تحدد باستبدال G بـ τY في المعادلة (2) حيث نجد:

$$Y = AK^\alpha N^{1-\alpha} (\tau Y)^{1-\alpha} \Rightarrow Y = \tau^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} A^{\frac{1}{\alpha}} K^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} N^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \dots \dots \dots (4)$$

حيث: A, N, τ ثوابت.

وفي غياب النمو الديموغرافي فإنه يمكن كتابة معدل النمو لمخزون رأس المال انطلاقا من المعادلتين السابقتين (3) و(4) كما يلي:

¹ - Bec Frédéque, "Analyse Macroéconomique", édition la Découverte, France, 2000,
² - Schubert Katheline, "Macroéconomie, comportement et croissance", 2ème édition, vuibert, France, 2000, p: 319.

$$g_k = \frac{\dot{k}}{k} = s(1 - \tau) \frac{y}{k} - \delta = s(1 - \tau) \tau^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} A^{\frac{1}{\alpha}} N^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} - \delta$$

وعليه فإن معدل نمو الاقتصاد مرتبط بطريقة غير منتظمة بمعدل الضريبة المفروضة من طرف الدولة.

وفي نموذج *Barro* يكون الاقتصاد له معدل ادخار داخلي وثابت، حيث بعد إدخال عنصر النفقات العمومية G فإن توازن السوق يحدث وفقاً للمعادلة التالية:

$$Y = C + I + G = C + K + \delta K + G$$

ولدينا دالة الاستهلاك للعائلات وفق المعادلة التالية:

$$C = (1 - S) (1 - \tau) Y$$

وعليه يكون التوازن في سوق السلع وفق ما يلي:

$$Y = (1 - s) (1 - \tau) Y + \dot{K} + \delta K + G$$

$$s(1 - \tau) Y = \dot{K} + \delta K \quad \text{أي أن:}$$

وعليه فإن معدل الضريبة المثالي يرفع معدل النمو وبالتالي يمكن الحصول على المعادلة التالية:

$$\frac{\partial \left(\frac{\dot{k}}{k} \right)}{\partial \tau} \left(-\tau^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} + \frac{1-\alpha}{\alpha} (1-\tau) \tau^{\frac{1-\alpha}{\alpha}-1} \right) s A^{\frac{1}{\alpha}} N^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} = 0$$

$$\Leftrightarrow \tau = \frac{1-\alpha}{\alpha} (1-\tau) \Leftrightarrow \tau^* = 1 - \alpha$$

ويمكن ملاحظة الأثر المزدوج للضريبة وفقاً للحالتين:

- لما $\tau^* > \tau$ فإن ارتفاع معدل الضريبة يؤدي إلى رفع مستوى النمو، لأن الأثر الإيجابي على الإنتاج بزيادة نفقات رأس المال العام، وهذا الأثر الإيجابي يتغلب على الأثر السلبي للضريبة في عرقلة الاستهلاك؛
- $\tau^* < \tau$ يبدأ معدل النمو في الانخفاض لأن الضريبة تعود بأثر سلبي على الاستهلاك أكبر من الأثر الإيجابي على الإنتاج.

من خلال ما سبق نلاحظ أن النفقات العمومية تأخذ جانبا مهما في نموذج *Barro* حيث أن تدخل الدولة عن طريق زيادة نفقاتها يحفز النمو الاقتصادي عن طريق تشجيع عملية الاستثمار وهذا الوضع يتلاءم والدول النامية التي تحتاج إلى المزيد من التمويل، لكن اعتبار الضريبة كمورد أساسي لتمويل هذه النفقات يحيطه

الفصل الثاني: التأسيس النظري للنمو الاقتصادي

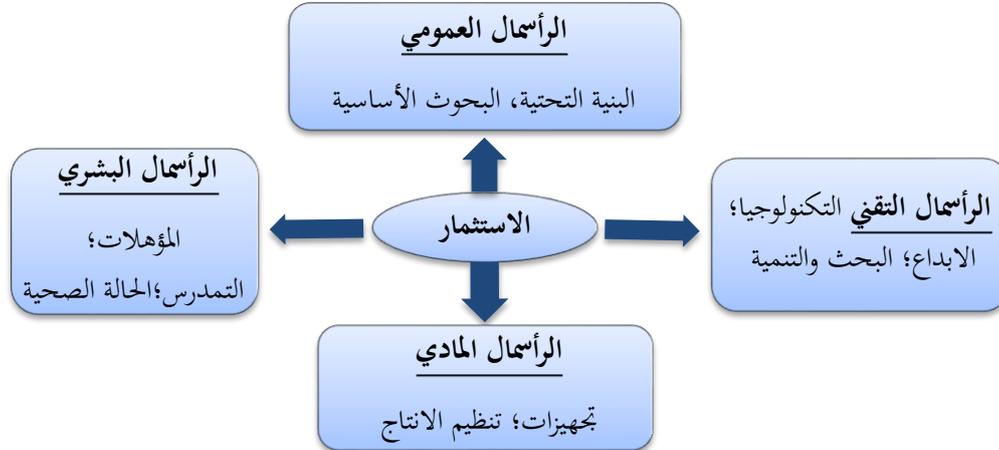
بعض التحفظ خاصة في حالة ارتفاع معدلاتها وهذا ما يؤثر على الدخل الفردي وبالتالي على الاستهلاك مما قد يجعل الأثر عكسياً.

توصل "بارو" إلى مجموعة من النتائج نورد بعضها فيما يلي¹:

- تأكيد وجود وفرة إيجابية للنفقات العامة مما ينفي وجود علاقة طردية بين معدل النمو الثابت والحصة النسبية للنفقات العامة في الإنتاج؛
- لا يولد عن ثبات الإيرادات واعتماد الإنتاج على تراكم رأس المال إلا نمواً ذاتياً؛
- إن معدل الضريبة له دور مزدوج في التأثير على النمو الاقتصادي، فعند ارتفاعه إلى حد معين يؤدي إلى زيادة مستوى رأس المال العام ومن ثم يساهم في نمو الإيرادات الخاصة الناجمة عن القطاع الخاص مما يؤدي إلى تطور النمو، أما إذا ارتفع إلى حد لا يستوعبه القطاع الخاص فإن ذلك يؤدي إلى تثبيط أنشطة هذا الأخير ومن ثم انخفاض معدل النمو.

والشكل الموالي يلخص محددات النمو الاقتصادي حسب نظرية النمو الداخلي:

الشكل رقم (08-02): محددات النمو حسب نظرية النمو الداخلي:



المصدر: بن عزة مُجّد، "ترشيد سياسة الانفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص: 145.

¹ - إسماعيل مُجّد بن قانة، مرجع سابق، ص: 154-155.

المطلب الرابع: نموذج "AK" والانتقادات الموجهة لنظريات النمو الداخلي

أولاً: نموذج "AK" (Rebelo) 1991

يعتمد نموذج AK المقترح على غياب فرضية تناقص العوائد الحدية لرأس المال لأن نماذج النمو النيوكلاسيكية في تحليلها للنمو تواجه مشكل انخفاض النمو على المدى الطويل والذي يرجع إلى تناقص العوائد الحدية خاصة إنتاجية رأس المال وأطلق على هذا النموذج اسم "AK" بسبب شكله¹، ودالة الإنتاج في نموذج "Rebelo" ثابتة الغلة وتأخذ الشكل الخطي البسيط التالي²:

$$Y = AK \dots \dots \dots (1)$$

حيث A: معمل ثابت موجب يعكس مستوى التكنولوجيا؛

K: يمثل رصيد رأس المال.

وهذه الدالة تقود إلى الوضع الذي يكون فيه العائد ثابت أما تراكم رأس المال يكتب على الشكل التالي:

$$\dot{K} = sy - \delta k \dots \dots \dots (2)$$

وباعتبار أن عدد السكان ثابت أي: $\dot{L} = nl = 0$

وباعتبار أن A متغيرة ثابتة فإنه يمكن استخراج معادلة النمو التالية:

$$Y' = AK' \Rightarrow \dot{Y} = A(sy - \delta k) \Rightarrow \frac{\dot{Y}}{Y} = sA - \frac{sAK}{Y} \Rightarrow \frac{\dot{Y}}{Y} = sA - \delta \dots \dots (3)$$

أما معدل نمو رأس المال فيمكن التعبير عنه بقسمة المعادلة (2) على K

$$\frac{\dot{K}}{K} = \frac{sAK}{K} - \frac{\delta K}{K} \Rightarrow sA - \delta \dots \dots \dots (4)$$

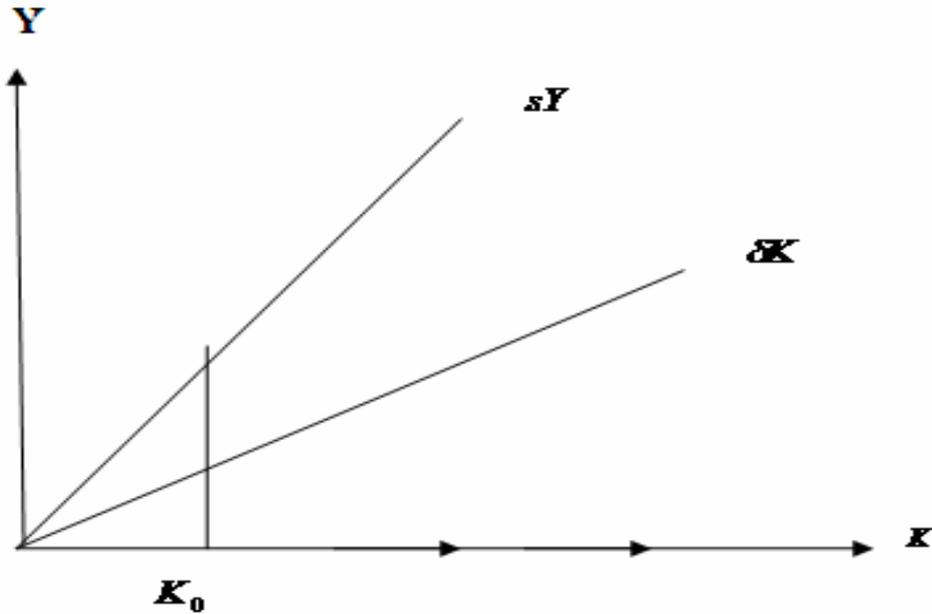
وعليه يمكن إعطاء الشكل التوضيحي لنموذج "AK" كما يلي:

¹ - فطيمة بزعي، زكية بن زروق، "تحليل دور الابتكار في النمو الاقتصادي بين النماذج النيوكلاسيكية ونماذج النمو الداخلي"، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 07، العدد 02، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، جوان 2017، ص 366.

² - البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، "قياس اثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي، حالة الاقتصاد

الجزائري"، منتدى الاقتصاديين المغاربة، ص ص. 15 - 14. متاح على الرابط:

http://univ-chlef.dz/ar/seminaires2008/com_international_albachir/com8.pdf



المصدر: البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، " قياس اثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي، حالة الاقتصاد الجزائري"، منتدى الاقتصاديين المغاربة، ص15.

- إن الخط δK يبين مبلغ الاستثمار اللازم لتعويض رأس المال المهلك، أما المنحنى sY يدل على الاستثمار بدلالة رصيد رأس المال، وبما أن Y في هذا النموذج خطي في K فإن هذا المنحنى يأخذ شكل خط مستقيم وهي أحد خصائص نموذج "AK".
- بافتراض ان اقتصاد ما يبدأ من نقطة $K=0$ ففي حالة "سولو" كان تراكم رأس المال خاضعا للمردودات المتناقصة ($\alpha < 1$) أي أن كل وحدة جديدة في رأس المال تكون انتاجيتها أقل من الإنتاجية السابقة فلا استثمار الكلي ينتهي بالوصول إلى مستوى δ من توقف تراكم رأس المال الفردي k .
- أما في النموذج "AK" فيتميز تراكم رأس المال بمردودات ثابتة، أي أن الإنتاجية الحدية لكل وحدة رأس المال تساوي التي قبلها والتي بعدها وتكون دائما مساوية لـ A .

حيث:

$$A = \frac{y}{K} \text{ و } \frac{\dot{K}}{K} = s \frac{y}{K} - \delta$$

من خلال المعادلتين (3) و (4) نستنتج أن (5) $\frac{\dot{Y}}{Y} = \frac{\dot{K}}{K} = sA - \delta = g_y \dots \dots \dots$

يتبين لنا من خلال هذه المعادلة أن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج وأن معدل نمو g_y دالة متزايدة في معدل الاستثمار- الادخار ونتيجة لذلك فغن أي سياسة من شأنها أن تزيد في معدل الاستثمار ويكون لهما أثر دائم على معدل نمو الاقتصاد.

ثانيا: الانتقادات الموجهة إلى نظريات النمو الداخلي

على الرغم من المساهمة الكبيرة لنظرية النمو الحديثة في مجال النمو الاقتصادي إلا أنها تعرضت لعدة انتقادات خاصة من طرف مؤيدي الفكر الكلاسيكي على أساس أنها لم تضيف أي جديد إلى نماذج النمو التقليدية وتركيزها على التحليل الكلي¹:

- أوضحت عدة دراسات أن تزايد العائد والوفورات الخارجية ليسا ضروريين لإحداث النمو النابع من الداخل، طالما وجد نوع من السلع الرأسمالية لا يتضمن إنتاجه استخدام عوامل غير قابلة للإنتاج مثل الأرض؛
- العديد من المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي لم تشر إليها هذه النماذج مثل التنظيم باعتباره المحرك الرئيسي في المدى المتوسط والطويل؛
- رغم تأكيد النظرية الحديثة على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري إلا أن بعض البلدان لم تقم بتنميته كغيرها من البلدان رغم ارتفاع معدلات الاستثمار البشري كالتعليم باعتبار أن هذه النماذج أكدت على أهمية الوفورات الخارجية للتعليم لتفسير النمو طويل الأجل؛
- من أهم عيوب هذه النظرية اعتمادها على عدد من الفرضيات التقليدية النيوكلاسيكية والتي تعتبر غير ملائمة للبلدان النامية؛
- إهمال هذه النظرية للعوامل المؤثرة فإن إمكانية تطبيقها لدراسة التنمية الاقتصادية تكون محدودة وخاصة عند مقارنة بلد ببلد آخر²؛
- ومن أوجه ضعف التي قد تعرض هذه النماذج عدم كفاية الإثباتات التجريبية لهذه النظريات وعدم استقرار النمو الذاتي ولم تستقل من فكرة الوفورات الخارجية في مراعاة العمق التاريخي والمؤسسي للنمو الاقتصادي³؛

¹ - حاكمي بوحفص، "النمو الاقتصادي دراسة نظرية"، الملتقى الدولي الأول حول: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر، جامعة عباس لغرور، خنشلة، يومي 09-10، أبريل، 2013، ص: 20.

² - مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 81.

³ - نسيم بن يحي، "أثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1970-2013 دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، تخصص: مالية وبنوك، جامعة المدية، الجزائر، 2014/2013، ص43.

خلاصة الفصل:

يعتبر النمو الاقتصادي محور اهتمام الكثير من المفكرين لذا تطرق العديد منهم إلى دراسة معدلات النمو الحقيقية المطردة والتي تعتبر من أهم متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، وهو ما يعكس أهمية دراسة وفهم هذه الظاهرة بمعرفة ماهيته وتحديد أهم مصادره والأساليب التي تحققه، كما تبين في إطار هذا الفصل أن لنظرية النمو الاقتصادي أهمية كبيرة عبر كل التيارات الفكرية انطلاقاً من الفكر الكلاسيكي بنظريته التفاضلية "لأدم سميث"، "ريكاردو" و"مالتوس" وغيرهم من المفكرين الكلاسيك، حيث يعتبر توزيع الدخل بين الربح والأجور والأرباح الشغل الشاغل عندهم، فاتجه هذا الفكر إلى البحث عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي، حيث اعتبر "أدم سميث" أن العمل هو مصدر ثروة الأمم واعتمد على تقسيم العمل باعتباره مصدراً رئيسياً للنمو، في حين اعتبر "دافيد ريكاردو" أن الأرض هي أساس أي نمو اقتصادي، أما "روبرت مالتوس" فقد أكد على أهمية الطلب الفعال في تحديد حجم الإنتاج، حيث رأى أنه على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج إذا أريد الحفاظ على مستوى الربحية ومن ثم الاستمرار في النمو، وحسب "شومبيتر" فإن الابتكارات الجديدة هي المحرك الرئيسي للتقدم الاقتصادي وأن التنظيم هو مفتاح عملية التنمية الاقتصادية حيث يقوم المنظم بإدخال الابتكارات في العملية الإنتاجية.

كما اهتمت النظرية الكينزية في تحليلها للظواهر الاقتصادية على المدى القصير عكس النظرية الكلاسيكية، كما ظهرت ضمن مرحلة جديدة عرفت باسم مرحلة نماذج النمو التي أعطت للبعد الزمني أهمية في تحليل الظاهرة الاقتصادية، ويعتبر نموذج "هارود-دومار"، أهم النماذج الكينزية للنمو وهو بمثابة توسعة ديناميكية لتحليلات التوازن الكينزية الساكنة حيث اهتمت بدراسة معدلات النمو في الدول المتقدمة ومحاولة التعرف على دور الاستثمارات في تحقيق معدلات نمو الدخل القومي.

وظهرت بعد ذلك نماذج النمو النيوكلاسيكية ويعتبر نموذج "سولو" لتفسير النمو الاقتصادي وحركيته على المدى الطويل أهم الأعمال التي تعرضت لهذا الموضوع خلال القرن العشرين، وأكد "سولو" على الدور المهم للتقدم التكنولوجي وإنتاجية العمل في الإبقاء على النمو المستقر في المدى الطويل.

وبدأت من منتصف الثمانينات نماذج النمو الحديثة بالظهور وقد بحثت في الفروقات بين معدلات النمو في الإنتاج ومستوى دخل الفرد فيما بين الدول المختلفة، إذ أن عدم تحقيق ما تنبأت به النظرية النيوكلاسيكية من التقاء لمعدلات دخول الأفراد بين دول العالم المختلفة، مستندة إلى فرضية تناقص عوائد رأس المال والتي تقود إلى نمو أسرع في الدول النامية منه في الدول المتقدمة، هو الأساس والدافع لظهور النظرية الحديثة للنمو.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية قياسية لأثر التطور النقدي على
النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية
خلال الفترة (1990-2020)

الفصل الثالث: _____ دراسة تحليلية قياسية لأثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2020)

تمهيد:

نسعى من خلال هذا الفصل إلى تحليل العلاقة بين التطور النقدي والنمو الاقتصادي باعتبار أن المتغيرات المكونة للتطور النقدي لها دور أساسي في تطور النمو الاقتصادي وذلك بعدما تطرقنا في الفصل الأول إلى المرتكزات الأساسية للتطور النقدي، وفي الفصل الثاني تطرقنا إلى النمو الاقتصادي والنظريات المفسرة له، لذا سنتطرق في هذا الفصل إلى الدراسة مزدوجة بين التحليلية والقياسية، وذلك من خلال التطرق إلى الدراسة التحليلية لبعض المتغيرات الأساسية للتطور النقدي ومؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول من عينة الدراسة كمصر، الأردن وماليزيا لأسباب متعلقة بتوفر الاحصائيات واستخداماتها في الدراسات السابقة بحيث لا يسعنا ذكرها كلها لذا ركزنا على عينة منها ، ودراسة أثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي من وجهة نظر القياس الاقتصادي للفترة (1990 - 2020) وذلك باختيار كل من الجزائر، مصر، الأردن، السودان، ماليزيا، البرازيل، كينيا، النيجر، نيجريا، مالي، غانا، ليطم من خلالها بناء نموذج قياسي يتيح معرفة حجم وقوة التأثير بين التطور النقدي والنمو الاقتصادي واسقاط وقراءة النتائج المحصل عليها في ضوء الاسهامات النظرية الرئيسية في هذا المجال.

وبناء على ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: دراسة تحليلية لتطور النقدي والنمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية خلال فترة (1990 - 2020)
- المبحث الثاني: التعريف بالإطار القياسي المتبع في الدراسة
- المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية خلال الفترة (1990 - 2020)

الفصل الثالث: _____ دراسة تحليلية قياسية لأثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2020)

المبحث الأول: دراسة تحليلية للتطور النقدي والنمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية من عينة الدراسة خلال فترة (1990-2020)

تواجه اقتصاديات الدول النامية خاصة الإفريقية تحديات كبيرة في ظل الظروف الراهنة بالرغم من التنوع في تشكيل الاقتصاد ما بين الفلاحة، الصناعة والخدمات إلا أن قلة الموارد انعكس على تراجع معدلات النمو الاقتصادي وفي هذا المبحث نتطرق إلى تحليل تطور مؤشرات التطور النقدي (عرض النقود، التضخم، الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، وسرعة دوران النقود) ومؤشر النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) في كل من الجزائر، مصر، الأردن وماليزيا خلال الفترة (1990-2020).

المطلب الأول: تحليل الوضعية النقدية في الجزائر وبعض الدول النامية في الفترة (1990-2020)

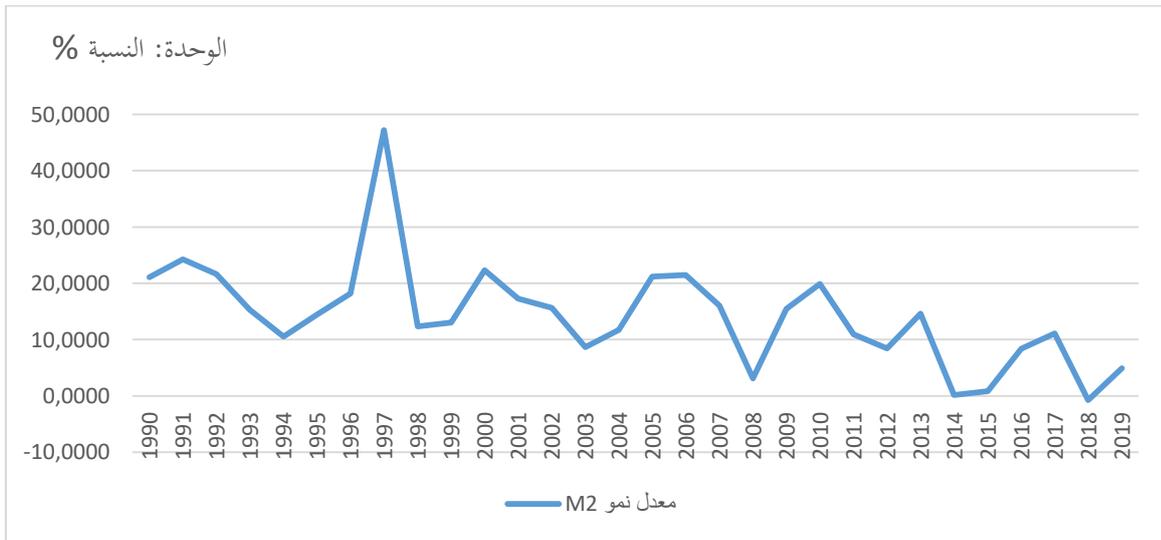
أولاً: تحليل تطور عرض النقود

1. تحليل تطور عرض النقود في الجزائر (1990-2020)

تميزت حجم الكتلة النقدية بعد قانون النقد والقرض 10/90 بالعديد من التغيرات في جميع مكوناتها (النقود القانونية، الودائع وأشباه النقود)، كما تميزت هذه المرحلة بتغيرات حاصلة على مقابلاتها النقدية باعتبارها مصدراً لها، لذا سنطرق لتحليل تطور عرض النقود M2 ومقابلاتها خلال فترة الدراسة:

1-1. تحليل تطور عرض النقود M2 في الجزائر (1990-2020)

الشكل رقم (01-03): تطور معدلات نمو العرض النقدي M2 في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)



المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (01).

عرف العرض النقدي M2 نموًا متزايدًا في بداية صدور قانون النقد والقرض حيث انتقل من 343 مليار دج سنة 1990 إلى 415,269 مليار دج سنة 1991 أي بمعدل نمو قدره 21,07%، وارتفعت قيمته إلى 515,894 مليار دج سنة 1992 بنسبة تقدر بـ 24,23%، وهذا راجع بالأساس إلى التوسع في الائتمان المحلي الناتج عن انعدام الانضباط المالي وتدهور الوضع المالي للمؤسسات العامة بسبب زيادة الطلب وارتفاع الأجور والتباطؤ العام في الاقتصاد الوطني، لكن مع بداية 1993 سجلت قيمة 627,426 مليار دج أي أن نمو العرض النقدي في هذه السنة بدأ يتناقص بنسبة نمو تقدر بـ 21,06% واصل الانخفاض إلى أن وصل إلى أدنى مستوى له والذي قدر بـ 10,51% في سنة 1995، وذلك يرجع إلى اتباع سياسة نقدية تقشفية متمثلة في إيقاف التمويل بالعجز وتقليص حجم الانفاق العام المقدم للمؤسسات العمومية وتجميد نظام الأجور، وهذا ساعد كذلك على تخفيض معدل نمو العرض النقدي إلى 15,6% كمتوسط للفترة (1994-1998) وهي فترة تطبيق الإصلاحات الاقتصادية، لكن خلال سنة 1998 عرف معدل نمو العرض النقدي أعلى مستوى له مسجلاً 47,24% أي ارتفاع بمقدار 1592,462 مليار دج، ليعود من جديد إلى الانخفاض في سنة 1999 مسجلاً 12,36% ما يعادل 1987,35 مليار دج ويعزى ذلك إلى انتعاش الاقتصاد الوطني بسبب تحسن أسعار المحروقات.

وعرفت الألفية الجديدة خلال الفترة (2000-2020) نموًا متزايدًا لعرض النقود M2 بحيث انتقل من 2202,5 مليار دج سنة 2000 إلى 2273,50 مليار دج سنة 2001 بمعدل نمو يقدر بـ 22,3% ويعود ذلك إلى الزيادة في الأرصدة الخارجية والانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ يقدر بحوالي 7 مليارات دولار أي حوالي 525 مليار دج، بالإضافة إلى ارتفاع حجم القروض المقدمة للاقتصاد الوطني والتي وصلت إلى 68% من إجمالي الديون الداخلية، وفي سنة 2002 بلغ العرض النقدي 2901,5 مليار دج بنسبة زيادة قدرها 17,3% مقارنة بسنة 2001 ويرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة الأرصدة الخارجية الصافية ثم انتقلت M2 إلى 3354,4 مليار دج بمعدل نمو 15,6% سنة 2003، وارتفعت سنة 2004 إلى 3644,3 مليار دج وبمعدل نمو قدر بـ 8,64% وهذا التراجع يعود إلى التراكم المتزايد في الادخار المالي لمؤسسات قطاع المحروقات، وفي سنة 2005 بلغت قيمتها 4070,4 مليار دج وبمعدل نمو قدر بـ 11,69%، وبلغت أعلى نسبة لها سنة 2007 بمعدل نمو 21,5 أي ما يعادل 5994,6 مليار دج وهذا راجع إلى ارتفاع صافي الموجودات الخارجية، لتبلغ سنة 2008 معدل 16% وبمقدار 6955,9 مليار دج، لكن في سنة 2009 شهد معدل نمو العرض النقدي M2 انخفاضًا بلغ مقداره 3,1%¹، وسجل حوالي 7173,1 مليار دج وهذا الانخفاض راجع إلى الأزمة المالية العالمية، ومع بداية سنة 2010 عاد ارتفاع العرض النقدي M2 لتبلغ مقدار

¹ - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، ص 171.

8280,7 مليار دج أي بمعدل قدره 15,4%¹، واستمر هذا التزايد إلى أن بلغ معدل 19,9% مقابل 9929,2 مليار دج في سنة 2011، وفي سنتي 2012 و 2013 تراجع معدل نمو عرض النقود M2 بمعدل 10,9 و 8,4 على التوالي، ليعود الارتفاع من جديد سنة 2014 محققا بذلك ما مقداره 13686,7 مليار دج أي بنسبة نمو تقدر بـ 14,6% مقارنة مع سنة 2013، أما سنتي 2015 و 2016 شهدت انخفاض حاد في نمو العرض النقدي حيث بلغ 0,1% و 0,8% على التوالي أي ما مقداره 13704,5 مليار دج 13816,3 مليار دج على التوالي وهذا راجع إلى انخفاض إيرادات قطاع المحروقات لتراجع أسعار النفط، وبالتالي انخفاض كبير في الموجودات الصافية الأجنبية، لتعود الكتلة النقدية M2 في الارتفاع مرة أخرى في سنتي 2017 و 2018 بمقدار 14974,5 و 16637 مليار دج أي بمعدل قدره 8,4% و 11,1% على التوالي²، وهذا يعود إلى الارتفاع القوي للودائع تحت الطلب على مستوى المصارف وبسبب دخول التمويل غير التقليدي حيز التنفيذ وارتفاع حجم النقد المتداول، وتسجل سنة 2019 انخفاض شديد في نمو العرض النقدي M2 لتصل إلى معدل -0,76% ومقابل 16506,6 مليار دج³، وفي سنة 2020 سجلت ما مقداره 17740,01 مليار دج وبمعدل نمو قدر بـ 7,47%⁴.

2-1. تحليل تطور مكونات عرض النقود في الجزائر (1990-2020)

1-2-1. النقود القانونية

شهد حجم النقود القانونية نموا مستمرا إذ يقدر متوسط نموها خلال الفترة (1990-2000) حوالي 15,9% بينما شكلت نسبة 17,35% من سنة 2000 إلى غاية 2014 ما يعني أن النقود القانونية تشكل نسبة هامة من حجم الكتلة النقدية M2 في الاقتصاد حيث أن أقل نسبة لها من مكونات الكتلة النقدية الأخرى هي 22,2% سنة 2005 و 20,27% سنة 2007 وبمبلغ قدره 921 مليار دج و 1301,3 مليار دج لسنتي 2005 و 2007 على التوالي، أما أعلى نسبة للنقود القانونية كانت سنة 1990 بنسبة 39,34% وبمبلغ قدره 134,94 مليار دج لتبدأ بعد ذلك في الانخفاض تدريجيا بدأ من سنة 1991 أي سنة بعد قانون النقد والقرض حيث لم تتجاوز بعد ذلك نسبة 30% من الكتلة النقدية وقد كانت أعلى نسبة لها بعد ذلك 27,8% سنة 2012، وتراجعت بشكل طفيف وتيرة نمو تداول النقد الورقي في 2018 بنسبة 4,5% مقابل

¹ - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010، ص 165.

² - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، ص 122.

³ - نسيمه التخي، محمد قويدري، "محاولة تحليل العلاقة بين نمو الكتلة النقدية وتقلبات معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980 - 2019)"، مجلة دفاتر بوادكس، 2021، ص 492.

⁴ - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2020، ص 139.

4,9% سنة 2017 مما جعل حصة النقود الورقية ضمن الكتلة النقدية تنقلص للسنة الثانية على التوالي لتعود إلى الارتفاع بعد ذلك في سنة 2019 بنسبة 10% أي ما يعادل 5437,60 لتستمر في الارتفاع بمقدار 6034,5 مليار دج في سنة 2020¹.

1-2-2. الودائع تحت الطلب

تعتبر الودائع تحت الطلب أكثر سيولة مقارنة بالودائع لأجل نظرا لسرعة تداولها وتحويلها إلى النقود القانونية لتشكّل المستوى الأول للعرض النقدي (M1) وتتكون هذه الودائع من الودائع الجارية لدى مراكز البريد وصناديق الادخار، وودائع الأموال الخاصة في الخزينة، فقد كانت نسبة الودائع تحت الطلب إلى حجم العرض النقدي تمثل نسبة 39,34% سنة 1990 لترتفع بعد ذلك في سنة 1991 أي بعد قانون النقد والقرض إلى 40,5% من حجم العرض النقدي (M2) ثم تبدأ هذه النسبة بالانخفاض نتيجة الإصلاحات النقدية والمصرفية التي انتهجتها السلطات الجزائرية بداية من قانون النقد والقرض إلى أن وصلت إلى نسبة 30% من مجموع عرض النقود سنة 2002 أي ما يعادل 751,6 مليار دج ثم لترتفع قيمتها بعد ذلك إلى 2096,4 و 2949,1 مليار دج لسنتي 2006 و 2007 على التوالي وبمعدل 49,19%، وسجلت أعلى نسبة نمو لها سنتي 2004 و 2007 بمعدل 51,5% أما أقل نسبة نمو فقد شهدتها سنة 1999 بمعدل قدره 5,4% ويعود السبب في ذلك إلى الوضع الاقتصادي والعملي غير المستقر في تلك الفترة، كما سجلت أدنى نسبة لها بعد ذلك سنة 2009 بمعدل نمو سالب قدر بـ -8,69% حيث انخفضت 3424,9 إلى 3114,8 مليار دج في السنتين 2008 و 2009 على التوالي وذلك نتيجة دفع مجموعة من مخلفات الأجور والمنح للطبقات العمالية المختلفة، أما في سنتي 2012 و 2013 فقد شهدت نوعا من الاستقرار في معدل التغير بين 4% و 7% هذا ما يوحي بتحسّن مستوى الفوائد المالية لدى الأفراد نتيجة الطفرة أو التحسينات التي عرفتها منظومة مؤسسات البريد أو البنوك الوطنية، أما خلال السنوات الأخيرة 2019 و 2020 نجد أنها بدأت بالانخفاض نتيجة للظروف السياسية وكذلك تخوف الأفراد من إيداع أموالهم في البنوك بسبب أزمة السيولة لدى البنوك ومكاتب البريد وتفضيلهم للسيولة بدل من النقود الكتابية².

¹-² بنك الجزائر، التقارير السنوية من 1990-2020.

3-2-1. الودائع لأجل (أشبه النقود)

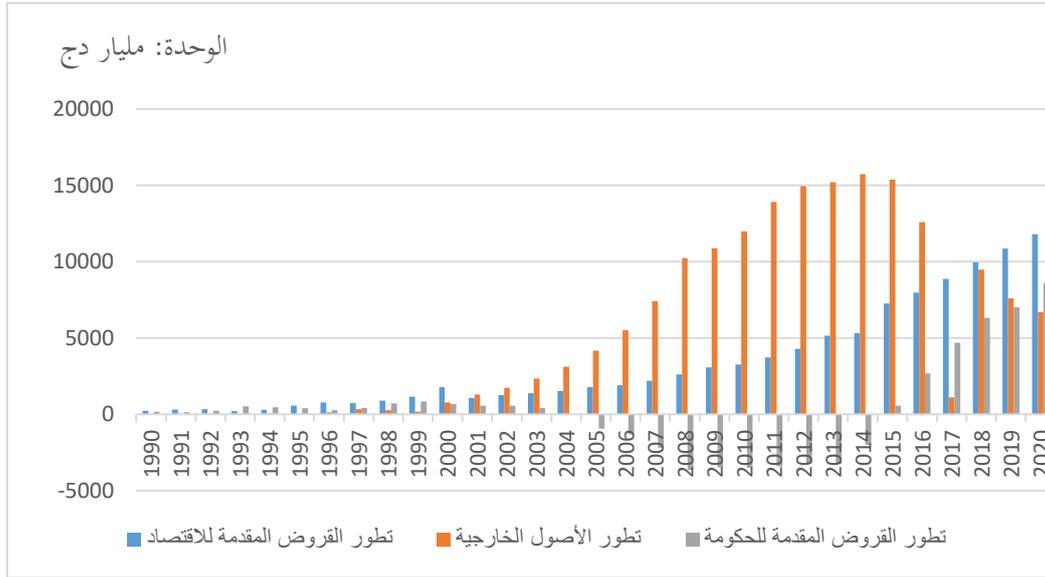
بلغت الودائع لأجل نسبتها إلى إجمالي العرض النقدي 21,7% سنة 1991 ثم 37,25% سنة 2002 لتصل إلى 30,08% سنة 2012 أما أعلى نسبة نمو لها كانت متفاوتة من فترة لأخرى حسب الأوضاع الاقتصادية فوجد أعلى نسبة نمو هي 61,9% سنة 1992 ثم 1998 أين وصلت إلى 86,7% ويرجع هذا إلى انخفاض نسبة احتفاظ الأفراد بالسيولة النقدية في بعض الفترات، وفي سنة 1999 انخفض معدل نمو الودائع لأجل إلى 15,4% أي بمقدار 118 مليار دج مواصلا الانخفاض سنة 2000 إلى 10,2% ثم شهد معدل نمو الودائع لأجل ارتفاع بعد سنة 2001 بـ 26,3% وسنة 2002 بـ 20,3% وكان ذلك نتيجة لجوء الأفراد والمؤسسات إلى إيداع أموالهم في بنك الخلفية الذي كان انشط البنوك في تلك الفترة، لكن بعد حل بنك الخليفة تدهورت معدلات نمو الودائع لأجل أين سجلت نسبة سالبة بلغت 0,3% سنة 2007 بسبب السحوبات المتتالية على الودائع ومع قلة هذه الأخيرة نتيجة الذعر الذي أصاب الأفراد غير أن تدخل الدولة الداعية إلى إعادة الثقة في الجهاز المصرفي وعودة نمو الودائع لأجل إلى أن وصلت إلى 19,45% سنة 2012 والتي تزامنت مع ارتفاع نفقات برنامج الاستثمارات العمومية خلال الفترة (2010-2014) لترتفع أشباه النقود مرة أخرى إلى 5235,6 مليار دج ثم 5533 مليار دج في ديسمبر 2018 و2019 على التوالي وذلك راجع لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) والذي خصص لهم مبالغ ضخمة، كما عرفت هذه الودائع ارتفاعا نوعا ما إلى غاية 20 سبتمبر 2020 بمقدار 5718 مليار دج بسبب ارتفاع الودائع تحت الطلب المتعلقة بقطاع المحروقات وبشكل قوي.

3-1. تطور مقابلات عرض النقود في الجزائر (1990-2020)

يرتبط تغير عرض النقود بالتغيرات التي تحدث في مقابلاتها (غطاء الإصدار النقدي) والتي تتغير حسب كل اقتصاد بسبب التغيرات التي تطرأ على صافي الأصول الخارجية (الذهب والعملات الأجنبية) والقروض المقدمة للاقتصاد والقروض المقدمة إلى الخزينة ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الفصل الثالث: _____ دراسة تحليلية قياسية لأثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر
وبعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2020)

الشكل رقم (02- 03): تطور مقابلات العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)



المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (02).

1-3-1. صافي الأصول الخارجية:

تتمثل الأصول الخارجية في مجموعة وسائل الدفع الدولية الموجودة لدى الجهاز المصرفي من الذهب والعملات الأجنبية التي يرتبط مصدرها بصادرات السلع والخدمات والمداخيل الصافية لرؤوس الأموال وتحويلات الأشخاص إلى الداخل، ويكون تطورها في الاقتصاد الوطني الجزائري مرتبط أساسا بصادرات البترول فكلما كانت أسعار النفط مرتفعة ارتفعت معها الأصول الخارجية إذ يرتبط مصدر أصولها الخارجية أساسا بإيرادات قطاع المحروقات والتي تقارب نسبتها 98% من مجموع الإيرادات¹.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (02) أنه بعد سقوط الحر لأسعار البترول سنة 1986 تدهورت قيمة الاحتياطات الخارجية حيث سجلت في عام 1990 ما قيمته 6,535 مليار دج وهذا بسبب انهيار أسعار البترول وابتداء من سنة 1991 عادت لترتفع حيث بلغت قيمتها 24,248 مليار دج، ثم انخفضت في السنتين الموالتين 1992 و1993 والتي تزامنت وتطبيق الاتفاقيات مع الصندوق الدولي والإصلاحات التي شرعت السلطات النقدية في تطبيقها، ثم عادت لتسجل ارتفاعا خلال الفترة (1994-1998) حيث قدرت موجوداتها بمقدار 350,309 مليار دج وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول وتخفيض قيمة العملة الوطنية لتصبح

¹ - فتح الله ولعلو، "الاقتصاد السياسي، توزيع المداخيل، النقود، الائتمان"، دار الحداثة، لبنان، 1981، ص 290.

الفصل الثالث: _____ دراسة تحليلية قياسية لأثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2020)

الأصول الخارجية أهم مصدر للنمو النقدي، ثم انخفضت في عام 1999 إلى 169,6 مليار دج بسبب انخفاض أسعار النفط.

وابتداءً من سنة 2000 ارتفعت هذه الأصول بقيمة 776 مليار دج مقارنة بقيمة 169,6 مليار دج لسنة 1999 أي تضاعفت في ظرف سنة واحدة بـ 4,57 مرة، ونتيجة للارتفاع المستمر في أسعار النفط سجلت سنة 2002 قيمة 1755,7 مليار دج وبلغت في سنة 2005 مبلغ 4179,39 مليار دج.

كما واصلت ارتفاعها لتصل سنة 2010 إلى 11997 مليار دج بسبب ارتفاع أسعار البترول حيث أصبحت تعتبر من أهم مقابلات العرض النقدي، وعرف صافي الموجودات الخارجية الذي سجل 15225,16 مليار دج في نهاية سنة 2013 مقابل 14939,97 مليار دج سنة 2012 ارتفاعاً ضعيفاً مقارنة بالسنة السابقة وذلك ارتباطاً بالوضعية الخارجية¹، وتراجعت قيمته من 15375,4 سنة 2015 واستمرت في التراجع إلى أن وصلت قيمته 1127,4 سنة 2017، وفي سنة 2018 بلغت قيمته 9485,6 مليار دج أي تضاعفت قيمته بـ 8,41 مرة عن سنة 2017، وبعدها تراجعت قيمته سنة 2019 لتصل إلى 7598,7 مليار دج واستمرت في الانخفاض إلى أن بلغت 7606,5 مليار دج سنة 2020 بسبب تفشي وباء كورونا.

1-3-2. القروض المقدمة إلى الاقتصاد الوطني

عرفت القروض الموجهة للاقتصاد الوطني نمواً مستمراً حيث سجلت سنة 1990 حوالي 246,979 مليار دج لتواصل الارتفاع إلى 335,5 مليار دج سنة 1992 ثم سجلت انخفاضاً سنة 1993 لتصل إلى 220,249 مليار دج وهذا راجع للأوضاع الاقتصادية الحرجة في تلك الفترة، ومع تحسن الأوضاع الاقتصادية عادت لترتفع مرة أخرى خلال الفترة 1994-2002 وذلك راجع لزيادة أهمية النشاط الاستثماري، كما ساعدت السيولة المفرطة لدى البنوك سنة 2002 من انتقال القروض إلى الاقتصاد بـ 1266,799 مليار دج سنة 2002 إلى 3086,545 مليار دج سنة 2009، ولتعرف بعد ذلك معدلات نمو مستقرة سنة 2010 و2011 على التوالي لتواصل الارتفاع خلال السنتين 2015 و2016 لتبلغ 7277,2 و7980,2 مليار دج على التوالي وذلك بسبب الطلب على القروض المصرفية بالإضافة إلى التسهيلات الائتمانية التي اعتمدها بعض البنوك لتمويل المشاريع الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أو لتمويل الانفاق العائلي خاصة، وواصلت في الارتفاع خلال السنوات 2017 و2018 و2019 إلى أن بلغت أعلى مستوى لها سنة 2020 بمقدار 11804,6 مليار دج.

¹ - عدوان علي، بن سماعيل، "دراسة تحليلية لواقع الكتلة النقدية في الجزائر في ظل قانون النقد والقروض خلال الفترة (1990-2020)"، دفاتر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 1، 2022، ص 30.

1-3-3. القروض المقدمة للخزينة

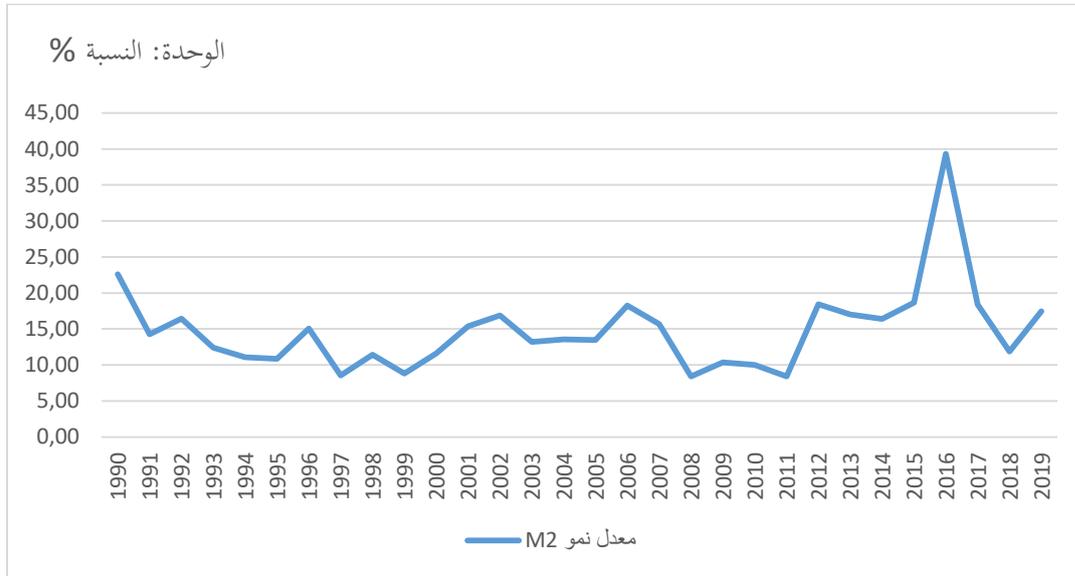
وهي تسبيقات يمنحها بنك الجزائر للخزينة العمومية والاكتتاب في سندات الخزينة العامة من طرف البنوك التجارية والأشخاص، وودائع المؤسسات والأشخاص في حسابات الخزينة منها الحسابات الجارية¹، وشهدت قروض الدولة تذبذبا تماشيا مع منهج التمويل والسياسات المالية المتبعة من فترة لأخرى فقد ارتفعت من 167,044 مليار دج سنة 1990 إلى 527,83 مليار دج سنة 1993 ويرجع ذلك إلى الاجراء المتعلق بتحويل الدين المصرفي على المؤسسات العمومية إلى سندات حكومية كجزء من برنامج إعادة الهيكلة، ثم يليها انخفاض شديد إلى 280,54 مليار دج سنة 1996 بسبب تحسن الإيرادات من الجباية البترولية لترتفع سنة 1999 إلى غاية 847,9 مليار دج بسبب انخفاض الاحتياطات من العملات الصعبة بالإضافة إلى انخفاض سعر الصرف وأسعار النفط، وتحسن الأوضاع الاقتصادية خلال الفترة 2000-2010 خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط أصبحت الخزينة العمومية لا تلجأ إلى بنك الجزائر لإعادة التمويل، حيث انخفضت قيمة هذه القروض من 423,4 مليار دج في سنة 2003 إلى -3510,9 مليار دج سنة 2010 وهذا الانخفاض الشديد يعكس لنا تطور الوضعية النقدية وتخلي الخزينة عن لجوئها إلى الاقتراض، وفي سنة 2015 ولأول مرة منذ 2005 لم تعد الدولة دائنا صافيا اتجاه النظام المصرفي حيث بلغت صافي القروض المصرفية على الدولة 567,5 مليار دج وذلك راجع إلى انخفاض في صندوق ضبط الموارد واستحقاقات المصارف على الدولة وعرفت ارتفاعا في سنة 2016 حيث انتقلت من 2682,2 مليار دج إلى 8611,3 مليار دج سنة 2020 تحت أثر تزايد مستحقات بنك الجزائر على الخزينة العمومية.

¹ - علي صاري، " سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة (2000-2013)، رؤى اقتصادية، العدد 7، جامعة الواد، 2014، ص 24.

2. تحليل تطور العرض النقدي في بعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2020)

1-2. تطور العرض النقدي في مصر خلال الفترة (1990-2020)

الشكل رقم (03-03): تطور معدلات نمو العرض النقدي M2 في مصر خلال الفترة (1990-2020)



المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (03).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (03) أن العرض النقدي في مصر عرف تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة الممتدة من (1990-2020) وذلك تزامنا مع الإصلاحات الهيكلية التي اتبعتها الحكومة المصرية مما انعكس على مسار العرض النقدي إذ انتقلت الكتلة النقدية أو ما يعرف بالسيولة المحلية M2 من 74669 مليون جنيه سنة 1990 إلى 91553 مليون جنيه سنة 1991 لترتفع بمعدل قدره 22,61% سنة 1991 نتيجة لتداعيات حرب الخليج وواصل العرض النقدي في الارتفاع بمعدلات متباينة فقد سجل في سنة 1993 معدل قدره 16,42% وانخفض معدل العرض النقدي خلال ثلاث سنوات متتالية 1994, 1995 و1996 من 12,40% سنة 1994 إلى 10,83% سنة 1996 مروراً بمعدل نمو قدره 11,07% لسنة 1995، ويلاحظ أن معدل النمو السنوي في حجم السيولة المحلية كان أضعاف معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة وهو ما يحقق هدف السياسة النقدية في الحفاظ على درجة ملائمة من الاستقرار النقدي¹، وارتفعت حجم السيولة النقدية M2 من 193902 مليون جنيه سنة 1997 إلى 20945 مليون

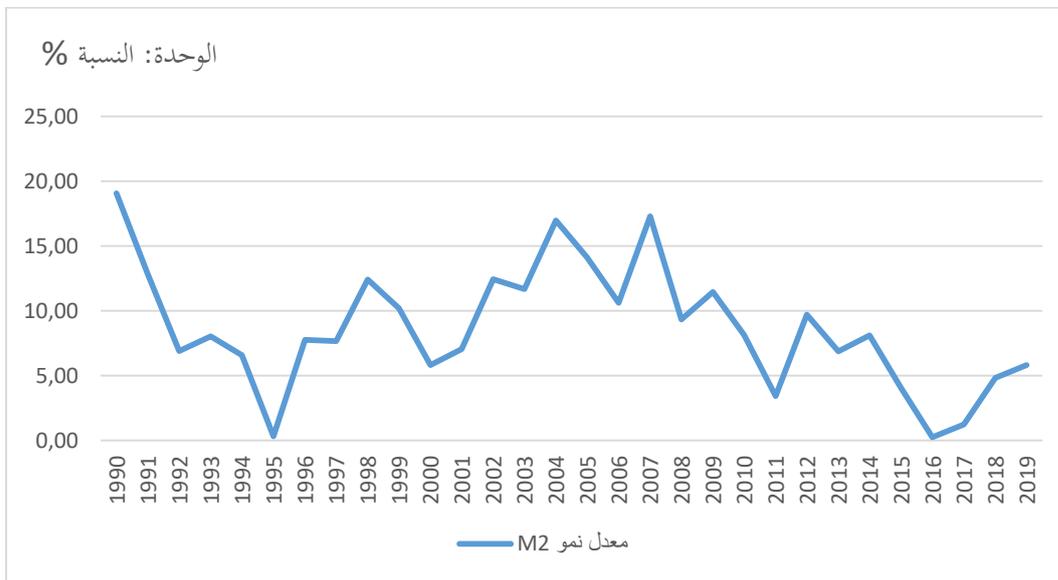
¹ - حسين عبد المطلب الأسرج، "تحليل أداء السياسة النقدية في مصر خلال الفترة (1997-2004)"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 04، العدد 05، جامعة حسينية بن بوعلوي، شلف، الجزائر، 2008، ص138.

الفصل الثالث: _____ دراسة تحليلية قياسية لأثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر
وبعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2020)

جنيه سنة 2016 أي بمتوسط نمو قدره 13,45% لتسجل أعلى مستوى له سنة 2017 بمعدل 39,33% إذ سجل 29182 مليون جنيه في نهاية 2017، تعتبر هذه الزيادة في الكتلة النقدية M2 محصلة لتصاعد كل من صافي الأصول المحلية وصافي الأصول الأجنبية، كما انعكست هذه الزيادة في نمو M1 بمعدل قدره 23,5% وكذا نمو أشباه النقود بمعدل 45,3%، وسجل M2 معدل 11,85% سنة 2019 لترتفع النسبة بعد ذلك إلى 17,47% سنة 2020².

2-2. تحليل تطور العرض النقدي في الأردن خلال الفترة (1990-2020)

الشكل رقم (04 - 03): تطور معدلات نمو العرض النقدي M2 في الأردن (1990-2020)



المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (04).

نلاحظ من خلال الشكل أن العرض النقدي عرف مستويات متدنية في عام 1990 إذ بلغ 3122,6 مليون دينار وذلك راجع لتأثر الاقتصاد الأردني سلباً نتيجة انعكاسات أزمة الخليج إلى جانب تأثر القطاعات الاقتصادية إزاء هذا الوضع، لذا سعت الحكومة الأردنية لاتخاذ الإجراءات المناسبة للتكيف مع الأوضاع المستجدة الأمر الذي خفف وبشكل كبير من أثر تلك الظروف، لذا ارتفع العرض النقدي ليصل إلى 3717,6 مليون دينار سنة 1991 بمعدل نمو 19,1% وذلك نتيجة تحسن أداء الاقتصاد الأردني بعد أن استطاع التكيف مع الأوضاع المستجدة، لكن سرعان ما ترجع العرض النقدي في الفترة الممتدة من 1992 إلى 1996 من

¹ - البنك المركزي المصري، "التقرير السنوي 2016/2017"، ص ص 18-19.

² - تقرير البنك الدولي على الموقع: <http://www.worldbank.org>

12,8% إلى 0,30% بقيمة 5175,3 مليون دينار سنة 1996 وذلك راجع إلى انخفاض عرض النقد M1 بمعدل (-11,8%)، ليشهد العرض النقدي خلال سنتي 1997 و1998 استقرار معدل النمو في حدود 7%، ويرتفع العرض النقدي سنة 1999 بمعدل نمو 11,4% ليصل نحو 6689,1 مليون دينار، وخلال هذه السنة استمر البنك المركزي بتطبيق سياسة نقدية هادفة تمثلت في تخفيضات تدريجية على أسعار الفائدة الدائنة والمدينة في السوق المصرفي¹، من أجل ضبط السيولة المحلية بما يتلاءم والاحتياجات التمويلية للنشاط الاقتصادي.

وعرفت الألفية الجديدة خلال الفترة (2000-2020) نموا متزايداً للكتلة النقدية M2 بحيث انتقلت من 7434,7 مليون دينار سنة 2000 إلى 7866,1 مليون دينار سنة 2001، وفي سنة 2002 بلغت الكتلة النقدية 8419,1 مليون دينار، ثم انتقلت M2 إلى 9465,7 مليون دينار و بمعدل نمو 12,43% سنة 2003، و 16,95% سنة 2005 وبلغت قيمتها 12364 مليون دينار، وواصل العرض النقدي في الارتفاع سنة 2008 بمعدل نمو 17,28% ليصل إلى 18304,2 مليون دينار، إلا أنه سجل انخفاضا ملحوظا مقارنة بالسنة السابقة ليصل إلى معدل 9,3% سنة 2009 وهذا نتيجة للأزمة المالية العالمية.

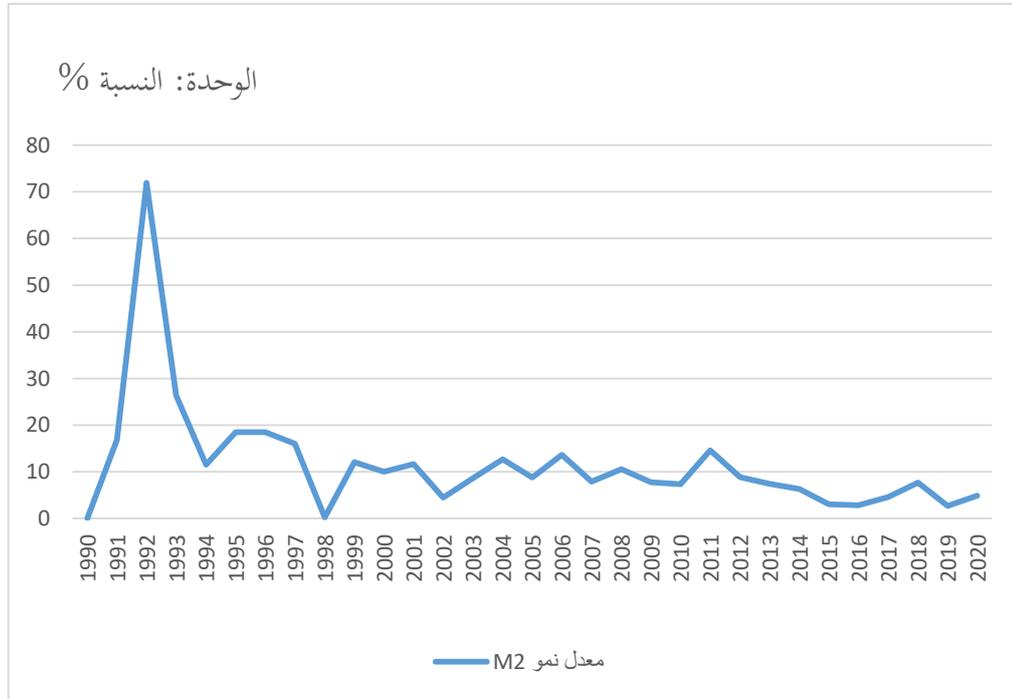
وفي سنة 2010 عرف الاقتصاد الوطني تحسنا وضخ المزيد من السيولة في الاقتصاد فارتفع العرض النقدي بمعدل 11,45%، وسجلت سنة 2012 تباطؤ ملحوظا في العرض النقدي حيث سجل M2 معدل نمو قدر بـ 3,42% ليبلغ 24945,2 مليون دينار، ليرتفع مرة أخرى سنة 2014 بمعدل 6,85% لتبلغ 29240 مليون دينار، أما سنة 2017 سجلت تراجعاً إلى مستوى أدنى له بمعدل 0,24% ليبلغ 32957,6 مليون دينار وذلك لتراجع شبه النقد بمعدل نمو 1,5% فيما تراجع العرض النقدي الضيق M1 بمعدل -2,42%، وبلغ حجم السيولة المحلية بمفهومها الواسع M2 في نهاية 2019 ما مقداره 34969,7 مليون دينار بمعدل نمو 4,82% بينما سجل كل من شبه النقد والعرض النقدي الضيق M1 بمعدل نمو 4% و 6,7% على التوالي كما بلغ معدل النمو 5,8% سنة 2020² حيث بلغ حجم النقد المتداول 5900 مليون دينار أي بمعدل نمو 28,3%، ويعزى هذا الارتفاع في جانب منه إلى قيام العملاء بسحب جزء من ودائعهم لدى البنوك خلال فترة الإغلاق الكلي التي قررت الحكومة للحد من انتشار فيروس كورونا وتفضلهم للاحتفاظ بالسيولة بدلا من إيداعها في البنوك.

¹ - البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي 1999، ص22.

² - تقرير البنك الدولي على الموقع: <http://www.worldbank.org>

2-3. تحليل تطور العرض النقدي في ماليزيا (1990-2020)

الشكل رقم (05 - 03): تطور معدلات نمو عرض النقود M2 في ماليزيا (1990 - 2020)



المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (05).

نلاحظ من خلال بيانات الملحق رقم (05) أن العرض النقدي عرف مستويات متدنية في عام 1990 إذ بلغ 67,66 مليار رينجت وبعدها نمو سالب بلغ -43,73 وذلك راجع للظروف الاقتصادية في ماليزية ، ليرتفع العرض النقدي ليصل إلى 89,6 مليار رينجت سنة 1991 وبمعدل نمو قدر بـ 16,87% ، ليواصل في الارتفاع وبشكل ملحوظ في سنة 1992 حيث بلغ العرض النقدي في هذه السنة 154,032 مليار رينجت وبمعدل نمو مرتفع قدر بـ 71,91% وهي أعلى نسبة شهدتها فترة الدراسة وذلك نتيجة لتحسن أداء الاقتصاد بعد أن استطاع التكيف مع الأوضاع المستجدة، لكن سرعان ما تراجع معدل العرض النقدي في 1993 ليواصل الانخفاض سنة 1994 وبمعدل 11,5% وبقيمة 217,245 مليار رينجت، ليشهد سنة 1995 ارتفاع معتبر بلغت قيمته 257,245 مليار رينجت وبمعدل نمو قدر بـ 18,52%، ليستقر معدل العرض النقدي سنة 1996 بمعدل 18,48% وبقيمة 304,796 مليار رينجت¹، وينخفض بعد ذلك في سنة 1997 ليصل إلى معدل 16,035% ليتراجع في سنة 1998 إلى أدنى مستوياته خلال فترة الدراسة ذلك نتيجة الأزمة الآسيوية التي أثرت في معظم دول آسيا بما فيها ماليزيا مما أثر ذلك على معدل نمو العرض النقدي بسبب الأوضاع

¹ - تقرير البنك الدولي على الموقع: <http://www.worldbank.org>

الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الماليزي، ليرتفع معدل النمو في سنة 1999 بمعدل 12,09%. ليواصل في الارتفاع خلال سنتين 2000 و2001 استقرار معدل النمو في حدود 7%، ويرتفع العرض النقدي سنة 1999 بمعدل نمو 12,4% ليصل نحو 6747,6 مليار دينار، وخلا هذه السنة استمر البنك المركزي بتطبيق سياسة نقدية هادفة لضبط السيولة المحلية بما يتلاءم والاحتياجات التمويلية للنشاط الاقتصادي.

وعرفت الألفية الجديدة خلال الفترة (2000-2020) نموا متزايد للكتلة النقدية M2 بحيث انتقلت 473,27 مليار رينجت سنة 2000 إلى 488,1 مليار رينجت سنة 2001 لكن بمعدل نمو أبطأ عن السنة 2000 حيث بلغ معدل النمو 10,04% و11,63% خلال السنتين 2000 و2001، وفي سنة 2002 بلغت الكتلة النقدية M2 قيمة 510,07 مليار رينجت لكن بمعدل نمو منخفض قدر بـ 4,48%، وشهدت الفترة (2003-2014) تذبذبا في معدلات نمو العرض النقدي بين الارتفاع والانخفاض حيث سجلت 554,07 مليار رينجت سنة 2003 وبمعدل نمو بلغ 8,62% وارتفع ليصل إلى 12,68% سنة 2004 وقيمة 624,37 مليار رينجت، وواصل العرض النقدي في الارتفاع إلى سنة 2011 وبمعدل نمو 14,62% ليصل إلى 1220,72 مليار رينجت، ليتراجع مرة أخرى خلال الفترة (2012-2016) إلا أنه سجل انخفاضا ملحوظا في سنة 2012 مقارنة بالسنة السابقة ليصل إلى معدل 8,84% وواصل الانخفاض إلى غاية 2016 حيث سجل معدل نمو 2,8%، ليرتفع مرة أخرى خلال السنتي 2017 و2018 بمعدلات 4,64% و7,68% على التوالي، ليتراجع مرة أخرى في سنة 2019 ويواصل تراجعته في سنة 2020 ليسجل معدل قدره 4,86% وذلك نتيجة تداعيات جائحة كورونا وما نتج عنها من إغلاقا في الاقتصاد¹.

ثانيا: تحليل تطور سرعة دوران النقد

رأينا فيما سبق أهمية معادلة التبادل في شرح العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وسنحاول فيما يلي معرفة مدى مطابقة آراء "فيشر" على حالة الجزائر وبعض الدول النامية في الفترة (1990-2020) وقد أكد في نظريته للطلب على النقود على وظيفتها كوسيلة للتبادل من خلال المعادلة:

$$M \times V = P \times T$$

M : كمية عرض النقود المتداولة؛ V : سرعة تداول النقود في المعاملات؛ P : المستوى العام للأسعار (الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك)؛ T : مجموع المعاملات في فترة زمنية معينة، وقد ركز الاقتصاديون في حساب هذا المجموع على حجم الإنتاج الجاري أي المشتريات النهائية التي يتضمنها الإنفاق الوطني، كما أخذ (IPC) بدلا عن معدل سعر هذه المعاملات، وعليه تكون معدلة المبادلات لفيشر كما يلي:

¹ - تقرير البنك الدولي على الموقع: <http://www.worldbank.org>

الفصل الثالث: _____ دراسة تحليلية قياسية لأثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر
وبعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2020)

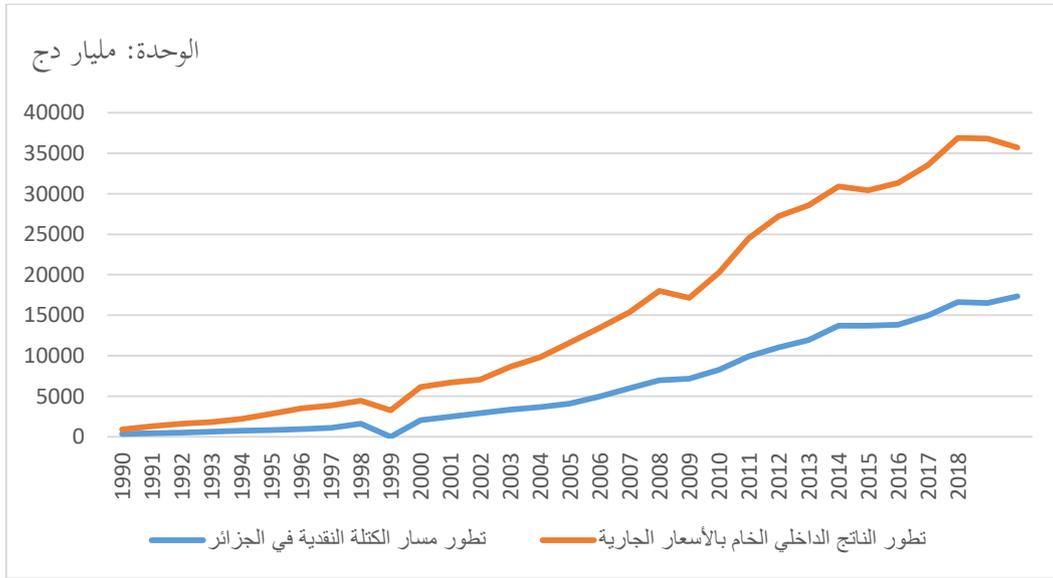
$$M \times V = P \times Y$$

وعليه تصبح V : تعبر عن عدد مرات تداول الرصيد النقدي سنويا لشراء الناتج السنوي من السلع والخدمات أو سرعة تداول الدخل، وهذه المعادلة تعبر عن حالة التوازن في سوق النقد بين العرض والطلب عليها، وعليه يمكن حساب سرعة تداول الدخل من خلال العلاقة بين كمية النقود وحجم الناتج الداخلي بالأسعار الجارية¹، وذلك وفقا للعلاقة التالية: $V = PIB/M_2$

1. تقدير سرعة تداول النقود في الجزائر للفترة 1990-2020

الشكل رقم (06- 03): تطور الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية مع العرض النقدي M_2 في الجزائر

للفترة (1990-2020)



المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (01) ورقم (18).

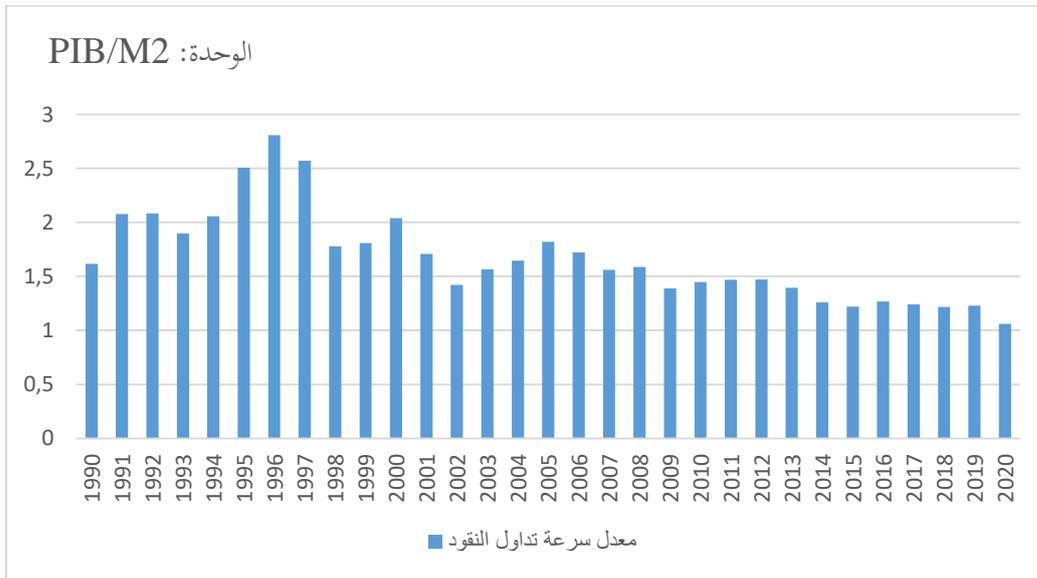
يظهر من خلال الشكل التطور المستمر لإجمالي الناتج الداخلي الخام موازاة مع تطور عرض النقود في الجزائر خلال ثلاث عقود السابقة، وهذا راجع إلى توسع النشاط الاقتصادي الوطني والارتفاع المستمر للأسعار الجارية للسلع والخدمات الداخلية، مما أدى إلى التضخم المستمر في قيم الناتج المحلي، حيث تضاعف لأكثر من 36 مرة خلال فترة الدراسة حيث وصل إلى حدود أكثر من 20 ألف مليار دج، بمعدل نمو سنوي قدر بـ 12,38%، ووصل أكبر معدل له في بداية التسعينات حيث شهدت ارتفاع معدلات أسعار السلع والخدمات وارتفاع الناتج المحلي بالأسعار الجارية بمعدلات تفوق 50%، حيث عرفت خلالها عملة الدينار تراجعاً معتبراً

¹ - الجنابي جميل عجمي، "النقود والمصارف والنظرية النقدية"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2009: ص: 77.

الفصل الثالث: _____ دراسة تحليلية قياسية لأثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر
وبعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2020)

موازية مع الأوضاع السياسية والاجتماعية المضطربة، بينما شهد الناتج المحلي نمواً بالأسعار الجارية في سنوات الألفية الثالثة بمعدل أقل حدة حيث وافقت تراجع نسب نمو الأسعار إلى أن سجل انخفاض سنوي سنة 2015 بنسبة تقدر بـ -2,9%. وتؤدي الزيادات المتواصلة في معدل نمو عرض النقود فوق ما يتطلبه نمو الناتج في المدى البعيد إلى زيادة موازية في المستوى العام للأسعار، وعليه كلما كان تداول النقود يميل إلى السرعة تزيد الضغوط التضخمية للنقود أكثر.

الشكل رقم (07- 03): تطور معدل سرعة تداول النقود في الجزائر للفترة (1990-2020)



المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (06).

يتبين من خلال التمثيل البياني أعلاه أن تغير سرعة دوران النقود في الجزائر تكون في مجال قصير نظراً لتوازي منحني عرض النقود والناتج المحلي بالأسعار الجارية وذلك في أغلب فترات الدراسة، حيث تراوح معدل سرعة دوران النقود بين 1,17 و 2,80 كأعلى معدل خلال ثلاث عقود الأخيرة، وعرف التداول النقدي أكثر تباين في فترة التسعينات، محققاً ذروته في سنة 1996 مما يفسر جزءاً من الضغوط التضخمية التي شهدتها الجزائر، حيث يرتبط تغير الأسعار طردياً مع سرعة دوران النقود وذلك بثبات المتغيرات الأخرى،

إلا أنه بعد مطلع الألفية الثالثة شهد معدل التداول النقدي انخفاضاً نسبياً يفسر بارتفاع الكتلة النقدية المتداولة بشكل غير متوافق مع الناتج المحلي الإجمالي مع تسجيل ارتفاعات محسوسة سنة 2003 و 2005 بلغت نسبة نموه 6% و 7% وهي نسبة لم يبلغها من قبل.

الفصل الثالث: _____ دراسة تحليلية قياسية لأثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2020)

وفي الفترة من 2009 إلى 2014 عرفت سرعة تداول النقود استقرارا نسبيا ويمكن تفسير ذلك بالتناسب في نمو الناتج الداخلي والعرض النقدي المتداول M1 والذي يرجع إلى زيادة الانفاق العمومي لتلك الفترة ورفع كتلة الأجور في العديد من القطاعات بالأثر الرجعي من 2008.

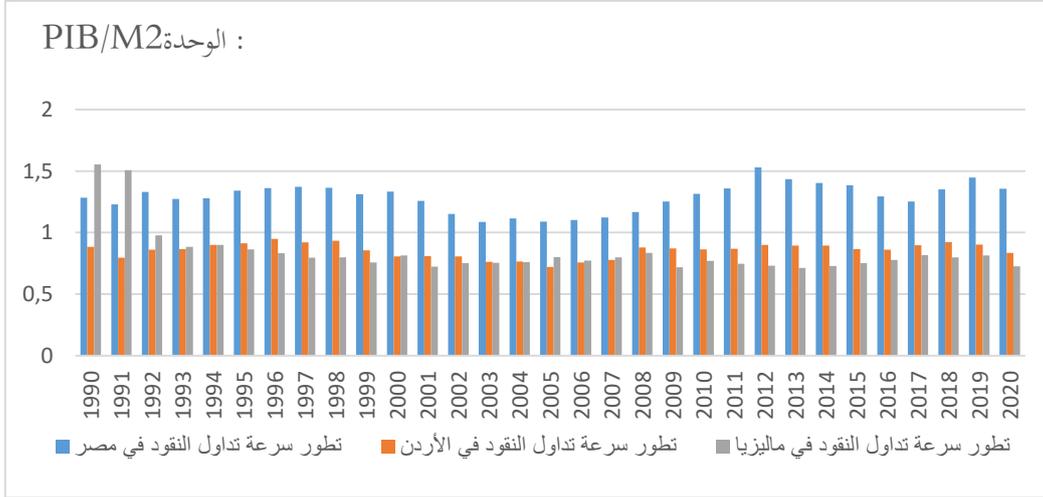
وبالعودة إلى الأزمة النفطية خلال سنتي 2014 و2015 يمكن تفسير انخفاض التداول من خلال سلوك الأفراد والمتعاملين الاقتصاديين في الأزمات، أين يتم الميل إلى التفضيل النقدي في ظل الركود وعدم التأكد، ويرجع الاستقرار في سرعة تداول النقود خلال الفترة (2015-2018) إلى الإجراءات الحكومية المطبقة من خلال الاستدانة الوطنية (القرض السندي وطبع النقود)، وفي السنتين 2019 و2020 تراجعت سرعة دوران النقود بشكل محسوس بسبب جائحة كورونا والإغلاقات الاقتصادية في جميع القطاعات الاقتصادية نتيجة إجراءات الحجر الصحي المطبقة في تلك الفترة.

وعليه يمكن إرجاع النمو البطيء لدوران النقود إلى تراجع نصيب الفرد الجزائري من الناتج الداخلي الخام والركود الاقتصادي، وكذلك تراجع الأسعار في السنوات الأخيرة لفترة الدراسة، إذ أن دوران النقود تؤثر وتتأثر بالمستوى العام للأسعار في المدى القصير والطويل، كما يؤدي تراجع نمو معدلات التضخم وتوقع انخفاض الأسعار مستقبلا إلى تفضيل الأفراد والمؤسسات الاحتفاظ أكثر بالنقود مما يعمل على تراجع سرعة دوران النقود، كما يساهم انخفاض معدلات الفائدة على الودائع والسندات الحكومية وكذلك الزيادة في نمو العرض النقدي إلى تغيير معدل الفائدة وبالتالي تزداد مخاطر حيازة السندات مما يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود وتراجع سرعة دورانها.

تبين القيم المحسوبة في الملحق رقم (06) لمعدل دوران النقود أنها بعيدة نوعا ما عن المستويات المعهودة في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لذا يعتبر هذا المقياس غير جيد في تفسير الظاهرة التضخمية في الجزائر خاصة في السنوات الأخيرة نتيجة ميول الأفراد إلى الاكتناز وبالتالي ضعف المؤسسات المالية والنقدية في استقطاب الأرصدة النقدية.

2. تقدير سرعة تداول النقود في مصر، الأردن وماليزيا خلال الفترة (1990-2020)

الشكل رقم (08-03): تطور سرعة تداول النقود في مصر، الأردن وماليزيا للفترة (1990-2020)



المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (07، 08، 09).

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه وبالاعتماد على الملحق رقم (7، 8، 9) أن سرعة تداول النقود منخفضة نسبياً طوال فترة الدراسة في كل من مصر والأردن وماليزيا، حيث تراوحت سرعة تداول النقود في مصر خلال سنتي 1990 و1991 دورة واحدة أي سجلت (1,28، 1,22) على التوالي، بينما تراوحت في الأردن بين 0,88 و0,75 خلال السنتين على التوالي أي لم تبلغ دورة واحدة وفي المقابل بلغت في ماليزيا دورة ونصف أي بين 1,55 و1,5 خلال السنتين 1990 و1991.

وفي الفترة (1992-2020) نلاحظ من خلال المنحنى أن سرعة تداول النقود عرفت استقراراً نسبياً خلال هذه الفترة في مصر حيث بلغت دورة واحدة أي أن الكتلة النقدية M2 انتقلت في الاقتصاد بمعدل دوران في المتوسط 1,29 أي أن هناك تساوي بين الكتلة النقدية والناتج المحلي الإجمالي وهذا ما يعني رياضياً أن هناك تناسب بين الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي والكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد¹.

بينما عرفت سرعة تداول النقود انخفاضاً في الأردن خلال الفترة (1992-2020) كما عرفت استقراراً طول هذه الفترة تراوح بين 0,72 و0,94 وبمعدل متوسط قدر بـ 0,85 وذلك بسبب الأزمات المتتالية وصولاً إلى أزمة جائحة كورونا، وذلك يفسر بانخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عن معدل نمو الكتلة النقدية².

¹ - تقرير البنك الدولي على الموقع: <http://www.worldbank.org>

الفصل الثالث: _____ دراسة تحليلية قياسية لأثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2020)

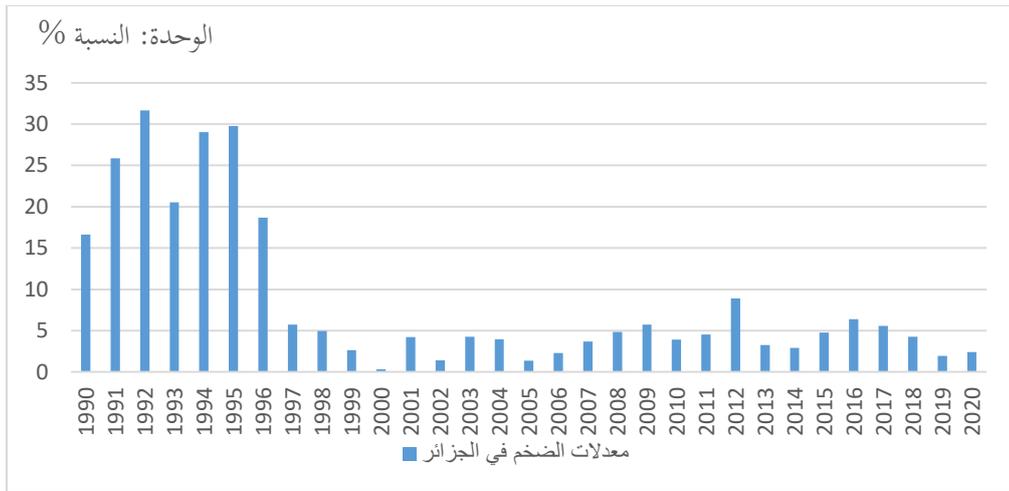
كما عرفت سرعة تداول النقود انخفاضا في ماليزيا بلغ هذا الانخفاض بنصف دورة تقريبا حيث انتقلت سرعة تداول النقود من 1,5 خلال السنتين 1990 و 1991 إلى 0,97 في سنة 1992 وشهدت الفترة (1992- 2020) انخفاضا بلغ في المتوسط 0,79 وهذا يفسر بارتفاع الكتلة النقدية المتداولة بشكل غير متوافق مع نمو الناتج المحلي الإجمالي وما زاد من انخفاض سرعة تداول النقود هو جائحة كورونا في سنة 2020 أين أثرت إجراءات الحجر الصحي على العديد من القطاعات الحيوية والتي كانت لها أهمية في النشاط الاقتصادي¹.

المطلب الثاني: دراسة تحليلية لتطور معدلات التضخم في الجزائر وبعض الدول النامية (1990-2020)

أولا: تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

تمثل الفترة الممتدة من 1990 إلى يومنا هذا فترة هامة في مسار الاقتصاد الجزائري، حيث تمثل مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق وتحرر الأسعار.

الشكل رقم (09- 03): تطور مسار التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)



المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (10) بالاعتماد على بيانات البنك الدولي: <http://www.worldbank.org>

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن التضخم عرف في الفترة (1990-1993) تزايدا مستمرا في معدلات التضخم حيث سجلت في عام 1990 معدل 16,65% ليرتفع إلى 31,67% سنة 1992 والذي يعتبر أكبر معدل شهدته الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2003 وذلك يعود إلى التوسع النقدي المتتالي وارتفاع معدلات السيولة بالإضافة إلى تزايد حجم الطلب مع ركود في مستويات العرض، لكن انخفض بـ 11

¹ - تقرير البنك الدولي على الموقع: <http://www.worldbank.org>

نقطة ليصل إلى 20,54% سنة 1993 وذلك بسبب انخفاض وتيرة التوسع النقدي بالإضافة إلى استقرار مستويات الطلب الكلي، وفي سنة 1994 ارتفع معدل التضخم من جديد ليصل إلى 29,04% ثم إلى 29,77% في سنة 1995 ويرجع ذلك إلى التحرير الواسع للأسعار ورفع الدعم الحكومي عنها¹، أما الفترة الممتدة من 1996 إلى غاية 1999 شهدت تراجعاً مستمراً في معدلات التضخم حيث بلغت نسبته 18,67% سنة 1996 لتستمر في التراجع إلى أن بلغت معدل 2,64% وذلك راجع إلى تظافر عدة جهود من قبل الحكومة حيث قامت بالتحكم في السيولة الاقتصادية واعتدال وتيرة التوسع النقدي وتدني حجم الائتمان المحلي وتراجع مستوى الطلب الكلي بسبب انتشار البطالة التي عرفت معدلاً عالياً قدر بـ 29,30% سنة 1999 بالإضافة إلى تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي الذي يهدف إلى استقرار الأسعار عند مستوى مماثل لما هو عليه لدى الشركاء التجاريين.

كما نلاحظ في سنة 2000 أن معدل التضخم بلغ أدنى حد شهدته الجزائر منذ الاستقلال بمعدل 0,33% ويمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى عدة إجراءات اتخذتها الحكومات المتعاقبة في إطار برنامج التعديل الهيكلي، كتعديل أسعار الفائدة الحقيقية وتقليص الموازنة العامة إلى مستويات معقولة، والصرامة في تسيير الكتلة النقدية والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلاً من الإصدار النقدي المفرط مما أدى إلى تراجع معدل التضخم في حدود معقولة وقياسية، لكن سرعان ما عاد معدل التضخم إلى الارتفاع في سنة 2001 حيث بلغ 4,22% والذي تجاوز معدل التضخم المستهدف للسياسة النقدية والمحدد بـ 3%، ويرجع ذلك إلى نمو الكتلة النقدية M2 بنسبة 22,30% جراء نمو احتياطات الصرف، والتي تزامنت مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي وارتفاع الأدي للآجر الوطني المضمون بالإضافة إلى إعادة رسملة البنوك التي أدت إلى وجود سيولة زائدة في الأسواق، وفي سنة 2002 عاد معدل التضخم للانخفاض مرة أخرى بنسبة تقدر بـ 1,41% وذلك يعود إلى انخفاض معدل نمو الكتلة النقدية M2، لتشهد سنة 2003 ارتفاعاً جديداً في معدل التضخم قدر بـ 4,26% والذي يمكن إرجاع جزء مهم منه لنمو فائض السيولة المصرفية، وفي سنة 2004 ينخفض معدل التضخم إلى 3,96% لكن هذه النسبة تجاوزت السقف المحدد نتيجة تزايد معدل استهلاك العائلات المدعم بارتفاع دخلهم المتاح بالإضافة إلى ارتفاع الأجر الوطني الأدي المضمون، ليتراجع مرة أخرى سنة 2005 بمعدل 1,38% ويفسر هذا التراجع بانخفاض أسعار المواد الغذائية وعودة أسعار البترول إلى مستواها الطبيعي بالإضافة أيضاً إلى انخفاض معدل السيولة المصرفية²، ليرتفع مرة أخرى في سنة 2006 و2007 و2008 بمعدل 2,31% و3,67%

¹ - عبد الله قوري يحيى، "محددات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج منتهجات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR،

1970-2012"، مجلة الباحث، عدد 14، 2014، ص 3.

² - فضيل رايس، مرجع سابق، ص 204.

و4,85% على التوالي وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار الجملة للخضر والفواكه، ونمو السيولة النقدية من 56,7% سنة 2006 إلى 74,5% سنة 2007، بالإضافة إلى ارتفاع معدل النمو النقدي من 18,6% سنة 2006 إلى 24,2% سنة 2007، وارتفاع أسعار المواد الغذائية خاصة الفلاحية منها وكل هذه العوامل ساعدت على ارتفاع التضخم، وفي سنة 2009 قفز معدل التضخم إلى 5,73% وهو ما يعتبر أعلى معدل في العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين، فخلال التسع أشهر الأولى من سنة 2009 تسارعت وتيرة تغير الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك بـ 1,5 نقطة مقارنة بنفس الفترة خلال سنة 2008، وبذلك يكون معدل التضخم قد انتقل من 4,2% في نهاية سبتمبر 2008 إلى 5,73% في نهاية سبتمبر 2009 ويرجع هذا الضغط التضخمي أساسا إلى أسعار المواد الغذائية التي وصل مؤشرها إلى 7,8%، كما يرجع إلى التضخم المستورد الذي حدث منذ سنة 2008¹.

وفي سنة 2010 انخفض معدل التضخم نوعا ما ليبلغ 3,91% ليرتفع مرة أخرى في سنتي 2001 و2012 بنسب قدرها 4,52% و8,9% على التوالي وذلك بسبب السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها الحكومة بداية من سنة 2009، لتشهد معدلات التضخم من جديد انخفاضا بداية من سنة 2013 ليواصل تباطؤه في سنة 2014 بمعدلات تقدر بـ 3,25% و2,91% على التوالي وهو ما يمثل مكسبا للدفع نحو الاستقرار النقدي، خاصة في ظل الظرف المتميز بانخفاض إيرادات الميزانية الناتجة عن انخفاض أسعار البترول، أما في سنة 2015 ارتفع معدل التضخم ليبلغ 4,78% أي بزيادة قدرها 1,86 نقطة عن سنة 2014 بسبب انخفاض متوسط سعر برميل النفط، وقد كان لهذا الانخفاض الكبير في أسعار النفط ارتبط بقيمة العملة الوطنية، خاصة وأن الحكومة عمدت إلى تخفيض قيمة العملة أكثر من أجل تحقيق جباية بترولية أكبر، وهذا الانخفاض في العملة أدى إلى رفع معدلات التضخم، ليواصل الارتفاع في سنة 2016 ليبلغ 6,39%، وبعد سنتين من الارتفاع المتواصل لمعدل التضخم عاد في سنة 2017 إلى الانخفاض نوعا ما حيث قدر بـ 5,59% واستمر في الانخفاض خلال السنتين 2018 و2019 بمعدل 4,26% و1,95% على التوالي وذلك بسبب سعي الدولة المستمر إلى تخفيض معدل التضخم والتحكم أكثر في الأسعار²، ليرتفع مرة أخرى سنة 2020 بمعدل قدره 2,41%.

¹ - Bouhassoun Zahira, "la relation monnaie-inflation dans contexte de l'économie algérienne", thèse pour l'obtention de doctorat en sciences économique, université de Tlemcen, Algérie, 2013/2014, p256.

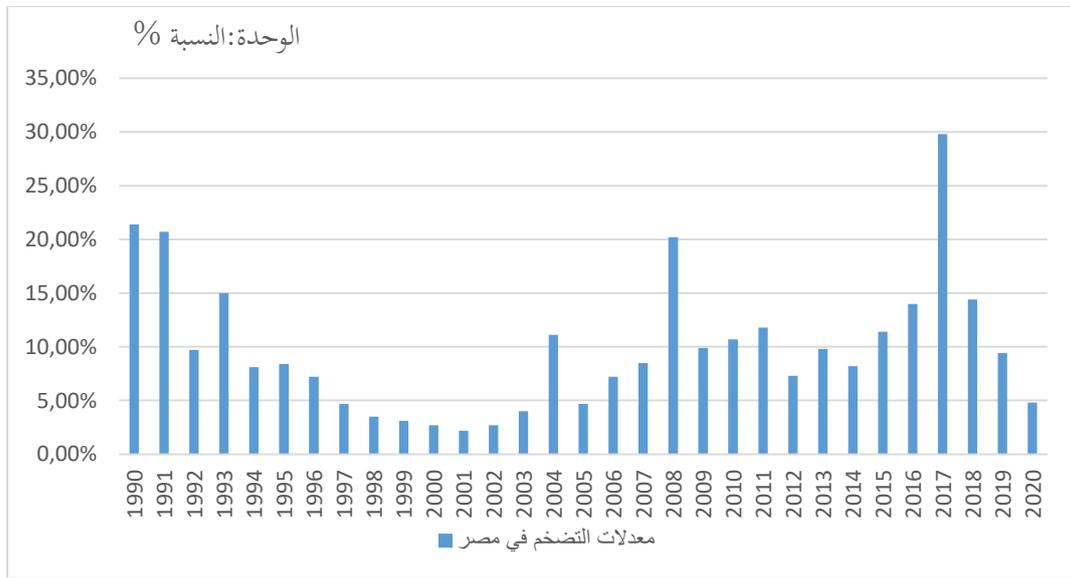
² - بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، جويلية 2018، ص5.

ثانيا: تحليل تطور التضخم في بعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2020)

1- تطور التضخم في مصر خلال الفترة (1990-2020)

شهد الاقتصاد المصري خلال الفترة (1990-2020) موجة حادة من ارتفاع الأسعار وتزايد معدلات التضخم نتيجة الإفراط النقدي الذي أدى إلى زيادة الطلب بمعدل أسرع من الزيادة في الإنتاج، كما يعود أيضا إلى الاختلالات الهيكلية التي كان يعاني منها الاقتصاد، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم (10-03): تطور معدلات التضخم في مصر (1990-2020)



المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (11).

نلاحظ من خلال الشكل ارتفاع معدل التضخم خلال الفترة (1990-1993) بمعدل متوسط قدره 16,7% باستثناء سنة 1992 التي شهدت انخفاض نوعا ما بمعدل يقدر بـ 9,7% ويرجع ذلك إلى أن هذه السنة عرفت العديد من التصحيحات السعرية بهدف الانتقال التدريجي من الأسعار الاجتماعية إلى الأسعار الاقتصادية، وبعدها شهدت الفترة (1994-2001) انخفاض تدريجي في معدلات التضخم حيث بلغ متوسط معدل التضخم 4,98%، وسجلت سنة 1994 معدل 8,1% وانخفض إلى غاية 2,2% سنة 2001 وكان ذلك نتيجة تأثير زراعات الوجه القبلي بالسيول إلى جانب ارتفاع الأسعار العالمية وتأثر الأسعار المحلية بها، وفي سنة 2001 بدأت معدلات التضخم في الارتفاع حيث بلغ معدل التضخم في هذه السنة 2,2% ليرتفع إلى 2,7% سنة 2002 ويعود ذلك إلى زيادة السيولة المحلية بالإضافة إلى انخفاض سعر الصرف الجنيه المصري أمام العملات الخرى وما تبع ذلك من زيادة تكلفة الاستيراد فضلا عن زيادة الإنتاج بسبب ارتفاع أسعار فائدة

الاقتراض إلى 14,1% في سنة 2002 مقابل 13,57% سنة 2001، وارتفع سنة 2003 ليصل إلى معدل 4% ويعزى ذلك إلى أثر تعويم سعر صرف الجنيه المصري، فضلا عن ارتفاع أسعار العديد من السلع المستوردة، وواصل معدل التضخم ارتفاعه ليصل إلى 11,1% في نهاية يونيو 2004 ومن العوامل التي ساعدت على اشتعال التضخم في هذه السنة هو ارتفاع تكلفة الاقتراض وزيادة مستويات الدين العام المحلي وارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب انخفاض سعر صرف الجنيه المصري، وتراجع معدل التضخم سنة 2005 إلى معدل 4,7% ليواصل في الارتفاع مرة أخرى خلال الفترة (2006-2008) حيث بلغ سنة 2006 7,2% ليصل إلى 20,2% سنة 2008 وذلك بسبب تصاعد أسعار الأقسام المكونة للرقم القياسي (أسعار المستهلكين في الحضر)، كما يرجع ذلك إلى التداعيات اللاحقة لصدمة العرض المرتبطة بتخفيض الدعم المخصص لبعض المنتجات البترولية، والزيادات المتتالية في أسعار السلع الغذائية تآثرا باستمرار تصاعد أسعارها العالمية فضلا عن انتقال أثر الزيادة في أسعار تلك السلع للعديد من السلع الأخرى مما أدى ذلك إلى انخفاض درجة الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية وبالتالي زيادة الواردات منها. وشهدت سنة 2009 تراجعا ملحوظا في معدل التضخم مقارنة بالسنة السابقة حيث سجل معدل التضخم 9,9% ويعود ذلك إلى انخفاض مساهمة مجموعة الطعام والشراب¹.

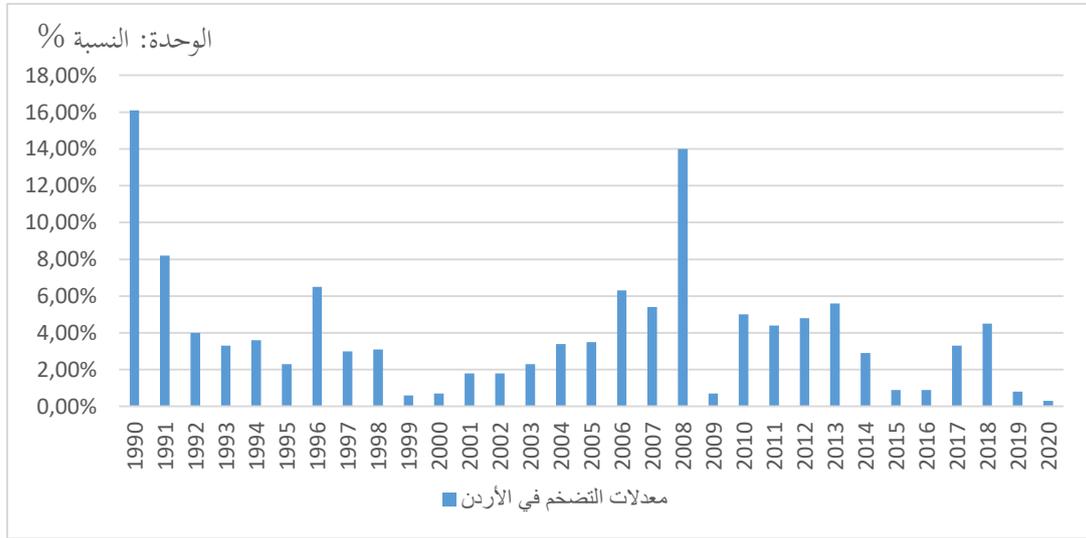
واستمر معدل التضخم في الارتفاع مرة أخرى في سنتي 2010 و2011 بمعدل 10,7% و11,8% على التوالي وقد تركز هذا الارتفاع أساسا في زيادة مساهمة مجموعة الدخان والمكيفات في معدل التضخم الكلي وارتفاع مساهمة مجموعة التعليم، وشهدت سنة 2012 انخفاض في معدل التضخم ليصل إلى 7,3%، ليواصل الارتفاع في سنة 2013 ليصل نحو 9,8% لينخفض في سنة 2014 ليصل إلى 8,2%، ولتشهد الفترة (2015-2017) حيث انتقلت من 11,4% سنة 2015 إلى 29,8% سنة 2017 ويعود ذلك إلى الإجراءات التي اتخذتها الدولة في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، خاصة تحرير سعر صرف الجنيه المصري وتطبيق قانون الضريبة المضافة ورفع أسعار الوقود في إطار اصلاح منظومة الدعم، ليتراجع معدل التضخم خلال السنتين 2018، 2019 بمعدلات تضخم تقدر بـ 14,4% و9,4% وقد تراجعت معدلات التضخم بسبب مساهمة السياسة النقدية عبر تحرير سعر الصرف في تعزيز تنافسية السلع والخدمات المحلية وبالتالي ارتفاع الطلب الخارجي على المنتج المحلي، ليصبح صافي الصادرات أحد العوامل الرئيسية في ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، ثم ينخفض المعدل السنوي للتضخم ليصل إلى 4,7% سنة 2020².

¹ - ماهر عبد الوهاب حامد أبو زيادة، "تطور معدلات التضخم في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1990-2021)، مصر المعاصرة مجلة علمية محكمة ربع سنوية، العدد 544، جامعة بنها، القاهرة، أكتوبر 2021، ص ص: 399-409.

² - البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2021/2020.

2- تطور التضخم في الأردن خلال الفترة (1990-2020)

الشكل رقم (11- 03): تطور معدل التضخم في الأردن في الفترة (1990-2020)



المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (12).

نلاحظ من بيانات الملحق رقم (12) والشكل البياني أعلاه أن معدل التضخم قدر سنة 1990 بـ 16,1% ليشهد تراجع ملحوظ في سنة 1991 بمعدل 8,2% أي انخفاض بنصف ما كان عليه في العام قبله ويعزى هذا التراجع إلى تبني عدد من الإجراءات والسياسات النقدية الهادفة إلى الحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار من ناحية، والإجراءات والسياسات المالية المتمثلة في تخفيض الرسوم الجمركية على العديد من السلع الاستهلاكية من ناحية أخرى، كما يرجع إلى ارتفاع الرقم القياسي لمجموعة المواد الغذائية والتي كانت السبب الرئيسي في ارتفاع الرقم القياسي العام، واستمر تراجع معدل التضخم في سنة 1992 ليستقر عند معدل 4% وقد جاء هذا التراجع في معدل التضخم رغم الضغوط الناجمة عن التزايد الملحوظ في نمو الطلب المحلي، مما يشير إلى أن سياسات إدارة الطلب الكلي المتبناة تمكنت من تحقيق قدر ملموس من التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي في الاقتصاد ومنعت بالتالي حدوث ضغوط تضخمية ذات شأن كبير، كما كان لسياسة ترشيد الانفاق الحكومي وسياسة تقييد الائتمان الممنوح للقطاع العام والخاص أثر ملموس في تحقيق الاستقرار السعري في هذا العام إضافة إلى الدور الذي لعبته سياسات إدارة الطلب الكلي في تخفيض معدل نمو الرقم القياسي لتكاليف المعيشة، ونلاحظ خلال الفترة (1993-1995) انخفاض معدل التضخم إلى 3,3% في سنة 1993 ليستقر في سنتي 1994 و1995 بمعدلات 3,6% و2,3% على التوالي¹، ويعزى هذا الاستقرار المسجل إلى

¹ - البنك المركزي الأردني، التقارير السنوية 1991-1995.

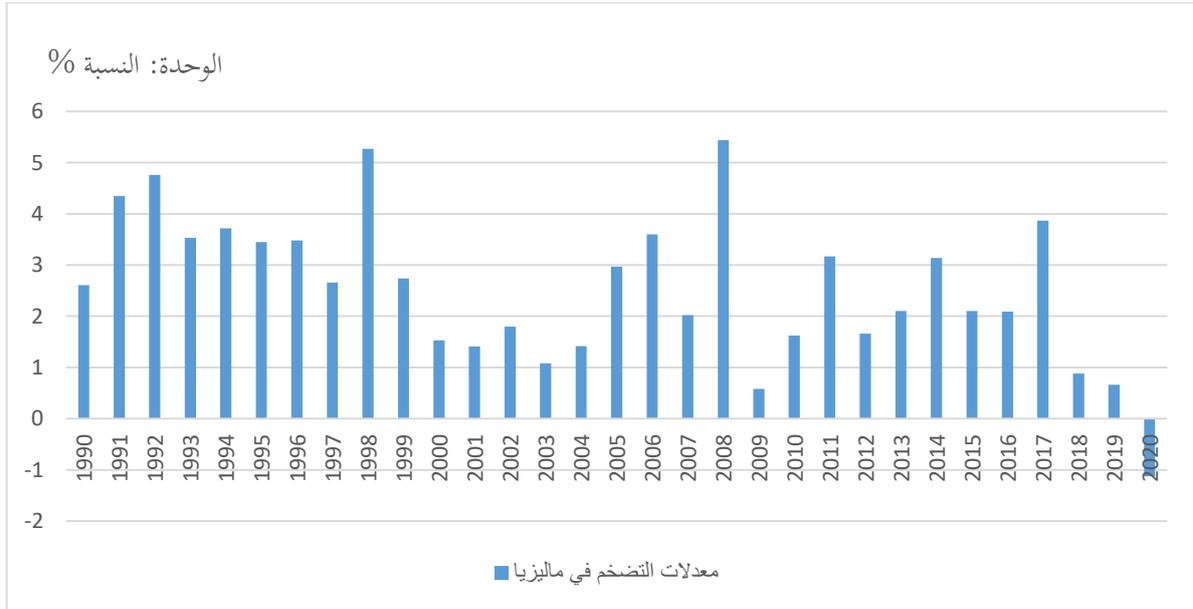
سياسات إدارة الطلب الحذرة التي استمرت السلطات الحكومية انتهاجها والاستقرار النسبي في أسعار المستهلك محصلة لتنفيذ السياسات الاقتصادية الهادفة إلى ضبط معدل نمو الطلب الكلي من خلال السياستين النقدية والمالية من ناحية والتوجه نحو تعزيز جانب العرض في الاقتصاد الأردني من ناحية أخرى، وفي عام 1996 ارتفع معدل التضخم ليصل إلى 6,5% وذلك يرجع إلى العوامل المحلية والمتمثلة بصفة أساسية في إعادة هيكلة الدعم الحكومي المقدم للقمح والأعلاف ورفع نسبة الضريبة العامة على المبيعات، وانخفض معدل التضخم سنة 1997 في حدود 3% ليستقر في سنة 1998 بمعدل 3,1% ويعد هذا الانخفاض إلى تباطؤ النمو في أسعار المستهلك واستمرار تبني الحكومة لسياسات الاستقرار الاقتصادي التي تهدف إلى ضبط معدل نمو الطلب الكلي، وتراجع معدل التضخم إلى 0,6% و 0,7% خلال السنتين 1999 و 2000 على التوالي وذلك بسبب انخفاض مستوى أسعار المجموعات الرئيسية المكونة للرقم القياسي لتكاليف المعيشة، وارتفع معدل التضخم في سنة 2002 بنسبة 1,8% محافظاً بذلك على نفس المعدل المسجل في عام 2001، وقد نجم هذا الارتفاع بشكل رئيسي عن ارتفاع أسعار مجموعتي السلع والخدمات الأخرى والسكن والنفقات المنزلية، ليرتفع سنة 2003 بمعدل 2,3% ويواصل في الارتفاع في السنتين 2004 و 2005 بمعدلات 3,4% و 3,5% على التوالي وذلك بسبب الإجراءات الإدارية التي تم اتخاذها عام 2005 والقاضية برفع أسعار المشتقات النفطية، وارتفع سنة 2006 بنسبة 6,3% ليواصل ارتفاعه عام 2007 ولكن بوتيرة أبطأ مما تحقق في سنة 2006 حيث بلغ 5,4% ليرتفع بشكل أكبر في عام 2008 ليلعب 14% مدفوعاً بموجة التضخم العالمي في أسعار المواد الأساسية وبتحرير أسعار المحروقات محلياً، ليتراجع خلال عام 2009 بنسبة طفيفة بلغت -0,7% وهو معدل لم يسجله الاقتصاد الأردني منذ عام 1998 ويعزى ذلك إلى الانخفاض الملموس في أسعار المستوردات خصوصاً أسعار النفط الخام والمشتقات النفطية والتأثر بتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتراجع الطلب العالمي، لكن سرعان ما عاودت أسعار المستهلك في الارتفاع خلال الفترة (2010-2013) من 5% سنة 2010 إلى 5,6% سنة 2013 وذلك بسبب النمو المتسارع في أسعار العديد من القطاعات الإنتاجية، ليتراجع سنة 2014 نحو 2,9% لينخفض هبوط حاد خلال عام 2015 حيث أظهر الرقم القياسي لأسعار المستهلك انكماشاً بنسبة 0,9% وجاء هذا الانخفاض نتيجة انخفاض أسعار النفط الذي أدى على انخفاض أسعار المواد الغذائية المستوردة وانخفاض تكاليف الإنتاج المحلي كما واصل انخفاضه عام 2016 متأثراً بشكل كبير باستمرار انخفاض أسعار النفط والغذاء، وارتفع مرة أخرى خلال السنتين 2017 و 2018 بمعدلات 3,3% و 4,5% على التوالي وذلك نتيجة لمجموعة من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة، وتراجعها مرة أخرى في السنتين 2019 بمعدل 0,8%

وبعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2020)

و2020 بمعدل 0,3%، ويعزى ذلك إلى مجموعة من العوامل الداخلية والمتمثلة في تراجع الطلب المحلي و العوامل الخارجية نتيجة تداعيات جائحة كورونا جراء إجراءات الحظر وإغلاق القطاعات الاقتصادية¹.

3- تطور التضخم في ماليزيا خلال الفترة (1990-2020)

الشكل رقم (12- 03): تطور التضخم في ماليزيا (1990- 2020)



المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (13).

نلاحظ من خلال الشكل أن معدل التضخم شهد في سنة 1990 معدل قدره 2,61%، ليرتفع تدريجيا خلال السنتين الموالتين (1991-1992) بمعدل متوسط قدره 4,64%، حيث سجل في سنة 1991 معدل قدره 4,35% ليواصل الارتفاع في سنة 1992 ليصل إلى 4,76%، ليتراجع بعدها إلى معدل 3,53% سنة 1993، إلا أن هذه النسبة عرفت استقرارا خلال أربع سنوات متتالية، حيث قدر معدل متوسط التضخم في الفترة (1993- 1996) بـ 3,54% وينخفض بعد ذلك إلى 2,66% سنة 1997، ليرتفع مرة أخرى إلى أعلى مستوياته بمعدل قدره 5,27% وهي أعلى نسبة عرفها معدل التضخم خلال الفترة (1998- 1990) بسبب ارتفاع الأسعار المحلية والتي تأثرت بانخفاض أسعار العملات المحلية للدول الآسيوية التي تعرضت للأزمة، وبسبب فقدانها لـ 40% من قيمة عملتها المحلية، ليتراجع بعدها إلى 2,74% سنة 1999²، ويرجع ذلك إلى قيام الحكومة الماليزية باتباع سياسات اقتصادية صارمة منها تثبيت سعر العملة من أجل انعاش الاقتصاد الماليزي.

¹ - البنك المركزي الأردني، التقارير السنوية 1996-2021.

² - تقرير البنك الدولي على الموقع: <http://www.worldbank.org>

وبعدها شهدت الفترة (2000-2003) انخفاض تدريجي في معدلات التضخم حيث بلغ متوسط معدل التضخم 0,72%، حيث سجلت سنة 2000 معدل 1,53% وانخفض إلى غاية 1,08% سنة 2003، وفي سنة 2004 بدأت معدلات التضخم في الارتفاع حيث بلغ معدل التضخم في هذه السنة 1,42% ليرتفع إلى 3,6% سنة 2006 وفي سنة 2002 انخفض إلى 2,02%، وارتفع سنة 2008 ليصل إلى أعلى معدل تضخم والذي بلغ 5,44% وهي أعلى نسبة شهدتها فترة الدراسة ويعزى ذلك إلى التداعيات اللاحقة لصدمات الأزمة المالية والتي لها أثر كبير على الأسعار المحلية للاقتصاد الماليزي. وشهدت سنة 2009 تراجعاً ملحوظاً في معدل التضخم حيث بلغ أدنى مستوياته وصل إلى 0,58% ويعود ذلك إلى مجموعات الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الماليزية من أجل السيطرة على الوضعية الاقتصادية التي خلفتها الأزمة المالية العالمية.

وارتفع معدل التضخم مرة أخرى في سنتي 2010 و2011 بمعدل 1,62% و3,17% على التوالي، وشهدت سنة 2012 انخفاض في معدل التضخم ليصل إلى 1,66%، ليواصل الارتفاع خلال السنتين 2013 و2014 بمعدلات 2,1% و3,14%¹، ولتشهد الفترة (2015-2017) ارتفاعاً حيث انتقلت من 2,1% سنة 2015 إلى 3,87% سنة 2017، ليتراجع معدل التضخم خلال السنتين 2018، 2019 إلى أدنى مستوياته وبمعدلات تضخم تقدر بـ 0,88% و0,66%، ثم انخفض إلى أن وصل إلى معدل تضخم سالب بلغ قيمته -1,13% سنة 2020 وذلك بسبب جائحة كورونا.

المطلب الثالث: تحليل تطور نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر وبعض

الدول النامية (1990-2020)

تعرف هذه النسبة على أنها الائتمان الذي تقدمه البنوك والمؤسسات المالية الأخرى للقطاع الخاص مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي، ويستخدم هذا المؤشر بشكل واسع كونه يعكس أهمية تطور النظام المصرفي في مجال الوساطة المالية، فمن خلال استبعاد القروض المقدمة للقطاع العمومي فإن هذا المؤشر يعبر بصورة أدق على دور البنوك في تمويل نشاط القطاع الخاص، وأن التخصيص الكفء للموارد المالية يعتمد على مدى قدرة القطاع الخاص في الحصول على نسبة مهمة منه كما أن هذا المؤشر يرتبط مباشرة بالاستثمار والنمو²، فالقروض المقدمة للقطاع الخاص تعزز الاستثمار ونمو الإنتاجية على نحو أكثر مما تحققه القروض المقدمة للقطاع العمومي، فكلما ارتفع هذا المؤشر دل ذلك على زيادة مستوى العمق المالي أي زيادة حجم الخدمات المقدمة للقطاع الخاص ومن ثم المساهمة أعلى في الناتج المحلي الإجمالي.

¹ - تقرير البنك الدولي على الموقع: <http://www.worldbank.org>

² - دنيا محمد عوض صبرة، " أثر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي الفلسطيني خلال الفترة (1996-2013)، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2015، ص 50.

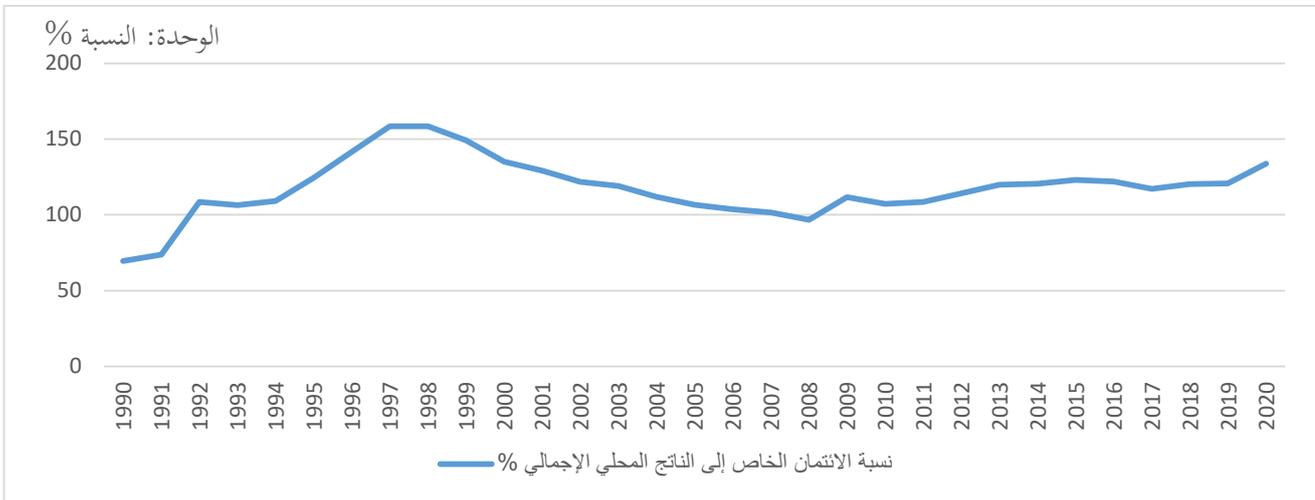
الفصل الثالث: _____ دراسة تحليلية قياسية لأثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر
وبعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2020)

أولاً: تطور نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (1990-2020)

تعتبر مؤشرات نشاط الإقراض من بين المؤشرات المستعملة في الدلالة على درجة تطور النظام المصرفي ويعتمد الائتمان الخاص على مقاييس المجمعات النقدية (M1, M2, M3) لأنه تمثل بدقة الكمية الفعلية للأموال الموجهة للقطاع الخاص، وسنحاول تحليل تطورها في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (13-03): تطور نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

(2020-1990)



المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (14).

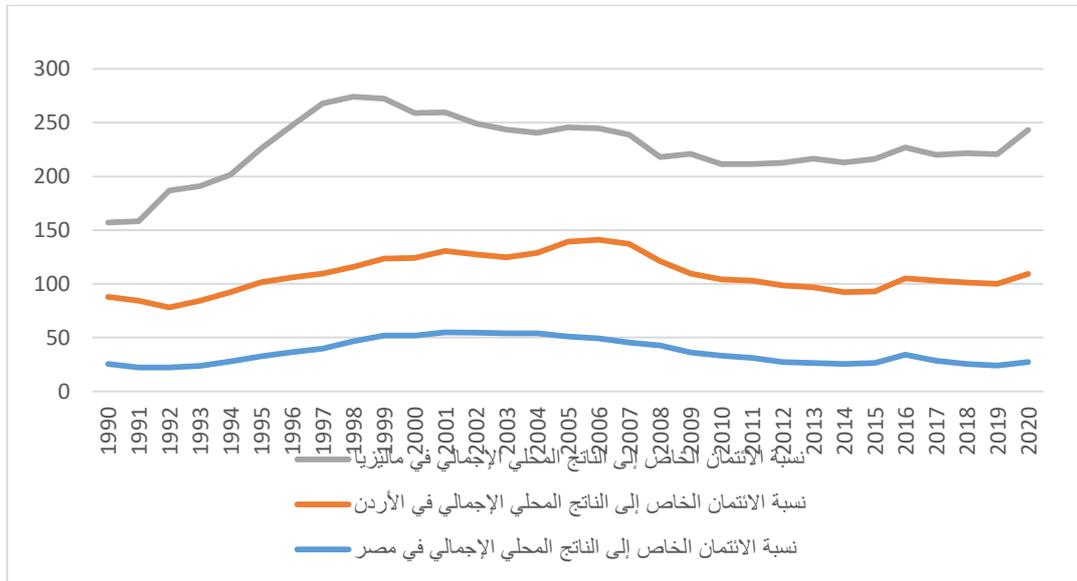
يتضح من خلال الشكل أعلاه أن نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي CP/PIB سجلت معدلات ضعيفة خلال الفترة (1990-1997) وهو ما يدل أن القروض الموجهة للقطاع الخاص لا تمثل إلا نسبة قليلة من الناتج المحلي الإجمالي في حدود 1,6% سنة 1991 إلا أنها ارتفعت قليلا خلال الفترة (1993-1996) تزامنا مع صدور قانون رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بتشجيع وترقية الاستثمار في الجزائر والذي فتح مجال أمام الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، إلا أنها عاودت الانخفاض إلى 3,9% سنة 1997 وذلك بسبب مرحلة انتهاء الإصلاح الاقتصادي بهدف تحسين الأداء ومواجهة المشكلات الاقتصادية المتفاقمة ومعالجة أوجه الضعف والاختلال في مختلف القطاعات، كما يمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى ثبات حجم التمويل مع زيادة عدد المؤسسات الخاصة، حيث أن النظام المصرفي الجزائري لم يرفع من حصة القروض المقدمة للقطاع الخاص تماشيا مع قوانين الاستثمار، كما أن هذه الفترة تمثل المراحل الأولى للتحرير الجزئي للقطاع المصرفي، لتشهد الفترة (2002-2014) تحسنا في هذا المؤشر وصل في المتوسط

الفصل الثالث: _____ دراسة تحليلية قياسية لأثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر
وبعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2020)

إلى 13,45% وهي الفترة التي تم فيها تعديل قانون النقد والقرض بموجب الأمر 03-11 وعملت السلطات على تشجيع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مشاريع دعم تشغيل الشباب وتقديم كل أنواع التسهيلات الخاصة الائتمانية¹، وبالتالي رفع مساهمة النظام المصرفي في تمويل القطاع الخاص، لتشهد الفترة (2015-2020) نوعاً من الارتفاع الملحوظ والمستقر مسجلة في المتوسط 24,62% حيث سجلت سنة 2020 أعلى معدل طوال فترة الدراسة وصل إلى 29,31% وهذا ما يعكس رغبة السلطات في تشجيع تمويل القطاع الخاص ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، لكن بالرغم من زيادة حجم القروض المقدمة للقطاع الخاص في السنوات الأخيرة إلا أنه يعتبر دون المستوى المطلوب، كما تعد منخفضة جداً إذا ما قورنت مع بعض الدول النامية والتي تعد أنظمتها المصرفية متطورة بالمقارنة مع النظام المصرفي الجزائري، كما أنها تتجاوز 53% في الدول المتقدمة وهذا ما يؤكد ضعف التمويل البنكي للقطاع الخاص وعدم تطور مستوى الوساطة المالية في الجزائر من جهة، وبين الحجم الكبير الذي مازال يمثله القطاع العام من جهة أخرى².

ثانياً: تحليل تطور نسبة الائتمان المتقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر والأردن وماليزيا (2020-1990)

الشكل رقم (14-03): تطور نسبة الائتمان المتقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر والأردن وماليزيا (2020-1990)



¹ - ليندة مجوش، "أثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومؤسسات مالية، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، 2022، ص 215.

² - كريمة رباط، عبد القادر بريش، "أثر الائتمان المصرفي الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة (1990-2015)"، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 7، العدد 1، 2018، ص 54.

المصدر: من إعداد الطالبة: باستخدام برنامج Excel بالاعتماد على البيانات الواردة في الملاحق رقم (15)، (16) و (17).

نلاحظ من خلال الشكل المبين أعلاه أن نصيب القطاع الخاص في مصر أقل من نصيب القطاع العمومي خلال الفترة 1990 و1998 حيث بلغت نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1990 بـ 25,52% لتتخف بعد ذلك في عام 1991 لتصل إلى 22,05% وذلك بسبب مزاحمة الحكومة والقطاع العام والهيئات الحكومية القطاع الخاص في حجم الائتمان والتمويل من القطاع المصرفي ونتيجة للإصلاح المصرفي الذي حدث في عام 1991/1990 والذي كان من أهم برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تم تبنيه وتميزت الفترة (1992-1998) بكونها مرحلة انتهاج إصلاحات هيكلية بهدف تحسين الأداء ومعالجة أوجه الضعف والاختلالات في القطاع المصرفي مما أدى إلى زيادة ملحوظة في نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وذلك بانتقال قيمتها من 22,27% سنة 1992 لتصل إلى 46,55% سنة 1998، أما الفترة (1999-2005) عرفت بمرحلة تحرير القطاع المصرفي ونتيجة لذلك ارتفع حجم الائتمان الموجه للقطاع بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بمعدل متوسط قدر بـ 46,5% وفي هذه المرحلة زاحم القطاع الخاص القطاع العمومي حيث بدأ نصيب الحكومة بالانخفاض تدريجياً خلال هذه الفترة، لكن سرعان ما بدأ الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالانخفاض التدريجي من سنة 2006 إلى غاية 2020 حيث انخفضت بنسبة 49,29% سنة 2006 ليصل إلى نسبة 27,10% سنة 2020 بمعدل متوسط بلغ 33,2% وذلك بسبب انخفاض نسبة القروض إلى الودائع بشكل مستمر وهو ما يشير إلى عدم الاستفادة من الودائع في قنوات الاستثمار وارتفعت تدريجياً نسبة الإقراض للحكومة، كما هنالك تركيز كبير للقروض حيث يذهب 51% من القروض إلى العملاء مما يعكس ضآلة فرص صغار المستثمرين في الحصول على التمويل.

ويظهر من خلال الشكل أعلاه أن التمويل البنكي للقطاع الخاص في الأردن مر بثلاث فترات، حيث عرفت الفترة الأولى (1990-1991) ارتفاعاً في نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث سجلت في عام 1990 نسبة 62,27% لترتفع إلى 62,36% لكن بنمو متباطئ في سنة 1991، لتتراجع هذه النسبة إلى أن تصل إلى أدنى حد 55,89% في سنة 1992 بسبب مزاحمة القطاع العمومي لها، لترتفع بعدها مرة أخرى ابتداء من سنة 1993 بنسبة 60,65% وتستمر في الارتفاع التدريجي خلال الفترة (1994-2007) تمثل مرحلة جديدة من الاهتمام البنكي للقطاع الخاص حيث عرفت القروض الموجهة للقطاع الخاص منحى جديد وشهدت ارتفاعاً كبيراً حيث بلغ الارتفاع ذروته سنة 2006 لتصل إلى 91,87% وبعد هذه السنة بقي حجم التمويل للقطاع الخاص يراوح مكانه مع انخفاض طفيف وصل إلى 91,63% في سنة 2007، لتتخف إلى 78,43% في سنة 2008 لتواصل نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في الانخفاض المستمر إلى أن وصلت إلى نسبة 66,66% سنة 2014، لتبدأ

بعدها في الارتفاع خلال الفترة (2015 - 2020) من نسبة 66,71% في سنة 2015 إلى نسبة 82,22% في سنة 2020 وبمعدل متوسط يقدر بـ 74,34% خلال هذه الفترة.

ويظهر من خلال الشكل أعلاه أن نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا شهد ارتفاعا طويلا فترة الدراسة ، حيث ارتفعت هذه النسبة من 69,41% سنة 1990 إلى 158,50% سنة 1998 حيث بلغ ذروته، حسب تقرير البنك الدولي أي عرفت فترة (1990 - 1998) ارتفاعا مستمرا في نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي تضاعف مرتين بالنسبة إلى سنة 1990 أي أن القطاع الخاص أخذ النصيب الأكبر من القروض الموزعة ، وتراجع هذه النسبة ابتداء من سنة 1999 بنسبة 149,153% إلى أن تصل إلى 96,74% في سنة 2008 بسبب تأثيرها بالأزمة المالية العالمية، لترتفع بعدها مرة أخرى ابتداء من سنة 2009 بنسبة 111,60% وتستمر في الارتفاع خلال الفترة (2010 - 2020) حيث عرفت هذه المرحلة تذبذبا طفيفا بين الارتفاع والانخفاض حيث انتقلت نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي من 107,122% سنة 2010 إلى 133,86% سنة 2020 بلغ في المتوسط 118,83%.

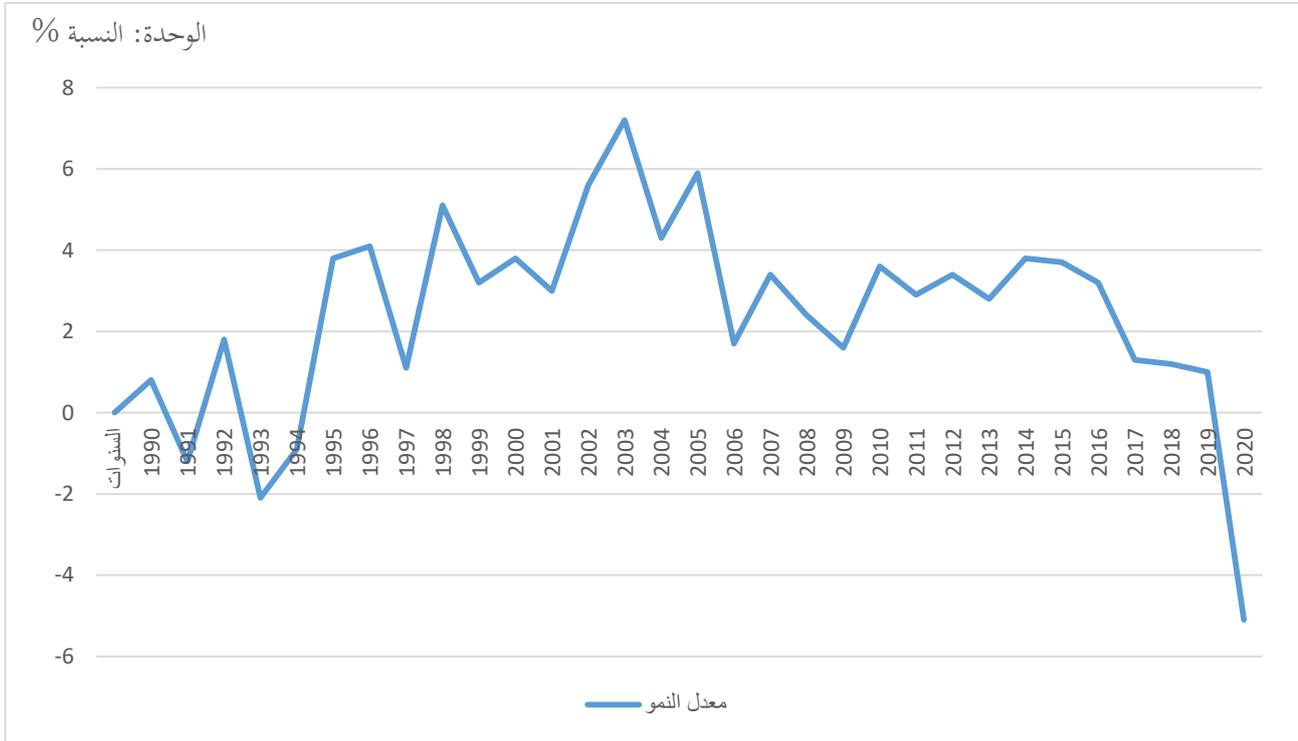
الفصل الثالث: _____ دراسة تحليلية قياسية لأثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر
وبعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2020)

المطلب الرابع: تحليل تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر وبعض الدول النامية خلال الفترة
(1990-2020)

أولاً: تحليل تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في الفترة (1990-2020)

تأثرت معدلات النمو الاقتصادي بالأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر ابتداء من سنة 1986 مما دفع الحكومة الجزائرية إلى تطبيق برامج وسياسات إصلاحية صارمة، ويعتبر عام 1990 بداية اللجوء للمؤسسات المالية الدولية لإعادة التوازن في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي وتطبيق ثلاث اتفاقيات تمثلت في الاستعداد الائتماني الأول (31-05-1989) ثم الاستعداد الائتماني الثاني (3-06-1991 / 31-03-1992) إلى غاية إمضاء الاتفاق الثالث للاستعداد الائتماني (01-04-1994 / 31-03-1995)، حيث تميزت هذه الاتفاقيات بشروط قاسية لغرض توجيه الاقتصاد الوطني لاقتصاد السوق مما انعكس بشكل واضح على الناتج المحلي الإجمالي¹.

الشكل رقم (03-15): تطور معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)



المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (18).

¹ - حسبية مداني، "أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد مالي، جامعة جلالى لباس سيدي بلعباس، 2016-2017، ص: 284.

نلاحظ من خلال الشكل تطور معدل النمو الاقتصادي الحقيقي خلال الفترة (1990-1999) ويلاحظ أن حجم الناتج المحلي بالأسعار الجارية شهدا تطورا مستمرا حيث انتقل من 554,4 مليار دج سنة 1990 إلى 3238,2 مليار دج سنة 1999، أما معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي شهدت خلال هذه الفترة تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض لارتباطه بأسعار النفط في الأسواق الدولية، حيث سجل سنة 1990 معدل نمو قدره 0,80% ليسجل معدلات نمو سالبة في سنوات 1991 و 1993 و 1994 بنسب -1,20 و -2,10 و -0,89 على التوالي لاستمرار تأثير الأزمة النفطية سنة 1986 بالرغم من لجوء الجزائر إلى الإصلاحات في إطار الاتفاقيات مع مؤسسات النقد الدولي من خلال برنامج الاستعدادي الأول والثاني ثم الإصلاحات الاقتصادية الموسعة مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التثبيت، وترجع كذلك إلى تأزم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها البلاد في تلك الفترة وكان أعلى معدل نمو سجله الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية سنة 1991 وذلك بمقدار 55.5%، لتشهد في المرحلة الموالية (1995-1998) معدلات نمو موجبة تزامنت مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي في إطار الإصلاحات الاقتصادية مع صندوق النقد الدولي فانتقل معدل النمو من 3,79% سنة 1995 إلى 4.09% سنة 1996 لينخفض سنة 1997 إلى 1,09%، ليرتفع سنة 1998 إلى معدل نمو قدره 5,10% ويعزى التحسن المحقق لمعدلات النمو المحققة خلال هذه الفترة ونجاح برنامج التعديل الهيكلي في تحقيق نتائج إيجابية لالتزام الحكومة بتطبيق بنود إضافة إلى التحسن الذي شهدته أسعار النفط، لتشهد بعد ذلك سنة 1999 تسجيل معدل نمو قدره 3,20%.

وفي الفترة الممتدة من (2000-2009) سجل الناتج المحلي الإجمالي ارتفاع مستمرا باستثناء سنة 2009 أين شهدت انكماشاً بمعدل نمو سلبي يقدر بـ -9,73% وذلك راجع للأزمة المالية العالمية لسنة 2008 أين تراجع الطلب العالمي على المحروقات مما تسبب بشكل مباشر في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الجاري إلى 9968 مليار دج سنة 2009 مقابل 11042,8 مليار دج سنة 2008، فخلال فترة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي بـ مشكل ملحوظ سجلة في المتوسط معدل نمو يقدر بـ 5,03%، وقد سجلت سنة 2003 أعلى معدل نمو اقتصادي قدر بـ 7,20% خلال فترة تطبيق البرنامج وطوال فترة الدراسة وهذا الارتفاع يعود إلى التحسن المعتبر لقطاع المحروقات نتيجة ارتفاع أسعارها في السوق الدولية، لتشهد الفترة الموالية (2005-2009) والتي تزامنت مع تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو مسجلة في المتوسط معدل نمو يقدر بـ 3%، ليستمر النمو الاقتصادي بعد ذلك بمعدلات نمو موجبة ولكن منخفضة ومتذبذبة مقارنة ببرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) حيث سجلت سنة 2005 معدل 5,9% ليتراجع إلى 1,7% سنة 2006 وشهدت ارتفاع طفيف 2007 قدر بـ 3,40% لتعود مرة أخرى للانخفاض

الفصل الثالث: _____ دراسة تحليلية قياسية لأثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2020)

سنتي 2008 و 2009 بمعدل نمو قدره 2,4% و 1,6% ويعود ذلك لانخفاض الطلب العالمي على المحروقات وبالتالي تراجع أسعارها.

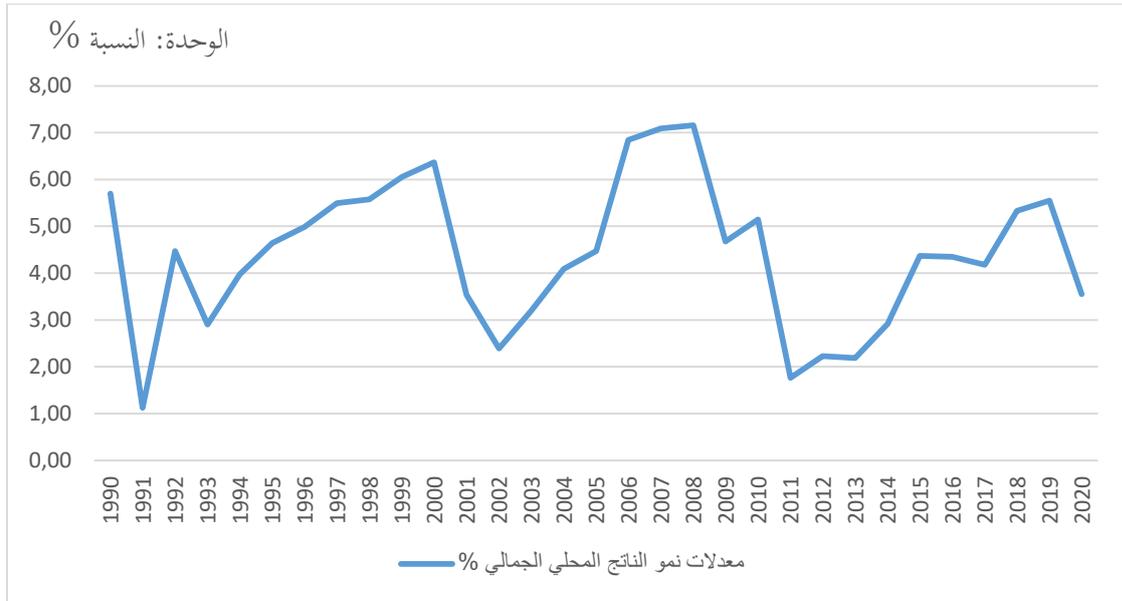
أما في الفترة الممتدة من (2010-2020) استمر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الارتفاع باستثناء سنة 2015 أين شهدت انكماشاً بمعدل نمو سلبي قدر بـ -2,86% وهذا راجع للصدمة النفطية أي لتراجع أسعار البترول في السوق الدولية، ففي فترة برنامج المخطط التنموي الخماسي (2010-2014) تم تسجيل معدل نمو يقدر في المتوسط بـ 3,26% أما خلال فترة برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2019-2015) سجلت معدل في المتوسط يصل إلى 2,06% أين كانت معدلات النمو الاقتصادي موجبة ولكن في اتجاه تنازلي حيث انتقلت من 3,70% سنة 2015 إلى 01% سنة 2019، فمع حلول سنة 2015 استمر انخفاض سعر البترول ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت السلطات الجزائرية إلى تبني عدة إجراءات الهدف منه ترشيد النفقات العمومية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض تمويل برامج الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة المتبقية (2017-2019) وقد تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق كما صاحب ذلك العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسات ترشيد النفقات العامة من خلال الالتزام بالعمليات الضرورية التي تكتسي طابع الأولوية القصوى وهذا ما أثر على الهدف الرئيسي الذي كان يطمح البرنامج لتحقيقه وهو رفع معدل النمو الاقتصادي لتشهد سنة 2020 تسجيل معدل نمو سلبي يقدر بـ (-5.10%) نتيجة للصدمة النفطية وكذا التداعيات السلبية للجائحة (كوفيد-19) كما شهدت طرح الحكومة لبرنامج طموح وهو مخطط الإنعاش الاقتصادي للفترة (2020-2024) يهدف إلى تسريع إعادة النظر المعمقة الرامية إلى التخلي التام عن كيفيات التسيير التي أنتجت إدارات مبدرة ومشتتة من جهة، وشرائح كبيرة من المجتمع أكثر ضعفاً وهشاشة من جهة أخرى، كما يقوم هذا المخطط على تكافؤ الفرص ويهدف إلى إنشاء جو من الثقة والدعم، كما يسعى إلى إنعاش الاقتصاد الوطني وطمأنة المتعاملين الذين عانوا من اللامساواة في الخيارات المتعلقة بالتسيير الاقتصادي وعدم استقرار التشريع، ويرتكز هذا البرنامج المختلف تماماً عن الممارسات القديمة على ثلاثة مبادئ رئيسية تمثلت في التنمية البشرية المستدامة والعادلة، التحول الطاقوي والرقمي وحماية الموارد البيئية¹.

¹ - <https://www.cnese.dz/ar/PlantDeRelance> (03/04/2022).

ثانيا: تحليل تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول النامية (1990-2020)

1- تطور معدل النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1990-2020)

الشكل رقم (16- 03): تطور معدل النمو الاقتصادي في مصر في الفترة (1990-2020)



المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (19).

نلاحظ من خلال الشكل أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في مصر سجلت معدل نمو 5,7% سنة 1990 لينخفض إلى أدنى مستوى له طوال فترة الدراسة بمعدل 1,13% سنة 1991 وذلك راجع إلى الحرب التي اندلعت في الخليج مما انعكس سلبا على الوضعية الاقتصادية لمصر، ليسجل مرة أخرى معدلات نمو مرتفعة ومستقرة نوعا ما خلال أربع سنوات متتالية حيث سجلت معدل 4,47% سنة 1992 لتسجل معدل نمو قدره 4,99% سنة 1996، كما حقق معدلات نمو مرتفعة في سنة 1997 بمعدل 5,5% لتصل إلى 6,05% سنة 1999 وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي من 1637,08 مليار جنيه سنة 1999 إلى 1741,36 مليار جنيه سنة 2000 بمعدل نمو 6,37% وفي سنة 2001 شهدت معدلات النمو انخفاض قدر تقريبا بنصف ما سجلته في السنة السابقة حيث بلغ معدل النمو في تلك السنة 3,53% وذلك بسبب حالة الركود الاقتصادي ونتيجة لظروف الحرب على العراق، لذا قامت الدولة المصرية باتخاذ عدة إجراءات وإصلاحات هيكلية وتشريعية في بعض القطاعات الاقتصادية من أجل تخفيف أثر تلك الأوضاع على الاقتصاد المصري من أجل قدرتها على الاستمرار في تحقيق التنمية مما ساهم ذلك في المحافظة على مستوى معدل النمو والذي سجل تقريبا

3,2% سنة 2003¹، وواصل الارتفاع إلى أن وصل إلى معدل نمو 6,84% سنة 2006 و7,16% سنة 2008 وهي أعلى نسبة خلال فترة الدراسة حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 31893,49 مليار جنيه ويرجع ذلك لزيادة الطلب المحلي ونمو الصادرات البترولية وغير البترولية بالإضافة إلى التأثير الإيجابي في تنفيذ البنك المركزي خطته الخاصة بتطوير الجهاز المصرفي فضلا عن الآثار الإيجابية للإصلاحات الضريبية والجمركية، والثقة في كفاءة أداء سوق الصرف الأجنبي، وكان لذلك الأثر الأكبر في تشجيع الاستثمار المحلي، وجذب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ليصل صافي تلك التدفقات إلى 13,2% مليار دولار²، لكن سرعان ما تراجع معدلات النمو الاقتصادي لتشهد سنة 2009 انخفاض يصل تقريبا إلى نصف ما كان عليه في السنة السابقة حيث سجلت معدل نمو 4,67% وتراجع الناتج المحلي الإجمالي إلى 2658,576 مليار جنيه، قابله تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 2,7% ويرتبط تراجع معدل النمو الاقتصادي بانخفاض معدل النمو الحقيقي لإجمالي الاستثمار³، وعرف إجمالي الناتج المحلي ارتفاع طفيف سنة 2010 بمعدل نمو 5.15%، إلا أنه في سنة 2011 سجل أدنى مستوياته بمعدل نمو 1,76% وفي المقابل سجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو سالب قدر بـ (-0,4%) وهذا التراجع في معدل النمو حدث نتيجة لتباطؤ كافة قطاعات النشاط الاقتصادي والتي تأثرت بالأحداث التي صاحبت ثورة 25 جانفي⁴ 2011، وعرفت السنوات 2012 و2013 و2014 استقرار معدل النمو الاقتصادي في حدود 2%، ومع بداية سنة 2015 تحسن أداء الاقتصاد المصري مما انعكس إيجابا على النمو الاقتصادي خلال السنتين 2015 و2016 حيث سجلت معدل نمو 4,37% و4,35% على التوالي وهذا في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي مكن الاقتصاد المصري من مواجهة التحديات القائمة⁵، وسجل الناتج المحلي أعلى معدل منذ 2010 سنة 2018 بمعدل 5,31% مقابل ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 3,19% سنة 2018 إلى 3,49% سنة 2019 وارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى 3857,5 مليار جنيه بمعدل نمو 5,56% سنة 2019، ليتراجع معدل النمو إلى 3,57% سنة 2020 وذلك نتيجة الأوضاع الاقتصادية بسبب انتشار جائحة كورونا⁶.

¹ - البنك المركزي المصري، "التقرير السنوي 2003/2002"، ص 69.

² - البنك المركزي المصري، "التقرير السنوي 2008/2007"، ص 55.

³ - البنك المركزي المصري، "التقرير السنوي 2009/2008"، ص أ.

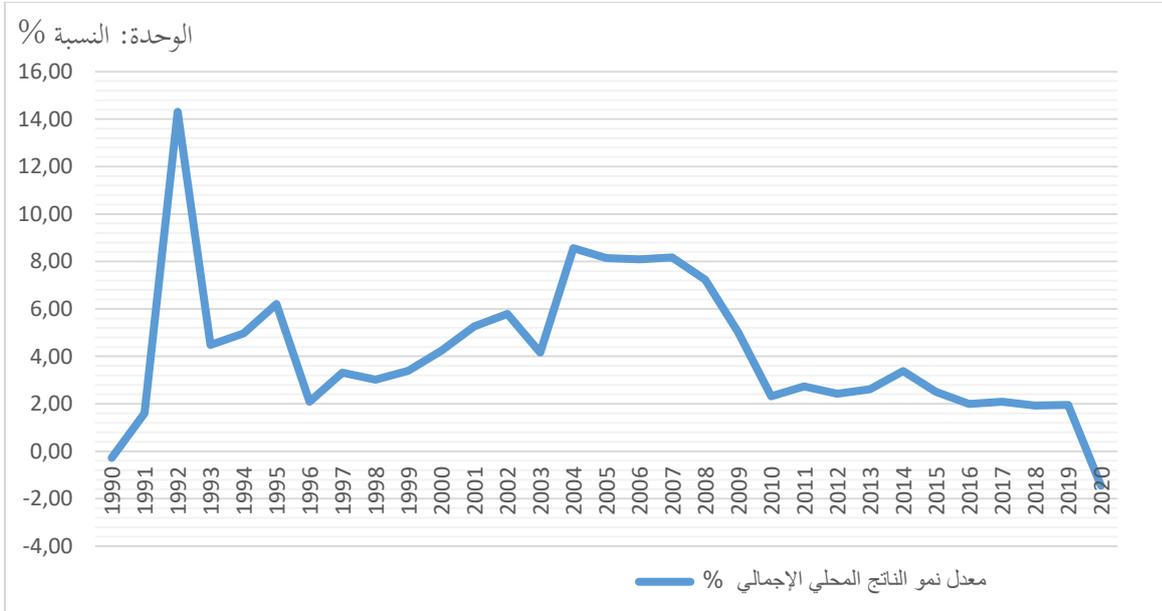
⁴ - البنك المركزي المصري، "التقرير السنوي 2011/2010" ص 59.

⁵ - البنك المركزي المصري، "التقرير السنوي 2017/2016" ص أ.

⁶ - تقرير البنك الدولي بالاعتماد على الموقع: [http:// www.worldbank.org data](http://www.worldbank.org data)

2- تطور معدلات النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1990-2020)

الشكل رقم (17- 03): تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الأردن خلال الفترة (1990 - 2020)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (20).

نلاحظ من خلال الشكل أن النمو الاقتصادي في الأردن تزامن مع اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة ديونها في إطار برنامج التصحيح الهيكلي للفترة (1989-1992) لمعالجة الاختلال في الاقتصاد الأردني بما يسمح بتحقيق معدل مناسب للنمو الاقتصادي لكن مع حدوث أزمة الخليج أدى ذلك إلى توقيف البرنامج، وتبني الاقتصاد الأردني إصلاحات اقتصادية خلال الفترة (1990-2004) أعيد فيها بناء وهيكلية الاقتصاد الأردني، واستئناف مسيرة تصحيح الوضع الاقتصادي من خلال تطبيق مجموعة متكاملة من السياسات، واستمر برنامج التصحيح الاقتصادي الأول خلال الفترة (1992-1998)، ففي سنة 1992 انطلق النمو الاقتصادي الحقيقي بنسبة قدرها 14,3% وهي أعلى نسبة شهدتها فترة الدراسة نتيجة التوسع الهائل في البناء السكني والاستثمار في الأنشطة الإنتاجية وبعد ذلك تباطأ النمو خلال ثلاث سنوات متتالية 1997، 1998 و1999 وبلغ متوسط نموها حوالي 3%، لذا لم تستطع السياسات الاقتصادية الكلية تحفيز النمو الاقتصادي في إطار برنامج التكيف الهيكلي.

وفي الفترة (2000-2003) عرف النمو الاقتصادي ارتفاعا بلغ متوسط معدله 4,9%، وفي سنة 2004 ارتفع النمو الاقتصادي إلى 8,57% وهي أعلى نسبة عرفتها الألفية الجديدة حيث بلغ إجمالي الناتج

الفصل الثالث: _____ دراسة تحليلية قياسية لأثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر
وبعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2020)

المحلي في هذه السنة 16656,23 دينار فيما بلغ نصيب الفرد 2984,859 دينار، لذا تخلت الحكومة الأردنية عن صندوق النقد الدولي في رسم سياساتها الاقتصادية ودخلت في فترة الإصلاح الذاتي خلال الفترة الممتدة من (2004-2009)، وواصل ارتفاع النمو الاقتصادي بمعدل نمو متوسط 8% خلال السنوات من 2004 إلى غاية 2007، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 16656,23 دينار إلى 21062,93 دينار في سنة 2007، كما سجل نصيب الفرد إلى 3367,218 دينار في نفس السنة، مما دفع ذلك إلى نمو الصادرات وتدفق الاستثمارات الخارجية فضلاً عن جهود الإصلاح الاقتصادي¹، لكن سرعان ما بدأ في الانخفاض التدريجي ابتداء من سنة 2008 و2009 بمعدل نمو 7,23% و5,02% على التوالي، وذلك نتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية التي حدثت سنة 2008 مما أدى إلى انخفاض وتيرة النمو الاقتصادي في الأردن بسبب تراجع النشاط الاقتصادي في تلك الفترة، وفي المقابل سجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو سالب قدر بـ(-0.1%) سنة 2009²، واستقر معدل النمو الاقتصادي بمتوسط نمو 2% للفترة 2010 إلى 2019 باستثناء سنة 2014 سجل ارتفاع بمعدل 3,38%، وفي المقابل سجل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي لنفس الفترة معدلات سالبة باستثناء سنتي 2018 و2019 عرفت ارتفاع بطيء بلغ 0,1% سنة 2018 و0,58% سنة 2019، وفي الوقت الذي كان يتوقع فيه أن يبدأ الاقتصاد الوطني عام 2020 من حالة التباطؤ التي سادت خلال السنوات السابقة جاءت تداعيات جائحة كورونا، وما رافقها من إغلاقات وتدابير صحية أدت إلى حدوث تراجع في أداء العديد من المؤشرات الرئيسية في الاقتصاد، مما أسفر عن تلك التطورات دخول الاقتصاد الوطني في أول انكماش اقتصادي منذ أكثر من ثلاثة عقود ليسجل تراجعاً بنسبة 1.6%³، كما أدى إلى تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 3,8% ليلبلغ 2,738 دينار.

¹ - خالد مجد السواعي، "معوقات النمو الاقتصادي في الأردن"، مجلة الإدارة العامة، المجلد 52، العدد 02، مارس 2012، ص 285.

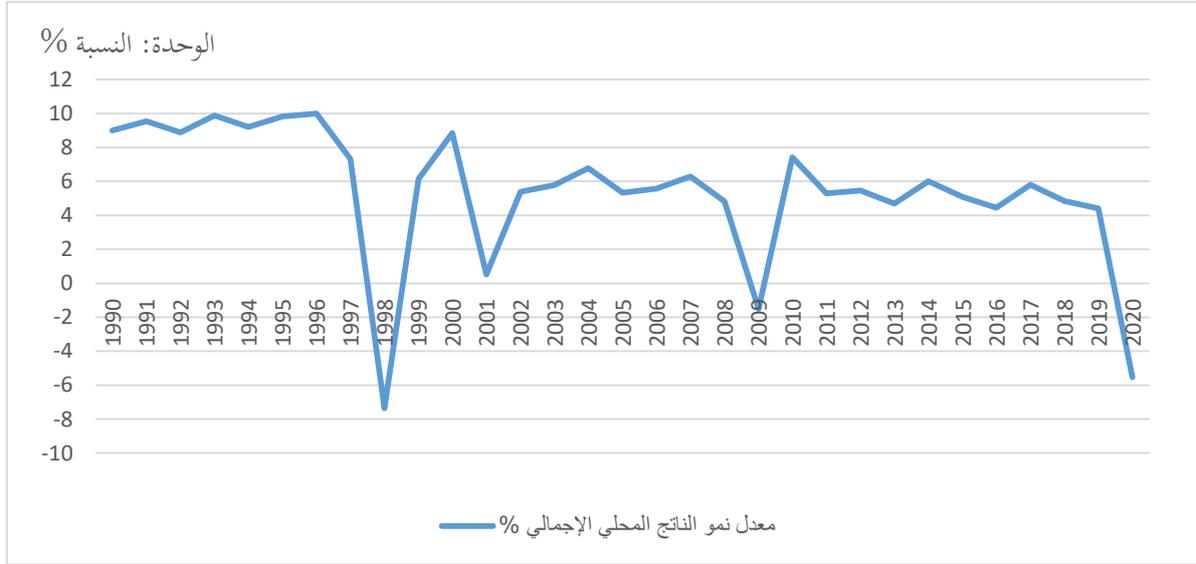
² - البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي 2009، ص 1.

³ - البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي 2020، ص 2.

3- تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة (1990-2020)

الشكل رقم (18- 03): تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في ماليزيا في الفترة

(2020-1990)



المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (21).

نلاحظ من خلال الشكل أن معدل النمو الاقتصادي في ماليزيا شهد معدلات مرتفعة ومستقرة خلال الفترة (1990-1996) حيث سجل معدل نمو قدر في المتوسط بـ 9,47%، ففي سنة 1990 سجلت معدل نمو قدر بـ 9% ليرتفع إلى 9,54% سنة 1991 وتراجع بعد ذلك ليسجل معدل نمو قدر بـ 8,88% في سنة 1992، ليسجل مرة أخرى معدلات نمو مرتفعة ومستقرة نوعا ما خلال أربع سنوات متتالية حيث سجلت معدل 9,89% سنة 1993 ليسجل معدل نمو قدره 10% سنة 1996 وهي أعلى نسبة شهدتها فترة الدراسة، ويرجع ذلك إلى تركيز الاقتصاد الماليزي بشكل كامل إلى تصدير السلع المصنعة كمكيفات الهواء والثلاجات وأجهزة التلفاز والحواسيب والسيارات فضلا عن البنية التحتية التي غيرت صورة البلاد بشكل كامل كما فتحت مجالات جديدة للعمل دفعت الشباب للهجرة إلى المدن مما أدى إلى تضاعف متوسط دخل الفرد لأكثر من مرة ونمو الاقتصاد الماليزي بوتيرة تفوق نمو السكان، لكن سرعان ما انخفض في سنة 1997 بمعدل نمو 7,32% ليواصل تراجعته حتى يصل إلى أدنى مستوياته خلال فترة الدراسة ليسجل معدل سالب قدر بـ (-) 7,36% سنة 1998¹، وذلك بسبب حالة الركود الاقتصادي ويعزى ذلك إلى ظروف الأزمة الآسيوية التي حدثت في جوان 1997 بسبب انهيار أسعار العملات المحلية في تلك البلدان وكانت ماليزيا من بين الدول

¹ - تقرير البنك الدولي على الموقع: <http://www.worldbank.org>

المتضررة بتلك الأزمة مما أفقدها 40% من قيمة عملتها المحلية وانخفاض قيمة أسهم شركاتها بنسبة 75%، لتشهد سنة 1999 عودة معدل النمو للارتفاع ليصل إلى 6,13%، وذلك نتيجة تنفيذ الحكومة الماليزية لسياسات صارمة عرفت باستراتيجية الانتعاش الاقتصادي وذلك من خلال فرض ضوابط على رأس المال كما قامت بتثبيت سعر العملة بدلا من تحريرها وأنفقت مليار دولار من الاحتياطي الأجنبي لدعم الاقتصاد مما أدى إلى مرور الأزمة بأقل الخسائر ودون اللجوء إلى الاستدانة من صندوق النقد الدولي.

وعرفت الألفية الجديدة تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض في معدلات النمو، إذ شهدا الاقتصاد الماليزي انتعاشا في سنة 2000 وذلك بعودة الاقتصاد الماليزي إلى سابق عهده ولكن بمعدل نمو أبطأ مما كان عليه حيث بلغ 8,85%، وفي سنة 2001 شهد معدل نمو متدني ليصل تقريبا إلى الصفر حيث قدر بـ 0,52% بسبب الأوضاع الاقتصادية في البلد، لكن سرعان ما تداركت الحكومة الماليزية ذلك الانخفاض باتخاذها عدة إجراءات وإصلاحات من أجل تخفيف أثر تلك الأوضاع والاستمرار في تحقيق التنمية مما ساهم في المحافظة على مستوى معدل نمو مستقر تقريبا خلال الفترة (2002-2007) والذي سجل معدل نمو بلغ في المتوسط 5,85%، وواصل الارتفاع إلى أن وصل إلى معدل نمو 6,29% سنة 2006 لينخفض سنة 2008 إلى 4,83%، واصل تراجع سنة 2009 ليصل إلى معدل نمو سالب قدر بـ (-1,51%) وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية وما نتج عنها من تدهور في الاقتصاد.

وفي سنة 2010 ارتفع معدل النمو ليصل إلى 7.42%، وهي أعلى نسبة شهدتها الفترة (2010-2020) إلا أنه في سنة 2011 تراجع إلى 5.29% لتشهد الفترة (2010-2019) معدلات نمو بطيئة ومستقرة تقريبا طول هذه الفترة قدر متوسط معدلها بـ 5,34%، ليتراجع مرة أخرى إلى مستويات متدنية في سنة 2020 بمعدل نمو سالب قدر بـ (-5,53%) وهذا التراجع في معدل النمو حدث نتيجة لإغلاق كافة قطاعات النشاط الاقتصادي والتي تأثرت بتداعيات جائحة كورونا¹.

¹ - تقرير البنك الدولي بالاعتماد على الموقع: [http:// www.worldbank.org data](http://www.worldbank.org data)

المبحث الثاني: التعريف بالإطار القياسي المتبع في الدراسة

سنتطرق في هذا المبحث إلى الإطار النظري للمنهجية التي سنتبعها خلال هذه الدراسة والمتمثلة في طريقة التحليل بالمركبات الأساسية من أجل تحليل ووصف معطيات كل دولة، ثم الاعتماد على أسلوب إحصائي قياسي متمثل في بيانات بانل بالإضافة إلى النماذج الأساسية لهذا النوع من البيانات والاختبارات الإحصائية التي تساعد في اختبار نوع النموذج الذي يتلاءم مع معطيات الدراسة، ونتطرق إلى نماذج بانل الديناميكية.

المطلب الأول: طريقة التحليل بالمركبات الأساسية

أولاً- مفهوم تحليل المركبات الأساسية

تعد طريقة تحليل بالمركبات الأساسية من أقدم الطرق وأكثرها استعمالاً في تحليل البيانات متعددة للمتغيرات، وهي الاسم الشامل الذي يستخدم الذي يستخدم مجموعة المبادئ الرياضية الأساسية المتطورة، وذلك بهدف اختزال المشاهدات الموجودة في فضاء متعدد الأبعاد إلى فضاء جزئي أقل في البعد من الفضاء الأصلي، والفكرة الأساسية للمركبات الرئيسية هو تحويل المتغيرات المرتبطة خطياً والتي تحتوي على كمية عالية ومبعثرة من البيانات إلى مركبات متعامدة غير مرتبطة وتكون مرتبة حسب مقدار التباين، تحتوي المركبة الأولى على أكبر نسبة تباين (Variance) من المعلومات أما الثانية فتكون ثاني أكبر نسبة تباين من المعلومات، أما الأخيرة فتكون ضوضاء وشوشة لأنها تحتوي على أقل نسبة تباين¹، وهي أداة قوية لتحليل البيانات والتعرف على الأنماط والتي تستخدم غالباً في معالجة الإشارة والصورة إذ تعمل كتقنية لضغط البيانات، وتقليل أبعاد البيانات أو ارتباطها، كما تعتمد على تحليل متعدد المتغيرات التي يمكنها إجراء ACP على مجموعة بيانات معينة. كما أن تطبيق هذه الطريقة يوحي إلى مجموعة من الأهداف يمكن ذكرها كما يلي²:

- تبسيط جدول البيانات الخام الذي يكون في مجمل الدراسات ذو عدد كبير من المتغيرات والمفردات الإحصائية إلى جدول مختزل من الوحدات الجديدة المكونة عن طريق تجميع البيانات الخام؛
- في الجداول ذات عدد المتغيرات والوحدات الكبيرة لا يمكن قراءة وتفسير هذه البيانات كما أنه لا يمكن معرفة كل هذه البيانات لذا يتم اللجوء إلى هذه التقنية لخصر الأبعاد وتسهيل قراءة البيانات الخام.

¹ - Anuario De Psicologia, " Multidimensional Scaling ", University of Umei, Swed ,1989.

² - أمينة مولاي، إيمان كافي، "استخدام التحليل في مركبات أساسية والتحليل التصنيفي لتحديد مستوى إدارة المعرفة وأثره على الأداء بالاستعانة بسلم أندرسن وبطاقة الأداء المتوازن): دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات بولاية سعيدة"، مجلة الباحث، العدد 15، 2015، ص

ثانيا: شروط تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية

تتطلب النماذج والتقنيات المستعملة في الاقتصاد القياسي بشكل عام للتأكد من صلاحية البيانات لتطبيقها، وباعتبار طريقة التحليل بالمركبات الأساسية أحد هذه التقنيات، فلا بد من التحقق من مجموعة الشروط التي تحقق فرضيات التحليل إلى المركبات الأساسية ونذكر أهم المؤشرات المستعملة فيما يلي:

1- مؤشر معاملات الارتباط والمحدد (Determinant): نعتمد في هذا المؤشر على مصفوفة الارتباط التي تحتوي على معاملات ارتباط ثنائية بين المتغيرات، حيث يجب أن تتضمن مصفوفة الارتباط عدد مهم من معاملات الارتباط القوية، أما بالنسبة لمحدد المصفوفة فهو يقيس مشكلة التعدد الخطي، فإذا كانت قيمة المحدد تختلف عن الصفر فهذا يشير إلى أن المعلمات معنوية وبالتالي خلو النموذج من مشكل التعدد الخطي.

2- اختبار (KMO) يتضمن اختبار كايزر- ماير- أولكن قياس فرضية كفاية العينة لإجراء التحليل العاملي لموضوع الدراسة وهو يهدف إلى قياس نسبة التباين في المتغيرات، حيث تشير قيمة هذا المؤشر عندما تكون أقل من 0,5 أن نتائج تحليل العاملي لا يكون منها فائدة ضمن هذه البيانات، أما إذا كانت القيم العالية (قريبة من 1,0) فهذا يبين أن تحليل العوامل في هذه البيانات.

3- اختبار بارتليت (Bartlett's test): يختبر اختبار Bartlett للكروية (التدوير) الفرضية القائلة بأن مصفوفة الارتباط عبارة عن مصفوفة وحدة، والتي من شأنها أن تشير إلى أن المتغيرات المكونة للمصفوفة غير مرتبطة، أي أنها غير مناسبة للكشف عن الهيكل وتشير القيم الصغيرة (أقل من 0.05) لمستوى الأهمية إلى تحليل العوامل قد يكون مفيدا مع البيانات.

ثالثا: المبادئ الأساسية للتحليل بالمركبات الأساسية ACP

إن طريقة التحليل بالمركبات الأساسية تعد أسلوب إحصائي يستعمل لمعالجة البيانات التي ترتبط فيما بينها بدرجات مختلفة من الارتباطات، ويتمثل مبدأ عمل هذه الطريقة في الحصول على تمثيل نقطي للأفراد في فضاء جزئي أقل ما يمكن، وبعد التحقق من الفروض المستعملة في تطبيق هذه الطريقة، ويتم معرفة أهم أساسيات طريقة التحليل بالمركبات الأساسية كما يلي:

1- جدول المعطيات الأساسي (الأولي): تتم معالجة المعطيات عن طريق التحليل بالمركبات الأساسية بالنسبة للمتغيرات الكمية فيما بينها في مختلف الحالات، ونستخدم في ذلك جدول أولي أساسي يتشكل من p مشاهدة على مستوى الأعمدة وبعدها n يتضمن الأفراد يكون على مستوى الأسطر، وتعرض هذه المعطيات وفق المصفوفة التالية:

$$R_{(n,p)} = \begin{bmatrix} r_{11} & r_{12} & \dots & r_{1j} & \dots & r_{1p} \\ \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots \\ \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots \\ r_{i1} & r_{i2} & \dots & r_{ij} & \dots & r_{ip} \\ \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots \\ r_{n1} & r_{n2} & \dots & r_{nj} & \dots & r_{np} \end{bmatrix}$$

يمثل شكل المصفوفة $R_{(n,p)}$ الشكل العام المطبق في المركبات الأساسية دون تحديد تجانس البيانات من عدمها، حيث يتم تقسيم هذه الطريقة إلى نوعين من الطرق بحسب وحدات القياس (التحليل بالمركبات الأساسية غير مرجحة والتحليل بالمركبات المعيارية أو المرجحة)، ففي حالة اختلاف وحدات القياس نستعمل طريقة التحليل بالمركبات المرجحة، الذي تتمثل في إزالة أثر وحدة القياس وذلك بقسمة كل متغيرة ممرکز على انحراف معيارها في الجدول الممرکز¹، حيث يتم تحويل مصفوفة المعطيات الأساسية باستعمال العلاقة التالية:

$$x_{ij} = \frac{r_{ij} - \bar{r}_j}{S_j}$$

بحيث تتغير i من 1 إلى m و j من 1 إلى p أي $i = \overline{1, m}$; $j = \overline{1, p}$

ولدينا \bar{r}_j : يمثل المتوسط، S_j فهو الانحراف المعياري للمتغير j الذي يعبر عن الجذر التربيعي للتباين، ومنه يمكن وضع العلاقة التالية:

$$S_j = \sqrt{\sum_1^n p_i (r_{ij} - \bar{r}_j)^2}$$

بعد ذلك نتحصل على المصفوفة $X_{(n,p)}$ التي تعطى كما يلي:

$$X_{(n,p)} = \begin{bmatrix} x_{11} & x_{12} & \dots & x_{1j} & \dots & x_{1p} \\ \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots \\ \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots \\ x_{i1} & x_{i2} & \dots & x_{ij} & \dots & x_{ip} \\ \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots \\ x_{n1} & x_{n2} & \dots & x_{nj} & \dots & x_{np} \end{bmatrix}$$

2- المتجهات والقيم الذاتية لمصفوفة الارتباط

تعطي مصفوفة معاملات الارتباط الخطي العلاقة بين مختلف المتغيرات الراد دراستها، ويرمز لها بالرمز C ،

$$C = XDX$$

أما صيغة المصفوفة فهي كما يلي:

¹ - صوابلي صدر الدين، "تحليل المعطيات"، دار هومة للطباعة والنشر، بدون طبعة، الجزائر، 2012، ص 47.

$$C_{(P,P)} \begin{bmatrix} 1 & C_{12} & \dots & \dots & C_{1P} \\ C_{21} & 1 & \dots & \dots & C_{2P} \\ \vdots & \dots & 1 & \dots & \vdots \\ \vdots & \dots & \dots & 1 & \vdots \\ C_{P1} & C_{1P22} & \dots & \dots & 1 \end{bmatrix}$$

وتمثل $C_{j\bar{j}}$ معامل الارتباط بين المتغيرين $r_j, r_{\bar{j}}$ حيث يكتب بالعلاقة الموالية:

$$C_{j\bar{j}} = \frac{\delta_{j\bar{j}}}{\delta_j \delta_{\bar{j}}} = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n P_i (r_{i\bar{j}} - \bar{r}_{\bar{j}})(r_{ij} - \bar{r}_j)}}{\sqrt{\sum_{i=1}^n P_i (r_{i\bar{j}} - \bar{r}_{\bar{j}})^2 \sum_{i=1}^n P_i (r_{ij} - \bar{r}_j)^2}}$$

حيث يمثل كل من $\delta_j, \delta_{\bar{j}}, \delta_{j\bar{j}}$ التباين بين المتغيرين $r_j, r_{\bar{j}}$ والانحراف المعياري للمتغيرين $r_j, r_{\bar{j}}$.

وتحتوي المتغيرات الذاتية على المعلومات التي سيتم تخصيصها للمتغيرات الأولية والتي تسمح بحساب العوامل¹،

حيث يتم استخراج القيم الذاتية من المصفوفة $X\bar{X}$ بالعلاقة التالية: $|X\bar{X} - \lambda I|$

مع العلم أن $\lambda(\lambda_1, \lambda_2, \dots, \dots, \dots, \lambda_p)$ هي القيم الذاتية للمصفوفة المذكورة والمرتبة ترتيبا تنازليا.

-ويمكن إيجاد الجذور الكامنة من خلال الصيغة التالية:

$$|C_{nn} - \lambda_j I| = 0 / \sum_{j=1}^k \lambda_j = k$$

-وبعدها يتم إيجاد الموجهات الكامنة من خلال المعادلة التالية:

$$(C_{nn} - \lambda_j I)a_j = 0$$

-وأخير يتم إيجاد المركبات الرئيسية كما يلي:

$$F1_j = a_{1j}X_1 + a_{2j}X_2 + \dots + a_{kj}X_K$$

ويمكن أن تمثل طريقة المركبات بالحوارزمية الآتية²:

الخطوة الأولى:

إدخال الصورة لحساب مصفوفة البيانات X_{mn} لعدد الصفوف m وعدد الأعمدة n.

¹ - Samuel Ambapour, "introduction à l'analyse des données", bureau d'application des méthodes statistiques et informatiques, Brazzaville, 2003, p 24.

² - أسيل مسلم عيسى، أسماء غالب الراوي، "مقارنة بين طريقي تحليل المركبات الرئيسية والمركبات اللبية لتقليل الأبعاد الصورية"، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية (29)، عدد خاص بالمؤتمر الطلابي الأول، 2019، ص 15.

الخطوة الثانية:

حساب مصفوفة التباين والتباين المشترك C_{nn}

الخطوة الثالثة:

$$|C_{nn} - \lambda_j I| = 0$$
 حساب الجذور الكامنة باستخدام المعادلة

الخطوة الرابعة:

حساب موجة الجذور الكامنة من خلال المعادلة

$$(C_{nn} - \lambda_j I)a_j = 0$$

الخطوة الخامسة:

حساب المركبات الرئيسية $F1_j$

المطلب الثاني: الإطار النظري لتحليل بيانات بانل

أولاً: مفهوم نموذج بيانات بانل

تعرف بيانات بانل بمجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من الأفراد أو الوحدات المقطعية (شركات أو دول) عند فترة زمنية واحدة بمعنى آخر دمج البيانات المقطعية مع الزمنية في أن واحد¹، بينما تصف بيانات السلسلة الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة.

تعد بيانات بانل (Panel data) نوعاً من البيانات الطويلة التي يتم جمعها في نقاط زمنية مختلفة²، بحيث تتكون بيانات بانل من مشاهدات على عدد من الوحدات الاقتصادية الفردية على مدى فترة زمنية معينة، عادة ما يشار إلى الوحدات الفردية على أنها وحدات مقطعية¹. ومن هنا تبرز أهمية استخدام بيانات بانل كونها تحتوي على معلومات تتعامل مع ديناميكية الزمن (t) وعلى مفردات متعددة (n) للحصول على (n t) مشاهدة².

¹ - صفاء عبد الله معطي، محمد أحمد سالم بالحويصل، "استخدام تحليل بيانات بانل في نمذجة علاقة تقلبات متغيرات التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي في اليمن للفترة (2006-2013)"، مجلة الريان للعلوم الإنسانية والتطبيقية، المجلد 02، العدد 01، جوان 2019، ص 262.
² - Patricia A. McManus, "Introduction to Regression Models for Panel Data Analysis", Workshop in Methods, Indiana University, USA, October 2011, p : 1.

وتجدر الإشارة إلى أنه إذا كان لدينا بيانات بانل بنفس عدد المفردات والفترات الزمنية فإننا نكون أمام بيانات بانل متوازنة، أما عند اختلاف فترات الزمن من مفردة إلى أخرى تسمى هذه الحالة ببيانات بانل غير المتوازنة³.

ويتفوق تحليل بيانات بانل عن تحليل البيانات الزمنية بمفردها أو البيانات المقطعية بمفردها بالعديد من المزايا يمكن اختصارها فيما يلي:

- الأخذ بعين الاعتبار تأثير غير المشاهدة للأفراد على سلوكياتهم؛
- القدرة على تحديد بعض الظواهر الاقتصادية؛
- تتميز بيانات بانل عن غيرها بعدد أكبر من درجة الحرية وكفاءة أفضل مما يؤثر إيجاباً على دقة المقدرات، أي تتضمن محتوى معلوماتي أكثر من تلك المقطعية أو الزمنية؛
- التحكم في التباين الفردي الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية والذي يفضي إلى نتائج متحيزة؛
- تتضمن بيانات بانل محتوى معلوماتي أكثر من تلك التي في المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، كما تتميز عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل؛
- توفر نماذج بانل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل التي قد تخفيها البيانات المقطعية كما تعتبر مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية كالبطالة والفقر والنمو وغيرها، كما يمكن من خلالها الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى؛
- تساهم بيانات البانل في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي تقود عادة إلى تقديرات متحيزة، والتخفيف من ظهور مشكلة انعدام

¹ - Pesaran M. Hashem, " **Time Series and Panel Data Econometrics**", Oxford University Press, 2015, p : 633.

² - Dielman, " **Pooled Gross- Sectional and Time Series Data Analysis**", Texas Christian University, USA, 1989, P2.

³ - Damodar N, Gujarati, "**Basic Econometrics**", The MC Graow- Hill, International Edition, 04 th Edition, p:460.

الفصل الثالث: _____ دراسة تحليلية قياسية لأثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر
وبعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2020)

ثبات تباين حد الخطأ، الشائعة الظهور عند استخدام بيانات المقطع العرضي في تقدير النماذج القياسية¹.

ثانيا: النماذج الأساسية لتحليل بيانات بانل

إن تحليل بانل يهتم بتحليل نوعين من النماذج تتمثل الأولى في نماذج بانل الساكنة أما الثانية تمثلت في نماذج بانل الديناميكية وبشكل.

1- نموذج بانل الساكن: يأخذ نموذج بانل الساكن ثلاثة أشكال أساسية تمثلت في نموذج الانحدار التجميعي (POLS) ونموذج التأثيرات الثابتة (The Fixed Effects Method)، أما النموذج الأخير فهو نموذج التأثيرات العشوائية (The Random Effects Method)².

1-1. نموذج الانحدار التجميعي (POLS)

يعتبر هذا النموذج أبسط السلاسل الزمنية المقطعية حيث تكون فيه جميع المعاملات β_i, a_i ثابتة لجميع الفترات الزمنية، أي يهمل تأثير الزمن ويتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) Ordinary Least Squares، و تأخذ معادلة نموذج الانحدار التجميعي الصيغة التالية:

$$y_{it} = \alpha + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}, \quad i = 1, 2, \dots, N, \quad t = 1, 2, \dots, T$$

$$\text{حيث:} \quad \text{Var}(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2 \quad E(\varepsilon_{it}) = 0$$

1-2. نموذج التأثيرات الثابتة (The Fixed Effects Method)

يعمل نموذج التأثيرات الثابتة على معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حده من خلال جعل معلمة القطع α مختلفة من مجموعة لأخرى، مع بقاء معاملات الميل β_j ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية، وعليه نجد النموذج يأخذ الصيغة التالية:

$$y_{it} = \alpha_i + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}, \quad i = 1, 2, \dots, N, \quad t = 1, 2, \dots, T$$

¹ - Baltagi, Badi H, "Econometrics Analysis of Panel Data", Wiley and Sons, Third edition, 2005, P-P: 4-6.

² - عماد الدين علي إبراهيم، "استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) في تحديد أهم عوامل النمو الاقتصادي في الدول العربية"، المجلة العربية للإدارة، المجلد 43، العدد 02، جانفي 2021، ص ص: 103-104.

الفصل الثالث: _____ دراسة تحليلية قياسية لأثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر
وبعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2020)

$$\text{حيث: } E(\varepsilon_{it}) = 0 \quad \text{و} \quad \text{Var}(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2$$

ويقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة بأن المعلمة α لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية، ويتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية وذلك من خلال إضافة متغيرات وهمية عددها $(N-1)$ وبعد إضافة هذه المتغيرات الوهمية يأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$y_{it} = \alpha_1 + \sum_{d=2}^N a_d D_d + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}, \quad i = 1, 2, \dots, N, \quad t = 1, 2, \dots, T$$

حيث يمثل المقدار $\alpha_1 + \sum_{d=2}^N a_d D_d$ التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة القطع α .

1-3. نموذج التأثيرات العشوائية (The Random Effects Method)

في نموذج التأثيرات الثابتة يكون حد الخطأ ε_{it} ذو توزيع طبيعي بمتوسط مقداره صفر وتباين مساويا σ_ε^2 ولكي تكون معاملات نموذج التأثيرات الثابتة صحيحة وغير متحيزة لابد من ثبات تباين الخطأ لجميع المشاهدات المقطعية، وليس هناك أي ارتباط ذاتي بين كل مجموعة من المشاهدات المقطعية في فترة زمنية معينة، أما في حالة عدم توافر أي شرط من الشروط السابقة سوف يتم استخدام نموذج التأثيرات العشوائية.

في نموذج التأثيرات العشوائية سوف يعامل معامل القطع α_i كمتغير عشوائي له مقدار ثابت μ لذا يكون:

$$\alpha_i = \mu + v_i, \quad i = 1, 2, \dots, N$$

وبذلك نجد أن نموذج التأثيرات العشوائية يأخذ الصيغة التالية:

$$y_{it} = \mu + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + v_i + \varepsilon_{it}, \quad i = 1, 2, \dots, N, \quad t = 1, 2, \dots, T$$

حيث v_i يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية i المعبر عن الانحرافات العشوائية لكل مجموعة من البيانات خلال الفترة الزمنية والتي ترجع إلى عوامل أخرى خارج حدود النموذج.

ويطلق على نموذج التأثيرات العشوائية أحيانا نموذج مكونات الخطأ بسبب أن النموذج في المعادلة يحتوي على مركبين للخطأ ε_{it} و v_i ويمتلك نموذج التأثيرات العشوائية خواص رياضية منها:

$$\text{و} \quad E(\varepsilon_{it}) = 0 \quad \text{و} \quad \text{var}(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2$$

ليكن لدينا حد الخطأ المركب الآتي: $w_{it} = v_i + \varepsilon_{it}$

$$\text{حيث أن: } E(v_{it}) = 0 \text{ و } \text{Var}(w_{it}) = \sigma_v^2 + \sigma_\varepsilon^2$$

تفضل طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير معاملات نموذج التأثيرات العشوائية كونها تعطي مقدرات غير كفوّة ولها أخطاء قياسية غير صحيحة مما يؤثر في اختبار المعلمات كون أن التباين المشترك بين w_{it} و w_{is} لا يساوي الصفر أي: $\text{cov}(w_{it}, w_{is}) = \sigma_v^2 \neq 0, t \neq s$

وعليه لتقدير معاملات هذا النموذج بشكل صحيح نستخدم طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS.

2-اختبارات المفاضلة بين نماذج بيانات البائل

لاختيار طريقة التقدير المناسبة لبيانات الدراسة يتم عادة البدء بالتأكد من وجود تلك الآثار غير الملحوظة (unobserved heterogeneity)، بمعنى هل هناك فعلا اختلافات بين مفردات العينة (μ_i) أو عبر الفترات الزمنية للدراسة (y_t)؟

1-2. اختبار فيشر F:

من أجل تطبيق طرق تقدير البائل (FEM) و (REM) يتم اختيار النموذج بقاطع لكل دولة مقابل نموذج بقاطع مشترك وفرض العدم هو افتراض التجانس (قاطع مشترك) ($H_0, \mu_1 = \mu_2 = \dots \mu_N$) وبالنسبة للآثار الزمنية ($H_0, y_1 = \dots \dots y_N$) ويتم اختبار فرض العدم باستخدام إحصائية فيشر وفق الصيغة:

$$F = \frac{(R_{FE}^2 - R_{CC}^2)/(N - 1)}{(1 - R_{FE}^2)/(NT - N - K)}, \quad F(N - 1, NT - N)$$

حيث: R_{FE}^2 : معامل التحديد لنموذج الآثار الثابتة.

R_{CC}^2 : معامل التحديد لنموذج القاطع المشترك.

2-2. اختبار التجانس (Hsiao) للمفاضلة بين نموذج (PRM) و (FEM)

$$\text{إذا اعتبرنا النموذج التالي: } y_{it} = \alpha_{it} + B_{it}\chi_{it} + \varepsilon_{it}$$

حد الخطأ يفترض أنها مستقلة بمتوسط معدوم وتباين يساوي δ_i^2 كما يفترض أن المعلمات (α_i, β_i) في النموذج حيث ε_{it} ومتماثلة يمكن أن تختلف في البعد الفردي وإنها ثابتة في الزمن، عند هذا المستوى هناك عدة صيغ ممكنة على النحو التالي:

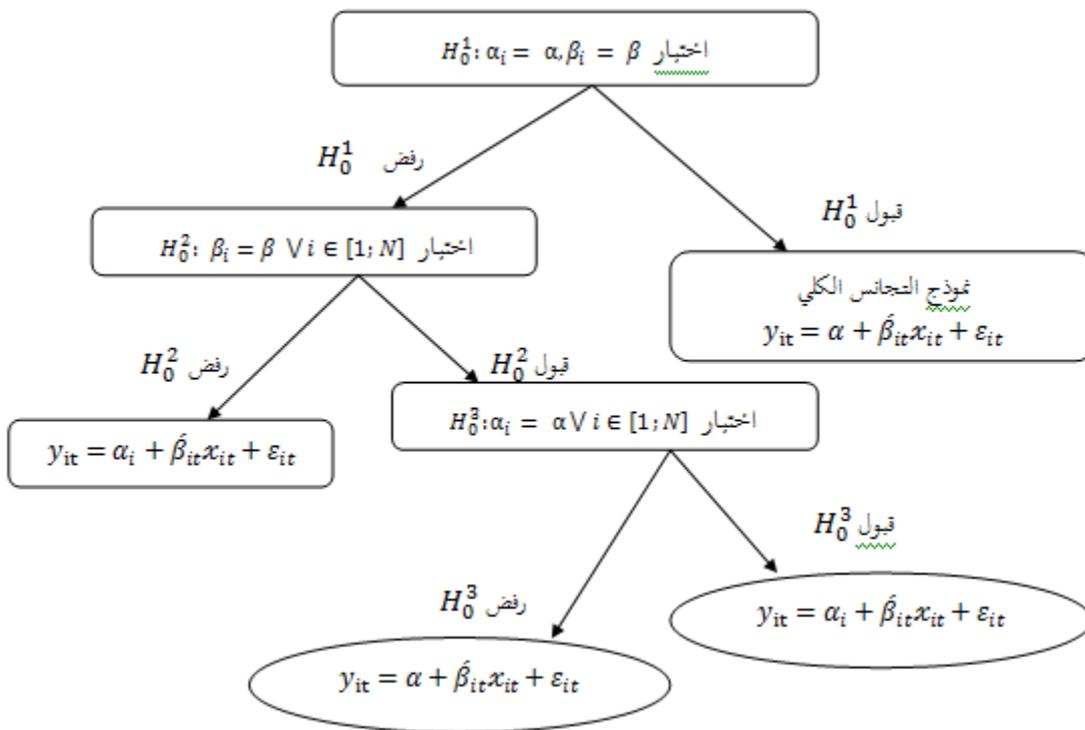
- (α_i) وشعاع المعلمات (β_i) حيث $\alpha_i = \alpha, B_i = B, \forall i \in [1, N]$ فيكون لدينا نموذج بائل المتجانس.

الفصل الثالث: _____ دراسة تحليلية قياسية لأثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر
وبعض الدول النامية خلال الفترة (1990–2020)

- الثوابت (α_i) وشعاع المعلمات (β_i) تكون مختلفة حسب الأفراد فيكون لدينا عدد N نموذج مختلف، حيث تكون متطابقة $\alpha_i = \alpha, \forall i \in [1, N]$

يعتبر هذا الاختبار مهم في تحديد نوع النموذج الذي يتوافق مع معطيات الدراسة، حيث نعتمد على هذا النموذج من أجل المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج التجانس التام (PEM) ويظهر الشكل الموالي خطوات تطبيق اختبار (Hsiao).

الشكل رقم (19- 03): خطوات اختبار نموذج (Hsiao) للتجانس.



SOURCE: Christophe HURLIN, L'Econométrie des Données de Panel Modèles Linéaires Simples, Ecole Doctorale Edocif: Séminaire Méthodologique, P11, Disponible sur:

https://www.univ-orleans.fr/deg/masters/ESA/CH/CoursPanel_Chap1.pdf.

يتضح من خلال ما سبق أن اختبار (Hsiao) للتجانس يتضمن مراحل نشرحها بالتفصيل الآتي:

المرحلة الأولى: اختبار التجانس الكلي

يتم في المرحلة الأولى اختبار بنية التجانس الكلي التي تكون فيها قيم α_i متطابقة وشعاع المعاملات β_i متماثل في ظل الفرضية التالية:

$$H_0^1: \alpha_i = \alpha, \beta_i = \beta, \forall i \in [1, N]$$

الفصل الثالث: _____ دراسة تحليلية قياسية لأثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر
وبعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2020)

من أجل اختبار صحة هذه الفرضية من عدمها نعلم على إحصائية فيشر التي تتبع التوزيع Fisher
[[N - 1)(K + 1)] ودرجة حرية [NT - N(K + 1)] لاختبار النموذج الأول الممثل في التجانس
الكلبي وتعطي إحصائية فيشر بالعلاقة التالية:

$$F_1 = \frac{SCR_{1.C}/[(N - 1)(K + 1)]}{SCR_1/[NT - N(K + 1)]}$$

بحيث أن: $SCR_{1.C}$: مجموع مربعات البواقي للنموذج غير مقيد: SCR_1 و $y_{it} = \alpha_i + \beta_{it}\chi_{it} + \varepsilon_{it}$

مجموع مربعات البواقي للنموذج غير مقيد: $y_{it} = \alpha + \beta_{it}\chi_{it} + \varepsilon_{it}$ ففي ظل قبول الفرضية الصفرية فهذا
يعني أن النموذج الأفضل هو نموذج التجانس الكلبي، أما إذا تم رفض فرضية عدم التجانس فإننا ننتقل إلى المرحلة الثانية
المتضمنة في إذا كان عدم التجانس مصدره المعاملات β_i .

المرحلة الثانية: اختبار تجانس معاملات β_i

نهتم في هذه المرحلة باختبار والتأكد من مصدر عدم التجانس، حيث نختبر في هذا الصدد الفرضية الصفرية:
 $H_0^2: \beta_i = \beta \forall i \in [1, N]$ ، ونركز في ذلك على إحصائية فيشر (F_2) التي تتبع قانون فيشر مع
[[N - 1)K] ودرجة حرية [NT - N(K + 1)] حيث:

$$F_2 = \frac{SCR_{1.C} - SCR_1/[(N - 1)K]}{SCR_1/[NT - N(K + 1)]}$$

وتوضح كل من SCR_1 و $SCR_{1.C}$ على التوالي مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد:

$$y_{it} = \alpha_i + \beta_{it}\chi_{it} + \varepsilon_{it} \text{ ومجموع مربعات البواقي للنموذج الخالي من القيود.}$$

- في حالة رفض الفرضية H_0^2 فإن الثوابت α_i تكون متساوية بين المفردات فقط لذلك فإن نموذج بانل
غير مقبول، ويتم في هذه الحالة تقدير معلمات الأشعة باستعمال مختلف النماذج مفردة لمفردة.
- أما في الحالة العكسية فيتم الانتقال إلى الخطوة الموالية.

المرحلة الثالثة: اختبار تجانس الثوابت α_i .

$$H_0^3: \alpha_i = \alpha \forall i \in [1, N] \quad \text{نقوم باختبار الفرضية}$$

بنفس الطريقة نقوم بحساب إحصائية فيشر وتكتب بالصيغة الموالية:

$$F_3 = \frac{SCR_{1.C} - SCR_{1.C}/(N - 1)}{SCR_{1.C}/[N(K + 1) - K]} \sim (N - 1), [N, (K + 1) - K]$$

حيث أن:

$$SCR_{1.C} : \text{مجموع مربعات البواقي للنموذج } y_{it} = \alpha_i + \beta_{it}\chi_{it} + \varepsilon_{it} \text{ في ظل الفرضية } \beta_I = \beta$$

$SCR_{1.C}$: مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد المتمثل في نموذج التجانس التام.

3-2. اختبار هوسمن (Housman)

تشير العديد من الدراسات السابقة أن نماذج الأثر الفردي هي الأكثر شيوعا وملائمة في بيانات بانل، غير أن هذا ليس بالأمر المؤكد إلا بعد استخدام اختبار (Housman)، حيث يستخدم هذا الاختبار للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية، ويهتم بمعرفة ما إذا كان هناك ارتباط بين المتغيرات التفسيرية والآثار غير الملحوظة. وتتمثل فرضيات اختبار هوسمن فيما يلي¹:

• نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الأفضل $H_0 =$

• نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأفضل $H_1 =$

$$H = (\hat{\beta}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM})' [var(\hat{\beta}_{FEM}) - var(\hat{\beta}_{REM})]^{-1} (\hat{\beta}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM})$$

حيث أن:

$var(\hat{\beta}_{FEM})$: يمثل متجه التباين لمعاملات نموذج التأثيرات الثابتة.

$var(\hat{\beta}_{REM})$: تمثل متجه التباين لمعاملات نموذج التأثيرات العشوائية.

تتبع إحصائية هوسمن توزيع مربع كاي دو (χ^2) بدرجة حرية تقدر بـ K ، ويعتبر نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم للدراسة في حالة ما إذا كانت قيمة الإحصائية أكبر من قيمة مربع كاي وعلى العكس سوف يكون النموذج الملائم لبيانات الدراسة هو نموذج التأثيرات العشوائية هوسمن.

¹ - خيرة خطاب، "أثر تغيرات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض دول الخليج خلال الفترة (1980-2015)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، شعبة العلوم الاقتصادية، التخصص: دراسات اقتصادية ومالية، 2020، ص ص: 275-276.

3- نموذج بانل الديناميكي

يتميز النموذج الديناميكي بتأخر المتغير بفترة زمنية أو أكثر ويدخل هذا المتغير في النموذج كمتغيرة مستقلة، باعتبار أن هذا النوع من النماذج يستند بشكل أساسي إلى نماذج الانحدار الذاتي، وتتطلب نماذج بانل ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أهمية وقوة عدم التجانس الفردي غير الملاحظ¹، وتأخذ كذلك هذه النماذج بعين الاعتبار المدى الطويل والقصير، حيث تسمح بقياس التأثيرات على المدى الطويل والقصير وتكتب الصيغة العامة لهذا النوع من النماذج على الشكل التالي:

$$y_{it} = \alpha y_{it-1} + \sum_{\mathcal{K}}^k \beta_{\mathcal{K}} X_{\mathcal{K}it} + \mu_{it}$$

مع العلم أن μ_{it} خطأ عشوائي مركب يقيس الآثار الثابتة وغير الملاحظة التي تتعلق بالبلد i كما تطرقنا إليه سابقاً. ويتم التفرقة بين نوعين من النماذج الديناميكية نذكرها على النحو التالي:

3-1. نموذج الانحدار الذاتي ذات مركبات الخطأ

تعرف هذه النماذج بنماذج الانحدار الذاتي ذات التأثيرات العشوائية، وتأخذ هذه النماذج الصيغة الرياضية التالية:

$$y_{it} = \phi y_{it-1} + \sum_{j=1}^k b_j X_{jit} + \varepsilon_{it} \quad t = 1 \dots \dots \dots T, \quad i = 1 \dots \dots \dots N$$

مع العلم أن الخطأ العشوائي مركب من نوعين من الخطأ $\varepsilon_{it} = \alpha_{it} + \mu_{it}$ لذا سميت نموذج الانحدار الذاتي ذات مركبات الخطأ.

حيث التباينات المشتركة بين الخطأين (α_i, μ_{it}) تكون معدومة و $\alpha_i \sim i. i. D(0; \sigma_\alpha^2)$ و $\mu_{it} \sim i. i. D(0; \sigma_\mu^2)$

¹ - زكريا يحيى الجمال، "اختيار النموذج في نماذج البيانات الطويلة الثابتة والعشوائية"، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 21، 2012، ص 270. متوفر على الموقع:

إن النموذج الممثل في المعادلة السابقة يشرح أن المتغيرة المؤخرة زمنياً بفترة واحدة (y_{it-1}) ترتبط مع الخطأ العشوائي (ε_{it}) ، حيث أن كتابة النموذج السابق في فترة زمنية تقدر بـ $(t-1)$ نحصل على المتغيرة (y_{it-1}) التي تتوقف على الأثر الفردي الخاص (α_i) حسب خصائص الأبعاد الفردية، فمن الناحية العملية يجعل هذا الارتباط من المقدرات المعتادة (between, within, MCO, MCG....) غير فعالة لذا من الضروري استعمال طريقة التقدير المتقاربة المتمثلة في المتغيرات المساعدة وطريقة العزوم المعممة (GMM).

3-2. نموذج الانحدار الذاتي ذات التأثيرات الثابتة

تأخذ نماذج الانحدار الذاتي ذات التأثيرات الثابتة الصيغة التالية:

$$y_{it} = \alpha_i \phi y_{it-1} + \sum_{j=1}^k b_j X_{jit} + \varepsilon_{it}, \quad \mu_{it} \sim i.i.D(0; \sigma_{\mu}^2), \quad t = 1 \dots T, i = 1 \dots N$$

حسب Frisch- Waugh- Lovell وبالتالي يكون مكافئاً لتطبيق نظرية المربعات الصغرى العادية للنموذج، أين يعبر عن المتغيرات بالانحراف عن المتوسطات الفردية حيث:

$$y_{it} - y_i = \lambda(y_{i,t-1} - y_{i,t-2}) + \sum_{j=1}^k b_j (X_{j,i,t} - X_{j,i}) + (\mu_{i,t} - \mu_i)$$

يتضح من النموذج وجود عدة علاقات ارتباط بين المتغيرة الداخلية المبطأة $y_{i,t-1}$ ومتوسطها الفردي $y_{i,t-2}$ فإنه يكون متغير وغير متقارب $T \rightarrow \infty$ و N محددة، وبالتالي يكون من الضروري استخدام طريقة المتغيرات المساعدة وطريقة العزوم المعممة¹.

¹ - العقون الزهرة، العقون أم الخير، "دراسة تحليلية وصفية لنماذج بانل"، المجلة الجزائرية للأداء الاقتصادي، العدد: 06، 2021، ص: 106.

الفصل الثالث: _____ دراسة تحليلية قياسية لأثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر
وبعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2020)

المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية
خلال الفترة (1990-2020)

نتطرق في هذا المبحث إلى الإطار القياسي المتبع في دراسة أثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر والدول النامية الخاضعة للدراسة خلال الفترة (1990-2020)، وذلك من خلال بيانات بانل والنماذج الأساسية المستخدمة في تقديرها.

المطلب الأول: تحليل العلاقة بين التطور النقدي والنمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية خلال
الفترة (1990-2020) بطريقة ACP

قبل التطرق إلى الدراسة القياسية يتم أولاً التطرق إلى الدراسة الوصفية وتحليل العلاقة بين التطور النقدي والنمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية المختارة وقد تم اختيار هذه الدول على حسب توفر البيانات للمتغيرات الدراسة خلال الفترة 1990-2020 باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية المرجحة بهدف استخراج أهم النتائج المتعلقة بطبيعة العلاقة بين متغيرات الداخلة في النموذج بالاعتماد على برنامج XLstat 14.

أولاً: تعريف متغيرات الدراسة ومصدر بياناتها

1- تعريف بمتغيرات الدراسة

من خلال النظرية الاقتصادية وعرض الدراسات السابقة حول موضوع أثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي، يتم عرض المتغيرات الداخلة في نموذج الدراسة:

المتغير التابع: النمو الاقتصادي والمتمثل في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية للعملة المحلية) PIB .

المتغيرات المستقلة: تتمثل في مؤشرات التطور النقدي والتي تشمل على كل من:

- الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع (بالأسعار الجارية للعملة المحلية): M2

- التضخم: INF

- القروض الممنوحة للقطاع الخاص كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي: Cbp_y / PIB

- سرعة دوران النقود V وهي عبارة عن حاصل قسمة الناتج المحلي الإجمالي على الكتلة النقدية:

$$V=PIB/M2$$

تم تصنيف الدول المختارة في الجدول التالي، مع المتغيرات وترميزها.

الفصل الثالث: _____ دراسة تحليلية قياسية لأثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر
وبعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2020)

الجدول رقم (01- 03) : التعريف بالدول محل الدراسة وترميز المتغيرات

الدول	المتغيرات	ترميز المتغيرات
الأردن، ماليزيا، الجزائر، نيجر، البرازيل، السودان، مالي، غانا، كينيا، مصر، نيجيريا.	الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع	M2
	التضخم	INF
	القروض الممنوحة للقطاع الخاص	Cbpy
	معدل التضخم	INF
	سرعة دوران النقود	V

المصدر: من إعداد الباحثة

2- مصدر بيانات الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على بيانات سنوية لكل المتغيرات الداخلة في النموذج خلال الفترة 1990-2020، وتم الحصول على بيانات من قاعدة بيانات البنك الدولي

ثانيا: الإحصاء الوصفي للمتغيرات الدراسة تحليل إحصائي للمتغيرات

قبل تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية يتم أولا تطبيق اختبار كل من اختبار كايزر- ماير-أوكلن (Oklin-Meyer-Kaiser) واختبار بارتليت (Bartlett)، لمعرفة مدى ملائمة العينة موضوع الدراسة للتحليل الاحصائي.

1- اختبار كايزر- ماير-أوكلن (Oklin-Meyer-Kaiser)

الجدول رقم (02- 03) : اختبار كايزر- ماير-أوكلن

الاختبار	القيمة الاحصائية
اختبار كايزر- ماير-أوكلن (Oklin-Meyer-Kaiser)	0.506

المصدر: مخرجات برنامج XLstat 14

تشير نتائج الجدول أعلاه أن قيمة مؤشر كايزر- ماير-أوكلن $KMO = 0.506$ وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد ما يدل على قبول العينة موضوع الدراسة للتحليل الاحصائي بطريقة المركبات الأساسية المرجحة.

الفصل الثالث: _____ دراسة تحليلية قياسية لأثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر
وبعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2020)

2- اختبار بارتليت (Bartlett):

وفيما يلي يتم عرض نتائج اختبار Bartlett:

الجدول رقم (03-03): اختبار بارتليت (Bartlett)

286,600	Khi ² (Valeur observée)	اختبار بارتليت (Bartlett)
18,307	Khi ² (Valeur critique)	
10	DDL	
< 0,0001	p-value	
0,05	Alpha	

المصدر: مخرجات برنامج XLstat 14

أظهرت نتائج اختبار بارتليت (Bartlett) أن القيمة الاحتمالية لاختبار بارتليت (Bartlett) معنوية إحصائياً (prob = 0.0001 أقل من 0.05)، وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة ما يدل على وجود ارتباط معنوي بين مختلف المتغيرات الدراسة، ومنه يمكن تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية المرجحة.

3- الإحصاء الوصفي للمتغيرات المدرجة في التحليل العاملي

الجدول رقم (03-04): تحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

Variable	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart-type
PIB	-17,005	18,313	3,889	3,572
M2	-43,738	3280,653	39,234	212,777
INF	-7,797	2947,733	36,411	227,098
Cbpy	-0,794	158,505	34,358	34,924
V	-55,491	12,452	0,079	3,704

المصدر: مخرجات برنامج XLstat 14

الفصل الثالث: _____ دراسة تحليلية قياسية لأثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر
وبعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2020)

أشارت نتائج الجدول أعلاه أن المتغير النمو الاقتصادي *PIB* المسؤول عن تمركز المجتمع المدروس لأن انحرافه المعياري هو الأصغر (3.572). أما المتغير المسؤول عن تشتت المجتمع المدروس هو التضخم *INF* لأن انحرافه المعياري هو الأكبر (227.098).

4- مصفوفة الارتباط

لاختبار العلاقة بين التطور النقدي والنمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية المختارة تم استخدام اختبار بيرسون *Pearson Corrélation*، ويتم عرض نتائج هذا الاختبار في الجدول التالي:

الجدول رقم (05-03): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

Variables	PIB	M2	INF	Cbpy	V
PIB	1				
M2	-0,033	1			
INF	-0,096	0,733	1		
Cbpy	0,059	0,159	0,104	1	
V	0,146	0,001	-0,002	-0,107	1

المصدر: مخرجات برنامج XLstat 14

أظهرت نتائج مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة أن متغير النمو الاقتصادي *PIB* مرتبط ارتباطاً ضعيفاً وسالباً مع كل من حجم العرض النقدي بمفهومه الواسع *M2* وسعر التضخم وتبلغ قيم الارتباط *R* لهذه المتغيرات على التوالي (0.033، 0.096)، وتدل على وجود علاقة عكسية بين المتغيرات، أما مع القروض الممنوحة للقطاع الخاص *Cbpy* وسرعة دوران النقود *V* فهو مرتبط ارتباطاً ضعيفاً وموجباً وتبلغ قيم الارتباط *R* لهذه المتغيرات على التوالي (0.059، 0.146)، وتدل على وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم؛

الفصل الثالث: _____ دراسة تحليلية قياسية لأثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر
وبعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2020)

ثالثا: نتائج تحليل المركبات الأساسية ACP

1- القيم الذاتية ونسبة الجمود

الجدول رقم (06 - 03): يمثل القيم الذاتية ونسب الكثافة

	F1	F2	F3	F4	F5
Valeur propre	1,787	1,142	1,044	0,765	0,263
Variabilité (%)	35,736	22,837	20,874	15,301	5,251
% cumulé	35,736	58,573	79,447	94,749	100,000

المصدر: مخرجات برنامج XLstat 14

أشارت نتائج الجدول رقم 06 ما يلي:

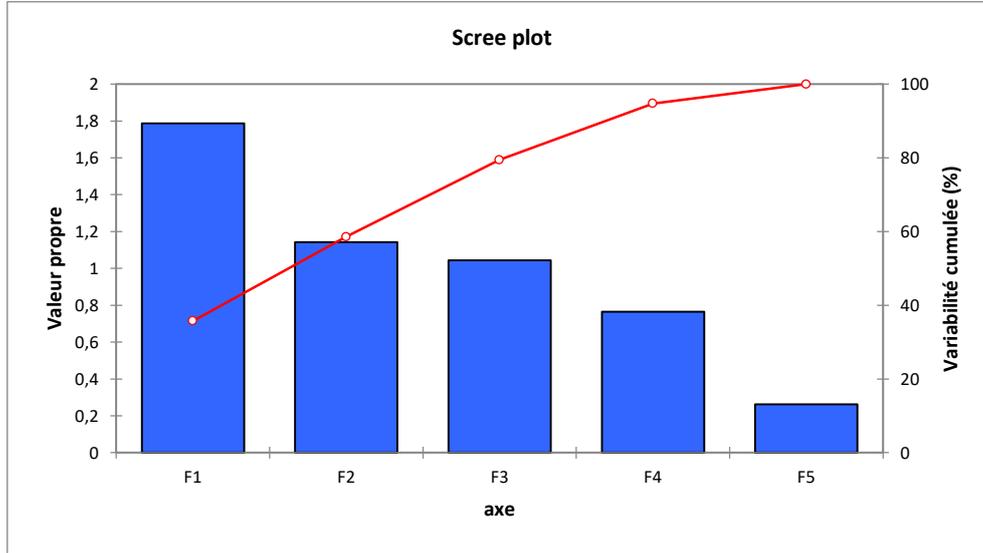
$\lambda_1 = 1.787$ التي تمثل 35.736% من الكثافة الكلية.

$\lambda_2 = 1.142$ التي تمثل 22.837% من الكثافة الكلية.

وفي هذه الدراسة نلاحظ أن هناك محورين يحتوي على 58.573% من الكثافة الكلية، أي وجود مركبتين كما هو موضح في التمثيل البياني:

الفصل الثالث: _____ دراسة تحليلية قياسية لأثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر
وبعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2020)

الشكل رقم (20 - 03): التمثيل البياني للقيم الذاتية



المصدر: مخرجات برنامج XLstat 14

يمثل المحور العامل الأول أو المركبة الأساسية الأولى 35.736% من قيمة الجمود الكلي، أما المحور الثاني أو المركبة الأساسية الثانية فيمثل 22.837% من قيمة الجمود الكلي، ومنه نستنتج أن هذين المحورين هما اللذين يعطيان أحسن تمثيل في المخطط.

2- التمثيل البياني للمتغيرات الدراسة

يمثل الجدول الموالي احداثيات لكل من الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع، التضخم، القروض الممنوحة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وسرعة دوران النقود حسب المحاور المأخوذة، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الفصل الثالث: _____ دراسة تحليلية قياسية لأثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر
وبعض الدول النامية خلال الفترة (1990–2020)

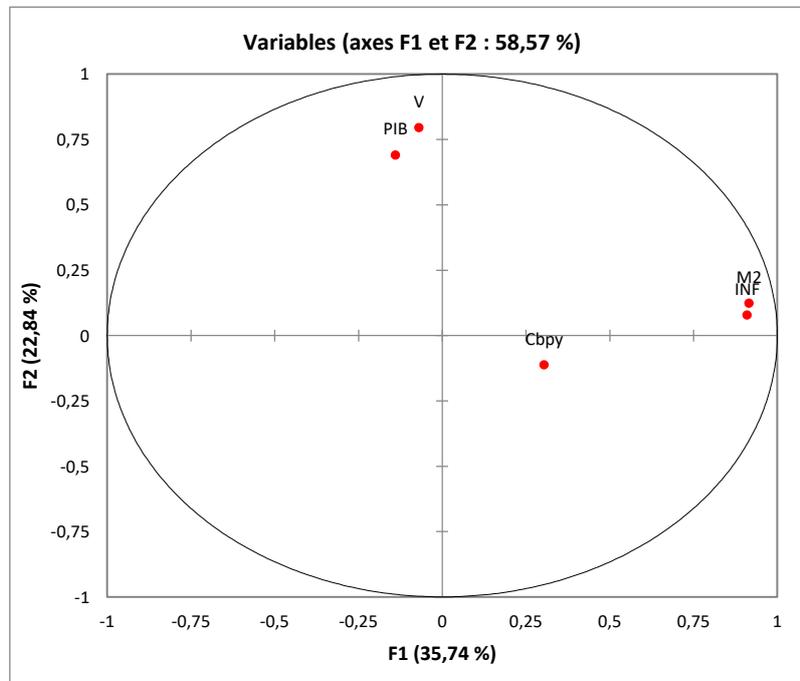
الجدول رقم (07 – 03): إحدائيات المتغيرات على المعلم (F1 F2)

	F1	F2	F3	F4	F5
PIB	-0,139	0,690	0,506	-0,498	-0,029
M2	0,916	0,123	-0,061	-0,101	0,362
INF	0,911	0,078	-0,158	-0,094	-0,360
Cbpy	0,305	-0,112	0,818	0,473	-0,025
V	-0,068	0,795	-0,299	0,524	0,000

المصدر: مخرجات برنامج XLstat 14

باستخدام إحدائيات المتغيرات المستخدمة في الدراسة والمبينة في الجدول رقم 07 يتم الحصول على دائرة الارتباط كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (21 – 03): التمثيل البياني للمتغيرات للدراسة



المصدر: مخرجات برنامج XLstat 14

الفصل الثالث: _____ دراسة تحليلية قياسية لأثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر
وبعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2020)

بينت نتائج الشكل رقم 21 ما يلي:

- نلاحظ أن كل من معدل التضخم، النمو الاقتصادي PIB ، حجم العرض النقدي بمفهومه الواسع $M2$ وسرعة دوران النقود V بعيدة عن المركز وقريبة من المحيط الدائرة ما عدا متغير القروض الممنوحة للقطاع الخاص $Cbpy$ بعيد عن محيط وقريب من مركز الدائرة.
- كما نلاحظ أن حجم العرض النقدي بمفهومه الواسع $M2$ ، ومعدل التضخم INF لهم علاقة قوية وموجبة، كما توجد علاقة قوية وموجبة بين النمو الاقتصادي وسرعة الدوران النقود، أما باقي المتغيرات فلهم علاقة ضعيفة وسالبة في دول المختارة.

المطلب الثاني: قياس أثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية باستخدام بيانات البانل الساكن

لدراسة أثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية، قمنا باختيار مجموعة من الدول منها: الأردن، ماليزيا، نيجر، البرازيل، السودان، مالي، غانا، كينيا، مصر، نيجيريا. خلال الفترة 1990-2020 باستخدام بيانات البانل. وتم صياغة النموذج على الشكل الموالي:

$$PIB = \beta_0 + \beta_1 M2 + \beta_2 INF + \beta_3 Cbpy + \beta_3 V + \varepsilon_t$$

حيث أن:

PIB : يمثل النمو الاقتصادي.

$M2$: الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع.

INF : معدل التضخم

$Cbpy$: القروض الممنوحة للقطاع الخاص كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي: $Cbpy / PIB$

V : سرعة دوران النقود وهي عبارة عن حاصل قسمة الناتج المحلي الإجمالي على الكتلة النقدية

$$V = PIB / M2$$

β_0, β_1 : معاملات النموذج

ε_{it} : الخطأ العشوائي

الفصل الثالث: _____ دراسة تحليلية قياسية لأثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر
وبعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2020)

أولاً: تقدير نموذج الدراسة

لتقدير النموذج الأمثل، تم استخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية والمقطعية (Panel Data) وفق ثلاثة نماذج وهي: نموذج التجانس الكلي (Pooled Régression Model)، نموذج الأثر الثابت (Fixed Effect Model) ونموذج الأثر العشوائي (Random Effects Model).

1- تقدير نموذج التجانس الكلي:

الجدول رقم (08 - 03) : تقدير نموذج التجانس الكلي

Dependent Variable: PIB
Method: Panel Least Squares
Date: 07/17/23 Time: 17:02
Sample: 1990 2020
Periods included: 31
Cross-sections included: 11
Total panel (balanced) observations: 341

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2	0.001090	0.001330	0.819615	0.4130
INF	-0.002380	0.001237	-1.924332	0.0552
CBPY	0.008319	0.005573	1.492843	0.1364
V	0.148883	0.051866	2.870523	0.0044
C	3.635429	0.269063	13.51144	0.0000

R-squared	0.039708	Mean dependent var	3.889209
Adjusted R-squared	0.028276	S.D. dependent var	3.572400
S.E. of regression	3.521531	Akaike info criterion	5.370223
Sum squared resid	4166.796	Schwarz criterion	5.426409
Log likelihood	-910.6230	Hannan-Quinn criter.	5.392608
F-statistic	3.473414	Durbin-Watson stat	1.362563
Prob(F-statistic)	0.008484		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 13

الفصل الثالث: _____ دراسة تحليلية قياسية لأثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر
وبعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2020)

2- تقدير نموذج الأثر الثابت

الجدول رقم (09-03): تقدير نموذج الأثر الثابت

Dependent Variable: PIB
Method: Panel Least Squares
Date: 07/17/23 Time: 17:03
Sample: 1990 2020
Periods included: 31
Cross-sections included: 11
Total panel (balanced) observations: 341

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2	0.002759	0.001372	2.010903	0.0452
INF	-0.002008	0.001218	-1.648674	0.1002
CBPY	-0.034524	0.016540	-2.087324	0.0376
V	0.144262	0.050419	2.861282	0.0045
C	5.028786	0.584841	8.598550	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.128684	Mean dependent var	3.889209
Adjusted R-squared	0.091265	S.D. dependent var	3.572400
S.E. of regression	3.405482	Akaike info criterion	5.331642
Sum squared resid	3780.723	Schwarz criterion	5.500199
Log likelihood	-894.0449	Hannan-Quinn criter.	5.398798
F-statistic	3.439046	Durbin-Watson stat	1.479384
Prob(F-statistic)	0.000031		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

الفصل الثالث: _____ دراسة تحليلية قياسية لأثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر
وبعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2020)

3- تقدير نموذج الأثر العشوائي

الجدول رقم (03-10): تقدير نموذج الأثر العشوائي

Dependent Variable: PIB
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 07/13/23 Time: 04:42
Sample: 1990 2020
Periods included: 31
Cross-sections included: 11
Total panel (balanced) observations: 341
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2	0.001482	0.001301	1.139265	0.2554
INF	-0.002046	0.001206	-1.696116	0.0908
CBPY	0.002760	0.007781	0.354752	0.7230
V	0.149944	0.050267	2.982968	0.0031
C	3.798795	0.388350	9.781874	0.0000

Effects Specification		S.D.	Rho
Cross-section random		0.724472	0.0433
Idiosyncratic random		3.405482	0.9567

Weighted Statistics			
R-squared	0.033409	Mean dependent var	2.508924
Adjusted R-squared	0.021902	S.D. dependent var	3.482137
S.E. of regression	3.443793	Sum squared resid	3984.862
F-statistic	2.903369	Durbin-Watson stat	1.419250
Prob(F-statistic)	0.021936		

Unweighted Statistics			
R-squared	0.035662	Mean dependent var	3.889209
Sum squared resid	4184.352	Durbin-Watson stat	1.351587

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 13

أظهرت نتائج تقدير لكل نموذج التجانس الكلي (Pooled Régression Model)، نموذج الأثر الثابت (Fixed Effects Model) ونموذج الأثر العشوائي (Random Effects Model). أن قيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر معنوية (Prob_f-statistic أقل من 0.05).

الفصل الثالث: _____ دراسة تحليلية قياسية لأثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر
وبعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2020)

ثانيا: تحديد النموذج الملائم

يتم في هذه المرحلة تحديد النموذج الملائم وقد تم الاعتماد على الاختبارات الإحصائية التالية:

1- اختبار Fisher

تم الاعتماد على هذا الاختبار للمفاضلة بين النموذج التجميعي مع نموذج الأثر الفردي تم كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (11- 03): اختبار Fisher

Redundant Fixed Effects Tests
Equation: EQ02
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	3.328994	(10,326)	0.0004
Cross-section Chi-square	33.156218	10	0.0003

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

أشارت نتائج اختبار Fisher أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر أقل من 5% مما يعني قبول الفرضية البديلة (H1) التي تنص على أن نموذج الأثر الفردي ضمن بيانات عينة الدراسة

2- اختبار مضاعف لاغرنج LM Breusch-Pagan واختبار Hounda:

الجدول رقم (12- 03): نتائج مضاعف لاغرنج LM Breusch-Pagan و Hounda

Lagrange multiplier (LM) test for panel data
Date: 08/10/23 Time: 13:08
Sample: 1990 2020
Total panel observations: 341
Probability in ()

Null (no rand. effect) Alternative	Cross-section One-sided	Period One-sided	Both
Breusch-Pagan	7.924293 (0.0049)	11.19160 (0.0008)	19.11589 (0.0000)
Honda	2.815012 (0.0024)	3.345385 (0.0004)	4.356059 (0.0000)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 13

الفصل الثالث: _____ دراسة تحليلية قياسية لأثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر
وبعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2020)

اشارت نتائج الجدول رقم 12 أن القيمة الاحتمالية لكل من اختبار LM Breusch-Pagan و Hounda أقل من 5% ومنه يتم قبول الفرضية البديلة أي أنه يوجد أثر العشوائي.

3- اختبار هوسمن (Hausman):

تم الاعتماد على هذا الاختبار للمفاضلة بين النموذج الأثر الثابت مع نموذج الأثر العشوائي كما هو موضح في الجدول الموالي:

اختبار هوسمن (Hausman)

الجدول رقم (13- 03): نتائج اختبار هوسمن

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: EQ03			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	11.602314	4	0.0206

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 13

بينت نتائج الجدول رقم (14) أن القيمة الاحتمالية لاختبار Hausman أكبر من 5% ومنه يتم قبول الفرضية البديلة، أي أن نموذج التأثير الثابت هو الملائم.

ثالثا: تقييم نموذج الأثر الثابت

بناء على النتائج السابقة فإن النموذج الملائم هو نموذج الأثر الثابت ويتم تقدير هذا النموذج وفق المعادلة التالية:

$$PIB = \beta_0 + 0.0027 M2 - 0.002 INF - 0.034 Cbpy + 0.144 V + \varepsilon_t$$

1- التفسير الاقتصادي:

- وجود علاقة موجبة بين الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع M2 ومعدل النمو الاقتصادي PIB، حيث أن الزيادة في الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع M2 بوحدة واحدة تؤدي الى الزيادة في معدل النمو الاقتصادي بـ 0.0027 PIB.

الفصل الثالث: _____ دراسة تحليلية قياسية لأثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر
وبعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2020)

- وجود علاقة سالبة بين القروض الممنوحة للقطاع الخاص Cbpy ومعدل النمو الاقتصادي *PIB*، حيث أن الزيادة في القروض الممنوحة للقطاع الخاص Cbpy بوحدة واحدة تؤدي الى انخفاض في معدل النمو الاقتصادي *PIB* بـ 0.0034.
- وجود علاقة موجبة بين سرعة دوران النقود *V* ومعدل النمو الاقتصادي *PIB*، حيث أن الزيادة في سرعة دوران النقود *V* بوحدة واحدة تؤدي الى الزيادة في معدل النمو الاقتصادي *PIB* بـ 0.14.
- لا توجد علاقة بين معدل التضخم *INF* ومعدل النمو الاقتصادي *PIB*، لان القيمة الاحتمالية للمعلمة أقل من 0.05.

2- التفسير الاحصائي:

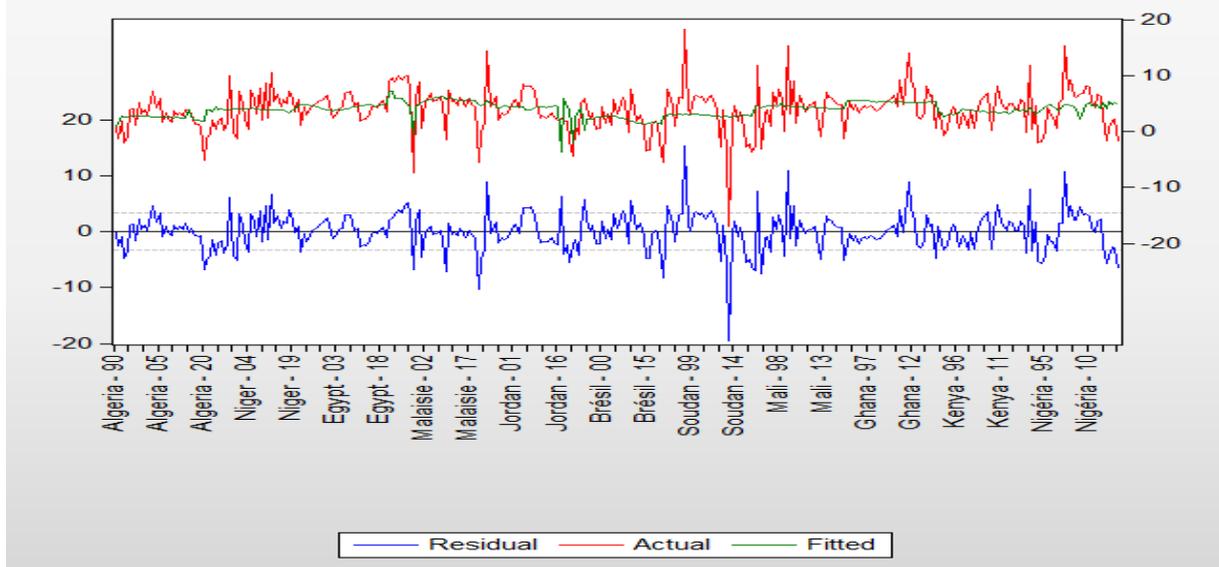
بينت النتائج السابقة ما يلي:

- المعنوية الجزئية:
بينت نتائج أن كل معاملات النموذج معنوية إحصائية ($\text{prob}=0.001$ أقل من 0.05)، ما عدا معلمة معدل التضخم فهي غير معنوية، كما بينت النتائج أن الحد الثابت معنوي إحصائيا.
- المعنوية الكلية:
تقدر قيمة فيشر المحسوبة 45.1964 وهي معنوية عند مستوى معنوية 5 %، ما يدل على معنوية الكلية للنموذج المقدر وصلاحيته للتحليل.
- القدرة التفسيرية:
تقدرت قيمة معامل التحديد $R^2=0.1286$ وهي قيمة ضعيفة، مما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر 12.86 % من التغير في النمو الاقتصادي. أما باقي النسبة فهي مؤشرات أو عوامل لم تدرج في النموذج.

الفصل الثالث: _____ دراسة تحليلية قياسية لأثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر
وبعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2020)

- اختبار التطابق:

الشكل رقم (22-03): اختبار التطابق



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 13

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن القيم المقدرة لمتغيرات الداخلة في النموذج.

- درين واتسن:

تدل قيمة دورين واتسن المنخفضة على وجود مشكلة الارتباط الذاتي مما يستدعي الأمر تغيير طريقة التقدير لمعالجة هذه المشكلة، وبما ان معامل التحديد منخفض وأقل بكثير من قيمة دورين واتسن فتم استبعاد وجود مشكلة الانحدار الزائف ودراسة التكامل المشترك، وبدلا من ذلك تم استخدام نموذج ديناميكي وطريقة فعالة لمعالجة هذه المشكلة وهي طريقة GMM.

الفصل الثالث: _____ دراسة تحليلية قياسية لأثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر
وبعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2020)

- نتائج الأثر الثابت الخاص بكل دولة

الجدول رقم (14- 03): نتائج الأثر الثابت الخاص بكل دولة

	COUNTRIES	Effect
1	Algeria	-2.133412
2	Niger	-0.913519
3	Egypt	0.557636
4	Malaisie	4.499770
5	Jordan	1.807236
6	Brésil	-1.402473
7	Soudan	-1.986236
8	Mali	-0.181930
9	Ghana	0.620350
10	Kenya	-1.079496
11	Niqéria	0.212074

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 13

أشارت نتائج الجدول رقم 14 الأثر الثابت الخاص بكل دولة، حيث تنحصر الدول ما بين دولة الأردن بقيمة 1.80 ودولة البرازيل بقيمة -1.40.

المطلب الثالث: التقدير باستخدام النموذج الديناميكي

بينت النتائج التقدير أن هناك مشاكل قياسية لذلك تم التفكير في طريقة تقدير أخرى تناسب النماذج الديناميكية من نوع الانحدار الذاتي، هذه الطريقة هي طريقة العزوم المعممة GMM. حيث تم ادخال متغير معدل النمو الاقتصادي المبطل بسنة واحدة ضمن المتغيرات التفسيرية. وأن استخدام طريقة التقدير باستخدام المربعات العادية OLS لا تعالج المشاكل القياسية، فيكون هناك تحيز في المقدرات، لذلك يتم استخدام الطريقة الأكثر كفاءة والتي هي طريقة العزوم المعممة GMM، وذلك وفق المعادلة التالية:

$$PIB_{it} = \beta_{0i} + \beta_1 PIB_{it-1} + \beta_2 M2_{it} + \beta_3 INF_{it} + \beta_4 Cbpy_{it} + \beta_5 V_{it} + \varepsilon_t$$

1- نتائج تقدير للنموذج الديناميكي باستخدام طريقة العزوم المعممة GMM:

وفيما يلي يتم عرض نتائج تقدير النموذج لأثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية، حيث تم اختيار الأردن، ماليزيا، نيجر، البرازيل، السودان، مالي، غانا، كينيا، مصر، نيجيريا. خلال الفترة 1990-2020، باستخدام:

الفصل الثالث: _____ دراسة تحليلية قياسية لأثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر
وبعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2020)

أولاً: تقدير النموذج بطريقة مقدر النظام SYS-GMM

يمثل الجدول التالي نتيجة تقدير النموذج بطريقة SYS-GMM

الجدول رقم (15-03): نتائج تقدير النموذج بطريقة مقدر النظام SYS-GMM

System dynamic panel-data estimation		Number of obs = 330				
Group variable: count		Number of groups = 11				
Time variable: anne		Obs per group:				
		min = 30				
		avg = 30				
		max = 30				
Number of instruments = 298		Wald chi2(5) = 33.37				
		Prob > chi2 = 0.0000				
One-step results						
PIB	Coefficient	Std. err.	z	P> z	[95% conf. interval]	
PIB						
L1.	.1607065	.0445179	3.61	0.000	.073453	.2479599
M2	.0001278	.0018153	0.07	0.944	-.0034301	.0036858
INF	.0033476	.002233	1.50	0.134	-.0010289	.0077241
CBPY	-.0062426	.0113911	-0.55	0.584	-.0285688	.0160835
V	.1454719	.0451287	3.22	0.001	.0570212	.2339226
_cons	3.407124	.4700728	7.25	0.000	2.485798	4.32845
Instruments for differenced equation						
GMM-type: L(2/.)PIB						
Standard: D.M2 D.INF D.CBPY D.V						
Instruments for level equation						
GMM-type: LD.PIB						
Standard: _cons						

المصدر: بالاعتماد على البرنامج Stata 17

النتائج المتحصل عليها تؤكد على أن كل المتغيرات التفسيرية المقترحة في الدراسة غير مقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية 5% ما عدى متغيرة سرعة دوران النقود V، كما جاءت إشارات مقدرات المعالم مقبولة اقتصادياً لكل من المتغيرات النمو الاقتصادي المتأخر زمنياً PIB_{t-1} وسرعة دوران النقود V وحجم الكتلة النقدية M2، أما المتغيرات التي جاءت إشارتها غير موافقة للنظرية الاقتصادية فهي التضخم INF والقروض الممنوحة للقطاع الخاص CBPY، بالإضافة إلى ذلك فإن إحصائية Wald تؤكد قبول الفرضية البديلة عند مستوى معنوية 5% وقبول معنوية النموذج ككل.

الفصل الثالث: _____ دراسة تحليلية قياسية لأثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر
وبعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2020)

الجدول رقم (16- 03): نتيجة اختبار القيود زائدة التمييز (Test de)
(Sargan)

Sargan test of overidentifying restrictions
H0: Overidentifying restrictions are valid

chi2(292) = 349.5341
Prob > chi2 = 0.0117

المصدر: بالاعتماد على البرنامج Stata17

إن نتيجة الاختبار سارجان أعلاه تؤكد أن الفرضية المعدومة لهذا الاختبار غير مقبولة عند بمستوي معنوية 5%، وقبول الفرضية البديلة يعني أن المتغيرات المساعدة المستخدمة من قبل هذه الطريقة غير مستقلة عن بواقي النموذج أي أنها ليست متغيرات خارجية.
وعلى أساس هذا التحليل يمكننا القول أن نتائج التقدير بطريقة SYS-GMM غير مقبولة من الناحية الاقتصادية وغير مقبولة إحصائيا وبالتالي لا يمكن قبول بنتائج هذا النموذج.

ثانيا: تقدير النموذج بطريقة DYN-GMM

الجدول رقم (17- 03): نتائج تقدير النموذج بطريقة مقدر الفروق DYN-GMM

Dynamic panel-data estimation, one-step system GMM						
Group variable: count			Number of obs =		330	
Time variable : anne			Number of groups =		11	
Number of instruments = 276			Obs per group: min =		30	
Wald chi2(5) = 525.70			avg =		30.00	
Prob > chi2 = 0.000			max =		30	
PIB	Coefficient	Std. err.	z	P> z	[95% conf. interval]	
PIB						
L1.	.2948769	.0534852	5.51	0.000	.1900479	.3997059
M2	-.0031453	.0044687	-0.70	0.482	-.0119038	.0056132
INF	.0045086	.0042351	1.06	0.287	-.0037921	.0128092
CBPY	.0007466	.0057156	0.13	0.896	-.0104557	.0119489
V	.110423	.0498326	2.22	0.027	.0127529	.2080931
_cons	2.716264	.3654	7.43	0.000	2.000093	3.432435
Instruments for first differences equation						
GMM-type (missing=0, separate instruments for each period unless collapsed)						
L(1/30).L.PIB						
Instruments for levels equation						
Standard						
_cons						
GMM-type (missing=0, separate instruments for each period unless collapsed)						
D.L.PIB						

المصدر: بالاعتماد على البرنامج Stata17

الفصل الثالث: _____ دراسة تحليلية قياسية لأثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر
وبعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2020)

التحليل: الإحصائي:

النتائج المتحصل عليها تؤكد على أن كل المتغيرات التفسيرية المقترحة في الدراسة غير مقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية 5% ما عدى متغيرة سرعة دوران النقود V، بالإضافة إلى ذلك فإن إحصائية Wald تؤكد قبول الفرضية البديلة عند مستوى معنوية 5% وقبول معنوية النموذج ككل.

الجدول رقم (18-03): نتيجة اختبار القيود زائدة التمييز (Test de Sargan)

```
Sargan test of overid. restrictions: chi2(270) = 271.46 Prob > chi2 = 0.464  
(Not robust, but not weakened by many instruments.)
```

Difference-in-Sargan tests of exogeneity of instrument subsets:

GMM instruments for levels

```
Sargan test excluding group: chi2(252) = 253.23 Prob > chi2 = 0.466  
Difference (null H = exogenous): chi2(18) = 18.23 Prob > chi2 = 0.441
```

المصدر: بالاعتماد على البرنامج Stata17

إن نتيجة الاختبار سارجان أعلاه تؤكد بما لا يدع مجال للشك أن الفرضية المدعومة لهذا الاختبار مقبولة بمستوي معنوية 5%، وهذا يعني أن المتغيرات المساعدة المستخدمة من قبل هذه الطريقة مستقلة عن بواقي النموذج أي أنها متغيرات خارجية.

من جانب آخر فإن نتيجة اختبار الارتباط المتسلسل للأخطاء من الدرجة الأولى والثانية أعطى النتائج

التالية:

الجدول رقم (19-03): نتيجة اختبار الارتباط المتسلسل للأخطاء

```
Arellano-Bond test for AR(1) in first differences: z = -4.10 Pr > z = 0.000  
Arellano-Bond test for AR(2) in first differences: z = 0.56 Pr > z = 0.577
```

المصدر: بالاعتماد على البرنامج Stata17

المهم في هذا الاختبار هو الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الثانية، ونتيجة هذا الاختبار تؤكد على قبول فرض العدم والمتضمنة لعدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الثانية وهذا عند مستوى معنوية 5%، وهذه النتيجة مهمة جداً من وجهة إحصائية فهي تعني عدم وجود الارتباط التسلسلي لحد الخطأ من الدرجة الثانية أو أعلى من جهة، ومن جهة أخرى تؤكد على صلاحية الأدوات وشروط العزوم المستعملة من قبل هذه الطريقة وهي بذلك تعتبر دليل على اتساق مقدرات المعلم.

الفصل الثالث: _____ دراسة تحليلية قياسية لأثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر
وبعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2020)

وعلى أساس هذا التحليل يمكننا القول أن نتائج التقدير بطريقة **DYN-GMM** مقبولة من الناحية الاقتصادية ومقبولة إحصائياً وبالتالي يمكن قبول بنتائج هذا النموذج.

ثالثاً: تقدير النموذج بطريقة الفروق **DIF-GMM**:

في هذا التقدير نوسع النموذج ليشمل الفروق الأولى للمتغيرات التفسيرية بالإضافة إلى مستويات المتغيرات التفسيرية ونهدف من خلال هذه الطريقة إلى إبراز الأثر على المدى القصير للمتغيرات التفسيرية على مستوى حصة الفرد من الناتج، وبغرض تقدير هذا النموذج فإننا نعتمد على طريقة **DIF-GMM**:

الجدول رقم (20-03): نتائج تقدير النموذج بطريقة **DIF-GMM**

Arellano-Bond dynamic panel-data estimation		Number of obs = 319				
Group variable: count		Number of groups = 11				
Time variable: anne		Obs per group:				
		min = 29				
		avg = 29				
		max = 29				
Number of instruments = 269		Wald chi2(5) = 32.04				
		Prob > chi2 = 0.0000				
One-step results						
	PIB	Coefficient	Std. err.	z	P> z	[95% conf. interval]
	PIB					
	L1.	-.1972409	.0558328	3.53	0.000	-.0878107 .3066712
	M2	.0013291	.0019383	0.69	0.493	-.0024698 .005128
	INF	-.0023981	.0024122	0.99	0.320	-.0023298 .0071259
	CBPY	-.0311146	.0176199	-1.77	0.077	-.0656491 .0034199
	V	.1330803	.0462418	2.88	0.004	.0424479 .2237126
	_cons	4.097739	.6712514	6.10	0.000	2.782111 5.413368
Instruments for differenced equation						
GMM-type: L(2/.)PIB						
Standard: D.M2 D.INF D.CBPY D.V						
Instruments for level equation						
Standard: _cons						

المصدر: بالاعتماد على البرنامج **Stata 17**

رابعاً: تقييم نتائج تقدير النموذج بطريقة **DIF-GMM**

بناءً على النتائج السابقة فإن الطريقة الملائمة لتقدير النموذج الديناميكي هي طريقة **DIF-GMM**، ويتم تقدير هذا النموذج وفقاً للمعادلة التالية:

$$PIB_{it} = \beta_{0i} + 0.197 PIB_{it-1} + 0.0013 M2_{it} + 0.0023 INF_{it} - 0.031 Cbpy_{it} + 0.133 V_{it} + \varepsilon_t$$

التحليل الاقتصادي:

- وجود علاقة موجبة بين معدل النمو الاقتصادي المبطن سنة PIB_{it-1} ، ومعدل النمو الاقتصادي PIB .
- وجود علاقة موجبة بين الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع $M2$ ومعدل النمو الاقتصادي PIB ، حيث أن الزيادة في الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع $M2$ بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى تؤدي إلى الزيادة في معدل النمو الاقتصادي PIB بـ 0.0013 ؛

الفصل الثالث: _____ دراسة تحليلية قياسية لأثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر
وبعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2020)

- وجود علاقة موجبة بين معدل التضخم INF ومعدل النمو الاقتصادي PIB ، حيث أن زيادة معدل التضخم بوحدة واحدة يؤدي إلى الزيادة في معدل النمو PIB بـ 0.0023 وهو ما لا يتناسب مع النظرية الاقتصادية؛
- وجود علاقة سالبة بين القروض الممنوحة للقطاع الخاص $Cbpy$ ومعدل النمو الاقتصادي PIB ، حيث أن الزيادة في القروض الممنوحة للقطاع الخاص $Cbpy$ بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض في معدل النمو الاقتصادي PIB بـ 0.031 فوقاً للنظرية الاقتصادية فإن الائتمان الممنوح للقطاع الخاص يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي لكن النتيجة كانت عكس ذلك وهذا يعني أن القروض الممنوحة للقطاع الخاص لها تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي، مما يعني أن هناك انخفاض إلى حد ما بكفاءة وفعالية الوساطة المالية في رفع معدلات الادخار ونتاجية رأس المال وعلى التحسن النوعي والكمي في الخدمات المالية وفي تكاليف المعاملات وقد يكون راجعاً لقلة الاستثمارات المنفذة من قبل القطاع الخاص نتيجة تعطيل النشاط الاقتصادي بشكل مؤقت وحالة عدم اليقين، وذلك مع ارتفاع معدل التضخم والانخفاض المستمر للعملة وارتفاع الائتمان الموجه للقطاع الحكومي؛
- وجود علاقة موجبة بين سرعة دوران النقود V ومعدل النمو الاقتصادي PIB ، حيث أن الزيادة في سرعة دوران النقود V بوحدة واحدة تؤدي إلى الزيادة في معدل النمو الاقتصادي PIB بـ 0.133.

التحليل الإحصائي:

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن أغلب المتغيرات التفسيرية المقترحة في الدراسة مقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية 5%، كما أن النموذج مقبول كلياً بالاعتماد على اختبار $Wald$ بعد قبولنا للفرضية البديلة عند مستوى معنوية 5%.

ومن نتائج اختبار القيود زائدة التمييز لسارجان الموضحة في الجدول الموالي، فقد أظهرت النتيجة قبول الفرضية الصفرية لهذا الاختبار عند مستوى معنوية 5%، أي أن المتغيرات المستخدمة في النموذج من قبل هذه الطريقة مستقلة عن بواقي النموذج أي أنها متغيرات خارجية إذن فهي سليمة ومقبولة، الأمر الذي يؤكد على صلاحيتها وصلاحية شروط العزوم المستعملة، وبالتالي فإن نتائج التقدير باستعمال هذه الطريقة مقبولة إحصائياً.

الفصل الثالث: _____ دراسة تحليلية قياسية لأثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر
وبعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2020)

الجدول رقم (21-03): نتيجة اختبار القيود زائدة التمييز (Test de Sargan)

```
Sargan test of overidentifying restrictions
H0: Overidentifying restrictions are valid

      chi2(263)    =   286.7743
      Prob > chi2   =    0.1502
```

المصدر: بالاعتماد على البرنامج Stata17

من جانب آخر فإن نتيجة اختبار الارتباط المتسلسل للأخطاء من الدرجة الأولى والثانية أعطى النتائج

التالية:

الجدول رقم (22-03): نتيجة اختبار الارتباط المتسلسل للأخطاء

```
Arellano-Bond test for zero autocorrelation in first-differenced errors
H0: No autocorrelation

Order      z      Prob > z
-----
1      -2.5652    0.0103
2       .51304    0.6079
```

المصدر: بالاعتماد على البرنامج Stata17

كذلك المهم في هذا الاختبار هو الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الثانية، ونتيجة هذا الاختبار تؤكد على قبول فرض العدم والمتضمنة لعدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الثانية وهذا عند مستوي معنوية 5%، وهذه النتيجة مهمة جدا من وجهة إحصائية فهي تعني عدم وجود الارتباط التسلسلي لحد الخطأ من الدرجة الثانية أو أعلى من جهة، ومن جهة أخرى تؤكد على صلاحية الأدوات وشروط العزوم المستعملة من قبل هذه الطريقة وهي بذلك تعتبر دليل على اتساق مقدرات المعالم.

الفصل الثالث: _____ دراسة تحليلية قياسية لأثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2020)

خلاصة:

تم في هذا الفصل تحليل وتقييم أثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية، فمن خلال المبحث الأول تطرقنا إلى تحليل مؤشرات التطور النقدي وذلك من خلال تحليل تطور المعروض النقدي M2، سرعة تداول النقود ومعدلات التضخم وأخيرا تطرقنا إلى تحليل نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وبيان أثرها على النمو الاقتصادي خلال فترة الإصلاحات 90-10 في الجزائر وبعد هذه الفترة إلى غاية 2020، كما تطرقنا إلى تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة (1990-2020) في الجزائر وبعض الدول النامية.

تم بناء نموذج قياسي لقياس أثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2020) تم فيها توظيف مؤشرات التطور النقدي كمتغيرات مستقلة رئيسية لتعكس مفهوم التطور النقدي واستخدام الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ومؤشر للنمو الاقتصادي وتم استخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية المرجحة (ACP) وذلك بعد التأكد من كفاية حجم عينة الدراسة ووجود العلاقة بين متغيرات محل الدراسة وذلك لتقليص عدد المتغيرات لتجنب مشكلة التعددية الخطية، توصلنا من خلال هذه الطريقة إلى أن حجم العرض النقدي بمفهومه الواسع LM2، ومعدل التضخم INF لهم علاقة قوية وموجبة، كما توجد علاقة قوية وموجبة بين النمو الاقتصادي وسرعة الدوران النقود، أما باقي المتغيرات فلهم علاقة ضعيفة وسالبة في دول المختارة، كما تم التوصل إلى أن النموذج الملائم للتقدير هي طريقة مقدر الفروق في نموذج بانل الديناميكي.

الخاتمة

لا تستطيع أي دولة تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي ما لم تتوفر على نظام نقدي قادر على توفير السيولة اللازمة للاقتصاد ومراقبة وتحكم في مختلف المؤشرات التي تعكس الأداء الاقتصادي. لذا اهتمت العديد من المدارس المختلفة بتوضيح العلاقة بين النظام المالي والنقدي والأداء الاقتصادي، وأكدت العديد من النظريات على وجود علاقة قوية بين الناتج المحلي الإجمالي وبين مؤشرات التطور النقدي المتمثلة في المعروض النقدي M2، والتضخم، والائتمان الممنوح للقطاع الخاص وسرعة دوران النقود وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي، حيث يأتي تأثير النظام المالي والمصرفي على النمو الاقتصادي من خلال التأثير على حجم الانفاق بشقيه، وذلك من خلال التأثير على حجم المعروض النقدي، فزيادة عرض النقود يؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة وهذا بدوره يعمل على زيادة حجم الادخار ومن ثم الاستثمار مما يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، فالقطاع المصرفي والنقدي يخدم الاقتصاد المحلي بفاعلية عالية من خلال تقديم أحدث وأشمل الخدمات. كما يؤدي تفعيل دور القطاع الخاص إلى تحقيق التنمية وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

سعت هذه الدراسة بقدر الإمكان الإحاطة بكل الجوانب الأساسية للموضوع سواء من الجانب النظري أو من الجانب التحليلي والقياسي ولغرض فهم هذا الموضوع قمنا بتقسيمه إلى ثلاث فصول، تم التطرق في الفصل الأول إلى المرتكزات النظرية للتطور النقدي حيث تم فيه عرض مفهوم المعروض النقدي ومقابلاتها وأهم النظريات النقدية في الفكر الاقتصادي بالإضافة إلى فعالية البنك المركزي في إدارة وتنظيم عرض النقود، كما تطرقنا إلى دراسة ظاهرة التضخم وأهم مقاييس ومؤشراتها الاقتصادية والآثار الاقتصادية المترتبة عن هذه الظاهرة، وإلى التغيرات الحاصلة على مستوى المصارف.

أما الفصل الثاني قمنا بدراسة التأصيل النظري للنمو الاقتصادي من خلال عرض مفاهيم النمو الاقتصادي وطرق قياسه وتقديره والعوامل المحددة له، كما تطرقنا إلى النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي كما تطرقنا في النقطة الأخيرة من هذا الفصل إلى التحليل الرياضي لنماذج النمو الاقتصادي.

وفي الفصل الثالث خصص للدراسة التحليلية والقياسية لأثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2020)، حيث تتمثل عينة الدراسة المختارة في كل من الجزائر، مصر، الأردن، ماليزيا، غانا، النيجر، نيجريا، فقد شملت الدراسة التحليلية لتطور النقدي والنمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية خلال فترة (1990-2020)، كما تطرقنا إلى التعريف بالنماذج المتبعة في الدراسة وفي آخر الفصل تطرقنا إلى الدراسة القياسية لأثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2020).

ونهدف من خلال هذه الدراسة إلى اختبار أثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة ببعض الدول النامية المختارة خلال الفترة من 1990 إلى غاية 2020، ولتحقيق أغراض هذه الدراسة قمنا باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية المرجحة (ACP) لتحليل العلاقة بين متغيرات التطور النقدي

(المعروض النقدي M2، التضخم، الائتمان الممنوح للقطاع الخاص وسرعة دوران النقود) ومتغيرات النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) ، أما الجانب القياسي فقد استعنا بأحد المناهج القياسية والمتمثلة في منهج السلاسل الزمنية الطويلة (Panel Data) لمعرفة حجم الأثر الموجود للتطور النقدي على النمو الاقتصادي ومن ثم دراسة وتحليلي هذه النتائج.

1- اختبار الفرضيات

من خلال هذه الدراسة بجانبها النظري والتطبيقي، يمكن الحكم على الفرضيات التي تم وضعها كإجابات أولية على تساؤلات الدراسة كما يلي:

-الفرضية الأولى: يؤثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية إيجابيا خلال الفترة (1990-2020)؛ تعكس نتائج الدراسة القياسية أن معظم مؤشرات التطور النقدي في المدى القصير تأثر إيجابيا على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، وهو ما يثبت صحة الفرضية؛

- الفرضية الثانية: يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى وتشكل الصادرات البترولية نسبة كبيرة من الميزان التجاري، حيث تؤدي التغيرات في أسعار البترول إلى التغير في قيمة الناتج المحلي الإجمالي PIB، وهذا ما يثبت صحة الفرضية؛

-الفرضية الثالثة: يؤدي تطور عرض النقود في الجزائر والدول المختارة إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي مما يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي؛ أظهرت نتائج تقدير النموذج أن عرض النقود بمعناه الواسع M2 يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي وهو ما يثبت صحة الفرضية؛

- الفرضية الرابعة: تؤدي زيادة نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى ارتفاع النشاط الاقتصادي وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي مما يؤدي إلى تطور وازدهار النمو الاقتصادي. من خلال الدراسة تبين لنا أن هناك علاقة عكسية بين نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والناتج المحلي الإجمالي PIB وهو مالا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، مما ينفي صحة الفرضية؛

2- نتائج الدراسة

يمكن عرض أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة كما يلي:

-من خلال الدراسة التحليلية لمؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر، تبين لنا أنها تتصف بالتذبذب لارتباطها بقطاع النفط، ورغم الجهود المبذولة المجسدة في البرامج التنموية لتنويع مصادر الدخل، إلا أن مساهمة القطاعات الأخرى ضعيفة جدا ومحدودة لتحقيق النمو الاقتصادي؛

- أكدت الدراسة التحليلية لدول محل الدراسة ارتباط وتيرة النمو الاقتصادي بها بشكل كبير بنوع الاقتصاد (القطاع الأول)، ففي الجزائر يرتبط النمو الاقتصادي بأسعار البترول، بينما مصر والأردن يرتبط بعائدات (الفلاحة، السياحة، تحويلات العاملين من الخارج، والمساعدات.....الخ) بالإضافة الى التأثير بالعوامل الخارجية والداخلية؛

- لا تمثل القروض المقدمة للقطاع الخاص إلا نسبة قليلة من الناتج المحلي الإجمالي مما يدل على أن النظام المصرفي خاصة الجزائري لم يتمكن من تهيئة المناخ المساعد لتنشيط القطاع الخاص بسبب القيود والإجراءات المتبعة في نشاط البنوك المملوكة للدولة، والتي تخصص معظم تمويلها للقطاع العام مما حال دون استفادة القطاع الخاص من الموارد المالية لاستثماراتها في أنشطة ناجحة؛

- القروض المقدمة للقطاع الخاص لا تعتبر من المحددات المفسرة للنمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا ما يبين ضعف النظام المالي وعدم قدرته على أداء وظائفه بشكل فعال؛

- من خلال التحليل الوصفي لأثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية باستعمال طريقة المركبات الأساسية المرجحة (ACP) تبين أن شروط تطبيق هذه الطريقة على بيانات كل دولة محققة لذلك يتم الاستمرار في تطبيق هذه الطريقة؛

- أظهرت نتائج مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة في كل دول العينة أن متغير النمو الاقتصادي PIB ، مرتبط ارتباط ضعيف وسالب مع كل من حجم العرض النقدي بمفهومه الواسع $M2$ ومعدل التضخم مما يدل على وجود علاقة عكسية بين المتغيرات، أما مع نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص $Cbpy$ إلى الناتج المحلي الإجمالي وسرعة دوران النقود V فهو مرتبط ارتباط ضعيف وموجب تدل على وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم؛

- بينت نتائج تحليل المركبات الأساسية ACP أن حجم العرض النقدي بمفهومه الواسع $M2$ ، ومعدل التضخم INF لهم علاقة قوية وموجبة، كما توجد علاقة قوية وموجبة بين النمو الاقتصادي وسرعة الدوران النقود، أما باقي المتغيرات فلهم علاقة ضعيفة وسالبة في دول المختارة.

- أعطى نموذج الأثر الثابت نتائج مقبولة نوعا ما من الناحية الاقتصادية حيث توصلت إلى:

- شهد متغير المعروض النقدي بمعناه الواسع على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ارتباطا قويا وموجبا في جميع دول عينة الدراسة؛

وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

- وجود علاقة سالبة بين نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص $Cbpy$ إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي PIB وذلك ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.
- هناك علاقة قوية وموجبة بين سرعة دوران النقود V ومعدل النمو الاقتصادي PIB ، أي أن هناك ارتباط قوي بين سرعة دوران النقود والنمو الاقتصادي، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.
- لا توجد علاقة بين معدل التضخم INF ومعدل النمو الاقتصادي PIB ، لان القيمة الاحتمالية للمعلمة أقل من 0.05.

-تبين من خلال الدراسة أن الطريقة الملائمة لتقدير النموذج الديناميكي هي طريقة DIF-GMM، حيث توصلت إلى:

- وجود علاقة موجبة بين الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع $M2$ ومعدل النمو الاقتصادي PIB ، حيث أن الزيادة في الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع $M2$ بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى تؤدي إلى الزيادة في معدل النمو الاقتصادي PIB بـ 0.0013 وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية التي تبين أن للكتلة النقدية لها تأثير موجب على النمو الاقتصادي وهذا التأثير الموجب راجع لضخ الكتلة بشكل هائل لتلبية احتياجات الاقتصاد الفورية للتمويل والإنتاج خصوصا في العشرة الأخيرة التي تم فيها اتباع سياسة توسعية لغرض تمويل البرامج التنموية؛
- وجود علاقة موجبة بين معدل التضخم INF ومعدل النمو الاقتصادي PIB ، حيث أن زيادة معدل التضخم بوحدة واحدة يؤدي إلى الزيادة في معدل النمو PIB بـ 0.0023 وهو ما يتنافى مع النظرية الاقتصادية لأن التضخم له تأثير عكسي على النمو الاقتصادي؛
- وجود علاقة سالبة بين القروض الممنوحة للقطاع الخاص $Cbpy$ ومعدل النمو الاقتصادي PIB ،
- وجود علاقة موجبة بين سرعة دوران النقود V ومعدل النمو الاقتصادي PIB ، حيث أن الزيادة في سرعة دوران النقود V بوحدة واحدة تؤدي إلى الزيادة في معدل النمو الاقتصادي PIB بـ 0.133.

3- التوصيات والاقتراحات

من خلال النتائج المتحصل عليها سابقا يمكن تقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات تتمثل فيما يلي:

- الاعتماد على نظريات النمو الاقتصادي من أجل تحديد عوامل أخرى يمكن أن تؤثر في الناتج الداخلي الخام وإدخالها مع المتغيرات النقدية الأخرى؛
- بما أن الكتلة النقدية بمفهومها الواسع تساهم في النمو الاقتصادي فإنه يجب على صناع القرار استغلال احتياطات الصرف الأجنبية (أحد مقابلات الكتلة النقدية) الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات خلال السنوات السابقة في تمويل مشاريع استثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية التي تحتاج إلى تطوير بهدف تنويع الاقتصاد ودعم النمو الاقتصادي وذلك عبر قناة الائتمان؛
- بما أن الائتمان المصرفي يرتبط ارتباطا إيجابيا ويزيد من معدلات النمو الاقتصادي، فإنه يجب تطوير الجهاز المصرفي في الدول النامية عموما وفي الجزائر خصوصا، وعصرنته ليواكب التطورات العالمية في هذا المجال بالإضافة إلى تشجيع المستثمرين الحقيقيين على الاقتراض وذلك بتقديم تسهيلات على جميع المستويات، وتطبيق رقابة آنية وبعديّة على المستفيدين؛
- الحد من التدخل الحكومي في توجيه قرارات البنوك العمومية والعمل على إعادة بعث مشروع خصوصية هذه البنوك جزئيا ومرحليا، وكذا تسهيل اعتماد البنوك الخاصة (الوطنية والأجنبية) ضمن شروط سليمة مدعمة لرفع مستوى المنافسة في الساحة المصرفية؛
- توفير الشروط اللازمة من أجل رفع مستويات الشمول المالي واعتباره كهدف استراتيجي، عبر التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية حيث يسمح تبني الاستخدام الواسع للتكنولوجيا المالية لاسيما خدمات الهاتف المحمول والانترنت بالاستفادة بشكل واسع من خدمات النظام المالي دون الحاجة لتواجد الفروع المادية مع توفير الحماية المالية للمستهلك المالي.

4- أفاق الدراسة:

- دراسة تحليلية قياسية ومقارنة بين التطور النقدي والنمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول العربية؛
- دراسة قياسية لحالة النظام المالي والنقدي في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي.

قائمة المراجع

I. الكتب

1. إبراهيم العيسوي، "التنمية في عالم متغير"، دار الشروق، القاهرة، 2000.
2. أحمد فريد مصطفى، سهير مُجد سيد حسن، السياسة النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
3. أحمد هني، "العملة والنقود"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
4. أحمد أبو الفتوح علي الناقة، "نظرية النقود والأسواق المالية"، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001.
5. أحمد رمضان نعمة الله، مُجد سيد عابد، إيمان عطية ناصف، "النظرية الاقتصادية الكلية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
6. أحمد زهير الشامية، "النقود والمصارف"، دار زهران، عمان، 1993.
7. أحمد مُجد مندور، إيمان محب زكي، إيمان عطية ناصف، "مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية"، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2004.
8. أحمد هني، "العملة والنقود"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
9. إسماعيل مُجد بن قانة، "اقتصاد التنمية (نظريات - نماذج - استراتيجيات)"، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2012.
10. إسماعيل مُجد قانة، "اقتصاد التنمية (نظريات - نماذج - استراتيجيات)"، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
11. إسماعيل مُجد هشام، "النقود والبنوك"، دار الجامعات العربية، دون سنة النشر.
12. أشواق بن قدور، "تطور الاقطاع المالي والنمو الاقتصادي"، الطبعة الأولى، دار الراية، الأردن، 2013.
13. الأفندي، مُجد أحمد، "النظرية الاقتصادية الكلية (السياسة والممارسة)"، الأمين العام للنشر والتوزيع، صنعاء، 2012.
14. أكرم حداد، مشهور هذلول، "النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري)"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 02، 2008.
15. أكرم حداد، مهشور هذلول، "النقود والمصارف، مدخل تحليلي ونظري"، دار وائل للنشر، عمان، 2005.
16. أنس البكري، وليد الصافي، "النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق"، دار المستقبل للنشر، الأردن، 2010.

17. أنطوان الناشف، خليل الهندي، "العمليات المصرفية والسوق المالية، الجزء الثالث: دمج المصارف"، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، ليبيا، 2000.
18. بريش السعيد، "الاقتصاد الكلي - نظريات، نماذج وتمارين محلولة"، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2007.
19. البكري أنيس، صافي وليد، "النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
20. بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
21. بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
22. بن رمضان أنيسة، "دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة على النمو الاقتصادي"، دار هومة، الجزائر، 2014.
23. بن رمضان أنيسة، "دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة على النمو الاقتصادي"، دار هومة، الجزائر، 2014.
24. توماس ماير وآخرون، ترجمة للسيد أحمد عبد الخالق، "النقود والبنوك والاقتصاد"، دار المريخ للنشر، الرياض 2002.
25. تومي صالح، "مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي"، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
26. جمال حلاوة، علي صالح، "مدخل إلى علم التنمية"، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
27. جمال حميدات الجمل، "تشريعات مالية ومصرفية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، اليمن 2002.
28. الجنابي جميل عجمي، "النقود والمصارف والنظرية النقدية"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2009.
29. جيمس جوارتيبي، ريجاد وأسترروب، "الاقتصاد الكلي"، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان، عبد العظيم مُجّد، دار المريخ، الرياض، 1999.
30. حربي مُجّد موسى عريقات، "مبادئ الاقتصاد: التحليل الكلي"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

31. حسن كريم حمزة، "العولمة المالية والنمو الاقتصادي"، الطبعة الأولى، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2011.
32. حسين أحمد عبد الرحيم، "اقتصاديات النقود والبنوك"، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة ط1، 2007.
33. حسين بني هاني، "اقتصاديات النقود والبنوك"، دار الكندي، ط1، الأردن، 2003.
34. خالد الواصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، "مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان طبعة 11، 2014.
35. خالد أمين عبد الله، اسماعيل ابراهيم الطراد، "إدارة العمليات المصرفية (المحلية والدولية)"، دار وائل للنشر، عمان الأردن، ط1، 2006.
36. خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، "مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق"، ط 8، دار وائل للنشر، 2006.
37. رشاد العصار، رياض الحلبي، "النقود والبنوك"، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
38. رفيقة حروش، "الاقتصاد السياسي"، ط2، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.
39. رمزي زكي، "مشكلة التضخم في مصر - أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة التضخم"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980.
40. رمزي صبحي مصطفى الجرم، "اندماج البنوك كإحدى آليات التطوير المصرفي"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013.
41. الزبيدي، حمزة محمود، "إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني"، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
42. زكي رمزي، "المخاطر الناجمة عن عولمة الأسواق المالية"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الثاني، دار الخلدونية الجزائرية، 2000.
43. زينب حسين عوض الله، "اقتصاديات النقود والمال"، الدار الجامعية الإسكندرية، 1994.
44. ساموليسون، نورد هاوس، "علم الاقتصاد"، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 2006.
45. سامي خليل، "اقتصاديات النقود والبنوك"، شركة كاضمة للنشر، الكويت، 1982.
46. السعيد فرحات جمعة، "الأداء المالي لمنظمات الأعمال - التحديات الراهنة-"، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000.
47. شقيري نوري موسى وآخرون، "إدارة المخاطر"، دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان.

48. صالح مفتاح، "العملة المالية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني، قسم علوم الاقتصاد، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2002.
49. صلاح الدين السيبي، "القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني"، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 2003.
50. صلاح الدين حسنى السيبي، "قضايا مصرفية معاصرة"، دار الفكر العربي، ط1، مصر، 2004.
51. صواليلي صدر الدين، "تحليل المعطيات"، دار هومة للطباعة والنشر، بدون طبعة، الجزائر، 2012.
52. ضياء مجيد الموسوي، "الاقتصاد النقدي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
53. طارق طه حسين، "إدارة البنوك في بيئة العملة والأنترنت"، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007.
54. طارق طه، "إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات"، دار الجامعة الجديدة، عمان، 2007، بدون طبعة.
55. طارق عبد العال حماد، "اندماج وخصخصة البنوك"، الدار الجامعية، مصر، 2004.
56. طارق محمد خليل، "اقتصاديات النقود والبنوك"، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك 2008.
57. طاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 06، الجزائر، 2005.
58. طلعت أسعد عبد الحميد، "الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة"، مكتبة الأهرام، القاهرة، 1998.
59. عادل أحمد حشيش، "أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004.
60. عبد الحميد عبد اللطيف، "البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
61. عبد الحميد عبد المطلب، "العملة واقتصاديات البنوك"، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2001.
62. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
63. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
64. عبد الكريم طيار، "الرقابة المصرفية"، دروس العلوم الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة
65. عبد الله الصعيدي، "مبادئ علم الاقتصاد"، مطابع البيان التجارية، دبي، 2004.
66. عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسي، "النقود والمصارف والأسواق المالية"، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

67. عبد الناصر العابدي وآخرون، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
68. عزت عبد الحليم، "أسباب العوامة المصرفية"، مجلة إتحاد المصارف العربية، المجلد 20، العدد 236، لبنان، 2000.
69. عزت قناوي، "أساسيات النقود والبنوك"، دار العلم للنشر ولتوزيع بالفيوم، القاهرة، 2005.
70. عقيل جاسم عبد الله، "النقود والمصارف"، الجامعة المفتوحة، ط2، عمان الأردن، 1999.
71. عقيل جاسم عبد الله، "النقود والمصارف"، مجدلاوي للنشر، عمان، 1999.
72. عقيل جاسم عبد الله، "النقود والمصارف"، الجامعة المفتوحة، الأردن، 1994.
73. علي جدوع الشرفات، "التنمية الاقتصادية في العالم العربي-الواقع، الوقائع، سبل النهوض"، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، 2014.
74. غازي حسين عناية، "التضخم المالي"، شباب الجامعة الإسكندرية، 2004.
75. فايز إبراهيم الحبيب، "نظريات التنمية والنمو الاقتصادي"، عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، السعودية 1985.
76. فايز إبراهيم الخطيب، "نظريات التنمية والنمو الاقتصادي"، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1985.
77. فلوح صائي، "محاسبة المنشآت المالية"، منشورات جامعة دمشق، الطبعة الثامنة، سنة 1999.
78. فليح حسن خلف، "التنمية والتخطيط الاقتصادي"، طبعة 1، عالم الكتب الحديث، 2006.
79. فؤاد مرسي، "التضخم والتنمية في الوطن العربي"، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1983.
80. فؤاد هشام عوض، "اقتصاديات النقود والتوازن النقدي"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1976.
81. كريا الدوري، يسري السمراي، "البنوك المركزية والسياسة النقدية"، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن 2006
82. كريم حبيب، حازم البني، "من النمو والتنمية إلى العوامة واللغات"، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2000، ص: 24.
83. كريم حبيب، حازم البني، "من النمو والتنمية إلى العوامة واللغات"، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2000، ص: 24.
84. كمال البكري وآخرون، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
85. ماجد صبيح، "التنمية الاقتصادية"، جامعة القدس المفتوحة، عمان، 2008.

86. مايكل ايدجمان، (ترجمة مُجَّد إبراهيم منصور، مراجعة عبد الفتاح عبد الرحمان)، "الاقتصاد الكلي - النظرية والسياسة"، دار المريخ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2012.
87. مجدي عبد الفتاح سليمان، "علاج التضخم والركود الاقتصادي في الاسلام"، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002.
88. مجدي عبد الفتاح سليمان، "علاج التضخم والركود الاقتصادي في الاسلام"، دار غريب، القاهرة، 2002.
89. محسن أحمد الخضيري، "مفهوم العولمة المصرفية"، مجلة اتحاد المصارف العربية، المجلد 19، العدد 222، لبنان، حزيران 1999، ص 173.
90. محسن الخضيري، "الاندماج المصرفي"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
91. مُجَّد سعيد السمهوري، "اقتصاديات النقود والبنوك"، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة العربية الأولى، عمان، الأردن، 2012.
92. مُجَّد شريف المان، "محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية"، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
93. مُجَّد صالح تركي القرشي، "علم اقتصاد التنمية"، مكتبة الجامعة، الشارقة، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
94. مُجَّد عبد العزيز عجيمة وآخرون، "التنمية الاقتصادية (دراسة نظرية وتطبيقية)"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
95. مُجَّد عبد العزيز عجيمة وآخرون، "مقدمة في التنمية والتخطيط"، دار النهضة العربية والنشر، بيروت، لبنان، 1988.
96. مُجَّد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، "التنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية"، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، الإسكندرية، مصر، 2000.
97. مُجَّد عبد العزيز عجيمة، مُجَّد علي الليثي، "التنمية الاقتصادية"، دار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
98. مُجَّد عزت غزلان، "اقتصاديات النقود والمصارف"، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 2002.
99. مُجَّد عزيز، مُجَّد عبد الجليل أبو سنينة، "مبادئ الاقتصاد"، الطبعة الأولى، جامعة قاريونس، ليبيا، 2002.
100. مُجَّد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر، 'النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية'، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.

101. مُجَد مطر، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني"، دار وائل للنشر، الأردن 2003.
102. مُجَد نور صالح، "التجارة الإلكترونية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2009.
103. محمود أحمد عياد صلاح، إبراهيم جابر السيد، "مبادئ الاقتصاد الكلي من منظور سياسات الانفاق"، ط1، جدار الجديد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2020.
104. محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، "الاقتصاد الكلي، تحليل نظري وتطبيقي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص 37.
105. محمود سحنون، "الاقتصاد النقدي والمصرفي"، بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2003.
106. مدحت القرشي، "التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
107. مروان عطوان، "أسعر صرف العملات، أزمة العملات في العلاقات الدولية"، دار الهدى للنشر، الجزائر، 1998.
108. مروان عطوان، "مقاييس اقتصادية للنظرية النقدية"، دار البحث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1989.
109. مصطفى رشدي شيحة، "الاقتصاد النقدي المصرفي"، دار الجامعة، بيروت، 1981.
110. مصطفى رشدي شيحة، "النقود والمصارف والائتمان"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر 1999.
111. مصطفى سليمان، حسام داود، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار المسيرة، الأردن 2000.
112. معتوق سهير محمود، "النظريات والسياسات النقدية"، الطبعة الأولى، دار المصرية اللبنانية، 1989.
113. منير إبراهيم هندي، "إدارة البنوك التجارية"، الطبعة الثانية، جامعة طنطا، مصر 1996.
114. ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد، "التنمية الاقتصادية"، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2006.
115. ناجي معلا، "الأصول العلمية للتسويق المصرفي"، المؤسسة العلمية للتجليد، ط3، عمان، 2007.
116. نادر شعبان، إبراهيم السواح، "النقود البلاستيكية وأثر المعاملات الإلكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية"، الدار الجامعية، عمان، 2008.

117. ناضم مُجَّد نوري الشمري، عبد الفتاح زوهير، "الصيرفة الإلكترونية"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص75.
118. ناظم مُجَّد نوري الشمري، "النقود والمصارف والنظرية النقدية"، دار الزهران للنشر، الأردن، 1999.
119. نبيل الروبي، نظرية التضخم"، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2004.
120. نرمين مجدي، "مفاهيم اقتصادية أساسية: النتاج المحلي الإجمالي"، صندوق النقد العربي، أبو ضبي، الامارات العربية المتحدة، 2021.
121. نزار سعد الدين العيسي، إبراهيم سليمان قطف، "الاقتصاد الكلي - مبادئ وتطبيقات-"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
122. نعمة الله نجيب وآخرون، "مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية"، الدار الجامعية، مصر 2001.
123. وسام ملاك، "اقتصاديات النقود"، شباب الجامعة، عمان، 1999.
124. ولاس بيترسون، (ترجمة: صلاح الدباغ، مراجعة: برهان دجاني)، "الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي)، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، 1968.
- أنس البكري، وليد الصافي، "النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق"، دار المستقبل للنشر، الأردن 2010

II. الرسائل والأطروحات

125. أحمد مُجَّد صالح جلال، "دراسة السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية"، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
126. علي صاري، " أثر تغيرات عرض النقود على الأداء الاقتصادي مع دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1991-2014)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة لوئيسي علي -البليدة- الجزائر، 2014-2015.
127. ولد حمي بننه، "دور البنك المركزي في مراقبة الكتلة النقدية، دراسة حالة موريطانيا خلال الفترة 1984-1998"، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2002.
128. بريش عبد القادر، "التحرير المصرفي ومتطلبات الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

129. بشيشي وليد، " دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة - حالة الجزائر -"، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2016/2015.
130. بناي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي -دراسة نظرية-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمجد بوقرة بومرداس، 2009-2008.
131. بهاء الدين طويل، "دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2010)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2016-2015.
132. خيرة حطاب، "أثر تغيرات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض دول الخليج خلال الفترة (1980-2015)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، شعبة العلوم الاقتصادية، التخصص: دراسات اقتصادية ومالية، 2020.
133. زيدان أمجد، "دور التسويق في القطاع المصرفي حالة بنك الفلاحة والتنمية الفلاحة"، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
134. ساسي فطيمة، "أثر تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص -دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر 1990-2012"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والسواق المالية، جامعة أمجد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014-2015.
135. ساعو باية، "الانتعاش الاقتصادي في الجزائر واقع وفاق"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009/2008.
136. سلام عبد الرازق، "أثر التطورات المالية والنقدية في نهاية القرن العشرين على اقتصاديات الدول العربية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2006.
137. ضيف أحمد، "أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (2012-1989)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، 2015-2014.

138. طاوش قندوسي، "تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970-2012)"، دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2014/2013.
139. عابد صونيا، "ضوابط نجاح الاندماج المصرفي ودوره في تعزيز القدرة التنافسية للبنوك"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في الاقتصاد، كلية الشريعة والاقتصاد، قسم الاقتصاد والإدارة، تخصص اقتصاد إسلامي، 2016/2015.
140. عبد الصمد بن عبد الرحمان، "التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (ل. م. د)، في علوم التسيير، تخصص: مالية ونقود، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، 2021/2020.
141. عبد الصمد عبد الرحمان، "التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د، قسم علوم التسيير، تخصص: مالية ونقود، 2020-2021.
142. عبد الكريم تاج، "نماذج النمو الاقتصادي - دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري" مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003.
143. علية عبد الباسط عبد الصمد، "دور نمو عرض النقود في نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2012 (دراسة استشرافية مع ماليزيا)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، شعبة: علوم اقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، نوقشت وأجيزت بتاريخ: 2018/04/15.
144. العوادي ساعد، "تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على ظاهرة النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2015"، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ل. م. د، في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كلي ومالية دولية، جامعة البليدة 02، 2017/2016.
145. فضل علي ناجي، "الدمج المصرفي واختيار نموذج ملائم -دمج البنوك اليمينية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2006.
146. فؤاد عبد العزيز عيد، "الاندماج المصرفي للبنوك الفلسطينية"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2012، ص 34.
147. كمال ديب، "النظام النقدي الدولي في ظل العولمة الاقتصادية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.

148. ليندة بخوش، "أثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1990-2020)", أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومؤسسات مالية، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، 2022.

149. مسعود ميهوب، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين (1990-2015)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017/2016.

150. مفتاح صالح، "النقود والسياسة النقدية مع الاشارة إلى حالة الجزائر (1990-2000)", أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

151. نسيم بن يحيى، "أثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1970-2013 دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، تخصص: مالية وبنوك، جامعة المدية، الجزائر، 2014/2013.

152. نصر الدين بوعمامة، "محددات العرض النقدي وسبل التحكم فيه (دراسة حالة الجزائر)", أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، تخصص: النقود والمالية، قسم: علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2017.

153. هتهات سعيد، "دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، 2005.

154. وعيل ميلود، "المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة: الجزائر، مصر، السعودية، دراسة مقارنة خلال الفترة 1990/2010"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014-2013.

155. الوليد قسوم ميساوي، "أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، 2018.

III. المقالات والمدخلات والمجلات

156. ملووح فضيلة، مكيد علي، "محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2018)", Revue d'économie et de statistique Appliquée، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المجلد 17، العدد 02، 2019.

157. أسامة السيد شندي، "البنوك الشاملة"، النشرة الاقتصادية، العدد الأول، بنك مصر، القاهرة، 2000.
158. إيهان كوزي وآخرون، "العولمة المالية"، مجلة التمويل والتنمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي، المجلد 44، العدد 01، مارس 2007.
159. نعمون وهاب، "النظم المعاصرة لتوزيع المنتجات المصرفية واستراتيجية البنوك واقع وتحديات"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 14 و15/12/2004.
160. أسيل مسلم عيسى، أسماء غالب الراوي، "مقارنة بين طريقي تحليل المركبات الرئيسية والمركبات الرئيسية اللبية لتقليل الأبعاد الصورية"، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية (29)، عدد خاص بالمؤتمر الطلابي الأول، 2019.
161. أمينة بن جدو، سمية دقيش، "ممارسات خدمات الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية - دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA-"، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد: 04، العدد 02، 2020.
162. أمينة مولاي، إيمان كافي، "استخدام التحليل في مركبات أساسية والتحليل التصنيفي لتحديد مستوى إدارة المعرفة وأثره على الأداء (بالاستعانة بسلم أندرسن وبطاقة الأداء المتوازن): دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات بولاية سعيدة"، مجلة الباحث، العدد 15، 2015.
163. بركان زهية، "الاندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية اتخاذ القرار"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، جامعة سعد دحلب بالبلدية، الجزائر.
164. بلعياش ميادة، زايدي حسيبة، "واقع الصيرفة الإلكترونية في الدول المتقدمة - التجربة الفرنسية كنموذج لتجارب البلدان الرائدة في استخدام وسائل الدفع الحديثة"، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد الثامن، جامعة سكيكدة، ديسمبر 2017.
165. البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، المجلد الرابع والخمسون، القاهرة، 2001.
166. رايح عرابة، "دور الصيرفة الشاملة في تطوير البنوك في الدول النامية - مع الإشارة إلى حالة مصر-"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة الشلف، الجزائر.
167. صفاء عبد الله معطي، مُجد أحمد سالم بالحويصل، "استخدام تحليل بيانات بانل في نمذجة علاقة تقلبات متغيرات التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي في اليمن للفترة (2006 - 2013)"، مجلة الريان للعلوم الإنسانية والتطبيقية، المجلد 02، العدد 01، جوان 2019.
168. عقبه رضا، ريم غنام، "دور مصرف سوريا المركزي في الرقابة على المصارف الأخرى وألية تفعيله"، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 27، العدد 02، سوريا، 2005.

169. العقون الزهرة، العقون أم الخير، "دراسة تحليلية وصفية لنماذج بانل"، المجلة الجزائرية للأداء الاقتصادي، العدد: 06، 2021.
170. عماد الدين علي إبراهيم، "استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) في تحديد أهم عوامل النمو الاقتصادي في الدول العربية"، المجلة العربية للإدارة، المجلد 43، العدد 02، جانفي 2021.
171. فطيمة بزغي، زكية بن زروق، "تحليل دور الابتكار في النمو الاقتصادي بين النماذج النيوكلاسيكية ونماذج النمو الداخلي"، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 07، العدد 02، جامعو الحاج لخضر باتنة، الجزائر، جوان 2017.
172. مطاي عبد القادر، "الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جامعة شلف، جوان 2010.
173. حاكمي بوحفص، "النمو الاقتصادي دراسة نظرية"، الملتقى الدولي الأول حول: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر، جامعة عباس لغورور، خنشلة، يومي 09-10، أفريل، 2013.
174. كمال رزيق، عبد الحليم فضيلي، "تحديث النظام المصرفي الجزائري"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية والتحويلات الاقتصادية، جامعة الشلف، 15 ديسمبر 2004.
175. محمود أحمد إبراهيم الشرقاوي، "مفهوم الأعمال المصرفية وأهم تطبيقاتها"، ورقة مقدمة ضمن مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، دبي، 10-12/05/2003.
- IV. التقارير والمنشورات**
176. بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، سبتمبر 2009.
177. بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2010، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، جويلية 2011.
178. بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2011، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، أكتوبر 2012.
179. بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، نوفمبر 2013.

180. بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، نوفمبر 2014.
181. بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، نوفمبر 2016.
182. بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، جويليا 2018.
183. بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، ديسمبر 2019.
184. بنك الجزائر، "النشرة الإحصائية الثلاثية 2008، الثلاثي الرابع، رقم 05، ديسمبر 2008.
185. بنك الجزائر، "النشرة الإحصائية الثلاثية 2011، الثلاثي الرابع، رقم 17، مارس 2012.
186. بنك الجزائر، "النشرة الإحصائية الثلاثية 2013، الثلاثي الرابع، رقم 25، مارس 2014.
187. الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2013-2015، رقم 46، نشرة 2016.
188. الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2016-2018، رقم 49، نشرة 2021.
189. الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، الفصل 13: النقود والقروض.
190. بنك الجزائر، "النشرة الإحصائية الثلاثية 2015، الثلاثي الرابع، رقم 33، مارس 2016.
191. بنك الجزائر، "النشرة الإحصائية الثلاثية 2019، الثلاثي الأول، رقم 46، جوان 2019.
192. بنك الجزائر، "النشرة الإحصائية الثلاثية 2019، الثلاثي الرابع، رقم 49، مارس 2020.
193. بنك الجزائر، "النشرة الإحصائية الثلاثية 2020، الثلاثي الرابع، رقم 52، ديسمبر 2020.
194. البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2002/2003.
195. البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2003/2004.
196. البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2004/2005.
197. البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2005/2006.
198. البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2006/2007.

199. البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2008/2007.
200. البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2009/2008.
201. البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2011/2010.
202. البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2015/2014.
203. البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2016/2015.
204. البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2017/2016.
205. البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2018/2017.
206. البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2020/2019.
207. البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2021/2020.
208. البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي 1990.
209. البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي 1992.
210. البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي 1994.
211. البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي 1998.
212. البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي 2000.
213. البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي 2004.
214. البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي 2007.
215. البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي 2009.
216. البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي 2012.
217. البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي 2018.
218. البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي 2021.

V. مواقع الانترنت

219. مروة حمزة، "الخدمات المصرفية الإلكترونية"، على الموقع الإلكتروني:
1. <http://www.sotor.com>، تاريخ الاطلاع على المقال: 22 فيفري 2021.
220. زكريا يحي الجمال، "اختيار النموذج في نماذج البيانات الطويلة الثابتة والعشوائية"، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 21، 2012. متوفر على الموقع:
221. <https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=60255.gs-scpd.gov.kw>

- تقرير البنك الدولي على الموقع: <http://www.worldbank.org>
222. حسيبة مداني، "أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد مالي، جامعة جلاي ليايس سيدي بلعباس، 2016 - 2017. <https://www.cnese.dz/ar/PlantDeRelance> (03/04/2022).
223. البشير عبد الكريم، دحمان بوعلي سمير، "قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي - حالة الاقتصاد الجزائري"، منتدى الاقتصاديين المغاربة متاح على الرابط: http://univ-chlef.dz/ar/seminaires2008/com_international_albachir/com8.pdf.
224. عبلة عبد الحميد البخاري، "التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية"، الجزء الثالث، جامعة الملك سعود، السعودية. على الموقع: www.kau.edu.saFiles0002132SubjectsED3.pdf تاريخ الاطلاع: 17/06/2023.
225. البشير عبد الكريم، دحمان بوعلي سمير، تطورات نظريات النمو الاقتصادي"، منتدى الاقتصاديين المغربية. على الموقع: http://www.univ-chlef.dz/uahbc/seminaires_2008/com_international_albachir/com_8.pdf
- VI. المراجع باللغة الأجنبية
1. Abdeljabbar Basia, «Modèles de croissance exogène», centre de publication Universitaire, Tunis, 2007
 2. Abdelkader Sid Ahmed **Croissance et développement (Théories et politiques)**"Tome 2 Edition Office des Publications Universitaires, Alger, 1981.
 3. Ahmed zakane, dépenses publiques productives, croissance a long terme et politique économique «essai d'analyse économétrique appliquée au cas d'Algérie», Thèse pour l'obtention du diplôme de Doctorat d'Etat en Sciences Economiques, Université d'Alger, 1995.
 4. Andres Savvides, Thanasis, Stengos-21 " Human capital and economic growth", California: University, press, 2009
 5. Andrianasy A. DJISTERA, "**Le rôle de capital humain dans la croissance** ": LE CAS DES ECONOMIES EMERGENTES D'ASIE.
 6. Anuario De Psicologia, "**Multidimensional Scaling** ", University of Umei, Swed ,1989.
 7. Arnaud Maryeur, "**Traite de macro choix collectif et raison d'état**", PUF, France, 2005
 8. Baltagi,Badi H"Econometrics Analysis of Panel Data" Wiley and Sons, Third edition,2005.
 9. Bec Frédéque, "**Analyse Macroéconomique** ", édition la Découverte, France, 2000,
 10. Benounissa Leila, BenabouDjilali,**The Impact of Knowledge Economy on the Economi-34 Growth (An Econometric Study :Case of Algeria from1995 TO2007)**, International Journal of Humanities Social Sciences and Education(IJHSSE), volume.1,Issue5,May2014)

11. Catherine GUIO, Marcus DEJARDIN, "**article Croissance endogène spatialisée et développement régional**", OCDE,2000.
12. Cook Marshal, -15"**European Mergers and completion Rolicy**", Journal of European Business education, December 1999
13. Damodar N, Gujarati "**Basic Econometrics**", The MC Graow- Hill, International Edition,04 th Edition.
14. Dielman, " Pooled Gross- Sectional and Time Series Data Analysis", Texas Christian University, USA, 1989.
15. DombushRudiger, Fisger Stanley-10" **Macroeconomics**", 6th edition, MC Graw-Hill.LNC,1994.
16. Dominiaque Polihon, « **les enjeux de la globalisation Financière** », Casba, Alger, 1997-12
17. Dwight Venere,"**How can monetary Policy be conducted in the union?**", conference at the IMF at Washington D.C, 16-17/09/2002. IMF publications, 2002.
18. Faruk Ülgen,Les théories de la croissance,Université Pierre Mendès France, 2005-2006.
19. G -lérard bramoullé, Dominique Auge,"**Economie Monétaire**", Paris Dalloz, Paris,1998
20. Gérard bramoullé, Dominique Auge,"Economi Monétaire". Paris Dalloz, Paris,1998.
21. Guellec Dominique et Ralle Pierre, "**les nouvelles théories de la croissance**", édition la découverte, paris, 1996.
22. H. temmar, les explications théoriques de l'inflation, O P U, Alger, 1984.
23. Jean Luc Gaffard, "**croissance et fluctuation**", E.J.A, paris, 1997.
24. Jean Rivoire« **L'économie de marche, Que sais – je ?** », Ed Dahleb,Alger, Algérie,1994.
25. Karine PELLIER,"**propriété intellectuelle et croissance économique en France : 1971-1945**",Université Montpellier.
26. Khan Moshin S",**Current issues in the design and conduct of monetary policy**", IMF working paper,no, 03/56,IMF, Washington,March 2003
27. Lawrence Schembri «**les taux de change flottants: une nouvelle analyse** », revue de la banque du canada Automne
28. Longatte, Vanhove, "**Economie Générale**", Dunod, Paris, France, 2001.
29. Luca Errico, and Mitra Farahbaksh,"**Islamic Banking: issues in prudential regulation and supervision**" IMFworking paper, no:98/30 IMF Washington, March1998
30. Martin p, et Héléne R, « **Globalisation and emerginqmarkets** », CPRE DP 3378, Londone, -2002.
31. Mme NOUY, "Les principes fondamentaux du comité de Bale pour un control bancaire efficace" , séminaire sur la maîtrise et la surveillance des ris
32. Mohamed Tahar Bouhouche, "**Bale2 : Gestion des risques cycle économique ; le nouveau ratio de solvabilité** ", Media Bank, no 69, Décembre 2003/ Janvier 2004
33. Nafziger, E,Wayne, " Economic development",4th edition, New York :Cambridge university press, 2006.
34. Neva Godwin and al, «**Principales of Economies in context** », firstpublished,Routledge, USC.
35. Patricia A. McManus, "**Introduction to Regression Models for Panel Data Analysis**", Workshop in Methods, Indiana University, USA, October 2011.
36. Pesaran M. Hashem,"**Time Series and Panel Data Econometrics**", Oxford University Press, 2015.
37. Pierre-brunorifini, the théories monétaire, édition semil, paris, 1996, p54.

38. Prissert P " **Analyse et dynamique du marché des capitaux** " la revue banque, édition
39. Revenscroft Jean, "**Merger Sell offand Economic**", the Booking institution Washington, 1997.
40. Robert ,J.Barro,"**les factures de la croissance économique,une analyse transversale par pays**", économique, paris, 2002.
41. Robert M. Solow ; " A Contribution to the Theory of Economic Growth " ; The Quarterly Journal of Economics ; Vol.70 ; No.1 ; 1956
42. Robert. J. Barro, la croissance économique, traduit par Fabrice Mazerolle, (paris: ediscience international, 1996).
43. Samuel Ambapour , "**introduction à l'analyse des données**"ureau d'application des méthodes statistiques et informatiques, Brazzaville, 2003.
44. Schubert Katheline, "**Macroéconomie, comportement et croissance**" , 2éme edition, vuibert, France, 2000.
45. Schubert Katheline, "**Macroéconomie, comportement et croissance**" , 2éme edition, vuibert-35 France, 2000.
46. Solow, R. M."**A contribution to the theory of economic growth**", Quarterly Journal of Economics, vol. 70,1956.
47. Stone Mark, "**InflationTargeting Life**", IMF working paper, no.03/ 12, IMF -9 Washington 2003.
48. Thirlwall.A, "Growth and Development", 6th edition, Macmillan Press Ltd1, 1999.
49. Zakane Ahmed,"**Dépenses Publiques Productives, Croissance à long terme et Politique économique Essai d'analyse Econométrique Appliquée au cas de l'Algérie**" , Thèse de Doctorat en Sciences économiques, Univesité d'Alger,2003.

الملاحق

الملحق رقم (01): تطور العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

الوحدة: (مليار دج)

المتاحات النقدية M1	النقود الورقية	النقود الكتابية	أشباه النقود	معدل نموه	الكتلة النقدية M2	السنوات
270,083	134,942	135,141	72,923		343,006	1990
324,993	157,2	167,793	90,276	21,0675615	415,269	1991
369,711	184,851	184,86	146,183	24,2312814	515,894	1992
420,445	184,851	235,594	180,522	21,6191698	627,426	1993
464,158	211,311	252,847	247,68	15,3144753	723,513	1994
492,325	222,986	269,339	280,455	10,5109376	799,561	1995
547,984	249,767	298,217	325,958	14,4451768	915,059	1996
624,837	290,884	333,953	409,948	18,1915046	1081,522	1997
773,573	337,621	435,952	766,09	47,2426821	1592,462	1998
855,607	390,42	465,187	884,167	12,3639999	1987.354	1999
1048,185	484,527	563,658	974,351	13,0316304	2022,536	2000
1238,48	577,15	661,33	1235,006	22,297749	2473,516	2001
1416,341	664,688	751,653	1485.191	17,3039511	2901,532	2002
1630,379	781,339	849,04	1724,043	15,6086509	3354,422	2003
2160,58	874,347	1286,233	1577,456	8,64166763	3644,3	2004
2421,439	920,964	1500,475	1736,164	11,6922317	4070,4	2005
3167,638	1081,358	2086,28	1766,105	21,2102742	4933,743	2006
4233,573	1284,493	2949,08	1761,035	21,5022347	5994,608	2007
4964,929	1539,975	3424,954	1991,04	16,0370953	6955,969	2008
4944,158	1829,348	3114,81	2228,893	3,12080172	7173,051	2009
5756,459	2098,629	3657,83	2524,281	15,4423689	8280,74	2010
7141,699	2571,481	4570,218	2787,489	19,9070131	9929,188	2011
7681,4	2952,3	4729,1	3333,6	10,9355569	11015	2012
8249,8	3204	5045,8	3691,7	8,41125738	11941,5	2013
9603	3658,9	5944,1	4083,7	14,6145794	13686,7	2014
9261,2	4108,1	5153,1	4443,3	0,13005326	13704,5	2015
9407	4497,2	4909,8	4409,3	0,81579043	13816,3	2016
10266	4716,9	5549,1	4708,3	8,38285214	14974,5	2017
11404,4	4926,8	6477,6	5232,6	11,1022071	16637	2018
10975,2	5437,6	5537,6	5531,4	-0,78379516	16506,6	2019
11602,7	6034,5	5568,2	5718	4,93196661	17320,7	2020

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

وعلى بيانات البنك الدولي على الرابط: <http://www.worldbank.org>

الملحق رقم (02): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2020)

الوحدة: (مليار دج)

السنوات	قروض للاقتصاد	صافي الأصول الخارجية	قروض للحكومة
1990	247	6,5	167
1991	325,85	24,24	158,97
1992	335,5	22,64	229,93
1993	220,25	19,91	527,83
1994	305,84	60,4	468,53
1995	565,64	26,3	401,58
1996	776,84	133,9	280,54
1997	741,28	350,3	423,65
1998	906,18	280,7	723,18
1999	1150,73	169,6	847,9
2000	1779,8	775,9	677,5
2001	1078,4	1310,8	569,7
2002	1266,8	1755,7	578,6
2003	1380,2	2342,6	423,4
2004	1535	3119,2	-20,6
2005	1779,8	4179,39	-933,2
2006	1905,4	5515,05	-1304,1
2007	2205,2	7415,5	-2193,1
2008	2615,5	10246,9	-3627,3
2009	3086,5	10885,7	-3488,9
2010	3268,5	11996,5	-3510,9
2011	3726,51	13922,41	-3406,6
2012	4287,6	14940	-3216,4
2013	5154,25	15225,16	-3235,4
2014	5314	15734,5	-1992,4
2015	7277,2	15375,4	567,5
2016	7980,9	12596	2682,2
2017	8880	1127,4	4691,9
2018	9976,3	9485,6	6325,7
2019	10857,8	7598,7	7019,9
2020	11804,6	6706,5	8611,3

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على التقارير السنوية لبنك الجزائر، التقارير من 1990-2020.

الملاحق رقم (03): تطور العرض النقدي في مصر خلال الفترة (1990-2020)

الوحدة: مليون جنيه

السنوات	الكتلة النقدية M2	معدل النمو %	العرض النقدي M1	معدل النمو %	أشباه النقود	معدل النمو %
1990	74669		17398		57271	
1991	91553	22,61179	18803	8,075641	72750	27,02764
1992	104616	14,26824	21067	12,04063	83549	14,84399
1993	121792	16,41814	24505	16,31936	97287	16,44305
1994	136894	12,39983	28393	15,86615	108601	11,62951
1995	152057	11,07645	31690	11,61202	120367	10,83415
1996	168522	10,82818	35056	10,62165	133476	10,89086
1997	193902	15,06035	39052	11,3989	154850	16,01337
1998	210487	8,55329	43588	11,61528	166899	7,781078
1999	234568	11,44061	48838	12,0446	185730	11,28287
2000	255272	8,826438	49738	1,842827	205534	10,66279
2001	284873	11,59587	53448	7,459086	231425	12,59694
2002	328728	15,39458	59805	11,8938	268923	16,20309
2003	384262	16,8936	67212	12,38525	317050	17,8962
2004	434911	13,18085	77606	15,4645	357305	12,69674
2005	493884	13,55979	89685	15,56452	40499	-88,6654
2006	560356	13,45903	109274	21,842	451082	1013,81
2007	662688	18,26196	131290	20,14752	531398	17,80519
2008	766664	15,69004	170579	29,92536	596085	12,17299
2009	831211	8,419203	182991	7,276394	648220	8,746236
2010	917459	10,37619	214040	16,9675	703419	8,515473
2011	1009411	10,02246	248707	16,19651	760704	8,143795
2012	1094408	8,420455	274510	10,37486	819898	7,781476
2013	1296086	18,42805	344100	25,35062	951986	16,1103
2014	1516601	17,01392	410554	19,31241	1106047	16,18312
2015	1765492	16,41111	499065	21,55892	1266427	14,50029
2016	2094500	18,63549	572935	14,80168	1521565	20,14629
2017	2918193	39,32647	707427	23,47422	2210766	45,29553
2018	3454321	18,37192	820574	15,99416	2633747	19,13278
2019	3863642	11,84954	923562	12,55073	2940080	11,63107
2020	4538800	17,47465	1084700	17,44745	3454100	17,4832

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- عباس كاظم الدعيمي، "السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية"، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص391.
- التقارير السنوية للبنك المركزي المصري، أعداد مختلفة، النسب محسوبة من طرف الطالبة.

الملحق رقم (04): تطور العرض النقدي في الأردن خلال الفترة (1990-2020)

الوحدة: (مليون دينار)

السنوات	الكتلة النقدية M2	معدل النمو %	العرض النقدي M1	معدل النمو %	أشباه النقود	معدل النمو %
1990	3122,6		1432,8		1689,8	
1991	3717,5	19,05143	1600,4	11,69738	2117,1	25,28702
1992	4193	12,79085	1716,1	7,229443	2476,9	16,99495
1993	4481,8	6,88767	1730,1	0,815803	2751,7	11,09451
1994	4841,5	8,025793	1746,2	0,930582	3095,3	12,48683
1995	5159,8	6,574409	1745,6	-0,03436	3414,2	10,30272
1996	5175,3	0,300399	1539,2	-11,824	3636,1	6,499326
1997	5576,6	7,75414	1642,4	6,704782	3934,2	8,198344
1998	6003,2	7,649822	1625,2	-1,04725	4378	11,28057
1999	6747,6	12,40005	1777,1	9,346542	4970	13,52216
2000	7434,7	10,18288	2026,7	14,04535	5408	8,812877
2001	7866,1	5,802521	2119,7	4,58874	5746,4	6,257396
2002	8419,1	7,030167	2316,2	9,27018	6102,9	6,203884
2003	9465,7	12,43126	2919,8	26,05993	6545,9	7,258844
2004	10571,4	11,68112	3192,9	9,35338	7378,5	12,71941
2005	12364	16,95707	4061,3	27,19785	8302,7	12,52558
2006	14109,7	14,11922	4566,5	12,43937	9543,2	14,94092
2007	15606,8	10,61043	4833,1	5,838169	10773,7	12,894
2008	18304,2	17,28349	5573	15,30901	12731,2	18,16925
2009	20013,3	9,337201	6039,5	8,370716	13973,8	9,760274
2010	22306,7	11,45938	6550	8,452686	15756,7	12,75888
2011	24118,9	8,124017	7271,5	11,01527	16847,4	6,922135
2012	24945,2	3,425944	7211,1	-0,83064	17734	5,262533
2013	27363,4	9,694049	8408,4	16,60357	18955	6,88508
2014	29240	6,858066	9231,7	9,791399	20008,7	5,558955
2015	31605,5	8,089945	9880,2	7,024708	21725,3	8,579268
2016	32876,2	4,020503	10386,9	5,128439	22489,3	3,516637
2017	32957,6	0,247596	10135,2	-2,42324	22822,4	1,481149
2018	33359,3	1,218839	9676,3	-4,52778	23683	3,770857
2019	34969,7	4,827439	10322,8	6,681273	24646,9	4,070008
2020	37000	5,805883	11900	15,2788	25000	1,432635

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- التقارير السنوية للبنك المركزي الأردني، أعداد مختلفة، النسب محسوبة من طرف الباحثة.

الملاحق رقم (05): تطور العرض النقدي في ماليزيا في الفترة (1990 – 2020)

الوحدة: النسبة %

M2%	M2	السنوات
-43,7383	76,66	1990
16,87718	89,6	1991
71,91211	154,032	1992
26,3625	194,638	1993
11,50832	217,0379	1994
18,52547	257,245	1995
18,4847	304,796	1996
16,0356	353,672	1997
0,229558	354,483	1998
12,09887	397,372	1999
10,04777	437,299	2000
11,63591	488,183	2001
4,484024	510,073	2002
8,62718	554,078	2003
12,6871	624,375	2004
8,79317	679,277	2005
13,63101	771,869	2006
7,922536	833,021	2007
10,53543	920,783	2008
7,739928	992,051	2009
7,347736	1064,94	2010
14,62794	1220,724	2011
8,84602	1328,71	2012
7,397401	1427	2013
6,304048	1516,95	2014
3,043535	1563,12	2015
2,801134	1606,91	2016
4,644639	1681,54	2017
7,688024	1810,82	2018
2,67472	1859,261	2019
4,865014	1949,714	2020

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: بيانات البنك الدولي على الرابط <http://www.worldbank.org>

الملحق رقم (06): تطور سرعة تداول النقود في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

الوحدة: (مليار دينار جزائري)

سرعة التداول النقدي	نمو M2%	الكتلة النقدية M2% (الوحدة: مليار دج)	نمو PIB%	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية الوحدة (مليار دينار جزائري)	السنوات
1,616268		343,005		554,3881	1990
2,076078	21,06821	415,27	55,5107	862,1328	1991
2,083139	24,23291	515,902	24,65548	1074,696	1992
1,896197	21,61748	627,427	10,70341	1189,725	1993
2,055805	15,31445	723,514	25,0208	1487,404	1994
2,507616	10,51092	799,562	34,79829	2004,995	1995
2,808597	14,44491	915,058	28,18134	2570,029	1996
2,570617	18,1912	1081,518	8,176531	2780,168	1997
1,777432	47,24313	1592,461	1,810056	2830,491	1998
1,809706	12,36382	1987,354	14,4041	3238,198	1999
2,038786	13,03177	2022,534	27,33979	4123,514	2000
1,708949	22,29787	2473,516	2,512401	4227,113	2001
1,421151	17,30395	2901,532	-2,450826	4123,514	2002
1,565791	15,60858	3354,42	27,37486	5252,32	2003
1,645014	11,43596	3644,3	17,07417	6149,11	2004
1,818841	11,22396	4070,4	22,97689	7561,984	2005
1,723161	18,66851	4933,744	12,42599	8501,636	2006
1,560217	21,50221	5994,608	10,01279	9352,886	2007
1,587659	16,03708	6955,968	18,07802	11043,7	2008
1,389649	3,120831	7173,052	-9,740194	9968,025	2009
1,448127	15,44235	8280,74	20,3003	11991,56	2010
1,469257	19,90701	9929,188	21,65662	14588,53	2011
1,471498	10,93656	11015,1	11,10575	16208,7	2012
1,393781	8,410273	11941,5	2,684578	16643,83	2013
1,259165	14,42365	13686,7	3,372256	17205,11	2014
1,219503	0,297133	13704,5	-2,862121	16712,68	2015
1,267679	0,81579	13816,3	4,798511	17514,63	2016
1,240485	8,383576	14974,6	6,058512	18575,76	2017
1,217732	11,09946	16636,7	9,061719	20259,04	2018
1,229108	-0,78201	16506,6	0,144902	20288,4	2019
1,061377	4,931967	17320,7	-10,3602	18383,8	2020

المصدر:

- الكتلة النقدية M2 من بنك الجزائر، الناتج الداخلي الخام والأسعار الجارية من الديوان الوطني للإحصائيات ONS :

- ONS, RETROSPECTIVE DES COMPTES ECONOMIQUES DE 1963 A 2018,
Collections Statistiques N° 215/2020, Série E : Statistiques Economiques N° 102,
alger, P 218.

- ONS, LES COMPTES NATIONAUX TRIMESTRIELS, N° 889, 4ème trimestre 2019, ALGER, p12.

- LA BANQUE D'ALGERIE , Bulletins Statistiques (Series Retrospectives) Statistiques Monétaires 1964-2011, Juin 2012, 28/06/2020 : 12H11, https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletin_seriesrestrospectives2011.pdf

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الأول، رقم 46، 28/06/2020 : 12h28،

https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_46a.pdf

الملحق رقم (07): تطور سرعة تداول النقود في مصر خلال الفترة (1990-2020)

سرعة تداول النقود PIB/M2	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية)	معدل نموه	إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للعملة المحلية)	معدل النمو %	الكتلة النقدية M2	السنوات
1,282996	20552,5		95800		74669	1990
1,228796	20288,63	17,43215	112500	22,61179	91553	1991
1,329625	20709,18	23,64444	139100	14,26824	104616	1992
1,274304	20826,29	11,57441	155200	16,41814	121792	1993
1,278361	21173,03	12,75773	175000	12,39983	136894	1994
1,341602	21675,66	16,57143	204000	11,07645	152057	1995
1,361247	22271,67	12,45098	229400	10,82818	168522	1996
1,371311	22993,92	15,91107	265900	15,06035	193902	1997
1,365405	23760,86	8,085747	287400	8,55329	210487	1998
1,311347	24672,26	7,028532	307600	11,44061	234568	1999
1,332304	25705,75	10,56567	340100	8,826438	255272	2000
1,259158	26072,79	5,46898	358700	11,59587	284873	2001
1,152625	26143,54	5,631447	378900	15,39458	328728	2002
1,086498	26420,99	10,18738	417500	16,8936	384262	2003
1,11586	26949,04	16,23952	485300	13,18085	434911	2004
1,090337	27601,24	10,96229	538500	13,55979	493884	2005
1,102335	28921,72	14,70752	617700	13,45903	560356	2006
1,123907	30373,04	20,57633	744800	18,26196	662688	2007
1,168048	31915,43	20,23362	895500	15,69004	766664	2008
1,253833	32759,89	16,38191	1042200	8,419203	831211	2009
1,315154	33754,71	15,77432	1206600	10,37619	917459	2010
1,358317	33600,31	13,63335	1371100	10,02246	1009411	2011
1,530234	33580,22	22,14281	1674700	8,420455	1094408	2012
1,435399	33528,62	11,08855	1860400	18,42805	1296086	2013
1,404456	33706,94	14,49151	2130000	17,01392	1516601	2014
1,38426	34413,28	14,73709	2443900	16,41111	1765492	2015
1,293578	35167,69	10,86378	2709400	18,63549	2094500	2016
1,252796	35916,32	34,93393	3655900	39,32647	2918193	2017
1,35083	37119,45	27,63478	4666200	18,37192	3454321	2018
1,448374	38483,73	19,92628	5596000	11,84954	3863642	2019
1,355557	39165,26	9,94639	6152600	17,47465	4538800	2020

الملحق رقم (08): تطور سرعة تداول النقود في الأردن خلال الفترة (1990-2020)

سرعة تداول النقود PIB/M2	معدل نموه	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية PIB	معدل النمو %	الكتلة النقدية M2	السنوات
0,884231		2761,1		3122,6	1990
0,795696	7,131216	2958	19,05143	3717,5	1991
0,861054	22,05544	3610,4	12,79085	4193	1992
0,866705	7,589187	3884,4	6,88767	4481,8	1993
0,89999	12,17434	4357,3	8,025793	4841,5	1994
0,913737	8,202327	4714,7	6,574409	5159,8	1995
0,949046	4,1763	4911,6	0,300399	5175,3	1996
0,921224	4,595244	5137,3	7,75414	5576,6	1997
0,934468	9,197438	5609,8	7,649822	6003,2	1998
0,856349	3,003672	5778,3	12,40005	6747,6	1999
0,806852	3,814271	5998,7	10,18288	7434,7	2000
0,809003	6,084652	6363,7	5,802521	7866,1	2001
0,806975	6,76179	6794	7,030167	8419,1	2002
0,763673	6,398293	7228,7	12,43126	9465,7	2003
0,765357	11,92746	8090,9	11,68112	10571,4	2004
0,721902	10,31653	8925,6	16,95707	12364	2005
0,7566	19,60428	10675,4	14,11922	14109,7	2006
0,777309	13,6379	12131,3	10,61043	15606,8	2007
0,878495	32,55086	16080,143	17,28349	18304,2	2008
0,870516	8,344136	17421,892	9,337201	20013,3	2009
0,863642	10,57927	19265,001	11,45938	22306,7	2010
0,869117	8,809472	20962,1459	8,124017	24118,9	2011
0,900395	7,148089	22460,5388	3,425944	24945,2	2012
0,893992	8,913917	24462,6525	9,694049	27363,4	2013
0,894727	6,945994	26161,8269	6,858066	29240	2014
0,866836	4,720449	27396,7827	8,089945	31605,5	2015
0,861526	3,383348	28323,7113	4,020503	32876,2	2016
0,896363	4,301266	29541,9895	0,247596	32957,6	2017
0,92308	4,235739	30793,3111	1,218839	33359,3	2018
0,903557	2,610382	31597,1341	4,827439	34969,7	2019
0,836263	-2,07422	30941,7405	5,805883	37000	2020

المصدر:

الملحق رقم (09): تطور سرعة تداول النقود في ماليزيا خلال الفترة (1990 - 2020)

السنوات	الكتلة النقدية M2	معدل النمو %	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية PIB	معدل نموه	سرعة تداول النقود PIB/M2
1990	76,661		119,081		1,553345
1991	89,599	16,8769	135,124	13,47234	1,508097
1992	154,032	71,91263	150,682	11,51387	0,978251
1993	194,638	26,36205	172,194	14,27642	0,884688
1994	217,038	11,50854	195,461	13,51209	0,900584
1995	257,245	18,52533	222,473	13,81964	0,864829
1996	304,796	18,48471	253,732	14,05069	0,832465
1997	353,672	16,03564	281,795	11,06009	0,796769
1998	354,484	0,229591	283,243	0,513849	0,799029
1999	397,372	12,09871	300,764	6,185855	0,756883
2000	437,299	10,04776	356,401	18,49856	0,815005
2001	488,183	11,63597	352,579	-1,07239	0,722227
2002	510,074	4,484179	383,213	8,688549	0,751289
2003	554,078	8,626984	418,769	9,278391	0,755794
2004	624,375	12,6872	474,048	13,20036	0,759236
2005	679,277	8,793113	543,578	14,66729	0,80023
2006	771,8698	13,63108	596,784	9,788108	0,773167
2007	833,0215	7,922541	665,34	11,48757	0,798707
2008	920,783	10,53532	769,949	15,72264	0,836189
2009	992,0518	7,740021	712,857	-7,41504	0,718568
2010	1064,945	7,347721	821,434	15,23125	0,771339
2011	1220,724	14,62789	911,733	10,99285	0,746879
2012	1328,71	8,846062	971,25	6,527898	0,730972
2013	1427	7,3974	1018,61	4,87619	0,713812
2014	1516,95	6,303434	1106,443	8,622829	0,729387
2015	1563,128	3,044135	1176,94	6,371499	0,752939
2016	1606,91	2,800922	1249,697	6,181878	0,777702
2017	1681,548	4,644815	1372,309	9,811338	0,816099
2018	1810,82	7,687678	1447,76	5,498106	0,799505
2019	1859,261	2,675086	1512,74	4,488313	0,813624
2020	1949,715	4,865051	1418	-6,26281	0,727286

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الرابط: <http://www.worldbank.org>

الملاحق رقم (10): تطور مسار التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)	السنوات	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)	السنوات
2,31	2006	16,65	1990
3,67	2007	25,88	1991
4,85	2008	31,66	1992
5,73	2009	20,54	1993
3,91	2010	29,04	1994
4,52	2011	29,77	1995
8,89	2012	18,67	1996
3,25	2013	5,73	1997
2,91	2014	4,95	1998
4,78	2015	2,64	1999
6,39	2016	0,33	2000
5,59	2017	4,22	2001
4,26	2018	1,41	2002
1,95	2019	4,26	2003
2,41	2020	3,96	2004
		1,38	2005

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: بيانات البنك الدولي على الرابط: <http://www.worldbank.org>

الملاحق رقم (11): تطور مسار التضخم في مصر خلال الفترة (1990-2020)

معدل التضخم %	السنوات	معدل التضخم %	السنوات
7,20%	2006	21,40%	1990
8,50%	2007	20,70%	1991
20,20%	2008	9,70%	1992
9,90%	2009	15,00%	1993
10,70%	2010	8,10%	1994
11,80%	2011	8,40%	1995
7,30%	2012	7,20%	1996
9,80%	2013	4,70%	1997
8,20%	2014	3,50%	1998
11,40%	2015	3,10%	1999
14,00%	2016	2,70%	2000
29,80%	2017	2,20%	2001
14,40%	2018	2,70%	2002
9,40%	2019	4,00%	2003
4,80%	2020	11,10%	2004
		4,70%	2005

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: بيانات البنك الدولي على الرابط: <http://www.worldbank.org>

الملحق رقم (12): تطور مسار التضخم في الأردن خلال الفترة (1990- 2020)

السنوات	معدل التضخم %	السنوات	معدل التضخم %
1990	16,1%	2006	6,3%
1991	8,2%	2007	5,4%
1992	4%	2008	14%
1993	3,3%	2009	0,7%
1994	3,6%	2010	5%
1995	2,3%	2011	4,4%
1996	6,5%	2012	4,8%
1997	3%	2013	5,6%
1998	3,10%	2014	2,9%
1999	0,6%	2015	0,9%
2000	0,7%	2016	0,9%
2001	1,8%	2017	3,3%
2002	1,8%	2018	4,5%
2003	2,3%	2019	0,8%
2004	3,4%	2020	0,3%
2005	3,50%		

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: بيانات البنك الدولي على الرابط <http://www.worldbank.org>

الملحق رقم (13): تطور معدلات التضخم في ماليزيا في الفترة (1990- 2020)

السنوات	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)	السنوات	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)
1990	2,61	2006	3,6
1991	4,35	2007	2,02
1992	4,76	2008	5,44
1993	3,53	2009	0,58
1994	3,72	2010	1,62
1995	3,45	2011	3,17
1996	3,48	2012	1,66
1997	2,66	2013	2,1
1998	5,27	2014	3,14
1999	2,74	2015	2,1
2000	1,53	2016	2,09
2001	1,41	2017	3,87
2002	1,8	2018	0,88
2003	1,08	2019	0,66
2004	1,42	2020	-1,13
2005	2,97		

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الرابط <http://www.worldbank.org>

الملحق رقم (14): تطور نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي CP/PIB في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2020)

نسبة القروض المقدمة إلى القطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي CP/PIB	القروض المقدمة للقطاع الخاص CP	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية الوحدة (مليار دينار جزائري)	السنوات
4,437325	24,6	554,3881	1990
3,700126	31,9	862,1328	1991
7,071769	76	1074,696	1992
6,48049	77,1	1189,725	1993
6,501262	96,7	1487,404	1994
5,112233	102,5	2004,995	1995
5,011617	128,8	2570,029	1996
3,895448	108,3	2780,168	1997
6,090817	172,4	2830,491	1998
6,824784	221	3238,198	1999
7,074064	291,7	4123,514	2000
7,993635	337,9	4227,113	2001
13,36239	551	4123,514	2002
11,20457	588,5	5252,32	2003
10,9837	675,4	6149,11	2004
11,6279	879,3	7561,984	2005
12,4329	1057	8501,636	2006
13,00133	1216	9352,886	2007
12,79734	1413,3	11043,7	2008
16,05734	1600,6	9968,025	2009
15,06643	1806,7	11991,56	2010
13,60109	1984,2	14588,53	2011
13,86293	2247	16208,7	2012
16,35441	2722	16643,83	2013
18,14403	3121,7	17205,11	2014
21,47053	3588,3	16712,68	2015
22,59311	3957,1	17514,63	2016
24,5928	4568,3	18575,76	2017
24,83928	5032,2	20259,04	2018
25,7354	5221,3	20288,4	2019
29,31385	5388,7	18383,8	2020

الملحق رقم (15): تطور نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي CP/PIB في مصر
خلال الفترة (1990 - 2020)

الوحدة: النسبة %

السنوات	إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية)	الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص CP/PIB
1990	1175,904	25,52568
1991	1189,138	22,05863
1992	1242,326	22,27045
1993	1278,363	23,76579
1994	1329,155	27,90366
1995	1390,86	32,73382
1996	1460,247	36,53439
1997	1540,449	39,69361
1998	1626,336	46,55501
1999	1724,785	52,00182
2000	1834,654	51,95328
2001	1899,514	54,93114
2002	1944,916	54,6554
2003	2007,026	53,89763
2004	2089,155	54,04291
2005	2182,577	51,16543
2006	2331,949	49,29098
2007	2497,234	45,51522
2008	2675,943	42,79751
2009	2801,005	36,09271
2010	2945,18	33,0723
2011	2997,15	31,15492
2012	3063,872	27,38845
2013	3130,832	26,22244
2014	3222,124	25,60668
2015	3362,996	26,31639
2016	3509,174	34,13486
2017	3655,9	28,52005
2018	3850,8	25,54799
2019	4064,6	24,02463
2020	4208,9	27,10031

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: بيانات البنك الدولي على الرابط: <http://www.worldbank.org>

الملحق رقم (16): تطور نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي CP/PIB في الأردن
خلال الفترة (1990 - 2020)

الوحدة: النسبة %

الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص CP/PIB	معدل نموه	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة PIB	السنوات
62,27525	-0,28	3846,21	1990
62,36193	1,61	8480,47	1991
55,89569	14,3	9697,396	1992
60,65799	4,49	10132,51	1993
64,5013	4,97	10636,25	1994
68,86252	6,2	11295,79	1995
69,36318	2,09	11531,54	1996
69,99103	3,31	11913,06	1997
69,12631	3,012148	12271,9	1998
71,38786	3,389541	12687,86	1999
72,0874	4,245712	13226,55	2000
75,70839	5,269931	13923,58	2001
72,73962	5,783821	14728,9	2002
70,80223	4,16165	15341,86	2003
74,69886	8,567214	16656,23	2004
88,09189	8,146621	18013,15	2005
91,7686	8,092977	19470,95	2006
91,63206	8,17618	21062,93	2007
78,43456	7,232327	22586,27	2008
73,31976	5,019687	23720,03	2009
71,25476	2,318715	24270,03	2010
71,82595	2,737203	24934,35	2011
71,28903	2,429339	25540,09	2012
70,52723	2,609975	26206,68	2013
66,66394	3,38	27093,53	2014
66,71117	2,5	27769,93	2015
70,95308	1,994171	28323,71	2016
74,49297	2,087131	28914,86	2017
75,62121	1,934078	29474,1	2018
76,06066	1,955483	30050,46	2019
82,22973	-1,44651	29615,78	2020

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الرابط: <http://www.worldbank.org>

الملحق رقم (17): تطور نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا
في الفترة (1990- 2020)

الوحدة: النسبة %

الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)	السنوات	الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)	السنوات
103,6638	2006	69,41267	1990
101,5801	2007	73,76055	1991
96,74825	2008	108,5292	1992
111,6069	2009	106,4598	1993
107,1228	2010	109,2172	1994
108,4259	2011	124,4142	1995
114,1245	2012	141,6337	1996
119,8997	2013	158,385	1997
120,5787	2014	158,5054	1998
123,1036	2015	149,153	1999
121,9798	2016	134,9999	2000
117,1676	2017	129,1014	2001
120,2763	2018	121,8273	2002
120,7069	2019	118,9741	2003
133,8633	2020	111,9376	2004
		106,5244	2005

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على: بيانات البنك الدولي على الرابط <http://www.worldbank.org>

الملحق رقم (18): تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

خلال الفترة (1990-2020) الوحدة: النسبة %

السنوات	الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية الوحدة (مليار دينار جزائري)	معدل نمو PIB %	PIB %	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية)
1990	554,3881		0,800001	340782,5
1991	862,1328	55,5107	-1,2	328759,1
1992	1074,696	24,65548	1,800002	326989,4
1993	1189,725	10,70341	-2,1	313030,4
1994	1487,404	25,0208	-0,9	303743,1
1995	2004,995	34,79829	3,799995	309295,6
1996	2570,029	28,18134	4,099998	316349
1997	2780,168	8,176531	1,1	314496,9
1998	2830,491	1,810056	5,100004	325580,8
1999	3238,198	14,4041	3,200002	331333,4
2000	4123,514	27,33979	3,8	339134,9
2001	4227,113	2,512401	3	344535,6
2002	4123,514	-2,45083	5,6	358955
2003	5252,32	27,37486	7,2	379623,8
2004	6149,11	17,07417	4,3	390414,6
2005	7561,984	22,97689	5,9	407847,5
2006	8501,636	12,42599	1,7	408846,2
2007	9352,886	10,01279	3,4	415920,8
2008	11043,7	18,07802	2,4	418686,2
2009	9968,025	-9,74019	1,6	417813,8
2010	11991,56	20,3003	3,6	424883,9
2011	14588,53	21,65662	2,9	428984
2012	16208,7	11,10575	3,4	435033,6
2013	16643,83	2,684578	2,8	438505,1
2014	17205,11	3,372256	3,8	446248,8
2015	16712,68	-2,86212	3,7	453597
2016	17514,63	4,798511	3,2	458873
2017	18575,76	6,058512	1,3	455829,9
2018	20259,04	9,061719	1,2	452602,8
2019	20288,4	0,144902	1	448797,1
2020	18383,8	90,61237	-5,1	418593,3

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: بيانات البنك الدولي على الرابط: <http://www.worldbank.org>

الملحق رقم (19): تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة
(2020-1990)

الوحدة: النسبة %

السنوات	إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية)	معدل نموه	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية)	معدل نموه
1990	1175,904		20552,5	
1991	1189,138	1,125405	20288,63	-1,2839
1992	1242,326	4,472859	20709,18	2,07284
1993	1278,363	2,900791	20826,29	0,565476
1994	1329,155	3,973172	21173,03	1,664929
1995	1390,86	4,642459	21675,66	2,373937
1996	1460,247	4,988731	22271,67	2,749671
1997	1540,449	5,492355	22993,92	3,242901
1998	1626,336	5,575497	23760,86	3,335403
1999	1724,785	6,053439	24672,26	3,835707
2000	1834,654	6,370004	25705,75	4,188866
2001	1899,514	3,535252	26072,79	1,427875
2002	1944,916	2,390204	26143,54	0,27135
2003	2007,026	3,193455	26420,99	1,06126
2004	2089,155	4,092072	26949,04	1,998607
2005	2182,577	4,471744	27601,24	2,420126
2006	2331,949	6,843838	28921,72	4,784128
2007	2497,234	7,087827	30373,04	5,018085
2008	2675,943	7,156284	31915,43	5,078168
2009	2801,005	4,6736	32759,89	2,645919
2010	2945,18	5,147235	33754,71	3,036697
2011	2997,15	1,764572	33600,31	-0,45741
2012	3063,872	2,2262	33580,22	-0,05979
2013	3130,832	2,185466	33528,62	-0,15366
2014	3222,124	2,915912	33706,94	0,531824
2015	3362,996	4,372019	34413,28	2,095538
2016	3509,174	4,346643	35167,69	2,192209
2017	3655,9	4,181221	35916,32	2,128743
2018	3850,8	5,331109	37119,45	3,349815
2019	4064,6	5,552093	38483,73	3,675371
2020	4208,9	3,550165	39165,26	1,770969

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الرابط: www.albankaldawli.org

الملحق رقم (20): تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة (1990-2020)

الوحدة: النسبة %

السنوات	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة	معدل نموه	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية)	معدل نموه
1990	3846,21	-0,28	2340,572	-4,9
1991	8480,47	1,61	2255,148	-3,6
1992	9697,396	14,3	2437,961	8,11
1993	10132,51	4,49	2411,609	-1,1
1994	10636,25	4,97	24611,65	0
1995	11295,79	6,2	2461,578	2,07
1996	11531,54	2,09	2436,491	-1
1997	11913,06	3,31	2457,042	0,84
1998	12271,9	3,012148	2482,193	1,023629
1999	12687,86	3,389541	2521,558	1,585896
2000	13226,55	4,245712	2582,052	2,399072
2001	13923,58	5,269931	2668,719	3,356516
2002	14728,9	5,783821	2769,884	3,79077
2003	15341,86	4,16165	2823,291	1,928131
2004	16656,23	8,567214	2984,859	5,722683
2005	18013,15	8,146621	3124,224	4,669065
2006	19470,95	8,092977	3249,737	4,017414
2007	21062,93	8,17618	3367,218	3,615093
2008	22586,27	7,232327	3444,88	2,306414
2009	23720,03	5,019687	3441,179	-0,10743
2010	24270,03	2,318715	3342,271	-2,87425
2011	24934,35	2,737203	3253,923	-2,64335
2012	25540,09	2,429339	3157,01	-2,97834
2013	26206,68	2,609975	3076,265	-2,55764
2014	27093,53	3,38	3037,793	-1,25061
2015	27769,93	2,5	2996,785	-1,34993
2016	28323,71	1,994171	2964,503	-1,07722
2017	28914,86	2,087131	2954,765	-0,32849
2018	29474,1	1,934078	2957,667	0,098214
2019	30050,46	1,955483	2974,793	0,579037
2020	29615,78	-1,44651	2709,903	-8,90449

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الرابط: www.albankaldawli.org

الملحق رقم (21): تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا خلال الفترة

(1990-2020)

السنوات	إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للعملة المحلية)	السنوات	إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للعملة المحلية)	إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للعملة المحلية)	إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للعملة المحلية)
1990	119,081	2006	9	5,58	596,78
1991	1,3512E-07	2007	9,54	6,29	665,34
1992	150,682	المتوسط	8,88	5,85	513,62
1993	172,194	2008	9,89	4,83	769,94
1994	195,461	2009	9,21	-1,513	712,85
1995	222,473	2010	9,83	7,42	821,43
1996	253,732	2011	10	5,29	911,73
المتوسط	159,089	2012	9,47	5,47	971,25
1997	281,795	2013	7,32	4,69	1018,61
1998	283,243	2014	-7,36	6	1106,44
1999	300,764	2015	6,134	5,09	1176,94
2000	356,401	2016	8,85	4,44	1249,69
2001	352,579	2017	0,52	5,81	1372,30
2002	383,213	2018	5,39	4,84	1447,75
2003	418,769	2019	5,78	4,41	1512,73
2004	474,048	المتوسط	6,78	5,346	308,1732
2005	543,578	2020	5,33	-5,53	1418,00034

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الرابط: www.albankaldawli.org